جرائم التجنيس والإبادة في البحرين

داوود ربيع

صوت البحرين
VOICE OF BAHRAIN
WWW.VOB.ORG

جرائم التجنيس والإبادة في البحرين

بسم الله الرحمن الرحيم

و صلى الله على سيدنا و نبينا محمد المصطفى

و على آله النجباء

مدخل

قام النظام في البحرين بمجازر رهيبة منذ أن وطئت أقدامه أرض البحرين الطاهرة، فعثى فيها فسادا و ظلما ، و قتلا و نهبا ، و سجنا و تعذيبا ، و نفيا و طردا للسكان الأصليين، كما قام بطرق مخادعة و غير مباشرة بتدمير متعمد للشعب البحريني الذي يدين غالبيته في عقيدته للمذهب الشيعي، و بكل شكل من أنواع الجرائم و المظالم و ما يتناسب مع زمنه، منذ زمن الاحتلال و القتل و التدمير و استيطان آل خليفة، إلى زمن قوانين تعسفية و ظالمة و تحقير المواطنين و فرض نظم ضرائبية ظالمة، و كل الأزمنة تشترك بالقمع و الاستبداد و الجرائم، و السجون و التعذيب و القتل، حتى وصل الزمن إلى تطبيق النظام لخطة متناهية الخبث لإبادة جماعية للشعب البحريني، و محاولة للتخلص منه نهائيا على المدى البعيد

بارتكاب مجموعة من الأفعال بقصد التدمير الجزئي مقدمة للتدمير الكلي للشيعة و الإبادة التامة التي هي جريمة دولية يلاحق مرتكبوها أينما كانوا و لا يسري عليها التقادم الزمني.

و من أهم عناصر تلك الإبادة خطط و عمليات التجنيس ، فالتجنيس السياسي والاستثنائي نموذجا للإبادة الثقافية التي عادة ما تسبق الإبادة الجماعية طويلة الأمد، و ذلك بإدخال أعداد كبيرة من المجموعات السكانية الغريبة، وبشكل عمدي مقصود، لنسف التوازنات الثقافية والاجتماعية والسياسية القائمة، و هو تهديد جديّ بالتشكيل الثقافي للبحرين، ولهوية الشعب الوطنية ابتداءً و لإحلال شعب بديل عن الشعب الأصلي المراد إبادته نهايةً.

أحد العجائب و الغرائب في هذا البلد أنّ الشعب لا يغير حكامه و حكومته بسبب كوارثها و مآسيها ، و أنما يقوم الحكم و حكومة الحكم بتغيير شعبها الأصيل ، و استيراد شعب مزيّف و جديد و هجين و تجنيسه و توطينه !!! و هذا مما ستذكره موسوعات تسجيل الخوارق و الأرقام القياسية، كما ستذكره موسوعات العالم من العجائب و الغرائب.

و هذا التجنيس غير قانوني و يفتقد كل المبررات فإنّ البحرين ليست من الدول القادرة على استقبال المهاجرين لا في مساحتها و لا عدد سكانها الفائض و كثافتها العالية ، و لا في مواردها و اقتصادياتها، وهي تعاني ما

تعاني و تطلب الدعم من نظيراتها العربيات في الخليج، و لا تعاني من ندرة سكان و لا من سكان بلا هوية أو بدون، و تعاني في الوقت نفسه من بطالة وطنية كبيرة و أجور موظفيها و عمالها صغيرة.

و تم التخطيط من قبل الحكم في البحرين في سنوات سميت كذبا بالإصلاح بالعمل على تجنيس أعداد هائلة لا تتحملها جغرافيا و اقتصاد البحرين، و الاستعانة بالتجربة الإسرائيلية بكل المقاييس في استيراد و تجنيس و استيطان المرتزقة من بقاع الأرض المختلفة ، و تصييرهم غالبية ساحقة على حساب المواطن البحريني إبن الأرض و الوطن، و من ضمن الخطة تم العمل الدؤوب على تجنيس مئات الآلاف من السعوديين و هم في بلدهم و بإجراءات ميسرة جدا ، و العراقيين الهاربين من العراق من فدائيي صدام و الذين تشربوا الأحقاد على البشرية ، و السوريين سكان البوادي ، و الأردنيين ، و الباكستانيين، و الآسيويين و البلوش و البنغال و اليمنيين، و السودانيين، و تجنيس البدون من الكويت والأردن و مصر والمغرب المتواجدين في الخليج، و تجنيس المقيمين في البحرين بشكل عام و الآسيويين الذين كانت ترسل لهم دعوات و منشورات في بيوتهم لترغيبهم و تحريضهم في التجنيس ، و كذلك تجنيس مواطني دول الخليج العربية تحت قانون ازدواج الجنسية.

و تتم إجراءات التجنيس بشكل متضاعف في فترة قياسية جدا و دون

السماح لأي مؤسسة بحرينية بالتطرق لموضوع التجنيس، فيمنع الحاكم الآخرين من التحدث معه حول هذه القضية الاستراتيجية العظمى، و يمنع المجلس (النيابي) من فتح ملف التجنيس لأي سبب من الأسباب ، و عندما يفتح بعد اللتيا و التي تتبيّن حقيقتة ، و أنه ليس إلا مؤسسة خداع و تضليل، و واجهة مزيفة للجمعية الوطنية أو البرلمان.

و يتسلسل التجنيس بحيث يقوم كل واحد من المجنسين بجلب أقاربه و معارفه و أهل الحي الذي يسكنه في بلده بطلب من النظام في البحرين للمجنسين العسكريين ، حيث يكتب كل واحد منهم قوائم بالأشخاص الذي يريد إحضارهم و يتكفل النظام في البحرين بتسهيل قدومه و توطينه و تجنيسه ، و كثير منهم يجلب أخوته و أبناءهم و أبناء أخواته و أقاربه ، و قد يأتي بنساء يدّعي أنّهنّ زوجاته ، أو يتزوج بما يريد توطينه في الخليج ، كما يجلب أشخاصا ليسوا أقربائه فينسبهم لنفسه أو أهله و يدّعي أنّهم أقربائه ، و قد ذكرت الصحافة البحرينية بعض الذي ظهر للعلن من تلك القضايا ، كما راجع القضاء في البحرين عددا منها ، ممن خرج من تستر النظام و حصاره ، و سنذكر بعضها في باب بعض الجرائم التي قام بها المجنسون ، و العملية بهذه الصورة المافوية و طريقة العصابات و بالنظر إلى مصادر التجنيس و بلدانهم الأصلية و مع هدفها الرئيسي هو الإبادة و لكنها تجنح إلى تداخل الدمكرفة و الإبادة مع التجارة و (البزنس) و

الاسترزاق ، و خاصة أنّ الجواز البحريني مؤهل للسفر به إلى كل دول الخليج العربية و كثير من الدول العربية دون تأشيرة ، و لهذا فإنّ العملية التجنيسية تضاعفت بصورة سريعة فقفز سكان البحرين المعلن رسميا إلى مليون ، و المتوقع أنّ العدد أكبر من ذلك على ضوء المعطيات التي تتعلق بالتجنيس ، و كل ذلك وفق برنامج النظام في التجنيس من التسهيل و التجاوز وصولا إلى الهدف و هو غلبة السنة و إبادة الشيعة.

و تزامن ذلك مع ردائف أخرى ضمن خطة متكاملة كالتضييق الشديد على الشيعة البحرينيين في معاشهم و شؤون حياتهم، و محاولة تهجيرهم بخلق فرص عمل خارجية لهم، وتوفير مناخ خارجي لتشجيعهم على الهجرة إلى خارج البلاد ، حتى الوصول إلى إبادتهم تماما، و جعل البحرين سنية فقط مع مجموعات صغيرة من الأديان الأخرى كاليهود و المسيحيين و الهندوس و السيخ الذين لا ينصب أحقاد آل خليفة عليهم، بل يجلب تعاطف المؤسسات الغربية معهم ، و تقديرها لصنع النظام البحريني بهم.

و الخلاصة ، إنّ الحكم يقوم بعملية إبادة لسكان الجزر الأصليين و ما التجنيس الجنوني إلا مقدمة لهذه الإبادة، و هي جريمة بحق الشعب و الوطن، و هو مستمر و مثابر في عملية الإبادة و التدمير المتعمد للسكان الأصليين بدافع التعصب العنصري و الطائفي، و هذه جريمة يعاقب عليها القانون و تنص عليها قرارات الأمم، و مارسها حكام آل خليفة في

تاريخهم القديم و الجديد حيث أنهم قتّلوا السكان الأصليين منذ دخولهم البلد و خاصة الشيعة ، و هجّروهم و استولوا على ممتلكاتهم و اعتدوا عليهم جسديا و معنويا ، و أجبروهم و لا زالوا على إتباع طريقة معيشية تؤدي إلى انقراضهم على المدى البعيد، و فرضوا تدابير تمنع من تكاثرهم الطبيعي، فهم مصداق للحكم العنصري ، و عملهم مصداق للإبادة الجماعية.

و النظام يحرم و يجرم الشعب من مناقشة و محاورة هذا التجنيس و هذه الإبادة، و التي هي أخطر و أعظم جرائم النظام في الوقت الحاضر و تفوق سجن و تعذيب المواطن و قانون محكمة أمن الدولة و تعليق الدستور و وضع دستور ملفق على قياس الحاكم و زبائنه و زبانيته و كافة القوانين القمعية الأخرى، قديمها وحديثها ، لأنّ هذه إبادة جماعية للشعب و السكان الأصليين و إحلال المرتزقة و المنتفعين والمتملقين مكانهم، و توطين الجهلة و الأميين و وضعهم في مراكز الإدارات الرئيسية للدولة ، و كل ما يقوم به النظام من تجنيس و مقدمات لهذه الإبادة هو مقصود و مطلوب لتحقق الهدف الاستراتيجي الكبير، و الذي يعني التغطية على عقدة النقص الملازمة للمحتل ضد أبناء الوطن، و عدم شعور القبيلة الظالمة باللحمة الوطنية و الأخوة المواطنية و الانتماء التاريخي بعد أكثر من قرنين من الاحتلال و الظلامات التي رافقته طوال هذين القرنين.

ستتضخم المضاعفات السلبية للتجنيس بما سيفاجئ النظام نفسه من البحرينيين الجدد، و سيفرض واقعا جديدا له أبعاد غير محسوبة في كثير من نتائجه ، و ستنهب حقوق المواطن و تحوّل للمجنسين الجدد ، و ستستمر معاناة أبناء البلد الأصليين و سيواجهون الأزمة الكبرى وهي أزمة الوجود الحقيقية ، فالقضية تماما قضية وجود، لكن الخطر الأكبر في التجنيس على الحكم هو في طموح المجنسين الذين قد ينقلبون على النظام و مناصبهم تؤهلهم لتلك الطفرة.

و أحد المبررات هو عدم الثقة في الشعب و الخوف الدائم منه جعل آل خليفة يعتمدون على الأجنبي المرتزق منذ عقود لحمايتهم من الشعب و الإنسان على هذه الأرض، بل و نقش الأجنبي بصماته على المؤسسات الأمنية و طبعها بطابعه الخبيث، فقام الإنجليز بتأسيس أجهزة الأمن و الشرطة و قوات الشغب بعقلية الإنجليزي، و سلموا القضاء لأيدي غير بحرينية بمساعدة بعض رموز عائلة النظام ، و أقصوا المواطنين تعمدا وحرموهم من الوظائف حتى اليوم ، كل ذلك بسبب عدم شعورهم بالانتماء إلى الأرض والشعب و الوطن ، و لكن هذا حلٌ عكسي للمشكلة العقدة ، و نتيجته قد تكون عكسية على النظام أيضا ، و هذه ظاهرة غريبة على الأوطان و المجتمعات تلزم العقلاء بمراجعتها و دراستها

دراسة موضوعية عامة و تداركها قبل أن تستفحل و تقع كوارثها ، و سندرس بعض جوانب تلك الكارثة في الصفحات القادمة .

داود ربيع

التجنيس

عمليات التجنيس التي يقوم بها النظام في البحرين هي مقدمة للإبادة الجماعية على المدى المتوسط للسكان الأصليين، و الذي كان يستورد دون رقيب قبائل شاركت معه في حروبه ضد المواطنين البحرينيين و اقتسمت معه غنائم المسلمين، و لم يكن في ذلك الوقت حساب و كتاب دنيوي ظاهر، كما لم تكن الحياة بتطور إداري و مؤسساتي يلزمها بوثائق و هويات و مستندات شخصية ، و أنست القبيلة الحاكمة الوضع الفوضى و أجرت بقية عهودها على شاكلته دون جنوح للعدل و العدالة، و احترام كرامة الإنسان و الوطن.

و حينما تطورت الحياة و طالب الشعب بحقوق و برلمان سارع بوتيرة عالية و استعجل الإبادة و اعتبر تجنيس الأجنبي أكبر عنصر في هذه الإبادة، فمنح الجنسية البحرينية التي لا يملكها حقيقة إلى أفراد و قبائل ، و رغبهم و أغراهم في ذلك بأموال و أعمال و مساكن و استرزاق، لكنه في هذا كله كان يختار من تتوفر فيه صفات سنخ نفسه من الخسة و الدناءة و اللؤم فهي وحدها تحقق مشروعه، و صفات أخرى من البداوة و

الاستهتار و الطائفية ، و ثالثة من الإكثار و الإنجاب ، ثم غذى فيهم كره المواطن و اعتباره عدوا .

و أصبحوا في كانتونات متوزعة في مربعاتها الاجتماعية، و كل منها يسيطر على مجال حيوي ستؤول بهم جميعا إلى كارثة وطنية .

و يتوالد هؤلاء المجنسون بنسب تفوق بأضعاف معدلات التوالد للبحرينيين عامة، و يقدر بعض المصادر البحرينية المجنسين حتى هذا الشهر سبتمبر 2009 بـ 225 ألف مجنس ، بينما تقدر بعض المصادر العدد بـ 500 ألف مجنس.

و يتزواج بعض المجنسين بأكثر من زوجة و البعض إلى أربع مثل بعض المجنسين السوريين سكان البوادي و القفار، و أكد بعض المواطنين البحرينيين خبرا أقرب إلى الطرفة و هو عبارة عن ملصق أمام موظف في دائرة الهجرة و الجوازات و هي الدائرة الموكول لها تقديم أوراق التجنيس لرفعها للديوان الملكي وهو المسؤول المباشر لتوزيع الجنسية البحرينية ، كتب فيه إعلان يقول أنّ على أيّ زوج من البحرينيين يرغب في إحضار زوجته الرابعة الإتيان بموافقة الزوجات الثلاث ، و رأى المواطن بعينيه عقد زواج كتب فيه جنسية الزوج بحريني و الزوجة سورية !!!.

و لدى بعض المجنسين أكثر من 30 ولدا ، و بأخذ معدل أفراد العائلة عشرة أفراد زوجين و ثمانية أولاد ذكورا و إناث فإنّ تجنيس 100 عائلة

يعني تجنيس 1000 رأس، و تجنيس 100 ألف عائلة يعني تجنيس مليون رأس.

و الأمر الغريب في هذا البلد العجيب أنّ الحكم و وزرائه يتنصلون من أية معلومات و شفافية و يخفون الأرقام الحقيقية و في الوقت نفسه يدّعون أنّ هذا زمن الإصلاح ، فوزير الداخلية الذي تنطوي إدارة الهجرة و الجوازات تحت وزارته حينما يسأله أمام البرلمان الكسيح النائب عبد العال في 2003/5/17 ، و كذلك في مقابلة صحفية مع جريدة الأيام شبه الحكومية عن أعداد المجنسين وجنسياتهم الأصلية ، يجيب بأنّ هذا يتعذر الإجابة عليه لأنّ الحاسب الآلي لا يرصد الجنسية الأصلية للمتجنس!!!.

و هذا كذب صريح و سخرية من الشعب فإنّ المسؤولين أنفسهم صرّحوا لجريدة الأيام قبل هذا التاريخ بالجنسيات الأصلية للمجنسين و حددوهم بخمسين ألفا !!! و كيف يعطى شخص جنسية جديدة دون معرفة جنسيته الأصلية و تثبيتها في الدوائر الرسمية و أجهزتها.

و الأرقام التي ذكرناها هنا هي أرقام تقديرية أما الأرقام الحقيقية فيحتكرها النظام لنفسه و المتواطئون معه و دوائر التآمر على الشعب البحريني، إلا أننا هنا سنذكر أرقاما صرّح بها مسؤولون أو ذكرت في بعض التقريرات السرية التي خرجت للعلن مثل تقرير مركز الخليج للتنمية الديمقراطية الذي ذكر أن الخطة حتى سنة 2010 تقتضي تجنيس 226

ألف أجنبي.

و قد التزمت السلطات الصمت و كانت خرساء دون رد أو جواب حول قضية التزوير الأكبر و هو التجنيس مقدمة لإبادة للسكان الأصليين ، و لكنها لبست ثوبا دون مقاسها و رفعت شعارا أكبر من حجمها ، و لا يتناسب مع قيّم الظلم و الضيم التي تمارسه، حتى ضج الناس بالمجنسين و خرجت مظاهرهم إلى العلن ، و بدأت تتكشف المغامرة و المقامرة باستيراد شعوب و إحلالها محل الشعب الأصلي، تلبي حاجة الحاكم و تطيل في عمر حكمه توهما و جهلا بالسنن و الآثار و اللوازم ، حينها فقط صرّح وكيل وزارة الداخلية لشؤون الهجرة والجوازات في البحرين 2001/7/7 أنّ 42997 شخصا، بينهم أكثر من 9749 من جنسيات دول عربية حصلوا على الجنسية البحرينية منذ 1950 حتى مايو 2001, ، و أنّ الدائرة تدرس طلبات 15 ألف فرد ينتمون إلى 24 جنسية.

و بعد سنة من هذا الكذب و التزوير أي في شهر 2002/7 ذكر موظف صغير في دائرة الهجرة و الجوازات في لقاء لجمعية الصحفيين البحرينية بأن السلطات جنّست ستة آلاف شخص فقط من أربعة و عشرين دولة.

و من ضمن الأرقام غير الموثوقة التي ذكرت في هذا المقام و لا تمثل

مصداقية لأنّ السفارات أنما تأخذ معلوماتها الرسمية من الرسميين في الدولة ، و هي تزودهم بأرقام مزورة و مزيّفة، هو ما ذكرته وزارة الخارجية البريطانية عن وجود ما بين 8000 و 10000 أجنبي يعملون لدى الحكومة البحرينية سواء في جهاز الشرطة أم الجيش ، من بين قوة بشرية تقدر بـ 30000 ، و ذلك تقدير السفارة البريطانية في المنامة عام 1998 ، كما ذكرت توظيف عدد من السوريين، و أنّ الموظفين الأجانب يحصلون على مزايا التوظيف والمزايا الاجتماعية مثل المواطنين البحرينيين، بما في ذلك العناية الصحية المجانية والتعليم للأطفال.

بعض الموظفين في هذه الدائرة و التي أصل تسميتها بدائرة الهجرة و الجوازات خطأ و الأصح تسميتها بدائرة التجنيس و التهجير أي تجنيس الأجانب و تهجير البحرينيين ، يصرّحون بانزعاجهم و مضايقتهم من تجنيس الأجانب و لكن ذلك لا يكفي ، على الأخوة الموظفين في تلك الدائرة إخراج المعلومات للرأي المحلي و العالمي، فهذه جريمة تزوير عظمى و إبادة جماعية لسكان أصليين يراد أن يكونوا كالهنود الحمر في أمريكا ، و قد تأتي النوبة على الموظفين أنفسهم في دائرة الهجرة و أولادهم ، فكتمان ذلك هو كتمٌ للشهادة ، قال تعالى : (و لا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فانه آثم قلبه والله بما تعملون عليم) .(سورة البقرة ،آية 283).

و ذكرت مصادر بحرينية أنّ العاملين في السلك العسكري و غالبيتهم

العظمى مرتزقة أجانب قد أعطوا الجنسية و يبلغ عددهم خمسين ألف عسكري ، هو يمثل تقريبا 10% من مواطني البحرين أو 5 % تقريبا من مجموع المواطنين و المقيمين ، و هذا رقم كبير جدا قياسا إلى عدد سكان البحرين الذي قفز دفعة واحدة إلى مليون ، فضلا عن المجنسين خارج السلك العسكري ، و يزيد المرء ذهولا حينما يعلم بأن عدد سكان البحرين حسب الوثائق البريطانية لعام 1985م 450 ألف نسمة ، بينما قدّرت بعض أوساط المعارضة في البحرين أنّ عدد العاملين في السلك العسكري يقارب 120 ألف أي ما نسبته 12% من عدد السكان و هو مليون على أرض البحرين !!!.

و ذكر وزير الداخلية راشد آل خليفة أن عدد منْ تمّ تجنسيهم من قاعدة التجنيس الأساسية بلغ 16606 للفترة من سنة 1957 حتى نهاية عام 2002 ، و أنّ عدد من تم تجنيسهم منذ العام 1957م حتى نهاية 2002م هو 52 ألف شخص ! (جريدة الأيام/تاريخ 2003/6/18)! .!!

بينما ذكر محمد البنعلي مدير الشئون القانونية بالإدارة العامة للجنسية والجوازات والإقامة أن من تمّ تجنيسهم بشكل مباشر بلغ عددهم 15832 منذ سنة 1950م لغاية 2003/4/30 ، و أنّ العدد الكلي لمن تمّ تجنيسهم منذ العام 1950 لغاية 2003/4/30 هو 61585

شخص. (مقابلة تلفزيونية بتاريخ 2003/7/22) .

التصديق بالتصريحين للبنعلي و آل خليفة يؤدي إلى التصديق بتجنيس 9585 شخص تقريبا في أربعة أشهر أي في الفترة بين بداية سنة 2003 حتى الثلاثين من شهر أبريل من السنة نفسها 2003 !!!!.

أما وكيل وزارة الداخلية لشؤون الهجرة والجوازات في البحرين فذكر أنّ 42997 تم تجنيسهم حتى شهر 2001/5 ، بما فيهم الأزواج و الأولاد ، و عندما تطرح هذا الرقم من 61585 فذلك يعني تجنيس 18588 شخص خلال أقل من سنتين و هي الفترة بين شهر 2001/5 و شهر 2003/4 !!!.

أما الظهراني رئيس مجلس (النواب) فقد ذكر أنّ عدد المجنسين بلغ 120 ألف شخص في العقود الأخيرة.(جريدة الوسط/2004/5/27) ، و هذا رقم عفوي أقرب إلى الصحة من تلك الأرقام المفبركة سلفا و لكنه قد لا يكون صحيحا تماما و العدد أكبر من ذلك في الفترة التي تحدث بها سنة 2004 ، و هو يعني أنه تم تجنيس 60 ألف شخص في عام واحد تقريبا ، أي من شهر 2003/5 إلى شهر 2004/5 ، و خرج الرقم كهفوة من الظهراني حينما غضب (لا أطال الله غضبه) و استنكر على نواب الشعب أن يناقشوا موضوع التجنيس في البرلمان ، و يحتجوا على بتر بث القناة الفضائية لتلفزيون البحرين على جلسة سابقة للمجلس !!! و

هذا أحد الآثار التراكمية لعملية الخداع السياسية التي تؤدي إلى أن يتصرف رئيس المجلس (النيابي) كوكيل للسلطة التنفيذية و للحاكم المستبد و كشاهد زور و يتخلى عن دوره و وظيفته الحقيقية في المراقبة و التشريع!!.

و كل هذه الأرقام الرسمية هراء و كذب وضحك على الشعب و السخرية منه و جزء من عمل على قهر إرادته و قتل كرامته و إذلاله.

و قد يضطر المراقبون بعد هذه الأرقام السحرية و بعد أن يخفقوا في تصديق أن يقوم حاكم بتغليب المرتزق الأجنبي المستورد على أبناء البلد و يهجّرهم و يستورده لبحث أسباب إضافية لجرائم التجنيس و الإبادة ، فيتوقعون سببا آخر و هو قدوم الحرب أو الغزو الخارجي و كل هؤلاء المرتزقة هم وقود لها، و لكن الحرب إما أن تكون من الأصدقاء كما حدث للكويت من الصديق الشقيق العراق !!! و الصديق الشقيق و الجار هنا الحكم السعودي!

أو من الأعداء أو الذي يصورهم الإعلام الصهيوني و توابعه في المنطقة بالعدو ، و هو هنا إيران !!! و لا طاقة لمرتزقة النظام من الصديق الوهمي و لا العدو الوهمي.

القانون و المبررات و الرؤية :

القانون مقلوب في هذه البلاد و القرار الاستراتيجي في قضية التجنيس و الإبادة بيد الحكام مباشرة ، و عنوانه هو أن الاستثناء هو السائد و استيفاء الشروط هو الاستثناء، و لذلك لا وجود لقانون أو معايير محددة و واضحة لتطبيق حالات الاستثناء ، و لا تنشر أسماء المجنسين في الجريدة الرسمية و لا أوامر منح الجنسية و سحبها و إسقاطها في الجريدة الرسمية ، و دون متابعة من أجهزة رقابية لخطوات منح الجنسية، فهي تعطى كل من هب و دب ممن يحظى بهوى السلطان و أذنابه ، فهل لنا أن نرى بلدا بهذه المواصفات؟ و حاكما بهذه البلاهات ؟؟ و قبيلة بهذه الطائفيات؟؟؟

يعطي الحاكم و قبيلته صورة مزرية عنهم و لونا قاتما لاصقا بهم ، ذكر تقرير البندر لمستشار تخطيط استراتيجي سابق لشئون مجلس الوزراء البحريني، وأمين عام مركز الخليج للتنمية الديمقراطية توصية لصانعي مشروع التجنيس ليبرزها الحكام حينما تنمو معارضة دولية أو احتجاجات حقوقية على المشروع و هي أنّ التجنيس حق سياسي لأيّ دولة، لا تحكمه أي مواثيق أو عهود دولية إلى الآن ، و يتوقف على كل دولة أن تكون لها من السياسات ما يتوافق مع احتياجاتها و أولويات أمنها الوطني الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي ، و البحرين ليس بمعزل عن العالم ، و هذا تبرير واهي و ساقط فأيّ احتياجات اجتماعية له و المجتمع يرفض ليلا و نهارا

سياسة التجنيس الغادرة و السرية، و الاقتصاد يئن من وطأة المجنسين ، و الحكام يتسولون و يتوسلون أنظمة الخليج بالدعم المالي و المشاريعي ، و بسبب التجنيس تسير البلد و ما عليها على صفيح ساخن قابل للانقلاب في أي لحظة، و مصير البحرين و هويتها و مستقبل أجيالها و ثقافتها و تاريخها في ضياع نتيجة للتجنيس الخبيث ، فأيّ احتياجات هذه؟ بل أثبت التجنيس أن حكام البحرين يشذون عن كل العالم.

و يرى نظام القمع في البحرين أنّ تجنيس الكفاءات المنظورة لديه سوى العربية أو الأجنبية لا يجدي البلد لقلة أعداده و يقدّر بألفين حالة كل عام ، و عائلاتهم صغيرة لا تتجاوز ثلاثة أولاد في الغالب ، كما لا يشبع نهمهم في التجنيس الاقتراح الخاص بترتيب أوضاع الجنسية المزدوجة مع قطر إذ أنه لن يضيف سوى بضعة آلاف جنسية .كما يتحسر النظام بأن حالات التجنيس فترة 6 شهور من العام 2003 لم تتجاوز 7300 حالة ، فلن تكون قادرة في تغيير ديموكرافي يتقدم إبادة جماعية للسكان الأصليين الشيعة. و عليه فلابد من بديل آخر وهو تجنيس مزدوج لعشرين مليون سني من دول الخليج العربية.

كما يرى النظام في البحرين أنّ التجربة الإسرائيلية في التجنيس و الإبادة كانت ناجحة ، بل ينظر إليها بإعجاب و انبهار ، وهو يعتبرها – حسب التقرير السري– عالية في الاعتبار و يستفيد من منهجها ، و يتحدث

التقرير عن (إسرائيل) عندما شعرت أن هجرة اليهود من الدول الغربية في تناقص مستمر نسبة لانخفاض مستوى المعيشة في إسرائيل عن الدول الغربية ، توجهت نحو شرق أوروبا و استطاعت في فترة وجيزة ترتيب تجنيس ما يزيد عن مليون مواطن من روسيا وحدها ، و توجهت بعد ذلك إلى أفريقيا فحصلت على ما يقارب 300 ألف فلاشا من السودان و أثيوبيا ، و حوالي 150 ألف من جنوب أفريقيا ، و تتوجه الآن إلى الهند حيث اكتشفت وجود مجموعة يهودية هندية هناك!!! و على طريقة (إسرائيل) يسير النظام في البحرين.

و يرى النظام طبقا لتوصية عملائه أنّ تجنيس عشرة آلاف شخص سني سنويا لا يؤثر إطلاقاً في المعادلة السائدة حالياً في غلبة نسبة الشيعة ، و أنّ تجنيس عشرين ألف مجنس سني سنويا ينجح خطة التغيير الديموكرافي لصالح السنة بعد نهاية العام 2016 ، و عليه فإنّ رفع حالات التجنيس إلى خمسين ألف مجنس سيحقق الغلبة و التغيير الديموكرافي في العام 2010 ، و هذا هو الخيار الاستراتيجي المعمول به حاليا ، و هو ما اعتبره التقرير الخيار الأوحد.

و طبقا للتوصيات التي يسير عليها النظام في البحرين في مرحلة زمنية هو الآتي :

تجنيس 70 ألف من سنة العراق ، خمسين ألف من العراق و عشرين

ألف من الأردن.

تجنيس 45 ألف يمني ، من اليمن 30 ألف ، و 15 ألف من دول الخليج الأخرى.

تجنيس ثلاثة آلاف سوداني ، من السودان ألف و من دول الخليج 1500 و من مصر 500 .

تجنيس خليجيين بالجنسية المزدوجة من السعودية 60 ألف و من قطر 3 آلاف ، مع قابلية تنظير لتجنيس 20 مليون خليجي بالجنسية البحرينية.

تجنيس ثلاثين ألف آسيوي من بلوش و بنغال و غيرهم.

تجنيس 15 ألف من مواطني دول عربية و فئة البدون الذين يعيشون في الخليج.

فسيكون المجموع في هذه المرحلة هو 226 ألف مجنس.

كما و يستمر النظام بطريقة الخداع و الغش بتنفيذ خطته و يقدم موضوع التجنيس إعلاميا طبقا لتقرير البندر لمستشار تخطيط استراتيجي سابق لشئون مجلس الوزراء البحريني، وأمين عام مركز الخليج للتنمية الديمقراطية بكذبتين كبيرتين : الأولى هي تقديم الموضوع باعتباره جزء من استراتيجية الحفاظ على هوية البحرين في وجه مخططات تستهدف توطين الوافدين الآسيويين في الخليج (العربي).

و هذا كذب فاحش و فاضح و لا أحد يخطط لتوطين الآسيويين غير

النظام نفسه كما سيأتي في الكتاب ، و هوية البلد تدمرت و تغيرت بالتجنيس.

و الثانية : إظهار خطة التجنيس بطريقة منافقة و غادرة و تظهر خلاف ما تبطن من تغيير التركيبة السكانية و إبادة السكان الأصليين ، و إبراز أن الأمر يتعلق بإنعاش و تقوية المجتمع البحريني و بتحقيق النمو الاقتصادي و تحفيز التفاعل الاجتماعي ، و الهدف الأساس للتركيز على الحديث المتدرج عن هذه الأهداف هو رفع وتيرة استجابة الطائفة السنية و دعم هذه الإستراتيجية و تفعيل دورها على الساحة الوطنية من خلال التأكيد على أنها (أهل الثقة) ، كما في التقرير السري.

و هذا أيضا كذب فاحش إذ تسبب التجنيس فعلا في ضعف المجتمع و انقسامه و انخفضت مستويات المعيشة ، و تم الغدر بالمواطنين البحرينيين السنة أيضا .

قانون الجنسية البحريني :

القانون لا يحكم في البحرين ، بل ليس في البحرين قانون و إنما فيها آل خليفة و هم نقيض القانون تقريبا ، و لهذا ليس القانون هو الفاصل و القاسم و الحاكم ، و لذا سنأتي على القانون هنا لنرى أنّ لا علاقة للتجنيس به ، لأنه أسفا و ندما واجهة و زينة خاصة في قضايا التجنيس.

فالقانون في مادته6 (فقرة1.أ) ينص على أنّ للحاكم إعطاء الجنسية لكل أجنبي كامل الأهلية إذا طلبها و أقام بطريق مشروع في البحرين مدة خمس وعشرين سنة متتالية على الأقل، أو خمس عشرة سنة متتالية على الأقل إن كان عربيا على أن تبدأ هذه المدة بعد تاريخ العمل بهذا القانون.

بينما الحاكم يوزع الجنسية كما توزع الحلويات على الأولاد، دون النظر إلى المدة لا في العربي و لا الأجنبي، فغالبية الذين جنسوا لم يحققوا هذا الشرط، بل جنّس بعض منهم و هم في بيوتهم التي في بلدانهم الأصلية و دون عناء السفر للبحرين.

و من شروط إعطاء الجنسية في القانون (فقرة 1.6.ب) هي أنّ يكون طالبها حسن الأخلاق ، و سترى حسن الأخلاق في باب ازدياد معدلات الجريمة في البحرين في هذا الكتاب، بل جاء الحكم بالأوباش و هو يعلمهم ، و أفراد مخابرات لدول أخرى يعرف سمعتهم السيئة و فضائعهم ، بل هو انتقاهم لوجود هذه الصفة السلبية فيهم، استوردهم بسوء أخلاقهم و بجفاف طباعهم حتى يتمكن بهم قمع الشعب و تعذيبه و إهانته.

و يمكن أن يجنس الحاكم طبقا لفقرة الخدمات الجليلة العربي من هذه المجموعات التي تقمع و تعذب الشعب لأنها خدمات جليلة في نظر الحاكم، و لشدما اختلف الحاكم و المحكوم في التوصيف.

و من الشروط في القانون(فقرة1.6.ج) أن يعرف اللغة العربية معرفة كافية ، و كثير من المجنسين لا يعرفونها فضلا عن المعرفة الكافية، لا كتابة و لا قراءة و لا نطقا ، و لا عهد لهم بها و لا طمع ، سوى كانوا من الشرق الباكستاني و البلوشي و البنغالي و الهندي أو من الغرب البريطاني و الأمريكي ، أو من القارة الأفريقية.

و منها أن يكون له عقار ثابت مسجل باسمه لدى دائرة الطابو لحكومة البحرين(جهاز المساحة والتسجيل العقاري) ، و هذا الشرط قد يحققه الحكم فيوزع أراضي البحرين و عقاراتها لمرتزقته ، و يتجاوزه حيثما يشاء، و غالب المجنسين لا عقار لهم ابتداءً حين تجنيسهم.

و الالتزام بهذا الشرط يجعل الحصول على الجنسية البحرينية مستحيلة إذ أنه قانونا يمنع الأجنبي المقيم في البحرين من امتلاك ملك ثابت في البحرين سواء عن طريق الشراء أو الهبة أو المبادلة أو بأية صفة أخرى طبقا لنص المادة الثانية من إعلان رقم 1372/46 الصادر في 1953/7/28.(صحيفة الوقت/ دراسة قانونية/ د. البحارنة).

و لكن الأدهى و الأمر في عدم قانونية (القانون) الذي يعطي الصلاحية المطلقة للحاكم في تجنيس من يرغب و يمنع الجنسية ممن يكره ، دون ضوابط أو رقابة تشريعية و دون رغبة شعبية ، و مع الاشكالات الدستورية ، و هو الاستبداد بعينه ، و قد وضعه الحاكم لا الشعب و يطبقه الحاكم

فرضا على الشعب ، و الحال أنّ السلطة التشريعية هي التي لها الحق في سن القانون و تعديله ، ما نصت عليه المادة (2.6) على : (بالرغم مما ورد في الفقرة السابقة [أي شرعية الإقامة و حسن الخلق و معرفة اللغة العربية و تملك العقار] من هذه المادة يمكن بأمر (عظمة) الحاكم منح الجنسية البحرينية لمن يأمر (عظمته) بمنحها له ، ويمكن بأمر (عظمة) الحاكم منح الجنسية البحرينية لأي عربي يطلبها إذا أدى للبحرين خدمات جليلة).

و كل المعذبين في السجون و المعتقلات الأجانب منهم و العرب من أردنيين و غيرهم تم تجنيسهم وفقا لهذه المادة الفوضى ظاهرا ، أما باطنا فلا حاجة للحاكم في أن يستند إلى مواد تتيح له إعطاء الجنسية أو سحبها ، فالنظام يعتبره الحاكم المطلق و البلد مزرعته و كل ما عليها قطعان ماشيته !!!. هذا وهم خطير .

و عمليا فلا قيمة للفقرات السابقات (أ،ب،ج،د) من البند الأول من المادة السادسة وهي شرط الإقامة و الخلق و العربية و العقار ، إذ تنسفهم هذه الفقرة نسفا كأنهم لم يكونوا في القانون !!! فهل رأيت في بلاد العالم الكبير منها و الصغير و المتقدم منها و النامي مستوى مثل هذا الانحطاط الإداري و القانون الاستبدادي؟؟؟.

و من القانون (فقرة 8. 1) : (يمكن للحاكم سحب الجنسية البحرينية

من الشخص المتجنس إذا حصل عليها بطريق الغش أو بناء على أقوال كاذبة أو إخفاء معلومات جوهرية) ، و قد أخذها كثيرون بالمعلومات الكاذبة و التزوير و مثاله اليمني الذي سنأتي بذكره في الكتاب و ذكرته الصحافة البحرينية حيث أتى بأبناء غير أبنائه و زوّر أوراق و هويات و جوازات سفر .

و من القانون (فقرة8. 2) و مرسوم بقانون 10 لسنة 1981 بتعديل قانون الجنسية البحرينية لعام 1963 : (يمكن للحاكم سحب الجنسية البحرينية من الشخص إذا أدين في البحرين خلال عشر سنوات من تجنسه بجريمة تمس شرفه أو أمانته ، و تسحب الجنسية البحرينية في هذه الحالة من الشخص المدان وحده) . المواطن البحريني يرى و يسمع و يقرأ في الصحافة البحرينية عن سرقات و سطوات مسلحة و أسلحة مخزنة و قتل و خيانات تصدر من المجنسين ، لكنه لا يسمع أو يقرأ سحب لجنسية لمن قاموا بتلك الأعمال ، و ذهب مجنس إلى (إسرائيل) يلعب معهم الرياضة و رجع منها سالما غانما لا فاقدا لجنسية و لا موبّخا بعقوبة !!. و كفى المجنسون آل خليفة التطبيع علنا .

و من القانون (فقرة 10) إسقاط الجنسية البحرينية لمن دخل الخدمة العسكرية لإحدى الدول الأجنبية وبقى فيها بالرغم من الأمر الذي يصدر له من حكومة البحرين بتركها، أو إذا ساعد أو انخرط في خدمة دولة

معادية، أو إذا تسبب في الأضرار بأمن الدولة .

و ما أكثر المجنسين الضّارين بأمن المجتمع و الدولة و الذي تنشر صحافتها بين حين و آخر أخبارا حول اشتراكهم فيما تسميه هي خليات أو عمليات (إرهابية) كما في معسكر عريفجان في الكويت و ما سمي بالمخطط الإرهابي للقيام بأعمال إرهابية في البحرين و دول الخليج ، و بعضهم يخدم العسكرية في بلده الأصل.

تجنيس المرتزقة في الجيش و الشرطة :

تطبيقا لتوصيات فإنّ المواقع العسكرية من جيش و شرطة و حرس يجب أن تخلو من الشيعة ، و ضرورة الاستمرار في التجنيس من أجل تغيير التركيبة السكانية أولا وصولا للإبادة آخرا مطبقة بشكل صارم في تلك المواقع.

وحسب بنود دستور 1973 ودستور 2002 غير الشرعي (المادة 30 فقرة (ب) فإنّ الدولة وحدها التي تنشىء قوة الدفاع والحرس الوطني والأمن العام ولا يولي غير المواطنين هذه المهام إلا في حالة الضرورة القصوى وبالكيفية التي ينظمها القانون ، إلا أنّ هذا كلام على ورق فقط للخداع، لأنّ الأجانب يشكلون النسبة الأكبر من هذه القوات و تتوزع جنسياتهم فمنهم السوريون واليمنيون و الأردنيون و السودانيون من العرب في حين يشكل البلوش العنصر غير العربي.

و وجود المواطن في قطاع الأمن نادر، و جلّ قوات الأمن من الأجانب من الهنود والبلوش واليمنيين و السوريين.

و كذلك الحال في قوات الحرس الوطني و التسمية الأصح الحرس غير الوطني الذي يتكون من باكستانيين و مغاربة و غيرهم.

و عندما تتحدث السلطة عن المواطنين في القوات العسكرية من جيش و شرطة و حرس وطني فإنما تتحدث عن نسب مواطنين مجنسين، و بهذا المعنى فإنّ كل القوات تتشكل من مواطنين فقط لأنّ الحكم جنّسهم جميعا، و بما أنّ تجنيسهم غير قانوني فالحقيقة أنّ كل هذه القوات إلا ما ندر قوات مرتزقة ، وفقا لتصنيف الأمم المتحدة التي تعتبر أنّ أيّ فرد ينظم إلى جيش غير جيش دولته للعمل فيه فهو مرتزق !!.

إنّ اعتماد الحكم في البحرين على المرتزق الأجنبي قديم قدم احتلال القبيلة للأرض ، و ابتداء بالمجموعات الغازية التي تحالفت مع آل خليفة ، و مرورا بالحرس الخاص ، فالعنصر الأجنبي هو ركن القوى العسكرية في بلد يعاني من فقدان الثقة المتبادلة بين الحكم و أطياف المواطنين جميعا.

لعل البداية كانت في عام 1924 حيث تم تجنيد فيلق مؤلف من مئة عنصر بلوشي جلبوا من مسقط و وضعوا تحت قيادة ضابط بريطاني، و بعد تكرار حوادث الشغب من البلوش حلت الحكومة الفيلق و أعادت أفراده إلى مسقط، واستعاضت عنهم بقوة جديدة مؤلفة من 54 بنجابيا

من قوات الجيش الهندي، ولكنهم لا يتكلمون العربية مما جعلهم يفشلون في فرض هيبة القانون.

و بعد تأسيس قوة الشرطة في عام 1932 استمرت السلطة تمارس سياسة تجنيد الأقليات في قوة البوليس، فأعطت الأفضلية في الثلاثينات والأربعينات لذوي الأصول الأفريقية. وكان البحرينيون يشكلون حوالي 20% من مجموع القوة التي كان يبلغ عددها آنذاك حوالي ألف رجل، و الباقي من البلوش واليمنيين والعمانيين والباكستانيين والعراقيين وغيرهم. وبدأت هذه النسبة تتغير بعد الاستقلال الشكلي لصالح رعايا البحرين و أظهر المسح أن معظم البحرينيين الذين دخلوا قوة الشرطة ينتمون إلى العائلات السنية العربية الأصل.

و في الخمسينات نبه التحرك الشعبي الحكومة إلى عجز قوى الأمن عن القيام بمهامها، فتشكلت في عام 1955 قوة خاصة مستقلة تماما عن شرطة الأمن الداخلي ، اسمها فرقة الشغب، التي يتألف أفرادها من حلفاء آل خليفة القبليين من شبه الجزيرة العربية ، و تألفت هذه القوة من حوالي 200 عنصر، واشتهرت بقسوتها في مواجهة أعمال (الشغب) إذ أنها لا تنتمي اجتماعيا إلى أية مجموعة من المجموعات التي تعيش في البحرين. وقد تم تطوير هذه القوة وتحويلها إلى الحرس الوطني بقيادة محمد بن عيسى شقيق الحاكم حمد.

و تم التواصل في الاعتماد على المرتزق الأجنبي لا سيما في العقود الثلاثة من القرن الماضي ، أما في العقد الحالي فإنّ نسبة الاعتماد ازدادت بشكل متضاعف، و بتجنيس عشرات الآلاف و ضخهم في المؤسسات العسكرية.

وحسب شهادات أفراد في قوة دفاع البحرين فقد شهد الجيش البحريني تخلخلا في جسده بعد إعطاء الجنسية للأجانب المرتزقة الذين أصبحوا يعاملون البحرينيين معاملة قاسية و ترأسوهم، والأجانب المجنسون مفضلون حيث يحصلون على بيوت إسكانية خاصة بهم وعلاوات زيادة على رواتبهم أعلى من البحرينيين.

كما أدى ذلك إلى تذمر في صفوف قوة الدفاع و أنباء عن حالات هروب و استقالات في انتظار المحاكمات العسكرية.

و يتم التجاوز عن شروط الوظيفة الرئيسية للعاملين الأجانب و المرتزقة في السلك العسكري البحريني، كما لاحظ المواطنون ذلك بوضوح بالمشاهدة و الصور، و حتى إذا كان لا يفي بالشرط بعد الفحص الطبي من مرض سفلس أو غيره يوصى بالمعالجة و الرجوع ثانية لقبوله، و يقوم الموظفون في المؤسسة العسكرية بالاتصال بمريض السفلس للاطمئنان عليه.

و أصبح المرتزقة يتوارثون الوظائف العسكرية في البلد و المواطن يعاني من البطالة ، كما في الوثيقة التالية.

بسم الله الرحمن الرحيم

الى معالي فريق الركن الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة وزير الداخلية المحترم تحية عسكرية و احترام و بعد ...

سيدي مع كل خالص احترامي بجهودكم في خدمة وزارة الداخلية و العمل على الرقي برفع مستويات كل العاملين في هذه الوزارة الموقرة حيث اني من منتسبين هذة الوزارة من 3-1-1982 واعمل برتبة رئيس عرفاء في الادارة العامة للمرورمنذ بداية التحاقي في الخدمة العسكرية وانا من مواطنين هذة المملكة العزيزة و اتشرف بخدمة هذا البلد العزيز مثلما قام بخدمتها والدنا المرحوم مجحم محمد مجحم الذي عمل طوال حياتة في خدمة وزارة الداخلية الموقرة.

علماً بأن اخواني ملتحقين بهذة الوزارة الموقرة وهم الرائد عبدالرحمن مجحم محمد مجحم و مساعد ملازم ثاني سالم مجحم محمد مجحم و رئيس عرفاء عادل مجحم محمد مجحم.

اتقدم الى معاليكم بطلبي هذا و كلي امل في ان ينال اهتمام معاليكم حيث ان ابني **محمد صلاح مجحم** قد تخرج من المرحلة الثانوية بعام 2007-2008 وله الرغبة في خدمة هذا البلد العزيز تلميذ عسكري في وزارتكم الموقرة ليتوارث جميعنا خدمة هذا البلد العزيز.

وفقكم الله في خدمة هذا البلد العزيز و السلام عليكم و رحمة الله و بركاتة،،،

مقدم الطلب: رئيس عرفاء رقم 4948 صلاح مجحم محمد مجحم
هاتف رقم: 17421032- 39278811
وقد تم رفق جميع الاوراق المطلوبة

و الحالة الطبيعية هي أنّ دول العالم تحذر من إحلال الأجنبي في المواقع العسكرية بل حتى المعاهد و المدارس التي تؤدي إلى الوظائف غير المدنية تشترط المواطنة ، و كمثال فإنّ تعديل القانون المصري اشترط للالتحاق بمعاهد أمناء و مندوبي الشرطة بوزارة الداخلية أن يكون المتقدم مصري الجنسية من أبوين يتمتعان بهذه الجنسية عن غير طريق التجنس، و هذا التعديل تمشياً مع التعديل التشريعي الذي أقرّه البرلمان المصري لقوانين الكليات العسكرية وكليات الشرطة. (صحيفة الشرق الأوسط/ عدد9381 /تاريخ 2004/8/4م).

تجنيس اليمنيين :

منذ ما يقارب 40 عاما و الحكم في البحرين يجنّس اليمنيين ، و يضعهم في وظائف دونية في وزارة الداخلية، و في العقد الأخير ازدادت معدلات تجنيسهم ، كما تم تلميعه في الصحافة البحرينية الرسمية و شبه الرسمية بأوامر سلطوية و بأقلام مأجورة غير ناظرة إلى المصلحة الوطنية ، و ذكر تقرير البندر لمستشار تخطيط استراتيجي سابق لشئون مجلس الوزراء البحريني الصادر في 2006 أنّ خطط الحكم طبقا للتوصيات تعتبر اليمنيين المصدر الثالث بعد العراقيين و السودانيين من مصادر و وقود

التجنيس. و ذكر أنّ اليمن تجاوز عدد سكانها 21 مليوناً ، و أنّ ارتفاع نسبة التعليم و انخفاض مستوى المعيشة جعل الهجرة خيار أساسيا لمعظم الشباب اليمني ، و مازالت البحرين بالنسبة لهم مكان جاذب خاصة في ظروف التشدد السعودي نحو قبول دخولهم للمملكة.

و قدمت أعداد هائلة من اليمنيين دفعة واحدة في سنة 2001 إلى البحرين عبر المطار و الجسر الرابط بين السعودية و البحرين مصطحبين معهم عدداً هائلاً من الجوازات وصور الإقامة لأقاربهم وأصحابهم، و اعترفت السلطات بتجنيس اليمنيين في البحرين.

و في لقاء مع وزير شئون المغتربين اليمني مع جريدة الوسط البحرينية بتاريخ 2005/7/2 ذكر أن معظم اليمنيين في البحرين يحملون الجنسية البحرينية ، و أنهم يحظون برعاية كريمة ومتميزة من القيادة السياسية و من حاكم البحرين ، و لا يعانون من أيّة مشكلة في أعمالهم، وغالبيتهم يتمركزون في مجال القوات المسلحة، و أوضاعهم مستقرة تماما ، على خلاف بقية اليمنيين المغتربين في دول العالم.

و ذكر مصدر شعبي بحريني أنّ بعض اليمنيين حصلوا على الجنسية البحرينية دون أن تطأ أقدامهم أرض البحرين للحظة واحدة ، و دون أن يمتلكوا أيّة ثقافة عن الإنسان و الأرض في البحرين ، بل تم إرسال جوازات السفر لهم و هم في اليمن ، و قيل لهم من أراد وظيفة حكومية و بيتا و

جواز سفر فليتقدم ، و ما كانوا ليصدقون إلا بعد أن أرسلوا كبيرا من القبيلة فرجع إليهم بالخبر اليقين ، و أنّ هناك حكم أحمق يجنّس الأجانب و يعادي المواطنين ، و طبقا للمصدر الذي قابل أحدهم و أوصله من مطار البحرين حتى (السعودية) حيث يعمل منذ زمن دون جنسيتها و هذه هي المرة الأولى له في أرض البحرين أنّ ما يقارب من ثلاثمائة شخص من القبيلة و أقرباء منها حصلوا على الجواز البحريني بهذه الطريقة ، و ذكر له شخصا جاء إلى البحرين و عمل في وزارة أمنية ثم حصل على التقاعد فأجّر بيته في البحرين و عاد لليمن !!!. أما اليماني مصدر الخبر فإنه يعمل بالسعودية و جواز سفره البحريني للتنقل و للاستعمال وقت الحاجة!!.

و يوجد بين البلدين (لجنة اقتصادية) مشتركة منذ سنة 2002 ، أما أعدادهم فقد ذكر القائم بأعمال السفارة اليمنية في البحرين القرمشي في مقابلة تلفزيونية مع التلفزيون اليمني أن عدد اليمنيين سنة 2002 هو 10000 يمني غالبيتهم استلموا الجنسية البحرينية ، بينما قدرت جريدة الوسط البحرينية عددهم بستة آلاف إلى ثمانية!!!. (الوسط/ العدد 115 تاريخ 2002/12/30) .

تجنيس الأردنيين :

استورد الحكم في البحرين شرائح المرتزقة الأردنيين في العقود الأخيرة من

الألفية السابقة ، و أوطنهم و جنّسهم ، و وفّر لهم وظائف شتى في وزارتي الداخلية و الدفاع ، و المخابرات و الأمن ، يعمل بعضهم معذبين و يشارك بعضهم في الهجوم على بيوت الآمنين بعد منتصف الليل للاعتقالات ، و توسع استيرادهم في الألفية الجديدة ابتداء من سنة 2000 ، و هم عنصر بارز من عناصر الإبادة للشعب البحريني في جنبتها الإعلامية ، فاستوردت السلطات كميات بشرية منهم للصحافة و تبييض وجه النظام ، و آخرين في الوزارات و الدوائر الرسمية ، و عمال ، و أطباء و أساتذة جامعات، لكن الثقل الأكبر لهم هو في المواقع العسكرية التي تشارك في قمع المواطن البحريني.

و من أولئك المرتزقة عيسى عواد طلاق المجالي ، و هو مرتزق أردني متجنس بالجنسية البحرينية ، و يعمل في مكتب التحقيقات الجنائية ، و له نصيب في استلال الاعترافات من المعتقلين و نشطاء اللجان الشعبية ، اشتهر باستعماله للغة السب والشتم والكلام البذيء مع المعتقلين بالتعرض لشرف أمهاتهم وأخواتهم وزوجاتهم إضافة للسخرية والاستهزاء المتكرر بمعتقداتهم الدينية ، أوعز و شهد تعذيب العديد من النشطاء ومدافعين عن حقوق الإنسان، ولا زال يمارس نفس الدور في مكتب التحقيقات الجنائية.

و ذكر تقرير مركز الخليج للتنمية الديمقراطية مجموعة استخباراتية أردنية

وظيفتها جمع و تحليل المعلومات عن نشاط الحركة السياسية بتركيز خاص عن المنظمات الشيعية و هم المقدم عمر الرداد و المقدم عدلي اسحاقات و المقدم حسين السرحان و الرائد سامي المدان، و ذكر التقرير تفاصيل تتعلق بهذه المجموعة.

و العلاقات الأردنية البحرينية قديمة فالاثنان لديهما صفات سلبية و قمعية مشتركة و بينهما تعاون عسكري و لجنة تسمى اللجنة البحرينية الأردنية المشتركة للتعاون العسكري ، اجتمعت لأول مرة في عمّان سنة 2003 ، و في لقاء بين الحاكم الأردني عبد الله الثاني و (رئيس أركان الجيش البحريني) راشد بن عبد الله تباحثوا في العلاقات الثنائية بين البلدين و التعاون بين القوات المسلحة في البلدين خصوصا في مجال (تبادل الخبرات المشتركة) ، و مع رئيس هيئة الأركان الأردنية تباحثوا في سبل تعزيز العلاقات وتطويرها في المجالات العسكرية المختلفة.(الشرق الأوسط 2003/6/10، الوسط البحرينية/10-6-2003).

كان الاجتماع بعد غزو العراق بخمسين يوما تقريبا و هذه الألقاب العسكرية تذكرنا بضباط الجيش العراقي و تهديدهم و وعيدهم للقوات الأجنبية الغازية لمدة أشهر و من ورائهم فرق و مجاميع تهتف بالروح بالدم لرئيسها الدكتاتور ، و لم يأت الفداء حتى إذا وصل العدو أسوار بغداد تلاشت تلك القيادات و لجأت كالفئران إلى جحور أخرجت منها بالقوة

و لم يرها الشعب العراقي إلا في أقفاص الاتهام و بجرجرة المحاكم.

و في نفس اليوم سافر وفد عسكري يرأسه رئيس الحرس الوطني محمد بن عيسى آل خليفة إلى باكستان لتتناول المباحثات شتى المجالات والميادين لاسيما المجالات العسكرية وسبل تعزيزها وتطويرها ، و أشاد آل خليفة بما يقدمه أفراد الجالية الباكستانية في (مملكة) البحرين من (خدمات) في مختلف الميادين، كما أشاد بالتقدم المضطرد الذى تشهده باكستان!!! (بنا/تاريخ2003/6/10م).

أما (الخدمات الجليلة) فهي قمع المواطن البحريني و تعذيبه ، لكننا لا نعلم ما هو هذا التقدم المضطرد فأكثر الذي ينتشر من أخبار باكستان هو المفخخات التي تقطّع أشلاء الأبرياء!!!.

و في مقال لصحيفة منبر الرأي الأردنية ليوم 2009/9/12 ذكرت أنّ الجالية الأردنية تحظى بمعاملة ممتازة ، و أنّ الجنسية متاحة لها ، و هم يحتلون مواقع متقدمة في الدولة في البحرين ، و قد عين الرئيس التنفيذي لشركة طيران الخليج أردني الجنسية و هو سامر المجالي.

أما المواطنون البحرينيون و مسؤولون كبار في الدولة فيقولون أنّ رؤوس في الدولة البحرينية تضع على رئاسة هذه الشركة سرّاقا و لصوصا يقتسمون معهم غنائم أرباح شركة طيران الخليج منذ أن كانت مشتركة بين دول الخليج الأربع وهي عمان و الإمارات و قطر و البحرين ، و هي و إن

كانت شركة رابحة أرباحا كبيرة في الواقع و لكن آل خليفة يخرجونها خاسرة في كل عام بعد اقتسام الغنائم و الأرباح مع مسؤوليها، و كانوا استراليين ثم استبدلوا ، و خرجت الدول الثلاث من الشركة و عملوا لهم شركات طيران خاصة باسم دولهم ، و بقت البحرين تسرق من شعبها بعد أن كانت السرقة منه و من دول الخليج الثلاث الأخرى، و المراقبون الخليجيون يعرفون ذلك جيدا.

و يرأس رجل أعمال أردني مجلس إدارة شركة بنيان انترنشونال ، الذي مدح في البحرين كونها تتمتع بفرصة المساواة بين المواطنين والمقيمين في البحرين ، و قد انتقل هذا من الإمارات ذلك أن دول الخليج الأخرى لها غيرة و كرامة و لا تبيع و تشتري جنسيتها كبيع و شراء البطيخ كما يفعل حكام البحرين.

إنّ التنسيق الأردني البحريني مثير لبلدان أخرى في الخليج ، و لا زال الكويتيون يذكرون الحكم الأردني و مرتزقته و دعمه لطاغية العراق صدام في غزو الكويت ، مع كل ما قدم الكويت للأردن و الأردنيين من مشاريع و منح و أموال و فرص عمل إلا أنّ الجزاء كان نكرانا و جحودا، و طبقا لمعلومات كويتية برلمانية فإنّ المخابرات الأردنية بقيادة الأسرة الحاكمة دخلت الكويت في غزو الجيش العراقي للكويت في 1990/8/2 لتبيّض وجه النظام العراقي ومحاولة ترتيب حكومة وطنية عميلة داخل الكويت ، و

أنّ أسلحة أردنية ضبطت داخل الكويت خلال فترة الاحتلال، و أنّ فلسطينيين وأردنيين ساهموا بشكل مباشر في تسهيل مهمة الاحتلال لمعرفتهم الدقيقة بشوارع الكويت وضواحيها ومعرفتهم بالقيادات العسكرية الكويتية ومحاولة الاستدلال عليهم ، و معرفتهم بالمواقع النفطية الحساسة والإستراتيجية في الكويت ، كما أنهم قاموا بأكبر من ذلك عندما شغلوا هذه المؤسسات بحكم خبرتهم وعملهم داخل هذه المؤسسات ، و ردّ نائب كويتي على مقولة نائب أردني قوله : (إن نفط العرب للعرب وان نفط الخليج يجب أن ينعم به الأردن) بكلام قاسي.

و ارتفعت منابر مساجد أردنية ضد الكويت و الدعاء ب (اللهم لا تطفئ نيران آبارهم) ، وخرجت المظاهرات في محافظات الأردن مردده (بالكيماوي يا صدام من الكويت للدمام) ، و كأنّما الكويت هي المعتدية و الغازية لا الطاغية صدام ، فلما انهزم الطاغية و خرج من الكويت قلب الأردنيون حيّلهم .

لا نذكر هذا الحجاج هنا لإثارة قضايا تاريخية في أمتنا ، نريد لها نحن أن تُنسى ، و لكن لا نريد أن ننسى دروسها ، ذكرها إنما للتذكير بأنّ الحكم الأردني و عملائه كان لهم دور سلبي يمكن تكراره، و نكران جميل و غدر، و الوقوف مع الظالمين و المعتدين ضد المسالمين ، و كل ذلك صدر من أفراد و مؤسسات مدنية أو واجهتها كذلك ، فكيف يمكن أن يطمئن

الحكم في البحرين بقوات مسلحة أردنية على أراضيه ثم يعطيها كل التسهيلات و المناصب و السلاح و الإعلام ، و إنّ ما حصل و فعله الأردن الرسمي و جلاوزته و عناصره في الكويت قابل للحصول في البحرين في زمن حرج من التاريخ ، و هذا الذي يندهش منه الكويتيون حينما يعلمونه!!!.

أما الدرس الذي يجب أن يتعلمه العرب في مختلف مواقعهم الشعبية و الرسمية ، و كل فئاتهم الاجتماعية ، بتعدد آرائهم و أفكارهم هو أنّ لا حياة في هذه المنطقة العربية سعيدة و كريمة ، و لا مستقبل لهم و رغد عيش مع فقدان الحرية و الديمقراطية و العدالة و الحقوق ، هذا درس سهل الفهم و لكنه صعب التطبيق و التجسيد.

و للأردن تاريخ من العمالة و العلاقات مع الأمريكيين و مخابراتهم لدرجة أنّ الحاكم السابق (الملك حسين بن طلال) كان عميلا للمخابرات المركزية الأمريكية، و باسم نو بيف ، منذ أن كان في الحادية و العشرين من عمره غير الشريف و لمدة عشرين سنة ، أي من عام1957 وحتى عام 1977 ، بوظيفة جاسوس مقابل مليون دولار شهريا ، و لم يكن المبلغ له علاقة بالمساعدات العسكرية الاقتصادية للأردن، وكان (الملك) يقدم معلومات هامة وخطيرة للمخابرات المركزية.

و قد نشرت القصة صحيفة (واشنطن بوست) في عددها الصادر

1977/2/18 ، التي ذكرت أنّ هذا المبلغ هو الذي وفر للملك حياة البذخ التي عرف بها بحيث أصبح (بلاي بوي برنس) ، و أنّ المخابرات أحاطت الملك بمرافقات جميلات ، و عاد رئيس التحرير و الصحفي الشهير بن برادلي بنشرها في مذكراته التي صدرت مؤخرا في أمريكا بعنوان (كود لايف)، و لم يعد هذا خبرا سريا و قد ذكره برنامج لفضائية الجزيرة القطرية (مع هيكل).

و في تفاصيل الخبر فضائح لا نأتي عليها فهي و إن كانت مهمة جدا للقارئ العربي إلا أنها خارجة عن موضوع كتابنا ، و أنما ذكرنا هذا لتوضيح الصورة للرأي العام البحريني عن الذين يتعامل النظام معهم فهم في الحقيقة (باعة وطن) ، ف (الملك) أوصل للإسرائيليين تحذيره من الهجوم المصري السوري ، و لم يدخل الحرب في حزيران 67 و إنما انسحب وسلم الضفة لإسرائيل و كان عدد القتلى من الجيش الأردني 16 جنديا و خسر نصف المملكة !!!. فهو عميل خارق ، ملك و جاسوس ، يقبل فتات المال ليخسر نصف مملكته !!!.

هؤلاء يضحكون على الشعوب المسكينة و يسخرون ، و يضخون فيها ثقافة أنّ الحاكم ولي الأمر و إن كان فاسقا و فاجرا و شاربا للخمور و قاتلا للأنفس المحرمة ، و هذه الأيام بعد التحالف العربي الإسرائيلي أصبحوا من دعاة الحماية للدين و هم الفسقة العهرة الفجرة ، و التحذير

من (الهلال الشيعي) ، في الوقت الذي يتآمرون على الشعوب ، و يضعون مخابراتهم في خدمة الأمريكيين ، و تفجير عناصر المخابرات الأمريكية قرب مدينة خوست بأفغانستان يوم 2009/12/30 عن طريق أحد العناصر الذي جندتها المخابرات الأردنية للأمريكيين دليل التعامل كما هو دليل السخرية من الشعوب ، و كانت مهمة همام أبو ملال البلوي محاولة اختراق القاعدة وطالبان ، و إذا به يفجر عناصر الاستخبارات الأمريكية بعملية نوعية.

ذهب حسين بن طلال إلى ربه مثقلا بذنوب بحق نفسه و وطنه ودينه و أمته و لكن كم مستر بيف في أوطاننا يعبثون؟ و كم هم في حكام البحرين و حاشيتهم ممن يتآمرون ؟

و الشعب الأردني مسكين و مستضعف و هو ضحية للجلاد و الطاغية ، شرفائه مغيبون و محاصرون ، و عامة الناس لا يعلمون ماذا يجري في بلدهم و البحرين ، و في أي موقع يقفون، و حينما نشر في الصحافة الكويتية و الخليجية عن الإمساك بمجموعة سميت بـ (خلية عريفجان) ، قرأنا التعليقات و ردود الفعل الأردنية يوم 2009/8/13 على الخبر في صحيفة السوسنة ، و شعارها حرة مستقلة ، و هذه التعليقات لا تمثل كل الأردنيين قطعا و لكنها تمثل شريحة من الأردنيين من الطبقة المتوسطة فما فوق و هم رواد الانترنت، و هي تعليقات عشوائية على خبر يهم المواطن

الأردني عامة ، و المغترب الأردني خاصة ، و لاحظت في التعليقات الأردنية على الخبر عنوان التبرئ من الأردني فهو بحريني مجرم و ليس أردنيا مادام تخلى عن جنسيته، و بنظرة معيبة للأردني الذي يتخلى عن جنسيته و انتمائه، و أنكر البعض أن يتجنس الأردني بالجنسية البحرينية فذلك مثل الذين يستبدلون الذي هو خير بالذي هو أدنى ، و الدني و الرخيص في نظرهم هي الجنسية البحرينية و (البحرين) ، و قال آخر أنّ الأردني الأصيل هو الذي يعيش في بلده بجنسيته الأردنية، و إلا لا نريد أردني يحمل جنسية أخرى يبيعنا وطنية، وكثرت هذه الفئة في الأردن و ضاعت الهوية الأردنية. و قال آخر إنّ هذا ليس أردنيا و أنّ الأردني لا يتخلى عن جنسيته حتى لو مات من الجوع، و قال آخر : ليس من شيم الأردنيين أن يفعلوا شيئا كهذا ، يعني التخريب و اللعب بأمن الكويت!!!.

هذه نماذج و عيّنات شبه عشوائية علقت بصورة عفوية و بالتالي فإنّ نسبة الصدق فيها قد تكون مقبولة، و بها روح الوطنية و هذا جيد ليته يكون في المرتزقة الذين يجنّسون في البحرين أيضا، و لكني توقفت قليلا حينما رأيت هذه التعليقات فهؤلاء و غيرهم يجهلون الجغرافيا و التاريخ و الحاضر الأردني ، يجهلون الجغرافيا لأنه لم يكن يوما دولة بهذا الاسم حتى جاء المحتل البريطاني و قسّم المنطقة و اقتطع أرضا شرقا و غربا و سمّاها الأردن نسبة إلى نهر الأردن الذي يمر على الحدود الغربية.

و يجهلون التاريخ و منه أنّ عائلة الهاشميين ليست من الأردن و أنما أصلها من مكة و جئ بها للعراق و الأردن بتفاصيل موجودة في كتب التاريخ الحديث، و ليس لهم حق في حكم هذه الأرض .

و يجهلون الحاضر المتمثل بمواطنيهم حيث يستنكرون أن يتجنس أحدهم بجنسية غير أردنية أو يرتكب جرما و كأنّما المحاكم الأردنية مقفلة إلا من الفلسطينيين و المقيمين غير الأردنيين في الأردن ، لا يعلمون أنّ لحوم و أجساد البحرينيين واقعة تحت أقدام المعذبين الأردنيين ، و أنّ لوائح الجرائم ضد الإنسانية تذكرهم واحدا واحد بالاسم و اللقب، و أنّ المرتزقة الأردنيين يعملون كمرتزقة للنظام البحريني وظيفتهم ضربه بالرصاص و المطاطي و مسيل الدموع و اعتقاله و إهانته و تعذيبه!!! لا يعلمون كل ذلك و نحن في عصر المعلومة المتنقلة للعالم بأسره في لحظة وقوعها !!.

تجنيس السوريين البدو :

لا يجد حاكم البحرين و نظامه في السوريين الحضر بغيته فهو يبحث و يستورد البدو و سكان البوادي السورية و يوطنهم و يجنّسهم، لأنهم هم وحدهم من يلبي طموحه بقمع الشعب البحريني، و يفتح لهم مدارس خاصة في الزلاق وسافرة ومدينة حمد ، و يوظفهم في أكثر الأماكن حساسية ، فهم في وزارة الداخلية و وزارة الدفاع و قوات الشغب ، و

يوكل لهم المشاركة في قمع انتفاضة الشعب البحريني 1993- 1999.

و نقلا عن مواطن سوري يعمل سائقا لسيارة أجرة فإنّ سفارة البحرين في سوريا طلبت توظيف سوريين في الجيش ومنحهم الجنسية ضمن شروط منها إكمال سن الخامسة و العشرين و تميّز المتقدم بقوة البنية الجسدية و لديه استعداد للتضحية!!!. و من مميزات الوظيفة إعطاء الجنسية البحرينية و السكن و الراحة في البحرين طبقا للمصدر ، و يأسف المصدر السوري أنه لم يوفق لشرط السن فهو أقل من 25 سنة ، لا عليك يا سائق الأجرة فإنّ مهمة الارتزاق سيتكفلها غيرك و سيلطخ بها شرفه و ذمته ، و أما أنت فاحمد الله و اشكره على عدم صيرورتك مرتزق تقتل البحرينيين بدم بارد ، و تمثل بالآية الكريمة (وَعَسَى أَن تُحِبُّواْ شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ) سورة البقرة/216 ، و لله الحمد.

تجنيس الفلسطينيين :

جنّست السلطات في البحرين الفلسطينيين المقيمين على أراضيها و قيل أنّ تجنيسهم في البحرين تم بتوافق رسمي بحريني إسرائيلي و بصفقة أبرمها النظام مع المسؤلين (الإسرائيليين) يتم بموجبها تجنيس عدد من الفلسطينيين وتذويبهم في البحرين ودول المنطقة، و منع من التجنيس عائلة فلسطينية واحدة مقيمة في البحرين منذ ما يقارب 40 سنة بسبب تحولها

من المذهب السني إلى المذهب الشيعي علنا .(كتاب التجنيس و التغيير الديموغرافي في البحرين/ عبد الله مؤمن).

و تجنيس أو توطين الفلسطينيين يخالف توصيات و توجيهات جامعة الدول العربية منعا لذوبان الهوية الفلسطينية وحفاظا على حقوقهم في العودة إلى أراضيهم المحتلة ، و لكن تجنيسهم موافق لرؤى الدولة الصهيونية و إملاءات الراعي الأمريكي !.

تجنيس السعوديين :

تم تجنيس عشرات الآلاف من السعوديين ، و الأعداد في تزايد مستمر و هم في بلدهم و باجراءات ميسرة جدا حيث تملأ البيانات لدى عمدة الدواسر عيسى بن علي و ينتظر المتقدم أسابيع قليلة حتى تأتيه و عائلته الجوازات البحرينية ، و هذه الأقوال موثقة بالصوت و الصورة و الفيديو و لعدة أشخاص ممن حصلوا الجنسية و البيوت و لاحقا صوتوا في الانتخابات في مركز انتخابي عام على جسر السعودية البحرين، و عرضت ندوة التجنيس في 2003 فيلما وثائقيا عن تجنيس أبناء الدواسر في الجزيرة العربية ، و كان الحكم يكذب و يخفي تجنيسهم قبل عرض الفيلم . و ذكرت مصادر أنّ رئيس الوزراء البحريني عيّن شخصا من قبيلة الدواسر و لعله هو عيسى بن علي نفسه ليكون مسؤولا عن تجنيس ما يستطيع من

أبناء القبيلة، و ذلك ضمن مشروع الإبادة للسكان الأصليين للبحرين.

و يسجل المجنسون عنوانا وهميا داخل البحرين أو في جزيرة حوار زمن النزاع البارد بين البحرين و قطر ، و قبل أن تحكم المحكمة الدولية في لاهاي بملكيتها للبحرين، و توفر لهم كافة التسهيلات التي يحرم منها المواطنون.

و الدواسر قبيلة عربية تقطن الجزيرة العربية، في وادي سمي باسمهم ، أي وادي الدواسر، و النسبة إلى قبيلة الدواسر هي الدوسري، ، جاء بعضهم إلى البحرين في القرن التاسع عشر، واستقروا بمنطقة البديع. وعندما أدخلت الإصلاحات الإدارية على يدي الميجور ديلي في 1923 عارضوا تلك الإصلاحات التي أبعد بموجبها الحاكم عيسى بن علي عن الحكم وعيّن مكانه نجله الشيخ حمد، و من ضمن تلك الإصلاحات المساواة بين المواطنين أمام القانون ، و تشكيل جهاز شرطة مركزي ، و إلغاء توزيع البلاد إلى مناطق يسيطر على كل منها أحد أفراد عائلة آل خليفة فاعترض الدواسر على ذلك وهددوا بالانسحاب من البحرين.

و لما لم يستجب الميجور ديلي لطلبهم المتمثل أساسا بإعادة عيسى بن علي إلى الحكم والتخلي عن الإجراءات الأخرى التي تساوي بينهم وبين أغلبية المواطنين، انسحب اغلبهم إلى الجزيرة العربية في 1924 ، ولكنهم عادوا بعد ثلاث سنوات وأعيدت لهم منازلهم وسفنهم التي صودرت منهم

بقرار من الميجور ديلي.

و بقت قبيلة الدواسر في واديهم من أرض الجزيرة العربية مهملين و لا شأنّ لهم بالبحرين و حينما أراد الحكم استغلالهم ذهب باحثا عنهم و وكّل من يجنسهم و هم في بلدهم.

و في مقابلات فيديو تحدث الدواسر عن كيفية تجنيسهم بصراحة تامة ظنا منهم أنّ التلفزيون البحريني الرسمي هو من يصوّرهم ، بطريقة نوعية تحسب للمعارضة التي أحرجت بل فضحت الحكم لو كان لديه شعور و ذمة ، تحدثوا فقالوا بأن تقديم طلبات الجنسية تتم عن طريق عمدة الدواسر علي بن عيسى ، في مكتبه بعمارة المليحي في الدور الثالث، و قال أحدهم : أخذت أوراقي و اثباتاتي السعودية و رحت قدمت عنده، خلال ستة شهور طلع الجواز البحريني، و قال آخر في ثلاثة شهور، و الجواز يأتي إلى بيوتهم، أما إذا ذهب إلى البحرين بنفسه فإنّه يحصل على جواز السفر خلال أسبوعين، و قال آخر انه استلم حوالي 13 جوازا بحرينيا وبطاقة سكانية وبطاقة شخصية وكل حاجة وهو في السعودية، و قال آخر أنه حصل على سبعة جوازات، و قال آخر أنّ العمدة يجمع الطلبات حتى إذا وصلت إلى خمسة إلى ستة آلاف يبعثها دفعة واحدة، و حصل بعضهم على الجنسية البحرينية و الجواز البحريني من سنة 2000 ، أي في أوج زمن الكذب و الدجل بمشروع إصلاح فساد الحكم و دوائره و

بينما كان بعض المواطنين يرقصون طربا لشعار الإصلاح و البهرجة التي رافقته ، و قال بعضهم أنّ ما يقرب من 22000 شخص حصلوا على الجنسية البحرينية حتى لحظة حديثه و كلامه في سنة 2003 ، و أنّ الجنسية لم تقتصر على قبيلة الدواسر و أنما وزعت على أشخاص آخرين من قبيلة القحطاني و الزويرين ، و قالوا إنّهم صوتوا في الانتخابات على الجسر بين السعودية و البحرين ، حسب تعاليم العمدة و أنهم يجهلون مرشحينهم ، و من قبل ذلك ذهبوا و وقعوا على الميثاق دون أن يعرفوا شيئا عنه أو يضطلعوا عليه، و تم عرض وثائق من جوازات سفر و هويات بحرينية لهم ، و قد وضعت السلطات لهم عناوين كاذبة لا يسكنوها، فهل رأيتم وقاحة أكبر من هذه ؟ و هل هذه سلطة معتمدة أم عصابة محترفة؟ أو هل رأيتم نظام مثل هذا ؟ و هل هذا نظام قابل للاستمرار ؟

تجنيس الدواسر يعّد من أوضح نماذج خداع و كذب و دجل حكام البحرين ضد الشعب ، فهم من سكان الجزيرة العربية و لهم حيّهم و منطقتهم و لا يبرر تجنيسهم السري بأصولهم فأصولهم غير بحرينية و فروعهم أيضا ، و إن وقع تحت تجنيس البحرينيين الذين خرجوا من البحرين و هو ليس كذلك واقعا فسيفتح بابا لا يغلق عن تجنيس من هاجروا من البحرين ، و هم مجموعات كبيرة من سكانها الأصليين الذين أجبرهم القمع و الاضطهاد إلى الخروج من البحرين و الذين هجّروا قسرا ،

و مجموعات أخرى من الذين وفدوا إلى البحرين ثم خرجوا منها ، و يفتح الباب على عشرات الآلاف بل مئات الآلاف من شعب البحرين الأصليين الذين هجّروا أو هاجروا إلى مناطق ساحلية في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وتوجهوا إلى مدن وبنادر في العراق وإيران و السعودية ودول الخليج الأخرى و شبه الجزيرة الهندية و الساحل الأفريقي ، و مازالوا يحملون أسماء مناطقهم و عوائلهم البحرينية الأصيلة الضاربة جذورها لمئات السنين ولهم امتداداتهم الشاهدة في تراب الوطن.

تجنيس القطريين و الظبيانيين :

ذكرت مصادر بحرينية إنّ ستة آلاف فرد من قبيلة المري ممن سحبت جنسياتهم القطرية لتورط بعضهم في قضية الانقلاب على الحاكم القطري الحالي أعطوا الجنسية البحرينية و استقدموا إلى البلاد. و ذكرت تقارير خاصة أن حكومة البحرين قامت بتجنيس مئات الأشخاص من قبيلة بني مرة القطرية ، وهم من سكنة قطر، و أصولهم من الجزيرة العربية ، و تبرير طردهم الرسمي هو حملهم للجنسية السعودية حيث يرفض القطريون ازدواج الجنسية، و قالت التقارير أن كلا من هؤلاء يستلم راتبا قدره 400 دينار شهريا، ويقوم اغلبهم بممارسة هواية القنص ورعاية الصقور لأفراد العائلة الحاكمة في البحرين.

و لكن المصدر الذي يمكن التوقف عنده هو الذي جرى في حوار بثته قناة (العربية) السعودية طبعا و تطبعا يوم 2005/6/25 حول وضعية قبيلة بني مرة ، فقد أدّعت هيئة حقوق الإنسان القطرية في اتصال مع قناة (العربية) أنه تم حل قضية ثلث الذين سحبت منهم جنسيتهم ، فتحدث شخص (مري) من البحرين قائلا أنّ الحل الذي يقصدونه هو أنه أمكن السماح لهؤلاء بالإقامة في قطر بعد أن حصلوا على جنسية من دول خليجية ، و لا توجد دولة خليجية توزع جنسيتها على الآخرين سوى البحرين الذي كان يتحدث منها، أما الآخرون فيتبرئون من إعطائهم الجنسية حتى بلدهم الأصل السعودية، فإذا صدّقنا منظمة العفو الدولية بأنّ عدد الذين سحبت منهم الجنسية هم خمسة آلاف مري فإنّ النظام في البحرين قام بتجنيس 1666 شخص تقريبا منهم ، و لكن هذا العدد أقل من طموح النظام في البحرين بتغيير التركيبة الديمكرافية و الأقرب أنه قام بتجنيسهم كاملا ، سوى خمسة آلاف كما ذكرت منظمة العفو الدولية أو ستة آلاف كما ذكرت بعض المصادر حينها ، أو بعدد المنزوعة منهم الجنسية القطرية و هم (فخيذة الغفران) أحد فروع قبيلة (آل مرة) كاملة ، 972 رب أسرة ، و جميع أفراد عائلاتهم بالتبعية والبالغ عددهم 5266 فردا .

و هكذا كان الحل حينما رفضت السعودية إعطاء جنسيتها لقبائل على

الحدود مع اليمن فالتجئت السعودية إلى البحرين فوهبتهم جنسيتها و هي شاكرة لهم. (التجنيس و التغيير الديموغرافي في البحرين/عبد الله مؤمن) .

هذا ما خرج للعلن في الأخبار و الله العالم بما لم يخرج !!. و هذا استمرار لسياسة تغيير البنية السكانية في البلاد لا حبا في القطريين و خدمة لهم ، لأنّ من أكثر الأشياء إزعاجا للنظام في البحرين هي الشقيقة قطر و حكامها ، فآل خليفة لديهم حساسية كبيرة من الحكام في قطر و هي قديمة و متوارثة ، و ينظرون بوجع إلى تقدم قطر و ضلوعها في عدد من المصالحات الدولية و بروزها كوسيط شبه محايد في عدد من قضايا المنطقة.

و اما الظبيانيين فقد كانت حكومة أبوظبي قد بدأت بتجنيس عدد من أفراد قبيلة البوعينين البحرينية ، الأمر الذي أزعج حكومة البحرين فطلبت من حكومة أبوظبي التوقف عن ذلك لكي لا يتقلص عدد القبائل الموالية للحكم الخليفي في البلاد. (بيان حركة أحرار البحرين، 2000/8/3 م).

و ذكرت مصادر بحرينية عن منح الجنسية البحرينية لأكثر من 630 شخصا من قبيلة البوعينين الذين يسكنون أحدى الدول الخليجية ، و لعلها أبوظبي، و أصدرت إدارة الهجرة والجوازات في البحرين في شهر 2005/5 وثائقا بحرينية لهم ، و السبب التمويهي و الخداعي الظاهري لمنحهم الجنسية هو أنّ أجدادا لهم نزلوا البحرين وغادروها قبل أكثر من

قرن ونصف ، و ذكرت مصادر أنّ السلطات في البحرين تحاول إغراء البوعينين بتجهيز مساكن لهم في البحرين ، و على هذه التبريرات الواهية فإنّ السلطة في البحرين تقبل باحتلال فلسطين من قبل (الإسرائيليين) فهم كذلك يدّعون أنّ أجدادا لهم عاشوا في المنطقة منذ قرون أو آلاف سنين مضت ، و لن يكون عذر للسلطات البحرينية بهذا القياس في منع مئات الآلاف من البحرينيين الذين يسكنون في إيران و العراق و دول الخليج الأخرى و لهم الحق في الحصول على الجنسية البحرينية التي لازال بعضهم يملك جوازاتها القديمة.

تجنيس الخليجيين (الجنسية المزدوجة) :

تعلم أنظمة الحكم في دول الخليج عامة و هم الشركاء الآخرون الخمسة الذي تتشكل بهم منظمة مجلس التعاون النظام في البحرين كنظام دكتاتوري ، ليس ذلك خافيا على أحد منهم ، و لقطر في ذلك باع في إظهار بعض مخازيه أبان الحرب الباردة بينهما ، و تعرفه عمان و الكويت ، و بقية الدول ، و لكن قد يبرر بعضها ظلمه و قمعه بموضوعهما و هو قمع و ظلم الشيعة في الغالب و قلة من المعارضين الآخرين، كما تعلم تلك الدول أنّه نظام جشع التسول فالمساعدات التي يرسلها الأشقاء إلى الدولة كثيرا ما تضل طريقها فتذهب إلى جيوب آل خليفة، و ليس له مصداقية

كما لدول الخليج الأخرى بينها ، فلم تكن اطروحات النظام قانعة لتلك الدول ، و لذا لم تستجب تلك الدول لطرح دولة البحرين في ازدواج الجنسية و اعتبره بعضهم لظروف خاصة وهو التغيير الدمكرافي ، لكن ذلك لا يضر حكام البحرين كثيرا فهم ماضون فيه دون أذن حكام الخليج حتى تطفح مشاكله على السطح حينها سيعتبر حكام البحرين مصدر و مصدّر الأزمات للخليج .

فقد فاجأت البحرين حكام دول الخليج الأخرى بما يكرهون من إعطاء جنسيتها للمواطنين الخليجيين دون فقدان جنسياتهم الأخرى، و سمتها الجنسية المزدوجة ، و هو مشروع تجنيس عشرين مليونا بالجنسية البحرينية التي مساحة أرضها 591 كيلومتر مربع فقط، أي سيكون لكل كيلومتر واحد 33841 إنسان تقريبا .

مصادر بحرينية ذكرت أنّ قبيلة الدواسر وحدها أخذت خمسين ألف جنسية حتى السنوات الأولى من الألفية الحالية، و ضمن التوصيات التي ينفذها النظام الاستمرار في التفاوض مع القبائل السعودية لمواصلة دعم التجنيس المزدوج و الذي سيوفر 60 ألف شخص ، و سيعتبر في حالة عدم انتقالهم للبحرين احتياطي (دوري) ، كما جاء في تقرير مركز الخليج للتنمية الديمقراطية .

و كل دول الخليج توقفت في أن تتعامل مع البحرين بالمثل و تتحفظ في

تصريحاتها ، فقد خلق ازدواج الجنسية مشاكل كثيرة لدول الخليج ، و الكويت التي تعاني من هذه المشكلة قررت إنهائها تماما بإلغاء ازدواج الجنسية لما يقارب ثلاثين ألف مواطن في سنة 2005 ، و أعلنت وزارة الداخلية الكويتية أنها ستخيّر آلافاً من الكويتيين ممن يحملون جنسيات ثانية بين إسقاطها أو سحب جنسياتهم الكويتية ، و لهم كامل الحرية في الاختيار .

و ذكرت صحيفة الوقت البحرينية في أحد مقالاتها نقلا عن صحيفة الوطن الكويتية التي وضعت على صدر صفحتها الأولى مانشيتاً صارخاً وهو أنّ 220 ألف كويتي يحملون جنسيات خليجية ، و ثلثي مزدوجي الجنسية يحملون جنسية دولة خليجية، و في تفصيل الخبر ذكر أن الكويت بصدد اتخاذ إجراءات حيال من يصر على الاحتفاظ بجنسية أخرى، و أنّ قطر أبدت تعاوناً في الكشف عن مزدوجي الجنسية عن طريق المراسلات الرسمية والسرية ، و لكن دولة خليجية أخرى رفضت ذلك مليا !! و من المتوقع أن تكون الدولة الممتنعة هي البحرين التي دائما ما تمتنع عن إعطاء أية معلومات عن المجنسين بحجج واهية ، والتي تعتبر عمليا هنا أنّ أمن الخليج منفصل عن أمنها.

أما عن الدولة صاحبة ثلثي العدد فهي إن لم تكن السعودية فهذا يعني أنّ البحرين جنّست ما يقارب من 147 ألف كويتي بالجنسية المزدوجة

بصورة سرية و تتكتم على تجنيسهم. و إن كانت هي السعودية حقيقة فإن الثلث الباقي يحملون جنسية البحرين و هم أكثر من 73 ألف متجنس.

و يؤيد تجنيس الكويتيين ما ذكره المرشح البحريني في الانتخابات الشكلية و المزورة التي تمت في البحرين سنة 2006 سلمان بن صقر آل خليفة الذي ذكر أن قبيلة كويتية تحمل الجوازات البحرينية تدعم تصويت المرشح المنافس له في الدائرة الوسطى خليفة الظهراني المدعوم من النظام ، و الذي أصبح بعد فوزه رئيس المجلس أو (البرلمان) الشكلي.

و لأنّ غالبية مزدوجي الجنسية يحملون اسمين مختلفين في الجنسية الكويتية والأخرى فإنّ الكويت صرّحت على لسان وزير داخليتها أنها ستستخدم جهاز البصمة في المطار والمنافذ الحدودية بهدف كشف مزدوجي الجنسية.

و لأنّ مشكلة ازدواج الجنسية واضحة و شائكة في الكويت فإن حلولها صعبة أيضا لأنها توفر للمجرم أو المتهم الفرار بجنسيته الأخرى، كما توفر للزوج أن يهرب بأولاده من زوجته المعلقة أو المطلقة ، كما حدث ذلك فعلا في البحرين و الكويت ، و في ملفات المحاكم البحرينية ليوم 2009/8/30م قضية أب اختطف أبناءه من طليقته و هرب بهم إلى السعودية.

و في الكويت نفسها برر أحد المرشحين القبليين سقوطه في الانتخابات البرلمانية بمعاكسة الحظ له ، لأنّ كثيراً من أفراد قبيلته كانوا قد شاركوا في

انتخابات دولة خليجية وخشوا العودة سريعاً لئلا يفتضح أمرهم !! و أية دولة بها انتخابات كارتونية غير البحرين ، فكان تصويتهم في البحرين على من يجهلون أفقدهم التصويت في الكويت على من يعلمون!!!.

و قطر جردت الآلاف من مواطنيها ذوي أصول سعودية من جنسيتهم القطرية في سنة 2005 ، قدرهم مصدر إخباري سعودي بستة آلاف شخص بتبرير ازدواج الجنسية !!!.

و يبدو التناقض بين دول الخليج الخمس من جهة و الحكم في البحرين من جهة أخرى في هذه القضية بارزا ، إذ بينما تتورط السلطات البحرينية في ازدواج الجنسية تسعى جميع دول الخليج العربية الأخرى شركاء مجلس التعاون للتخلص منها مع استثناء خاص للسعودية في التعامل مع الحكم في البحرين كداعم للتجنيس بشكل انتقائي ، و يعتبرونها من الملفات الشائكة في الخليج ، و تمت اتصالات خليجية بهذا الخصوص و حصر حاملي الجنسيات المزدوجة في الخليج ، و فتح الملف لأسباب تتعلق بإعادة هيكلة البنية الاجتماعية للدولة، أو على خلفية التعامل مع الحوادث (الإرهابية) خصوصا بعد أن تم الكشف عن ضلوع بعض من يحملون الجنسيتين في مثل هذه الحوادث ببعض دول المنطقة ، و يملك بعضهم جوازين لدولتين باسمين مختلفين !!!.

و لا تختص الآثار على قضية (الإرهاب) فقط و لكن تتعدد لكثير من

القضايا و الجرائم و التحايلات ، قالت محامية كويتية أنّ مواطنتها حصلت على حكم بحضانة أطفالها ومنع زوجها من السفر وفقا لجوازه الكويتي و لكنه فرّ من البلاد بأولادها بجواز سفر خليجي.

فقد شاركت السلطات في البحرين في جرائم ترتكب في دول الخليج الأخرى كما ساهمت في الأعمال (الإرهابية) في السعودية والكويت بعد أن استغل مزدوجوا الجنسية البحرينية الخليجية جواز السفر البحريني في التنقل و الهروب من بلد الجريمة ، و بالتالي شارك النظام في البحرين في خلخلة أمن منطقة الخليج .

تجنيس مواطني الدول العربية و (عديمي الجنسية) :

فاقدوا الجنسية أو (البدون) مصطلح شائع في الدول الخليجية و خاصة الكويت ، و يعني مجموعة من المقيمين على أرض دولة و لا يملكون جنسية ، فهم بدون جنسية و اختصارا (بدون) و بالتعريف (البدون) ، بعضهم يعيش في دول المنطقة كالكويت و لا يعرفون وطنا سواه حيث ولدوا و ترعرعوا و لم يخرجوا منه، لكن دون أوراق ثبوتية أو هويات ، و خرج بعضهم لدول غربية و استوطن فيها ، و جنّست الكويت أعدادا قليلة منهم و تحاول التخلص من الباقين و هم موجودون في أمارات الخليج الأخرى ، و حينما بدأ نظام آل خليفة بالتجنيس أخذ توصية بتجنيس

البدون من مختلف دول الخليج، و هنا يبرز تناقض واضح بين الحكام في البحرين و الحكام في دول الخليج الأخرى، فحكام دول الخليج يتمسكون بمواطنيهم و يحافظون على النسيج الاجتماعي و يحاولون التخلص من (البدون) و يعتبرونهم أجانب دون النظر إلى مذاهبهم ، و يبحثون شرقا و غربا عن أرض تأويهم ، و الحكم في البحرين يستقبلهم و يعرض عليهم الجنسية و التوطين و الخدمات و يضرب عرض الحائض مواطنيه و نسيجهم الاجتماعي ، و يحاول التخلص من مواطنيه الشيعة و إبادتهم.

و ذكر تقرير البندر توصية بتجنيس مواطني الدول العربية خاصة اليمن و الأردن و سوريا و مصر و المغرب بالاستفادة من فوائضها السكانية في حدود 15 ألف سنوياً ، و التركيز هنا على الذين ولدوا في الكويت و السعودية و هم فئة (البدون) لسهولة اندماجهم في البحرين و اكتسابهم للعادات الخليجية بسهولة.

و ذكرت مصادر كويتية صحفية أنّ البحرين طلبت تجنيس عديمي الجنسية الكويتيين (البدون) ، بدعم مالي و لوجستي من حكام الكويت آل الصباح .

كما ذكرت مصادر كويتية وصفت بالوثاقة أنّ بعض حالات بيع الجنسية البحرينية لفئة (البدون) الكويتية تمت بمبلغ 5000 دينار كويتي (17553 دولار تقريبا) للشخص الواحد ، و أنّ العملية تتم بسرية تامة

عن طريق بعض مكاتب المحامين في الكويت و بعض المتنفذين من الديوان الملكي في البحرين لضمان تسليم الجوازات (للبدون) و تسليم المتنفذين المبالغ المطلوبة.

و قالت عائلة من (البدون) من العرب السنة في الكويت أنّ لجنة غير معلنة من البحرين كانت موجودة في الكويت والتقت بهم و بالكثير غيرهم و قامت بتسجيل أسماءهم لمنحهم الجنسية البحرينية بشرطين و هما أن يكون المستفيد عربيا و أن ينتمي للمذهب السني ، و لإثبات هذا الشئ لا يكتفون بالاعتماد على ما يقوله المتقدم و إنما يتأكدون من ذلك بأنفسهم ، و يملأ المتقدم استمارة و يجلس جلسة تحقيق للتأكد من اسمه السباعي!! و في النهاية أخبروهم بأنهن يبحثون عن مواطنين جدد ينتمون للمذهب السني، ويطلبون منهم مساعدتهم في البحث عن المزيد !!!.

و جُنّس عرب من غير (البدون) و كانوا قد شاركوا الحكم في قمعه و تنكيله بالمواطنين ، و من الأسماء التي عيّنت كأعضاء للمحكمة الدستورية محمد رأفت مصطفى برغش و هو مصري الجنسية و ظلمه يؤهله للحصول على الجنسية البحرينية و هو من شركاء النظام في جرائمه إذ كان قاضيا في محكمة أمن الدولة ، و تعيينه يشير إلى نقل الفاسدين و المجرمين إلى مواقع إدارية متقدمة بدل إخفائهم و الخجل منهم ، و هل من الممكن أن يكون عضو محكمة أمن الدولة و الذي تشبّع بالظلم و نبت لحمه بالحرام و لم

تحرك ضميره أنّات المسجونين في المحاكم ظلما و عدوانا و لا أصوات أمهاتهم في الخارج عنصر ضمانة أساسية وضعها الدستور لحماية نصوصه وأحكامه وعدم الخروج عليها، و هل سيكون منصفا حين قيامه بفحص مدى مطابقة القوانين واللوائح التي تصدر عن السلطتين التشريعية والتنفيذية للدستور، و إبطال مفعولها إذا ثبتت مخالفتها لنصوصها ، و هل يكون أمينا في تمييز نصوص قابلة للتأويل و التفسير، و أي إصلاح هذا الذي يوزع المناصب و الوظائف على الناس بمقدار اشتراكهم في الجرائم السابقة ، و الإصلاح يعني فيما يعنيه أن تكون المؤهلات و القدرات المهنية هي الفيصل في الاختيار.

تجنيس مرتزقة الإعلام :

جنّس النظام مجموعة من الإعلاميين بوظيفتين أحدهما تلميع صورة النظام القبيحة و البشعة و الدفاع عن جرائمه وانتهاكاته لحقوق الإنسان، استوردهم من الأردن و مصر و بعض الفلسطينيين و البعثيين العراقيين وغيرهم ، فهم شركاء النظام في جرائمه ، هؤلاء الإعلاميين و الصحفيين و أصحاب أقلام الارتزاق وتجار الأحقاد الطائفية جنود للنظام يؤدون واجب الارتزاق في الدفاع عن سلطة القمع والاستبداد و استوردوا بالتزامن مع استيراد المرتزقة المسلحة التي تستخدمها السلطات للهجوم على المواطنين و

تعذيبهم.

لم يكن النظام يحصل من مواطنيه بمختلف أطيافهم على ما يلبي حاجاته في تلميع صورته و تشويه مواطنيه و مذهب أبناء البلد الأصليين فالتجأ إلى هؤلاء الخونة و السفلة، و زرعهم في الصحف الموالية له ومنحهم المال و المعلومات المغلوطة، و هكذا كان لهم الدور السبّاق في الطرح الطائفي و التجييش السلطوي، و تحريض أبناء البلد ضد بعضهم البعض، و أعطي لهم الحق في التهجم على أبناء البلد و رموزه و شخصياته ، و على الشرفاء من نوابه، و على المخلصين من أبناء أمته، و منحهم الحصانة من أية مسائلة قضائية ، و أسّست لمثل هذه الأقلام القذرة و الفتنة المصّنعة صحيفة سميت ظلما بـ (الوطن) وهو منها براء .

و من هؤلاء المرتزقة إبراهيم المبيضيين ، أردني ينحدر من قبيلة المبيضين في الأردن ، يعمل في جريدة (الوطن) ، و تم تجنسيه بعد أن اثبت جدارته كجندي مرتزق ، يؤدي دور المدافع عن نظام القمع والاستبداد و الإساءة للشعب البحريني.

و منهم مجموعة مرتزقة من عائلة المجالي الأردنية ، أحدهم المرتزق نصر المجالي، الذي ينحدر من عائلة قال عنها مصدر بحريني أنها تشتهر في الأردن بكثرة المرتزقة منذ تأسيس الأردن على يد الإنجليز في أوائل القرن الماضي، و شارك حابس المجالي في قمع الفلسطينيين و ذبحهم في أيلول

الأسود1970 ، و كان نصر المجالي مراسلا طائفيا و حاقدا للموقع الالكتروني السعودي إيلاف حول شؤون البحرين، و اشتهر المجالي بتلفيق تهمة التحريض على القتل للمعارض والحقوقي البحريني البارز عبد الهادي الخواجة.

و هو من المرتزقة الذين وردت أسمائهم في تقرير البندر لمستشار تخطيط استراتيجي سابق لشئون مجلس الوزراء البحريني، و أمين عام مركز الخليج للتنمية الديمقراطية، و بيّن التقرير حصول نصر المجالي على راتب شهري مقداره 3000 دينار بحريني (8000 دولار تقريبا) مقابل عمله في الدعم الفني و الإداري ضمن مجموعات العمل التي شملها المخطط . و يرأس المخطط أحمد عطية الله آل خليفة (وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء البحريني) و يهدف لإبادة الشيعة.

و ربا شاهر المجالي ، وهي قريبة نصر المجالي، و ذكرت في تقرير مركز الخليج للتنمية الديمقراطية ، و هي تحصل على 500 دينار بحريني شهريا كأجور استرزاق فقط.

و السفير الأردني في البحرين من عائلة المجالي أيضا و هو حسين هزاع المجالي ، و لعل عن طريقه تم استيراد الحثالة الإعلامية من آل المجالي و غيرهم كالمعذب في التحقيقات الجنائية عيسى عواد طلاق المجالي.

و فادي عاكوم، لبناني، من مواليد طرابلس، ذكره تقرير مركز الخليج

للتنمية الديمقراطية، و يبيّن التقرير استلام فادي عاكوم مبلغ 1000 دينار بحريني شهريا للمشاركة في المخطط لإبادة الشيعة ، شغل منصب مستشار إعلامي لوزارة الإعلام في البحرين في عهد الارتزاق.

لبيبة فارس ، لبنانية، زوجة عاكوم ، عملت في جريدة الأيام كمدققة لغوية.

و هذه وثيقة من تقرير مركز الخليج للتنمية الديمقراطية تبيّن توزيع أموال البحرين على المرتزقة :

الدعم الفني والإداري

عبد الكريم الملا	100
نواف الملا	30
وليد المصمم	150
ربا شاهر المجالي	500
منال فيصل الثنيان	500
فادي عاكوم	1000
نصر المجالي	3000
محمد المحميد	1000
محمد أحمد البنكي	1000
دكتور نزار محمد سعيد العاني	3000

التكلفة الشهرية للمجموعة الإعلامية 10280 دينار

و منهم مهند سليمان، مرتزق أردني، منحته الحكومة البحرينية الجنسية، و وظيفته مفرغ أحقاد ضد البحرينيين و الشيعة عامة، يكتب في موقع إيلاف الالكتروني المتعاون مع الحكم البحريني في مخططاته.

كما ذكرت مصادر المعارضة البحرينية اسم الدكتور عمر الحسن و هو من المرتزقة المدافعين عن نظام الظلم و الطاغوت البحريني في لندن من

ضمن المتجنسين بالجنسية البحرينية.

و النظام لا يثق بالبحريني أيا كان و لكنه مولعٌ بالمرتزق الأجنبي و في المجال الإعلامي بالأردني ، و لذا فإنّ رؤوس النظام تعتمد على مرتزقة الإعلام الأجنبية فالمستشار الإعلامي في مكتب الحاكم حمد آل خليفة أردني وهو الدكتور محمد العمايرة الكاتب الصحفي في جريدة الرأي الأردنية و أمين عام سابق في وزارة الثقافة الأردنية ، و المستشار الإعلامي لولي عهد البحرين سلمان بن حمد آل خليفة هو الصحفي أحمد سلامة ، كما أنّ الأردني إبراهيم البواريد من جهاز إعلام ولي العهد، و المستشار الإعلامي لوزير الداخلية راشد آل خليفة أردني و هو الدكتور أحمد الطراونة ، و مثل هذه الوظائف كانت لوقت قريب لأبناء البحرين السنة.

و زرع النظام في أجهزته و إداراته مجموعات إعلامية من أعداء هذا الوطن في الديوان الملكي و في الإعلام الخارجي بوزارة الإعلام مثل المجموعة الإعلامية المصرية، من أجل التفريق بين أبنائه وفئاته ومذاهبه وتياراته المتعايشة على مر الأزمان والسنين.

و الوظيفة الثانية هي تشويه صورة الشيعة في البحرين و العالم و الهجوم عليهم، و على شخصياتهم و أحزابهم و دولهم، و بذلك لعبت البحرين دورا أكبر من حجمها ، و أصبحت في موقع معادي للأمة و مدعوم من قوى إمبريالية و صهيونية هدفها تفتيت ألفت المسلمين و وحدة لحمتهم

في أقطار الأرض ، و ستندم كثيرا عليه حين تأتي فواتير الحسابات.

لقد ذكرت مصادر بحرينية و منتديات بحرينية و بعد تحري و متابعة لعدد من مواقع الانترنت اسم ظافر الزياني كأحد الأفراد الذين وظفتهم البحرين في مشروع الفتنة الطائفية عبر الانترنت ، يشارك في التشويه و تفريغ الأحقاد ضد الشيعة ، و يدير وبتمويل من الديوان الملكي مواقع الكترونية طائفية معروفة ، و لديه مؤسسة من خمسة أشخاص ، و مرتبط بالديوان الملكي، و أجرت إذاعة البحرين معه مقابلة باسم (أسد تكريت) فهي تعرفه تمام المعرفة، دون أن يعلم المسكين ما وراء ذلك ، فقد أعماه حقده و حقد النظام فهو مثله يجهل الأحجام و المقاييس، كما يجهل موقعه و ذاته .

و هو و مجموعته جزء من مشروع الإبادة الثقافية وصولا للإبادة الجماعية للبحرينيين و هو يمثل جزءً من مجموعة الإبادة التي ذكرها تقرير البندر.

لكن عمله لم يكن يقتصر على الشيعة و إن كان القسم الأكبر من وظيفته عليهم ، فقد نالت المنتديات السنية نصيبها من فتنه و تحريضاته ، و الفتنة أشد من القتل كما جاء في الذكر الحكيم، و أشعل في تلك المنتديات حربا لا تزول نهايتها ، سب و شتائم ، و تهم و فتن ، و تحريض و تفريق، أسماء و فرق ، و يشارك في منتديات مملكة البحرين العربية ،

بحرين تيوب ، و غيرها ، و لديه أكثر من عشرة أسماء وهمية ، ويستأجر مساحة لتلك المواقع الطائفية من بحرين سيرفر وهي شبكة معلوماتية رسمية تعمل مع شركات مزودي الانترنت داخل وخارج البحرين، يعمل مع فريق مشكل من 5 أشخاص منهم مواطن آسيوي و آخر عراقي تم تجنيسه حديثا ، وكل الجهود التي يقوم بها في تشويه صورة الشيعة في البحرين وكافة الدول العربية هي بتنسيق وتمويل من الفريق الإعلامي التابع للديوان الملكي والذي أشار إليها تقرير مركز الخليج للتنمية الديمقراطية .

و اشتهرت مواضيعه بنفس طائفي مقزز ، كما اشتهرت أفلامه والقناة التي يديرها على اليوتيوب باستهزائها بفكر الشيعة وعقائدهم ورموزهم الدينية والسياسية.

و يعمل بالتنسيق مع المتهمين محمد المران رئيس جمعية البحرين أولا (حكومية) ، و فيصل فولاذ رئيس جمعية مراقبة حقوق الإنسان (حكومية) ، وكلاهما تم التطرق إليه في تقرير مركز الخليج للتنمية الديمقراطية كجزء من مخطط يهدف إلى شق وحدة البلاد طائفيا .

و قد تطاول هذا المأجور على رموز و شخصيات وطنية شيعية وسنية بحرينية، بل اتهمها بالخيانة أو العمالة لدول أخرى، و باستهزائه بمطالب الشعب العادلة وكذلك بمعتقدات الشيعة ومرجعياتهم الدينية وكل من هو معارض للحكم، كأنّه لا يفقه قوله تعالى (ما يلفظ من قول إلا لديه

رقيب عتيد) سورة ق/آية18 و(إنّ الله عزيز ذو انتقام) سورة إبراهيم/ آية47 .

و يتهجم هذا المأجور بشدة على الأفكار و المؤسسات التي تسعى إلى إطفاء شرارة الطائفية والكراهية في البحرين، ليثبت أن ذلك لغير مصلحته فالمصلحة عنده في الفتنة و الشقاق و النفاق.

و ذكر تقرير مركز الخليج أنّ المجموعة الإعلامية المصرية المرتبطة بالديوان الملكي تمارس أعمالها من خلال ثلاث مقرات في الرفاع الشرقي وفي الزنج الجديدة و المقر الجديد في مدينة المحرق، ويشرف عليهم المدعو المصري على راضي حسنين الذي يعمل صحفي ومستشارا إعلاميا في الديوان الملكي وكاتب بصحيفة (الوطن) و هي الجريدة التي أسست لإشعال الفتنة و التزوير و التلفيق، وتعكف هذه المجموعة على رصد المنتديات الشيعية والمشاركة فيها تحت أسماء شيعية وسنية مستعارة وتحريض كل طائفة على الأخرى من أجل زرع البغضاء بين النسيج المذهبي المكون لهذا الشعب، و تعمل تلك المجموعة أيضا على تجهيز مواد إعلامية ودعائية مضادة للشيعة يتم نشرها بصورة رئيسية في صحيفة النظام الرئيسية (الوطن) و يوزع بعضها على كتاب الأعمدة في الصحف اليومية لإعادة صياغتها و نشرها بأسمائهم ، و يتم التنسيق لأعمالها من خلال جمال العسيري، و هو يعمل صحافيا في الديوان الملكي، و تضم المصريين سامي كمال داؤود و أحمد

نبوي و عبد الله محمد عبد الله و حاتم عبد الدائم و أحمد عبد المنعم و حسن حفني و عيسى المراغي.

إنّ من العيب و العار و الخسة و الدناءة أن يقوم نظام بدعم أشباح الفتنة في عالم سفلي يترقب الإنسان فيه مصيره القريب مهما بعد ، و العاجل مهما أجّل ، مصير بأمر من خالقه جبار السماوات و الأرضين ، و الذي هو أقرب إليه من حبل الوريد، لينتقل إلى العالم الآخر الذي لا غش فيه و لا كذب و لا دجل فيه و لا لعب ، و ليقف بين يدي الله عز وجل ، ليسأله عن عمره فيما أفناه ، وعن شبابه فيما أبلاه ، و عن ماله من أين اكتسبه و فيما أنفقه، و كل أعماله في الدنيا في كتاب لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها ، يوم ينادي المنادي ألا لعنة الله على الظالمين.

تجنيس فدائيي صدام :

جرت عمليات تجنيس واسعة للعراقيين البعثيين من بقايا فدائيي صدام، و هم مجموعة من الذين تشربوا الأحقاد و الضغائن ضد البشرية، و جعلهم ماكينة تأثير على سنة البحرين من الخطر الوهمي الذي أصاب السنة في العراق أن يصيبهم في البحرين. و طبقا لمصادر صحفية تم تجنيس عشرات الآلاف من العراقيين الهاربين من العراق و المقيمين في الأردن ، و

أوصلت مصادر بحرينية العدد إلى خمسين ألف بعثي. و قال مصدر أنّ غالبية المستوردين البعثيين كانت لهم سوابق في قمع انتفاضه شعبان عام 1991 العراقية ، و الاعتداء على المدن العراقية و العتبات المقدسة في النجف وكربلاء، و المدن الأخرى ، كما أنّ لهؤلاء مشاركة في حروبهم الخارجية مع الكويت و إيران.

فدائيو صدام أو عصابات بعثية أو ميليشيات عراقية ، لا تتبع وزارة الداخلية بل تتبع جهاز الأمن الوطني التابع مباشرة للديوان الملكي و وزيره خالد بن أحمد آل خليفة ، يسرحون في الشارع البحريني و يمرحون، يرتدون اللباس المدني، مسلحون، ملثمون ، ينسقون ويبعثون البرقيات ويتعاونون مع قوات الأمن الخاصة التابعة لوزارة الداخلية البحرينية، يتصرفون بوحشية مع المواطنين العزل و يقتحمون و يداهمون المناطق المدنية بهستيريا طائفية وصرخات المدح والتمجيد بصدام المقبور وبلهجة عراقية واضحة ، و تنم نبرتهم عن حقد دفين ، فهؤلاء الوحوش قد استقدموا خصيصا لبث الرعب والهلع في نفوس الآمنين ، و لقمع الاحتجاجات المدنية السلمية ، يقمعون المتظاهرين والمحتجين على السلطة، يوجهون السلاح للنساء والأطفال و يتطاولون عليهم بكلمات بديئة، يسرقون أموال من يعتقلونهم، يتلذذون بالتعذيب، يجبرون المعتقلين السياسيين على ترديد عبارة (صدام رب الجلالة الأعظم)، وإن لم يرددوا فبانتظارهم وجبات تعذيب أخرى، هذا

إجمال ما يورده تحقيق صحفي عنهم!.

شارك بعضهم في عمليات داخل و خارج العراق كالكويت مثلا ، و هؤلاء الأوباش ممن يحتقرهم شعبهم بل و تخجل منهم عائلاتهم ، و لكن المنهج الذي تسير عليه السلطات في البحرين يتطلب أن تبحث السلطات إلى أرذل البشر و أحقر النماذج و أسفلها لتجنيسه و توطينه فهي فقط التي يمكن أن تلبي ما في ضمائر السلطات الظالمة البحرينية من خبث و خسة و دناءة، و من قبلهم و في سنة 1979 استوردت البحرين عددا من عناصر المخابرات الإيرانية في نظام الشاه البائد كمعذبين ، و مجرمين و استخبارات أردنية و غيرها ، فهي مستمرة في استقبال و استيراد بقايا الأنظمة المهزومة.

بدأ النظام عروضه للسياسيين البعثيين العراقيين قبل سقوط نظام الدكتاتور صدام، و ما كان أحد يرغب في تواجدهم على أرضه، فعرض عرضا مجنونا لا يعلم حجم أبعاده و أظهر للعالم كم هو مغفل و أبله و هو استضافة أركان حزب البعث .

و بعد سقوط النظام استوردت السلطات البحرينية حثالات حزب البعث و فدائيي صدام، و الوظائف لهم جاهزة و موضوعها أجساد البحرينيين في السجون، و ملاحقة البحرينيين الشرفاء و تعذيبهم في الشوارع ، و قمع المظاهرات بالسلاح و السكاكين و اللكمات، و اغتيال

الرموز الوطنية.

و أثيرت أخبار صدرت في أيام إدارة الحاكم المدني للعراق بول بريمر عندما قيل إنه عرض على العشائر العراقية في منطقة الأنبار التوطين في البحرين، و الحصول على الجنسية البحرينية و إمتيازات مادية كبيرة تتعهد العائلة الحاكمة بتوفيرها لهم، وكان ذلك قبل الانتخابات العراقية الأولى، و ما كان لهذا الأمريكي أن يتحدث بلغة ثقة لولا حصول اتفاق و لو ابتدائي بهذا المعنى و هو تجنيس العشائر العراقية السنية في البحرين، للتخلص من شرورهم في العراق و رميه في أرض النفايات البحرينية ، و الخبر يبيّن مدى التعاون بين أمريكا و البحرين على الشعوب.

و حينما تأزمت الأوضاع بين العراق و سوريا عرضت السلطات البحرينية عرضا ثالثا نقلته الصحف و هو استضافة البعثيين العراقيين في سوريا ، و هم الذين يقفون وراء الاعتداءات الدامية التي شهدتها بغداد في 19 آب 2009 ، و أوقعت أكثر من 100 شهيد عراقي، و أضعاف العدد من الجرحى، وطالبت العراق بتسليمهم إليها، و ربما كان النفي البحريني للاستهلاك الكويتي و إلا فإنّ المواطنين البحرينيين لا يزيدهم نفي الحكم الظالم إلا تصديقا ، فإن الإنسان حينما يكذب و يتكرر كذبه يفقد مصداقيته تماما و لا يكون نفيه إلا لغوا ، و لا يصدق إلا هو نفسه فقط أكاذيبه !!!.

و ذكر مصدر بحريني أنّ أوامر صدرت من الديوان الملكي البحريني إلى المؤسسات الأمنية بالتوجه إلى سوريا و الأردن ، والقيام بجرد للعوائل المهجرة العراقية، وفرز منها الأشخاص الذين كان لهم دور وخبرة عالية في تأسيس المؤسسات الأمنية التي بناها نظام صدام من دوائر مخابرات وأجهزة الأمن الخاص وكوادر فدائيي صدام وغيرها من المؤسسات التي هربت، و استيراد أخبث الكوادر في العمل الأمني و المخابراتي ، و تم استيرادهم و إحضارهم عبر حدود الأردن إلى البحرين و تجنيسهم و إعطائهم وحدات سكنيه ، و تم توظيفهم في قوات الأمن، وجهاز المخابرات ، و تحتاج هذه المعلومات إلى نفي السلطات البحرينية أو تأكيدها و لكن هذا يسير من قليل من قبائح هذا النظام.

تحدث تقرير سري يطبقه حكام البحرين عن وجود ما يزيد عن 120 ألف سني عراقي في الأردن حالياً هارب من العراق يمكن الاستفادة من هذا الكم في تسهيل حضور 30 ألف على الأقل منهم للبحرين، و لكن مصادر بحرينية تتحدث عن تجنيس خمسين ألف بعثي عراقي.

كما يتحدث التقرير بسوء عنهم و يعترف بجفاء طباعهم و افتراقهم عن أهل البحرين ، و لكنه يستغل سوء خلقهم و طباعهم في شحن و تجييش أبناء السنة ضد أخوتهم في الدين و الوطن و هم الشيعة ، و في تعميق الطائفية بينهما ، و استغلال ذلك إعلاميا.

و يعمل بعض البعثيين في مناصب مهمة أخرى في عدد من المؤسسات الحساسة، وخصوصاً الأكاديمية و الجامعة ، كما يعمل عدد آخر منهم كمستشارين كبار لدى جهات رسمية في مواقع استراتيجية مختلفة ، محروم منها البحريني الشيعي و بعض الفئات السنية البحرينية، و ربما يكون المرتزق العراقي نزار العاني أحد المشاركين في تسهيل قدوم هؤلاء البعثيين إلى البحرين إذ أنه أحد مخططي حرب الإبادة ضد الشيعة.

و نزار العاني ، عراقي ، طائفي، و أحد المتورطين الرئيسيين في مشروع الإبادة لشيعة البحرين ، قدم الدكتور العاني دراسة حول كيفية تلك الإبادة و خططها و مراحلها، عمل سابقا في جامعة البحرين، و حاصل على الجنسية البحرينية، و هو أحد المرتزقة البارزين، و حصل على راتب و قدره 3000 دينار شهريا (8000 دولار تقريبا) ، ضمن فريق الدعم الفني و الإداري للإبادة و التي كانت تعمل عليه مافيا عطية الله آل خليفة بالجهاز المركزي، و لا يعلم كم كانت فاتورة دراسة إبادة الشيعة و مكافآته على تلك الدراسة ، و عمل لاحقا مديرا في جامعة الاتحاد في الإمارات العربية، و يمكن الوصول له بسهولة و ملاحقته و تقديمه للمحاكم كمجرم ضد الإنسانية.

و يعمل آخرون منهم في شركات حكومية مثل شركة الاتصالات البحرينية (بتلكو)، و تتميز السطات البحرينية بميزة خاصة بين دول العالم

قاطبة و هي تفضيل العامل الأجنبي على البحريني ، و المجنسين على المواطنين الأصليين.

و لا تحتاج أخبار البعثيين العراقيين لنفي الجهات رسمية لتأكيدها لأنها مشاهدة بشكل محسوس في الشارع المطالب بالحقوق و في السجون و المعتقلات، و لكن جهات سنية عراقية معارضة للحكومة العراقية أيدت مثل هذه الأخبار لراديو سوا الناطق بالعربية والتابع للولايات المتحدة ، و ذكرت أنّ البعثيين العراقيين يحصلون على الجنسية في دول عربية في مقدمتها اليمن والبحرين ، وكان هذا التصريح في معرض تعليقه على سؤال تلك الجهات عن مستقبل البعثيين، وكان ذلك أثناء المعارك الطاحنة التي دارت رحاها بين العشائر العراقية والمحسوبين على تنظيم (القاعدة) في محافظة الأنبار في 2007 .

و شارك المعارضون للحكومة العراقية الحالية من بعثيين و غيرهم من أيتام النظام العراقي السابق في المؤتمر القومي العربي الذي عقد دورته الثامنة عشرة في المنامة في نيسان 2007 ، و حصل على دعم رسمي كبير من الحكم الطائفي في البحرين، و شن معارضٌ الهجوم على الحكومة العراقية المنتخبة من مقر المؤتمر بالمنامة ، و شارك في المؤتمر علناً بعثيون بارزون و بعضهم لم يخف صلته بما أسماه (المقاومة العراقية) ، و التناقض أنّ المؤتمر عقد في بلد تسيطر عليه تماما الأساطيل و القوات الأمريكية ، و الأرض

محتلة من الأمريكيين و تنتشر فيها القواعد و الأجهزة الأمريكية ، و لم ينطق أحدٌ منهم ببنت شفة عن هذا الاحتلال لأرض البحرين! و نحن نحيي المقاومة الشريفة أينما وجدت و التي تدافع عن الإنسان و الأرض و تحارب المحتل و تطرده لا التي تهتك و تفتك بالمواطنين و مقدساتهم، و الذي تنحصر قدرتها على المستضعفين و هدفها قتل الأبرياء. وكان من بين المؤتمرين المتحدث باسم حزب البعث العربي الاشتراكي، وعضوان في هيئة الدفاع عن الرئيس العراقي السابق صدام ، وحظي المشاركون من بينهم البعثيون و المتشددون بحفاوة بالغة ، مما أثار ردة فعل غاضبة من الشارع البحريني و من العوائل البحرينية التي فقدت أبناءها في ظروف غامضة إبان حكم النظام السابق، واستنكرت جمعيات أهلية وسياسية وعدد من النواب منح البعثيين والمتحالفين معهم تأشيرات الدخول.

و نشرت تقارير إعلامية في الصحافة الغربية كان أبرزها تقرير «لوس أنجليس» الذي أشار إلى علاقة وطيدة بين بعثيين سابقين وآخرين قريبين من تنظيم (القاعدة) ، زعمت الصحيفة الأميركية أنهم يحظون بتعاطف من جهات بحرينية رسمية ، ولم تعلق جهات رسمية على هذا التقرير .

و ذكر المدير التنفيذي لمعهد البحرين للتنمية السياسية عبد الله الأشعل الذي أنهى مجلس الأمناء عقده في حوار مع جريدة الوسط أن عصابة بعثية تختطف معهد التنمية السياسية، وزعم أن أقطابها : عضو في مجلس الأمناء

يشغل منصباً أكاديمياً رفيعاً في جامعة بارزة ، ومدير بعثي آخر كان ضابط استخبارات بالإضافة إلى عمله الدبلوماسي في الخارجية العراقية سابقاً ، و حذّر الأشعل مما قال أنها شبكة بعثية تعمل في الجامعات، وتحاول التغلغل في دوائر صنع القرار البحريني ، و ذكر أن أعضاءها يحصلون على رواتب و إمتيازات خيالية، موضحاً أنهم لا يخفون مساندتهم للتوجه البعثي و يدافعون بضراوة عن سياسات النظام السابق في العراق وحربه على دول الجوار ، و بهذا أصبحت أرض البحرين ملاذا للفارين من القضاء العراقي من البعثيين والتكفيريين.

و أما المدهش فهو وضع السفير العراقي في البحرين غسان محسن فإنه يتصرف كموظف لدى السلطات البحرينية و كعنصر في ميليشيا البعثيين، و ليس كسفير دولة يحرص على مصالح شعبها و سمعتها.

و على مستوى خارجي فإنّ السلطات في البحرين أوقعت نفسها في مأزق مع دولة إقليمية مهمة في المنطقة و هي العراق ، و هي و إن كانت مشغولة الآن بنفسها ولكنها قد تتفرغ يوما لمن دعم الفارين من العدالة و عناصر الظلم و الاستبداد السابقين، لأنّ استقبال الهاربين من العدالة و القتلة و السفاحين و الجلادين و توطينهم و تجنيسهم و إعطائهم إمتيازات كبيرة و ملجأ و دعم مالي هو تدخل في شؤون العراق، و رعاية ميليشيا فدائيي صدام و هي منظمة إرهابية أذاقت الويل و المصائب للعراقيين و

الإيرانيين و الكويتيين و المقيمين في العراق في العقود السابقة عصر النظام البائد هو دعم لمنظمة إرهابية عالمية، و هذا لم و لن يغفل عنه العراقي المظلوم و المجروح ، و قد يترجم رد الفعل بصورة غير متوقعة لحكام البحرين، و لهذا ناشد التجمع العراقي الوطني في برقية بعثها للأمين العام للأمم المتحدة بفتح تحقيق في القضية باعتبار أن تلك المنظمة الإرهابية هي من اخطر المنظمات العاملة في الساحة العراقية وتلقى دعما من قبل إطرافا إقليمية ودولية.

و يرى التجمع العراقي أنّ الجرائم الكبيرة التي ارتكبتها ميليشيا صدام يجب أن لا تمر بدون مسائلة قانونية في مجلس النواب العراقي، و أنهم في التجمع قدموا طلبا لمجلس النواب لمناقشة الموضوع ، كما قدموا رسالة احتجاج للحكومة العراقية و وزارة الخارجية لاستدعاء السفير البحريني و إبلاغه استياء الحكومة العراقية من تواجد تلك المنظمة الإرهابية على الأراضي البحرينية.

و هكذا تسقط دول و تقوم أخرى، و يبيد الله الظالمين و ينصر المستضعفين، و لكن حكام البحرين ضعيفي الفهم لدروس التاريخ و سنن الحياة، و قد فهموا هذا الدرس بالمقلوب تماما ، و لم يتعلموا أنّ أيام الطغاة قصيرة و أنّ الظلم يقصّر العمر و الحكم ، و أنّ طغاة العراق و ميليشياتهم كانوا أقوى منهم ، و كانوا يمتلكون أسلحة الموت و الدمار، و

أسلحة بيولوجية و كيماوية تفتك بالبشرية، و قد استعملوها في حربهم مع إيران، و يملكون الدبابة و المدفع و الطائرة المقاتلة ، و لا يوفرون البطش و القمع و المجازر لأحد ، و استعملوها حتى مع داعميهم الكويتيين في حربهم مع إيران ، فلما جد الجدّ و قربت الحرب و اقترب العدو عجزوا أن يدافعوا عن أنفسهم و أهاليهم، و فروا فرار الفئران إلى جحورها ، ثم ذهب بعضهم إلى بعض دول الجوار يتاجرون بأعراضهم و نسائهم ، هذا ذل الدنيا و الآخرة أشد و أقسى.

و ذكرت مصادر عراقية أسماء أعضاء الميليشيا المتواجدين في البحرين بعد أن منحتهم وزارة الداخلية البحرينية الجنسية ، و لكنها تحتاج إلى مزيد من التأكيد ، و هذه نماذج من تلك الأسماء :

كريم عرموط حويش عبد البديري	أحمد صداك بطاح
حسام نعيم خضير عباس	محمد رشيد على سلطان
عدنان أحمد فارس دويع	ثامر شهاب عاني راضي الزيدي
ناطق علي فالح ربيع	سلمان احمد علوان عواد الجبوري
ابراهيم سوادي خنجر غالب الكعبي	اثير جبار رحيمة مردان العزاوي
اثير قيس مجيد حسن السامرئي	احسان اسماعيل عيدان ذيبان الجنابي
مقداد عبد الواحد حسون	احمد ابو جري زايد محسن الساعدي

ابراهيم سوادي خنجر غالب الكعبي	حميده حرحوش
جمعه لفته خلف	كريم هليوم عزيز
علوان رشيد رجب	علي طه سمار الجبوري
فائق ضاري خلف	

تجنيس الهنود و الآسيويين :

تستجدي السلطات و النظام الظالم في البحرين الآسيويين من هنود و باكستانيين و بنجاليين و بلوش و غيرهم لأخذ الجنسية البحرينية كانحراف عن الحالة الطبيعية.

الحالة المعمول بها في دول العالم أن الأجانب يطلبون الجنسية في البلد الذي يقيمون فيه تحت شروط معينة فتتلكأ الدولة في إعطاء الجنسية لمن يستحقها ، و تمنع من لا يستحقها ، أما في الدول الديمقراطية التي بها دستور و قانون و سلطة نزيهة و قضاء مستقل فإنّ الجنسية تعطى للمستوفي الشروط فإن منع منها فإنّ القضاء يحكم له إن كان يستحقها بعد متابعة و شكوى.

أما في البحرين فالقانون معطّل و هو ألعوبة بيد الحاكم و مافيا الإبادة و التهميش، و يقوم الأفراد المقربين من السلطة بالطلب المباشر من الهنود و

الآسيويين ، أو بتوزيع منشورات على محل سكناهم تدعوهم و تشوقهم للحصول على الجنسية، أو (بالاتصال الهاتفي معهم و الطلب منهم التقدم للحصول على الجنسية البحرينية لهم و لعائلاتهم كما حدث للباكستانيين في الرفاع سنة 2005). (ملتقى البحرين 2005/7/5). و ينظر إلى الهنود و الآسيويون في الخليج عامة و يا للأسف بنظرة دونية و بمرتبة اجتماعية نازلة ، و عادةً ما يتم احتقارهم و التكبر و الاستعلاء عليهم.

نقل مصدر بحريني أنّ باكستانيا زاهدا في الجنسية البحرينية بعد إقامة طويلة و يفتخر بجنسيته الأصلية أخبره أنّ أحد أقاربه في باكستان كان على اتصال به قال أنّ عددا كبيرا من باكستان سوف يلتحقون بشرطة البحرين ، و سيستلمون الجوازات البحرينية في شهر 2009/2 . و هذا الخبر مع صحته يوضح مدى التلاعب و الرخص في إعطاء الجنسية البحرينية .

و امتلأت الإدارة العامة للجنسية والجوازات والإقامة يوم 2006/9/17 بأكثر من 200 شخص من أصول جنسيات آسيوية متنوعة و بعض العرب قدموا لاستلام جوازاتهم البحرينية ، منذ الصباح حتى وقت متأخر من الظهر ، و جاء بعضهم برفقة عائلاتهم ، و بسرية تامة تحيط بالإجراءات ، وغالبيتهم كانوا يحملون ظروفاً صفراء في داخلها

أوراق ومستندات ثبوتية ، و عند الانتهاء تحدث موظف بحريني يخاطب الآسيويين بلغة بحرينية تشوبها لكنة آسيوية ، «انتهت المراجعة اليوم ، سنتصل بكم من أجل المراجعة في يوم آخر» ، ربما كان ذلك خوفا من خروج العملية من السرية و انكشاف الأمر بسبب وصول نائب معارض من البرلمان أو صحفي من جريدة الوسط. و ذكر أحدهم و هو آسيوي أنّه جاء إلى المبنى بعد تلقيه اتصالاً من أحد الموظفين يوم السبت 2009/9/16 و هو يوم عطلة في البحرين و لكن التجنيس و موظفوه لا عطلة لهم حتى إكمال المشروع التخريبي يطلب منه مراجعة الإدارة لإنهاء إجراءات حصوله على الجنسية البحرينية، و ذكر أنه قدم طلب الحصول على الجنسية منذ ثلاثة أشهر مضت فقط ، كما أكد مقيم من أصل عربي الاتصال به من الإدارة من أجل المراجعة لإنهاء بعض الإجراءات المتعلقة بالحصول على الجنسية البحرينية.

و ذكر مصدر مسئول بأنّ توجيهات صادرة من أطراف محسوبة على الجهات الرسمية تطالب بتجنيس عدد يصل إلى 6 آلاف شخص من جنسيات عربية وآسيوية وذلك قبل حلول شهر 2006/10 ، أي خلال مدة 14 يوم بقت من يوم تجمع الآسيويين في الإدارة. و أنّ هذه التوجيهات حثت الإدارة العامة للجنسية والجوازات والإقامة على ضرورة إنهاء هذا العدد ، وضرورة تكثيف العمل في الإدارة حتى في أيام الإجازات

الأسبوعية ، و لذا تستمر الإدارة في العمل طوال أيام الأسبوع حتى في أيام الإجازات.(جريدة الوسط/تاريخ 2006/9/18).

و قال أحد العمال الهنود سنة 2004 أنّ أحد الأشخاص المحيطين بأحد شيوخ قبيلة آل خليفة قد اتصل به و حرّضه على طلب الحصول على الجنسية البحرينية خاصة أنه قضى أكثر من عشرين عاما في البحرين وأنّ الأمر لن يستغرق طويلا ، فرفض الهندي رفضا قاطعا و قال أنه لا يحتاج إلى الجنسية البحرينية و أنه سيعود إلى بلده، لقد كان هذا الهندي و هو العامل البسيط أذكى من حاكم البلد و ديوانه الملكي و مافياته التجنيسية، و لعل ما كان يجول في خاطره هو أنّ بلدا يستجدي الغرباء و من يحتقرهم و ينظر إليهم بدونية متناهية و يجعلهم خدما و أشباه عبيد لتجنيسهم لا يستحق أن تحصل على جنسيته، بل لعله فكّر أن بلدا بهذه الصفات لا تدوم نعمة الاستقرار فيه، و سيفاجئه الزمن بما لم يسمع من قبل و لم ير و لم يخطر على بال حكامه الظالمين و شعبه الطيب.

و هذا العامل الهندي أكثر حرية من أرباب عمله، و بلده أكثر ديمقراطية من البلدان المستوردة للعاملين و المجنسين، فهو يصوت بحرية في انتخابات ديمقراطية بينما لا يصوت المواطن في البلدان المستوردة للعمالة في أية انتخابات أو يصوت بتزوير و تضليل كما في البحرين.

و هذا العامل الهندي لا تجيز قوانين بلده إعطاء الجنسية الهندية لسونيا

غاندي زوجة رئيس الوزراء الهندي السابق راجيف غاندي الذي اغتيل لأنها إيطالية الأصل إلا بعد خمسة عشر سنة من الزواج المستمر، و هي رئيسة حزب الكونجرس الهندي الذي حكم الهند منذ الاستقلال من قبل عائلة جواهر آل نهروا رئيس وزراء الهند الأول ، و طريقها السياسي ليس مفروشا بالورود بل بالمعوقات و تبقى جنسيتها الإيطالية الأصلية تمثل عائقا أمام طموحاتها السياسية و من قبلها زوجها.

فأيهم أكثر قيمة حضارية و احتراما لقوانينه هذا الهندي و بلده أم حاكم البحرين و تجنيسه التعسفي؟؟

و عملية الاستدراج و التسهيلات لمن لا يستحق الجنسية حيث يشترط القانون إقامة في البحرين لمدة خمسة و عشرين سنة لغير العربي غريبة و تخفي كثير أشياء في عقول و نفوس القائمين عليها، و يقابلها حرمان العائلات البحرينية من الرجوع إلى بلدها و وطنها، بل لا زالت أعداد من البحرينيين يحملون وثائق بحرينية ، و بعضهم يمتلك جواز سفر قديم ، في إيران بعضهم و بعضٌ منهم في العراق، و آخرين في المنافي محرومين من الرجوع إلى الوطن و منهم عائلة الحاج صالح الستراوي لأنهم شيعة!!!.

و يمثل بعض الآسيويين أمارة البحرين في المسابقات الدولية كما سترى في الصورة التالية ، و هي لمجموعة شبان آسيويين مجنسين بالجنسية البحرينية ، و يلاحظ بعضهم ممن يعتنقون الديانة السيخية و هي إحدى

الديانات المعروفة في الهند كما و تنتشر الديانة الهندوسية و البوذية ، و الإسلامية و أقلية مسيحية .

و في الوثيقة التالية تعميم من وكيل وزارة الداخلية دعيج آل خليفة و موقعة بتوقيعه إلى جميع الإدارات العامة و الإدارات و الأقسام بضرورة تحفيز و تحريض الضباط و الأفراد و النواطير و بمعنى كل أجنبي في وزارة الداخلية لتقديم أوراقه للحصول على الجنسية.

KINGDOM OF BAHRAIN
MINISTRY OF THE INTERIOR
OFFICE OF THE UNDERSECRETARY

مملكـــــة البحـــــرين
وزارة الـــــداخليـــــة
مكـــــتب الوكيـــــل

الرقم: د/وو/٥٠/١/٦١٧١

التاريخ: ١٨سبتمبر ٢٠٠٤

مذكرة

من: وكيل وزارة الداخلية

إلى: جميع الإدارات العامة والإدارات والأقسام

الموضوع: طلبات الحصول على الجنسية البحرينية

بناءاً على توجيهات معالي الوزير ، على جميع المدراء العامين ومدراء الإدارات والأقسام التعميم على منسوبيهم من ضباط الصف والأفراد والنواطير في حال الرغبة في طلب الحصول على الجنسية البحرينية ليتم تقديم طلباتهم عن طريق إداراتهم ولاتخاذ اللازم بشأنها حسب الأنظمة المتبعة لضمان تسجيل المعاملة ومتابعتها،

اللواء/
وكيـــل وزارة الداخليـــة
دعيج بن خليفـــة آل خليفـــة

للتعميم

تجنيس السودانيين :

لا يبدو عدد السودانيين كبيرا في البحرين ، و لكن تحدثت مصادر بحرينية عن تجنيس أعداد منهم، و في تقرير مركز الخليج لتنمية الديمقراطية و الذي سمي في البحرين بتقرير البندر الذي هو سوداني الأصل يحمل الجنسية البريطانية تحدث فيه عن مخطط تجنيس السودانيين في البحرين فيذكر أنّ سكان السودان ثلاثين مليونا ، و ما لا يقل عن 700 ألف مغترب سوداني في كل من السعودية و الإمارات و سلطنة عمان من مختلف المهن و التخصصات من عمالية و مهنية ، و ظروفهم الاقتصادية أفضل في تلك الدول و لكن إغراء الحصول على الجنسية البحرينية و التوطين و استقرار أسرهم في البحرين لم يجذب الكثيرين منهم .

و يضيف المخطط إلى إمكانية النظر في وجود 200 ألف سوداني يعيشون في مصر هروباً من ظروف السودان و غالبيتهم مسجل لدى منظمة الأمم المتحدة للاجئين و منظمة الهجرة العالمية في انتظار إجراءات إعادت توطينهم في كندا و استراليا و الولايات المتحدة و دول اسكندينافية، و إجراءات التوطين طويلة و معقدة و تستغرق ثلاث إلى خمس سنوات، و يحرّض المخطط للاستفادة من وضع السودانيين لتجنيس أعداد منهم.

قد لا يلبي تجنيس السودانيين عامة طموح النظام البحريني في الإبادة ،

ذلك أنّ السودانيين عامة يحملون وعيا متقدما نسبة إلى بقية الدول العربية، و يعتبرون منفتحين مع الآخرين و يتميزون بأخلاق حسنة ، هذه صفات بعض ممن قابلناهم، و هذه الصفات نفسها التي يحملها من يرغب النظام في التخلص منهم.

و السوداني عاش حالة من الاضطهاد في نسبة من الحرية و بعيد عن المشاحنات الطائفية و الأنظمة الطائفية أو العنصرية، فهو أقرب لفهم المضطهدين و المستضعفين البحارنة، و لهذا فتجنيسه إن لم يكن صفقة خاسرة فهو مجازفة، مع ملاحظة إغراء المال و الأعمال لبني البشر عامة و تأثيرها على تغيير مبادئها و مواقفها ، و أثر المال الحرام في نمو اللحم الحرام و آثاره التكوينية على النفس البشرية، فلابد من تدقيق النظام في اختيار الأشرار منهم .

و ثالثا إنّ النظام له تجربة سابقة مع الدكتور محمد صلاح الدين البندر و المشهور بالدكتور صلاح البندر و هو صاحب التقرير المشهور باسمه تقرير البندر، و كان يعمل في البحرين كمستشار تخطيط استراتيجي لشئون مجلس الوزراء البحريني ، و قد ضرب على أوجع وتر و أعمق جرح و هو فضيحة النظام إعلاميا ، فالنظام يمارس القمع و الاضطهاد و القتل و التآمر ضد شعبه منذ أكثر من مئتين سنة و يحاول إخفاء تلك الفضائح و الروائح العفنة و قد أخرج يسيرها البندر.

و التقرير يشير إلى اسم كتاب و عنوانه البحرين الخيار الديمقراطي و آليات الإقصاء ، من إصدار مركز الخليج لتنمية الديمقراطية (مواطن) ، و البندر هو بطل الإخراج و لكن يشير إخراجه أيضا إلى قوى قريبة من السلطة و لكنها متمردة و متبرمة منها و من أفعالها كالتجنيس و الإبادة و التآمر على غالبية الشعب البحريني، و هي التي دعمت التقرير ، و تشير إلى توسع دائرة المعارضة في صفوف السنة ، كأثر للتجنيس و إدارة آل خليفة الفاشلة للبلد ، و لا شك أنّ تقريره السري قبل انكشافه و توزيعه على السفارات الغربية يثير أحقادا و ضغائن السلطة ضده، بل ضد كل من يمسه أو يذّكر به ، إذ أنّ الحب و البغض يترشح، فإذا أحبب الشخص العادي فردا ترشح ذلك الحب على أهله و من يتصلون به و كذلك في البغض، فكره النظام إلى البندر بعد فضحه للمخطط سيترشح على السودانيين أو بعضهم.

تجنيس اليهود :

اليهود مرحب بهم لدى حكام البحرين ، و تلك فرصة لسلطتها الظالمة برفع تهمة ممارسة التمييز الديني والمذهبي، وكوسيلة لدحض تلك الاتهامات، فالنظام لا يترك مناسبة إلا يتودد فيها لليهود و من ورائهم من الأمريكيين و الإسرائيليين و الغربيين، و قد عينت اليهودية (البحرينية)

هدى نونو سفيرة للبحرين في الولايات المتحدة الأميركية في نفس السياق و محاولة لاقناع الغرب بأنه لا يوجد تمييز ديني في البحرين، و لكي تقوم بترتيب العلاقة مع إسرائيل من جهة أخرى، ، و هي خطوة بلا شك تطبيعية و توددية للكيان الصهيوني و الدول الغربية، و هي مع الإجراءات الأخرى البحرينية تستحق أن تعطى البحرين الضوء الأخضر لقمع المواطنين و اللعب بالوضع الديمكراقي.

و البحرين خالية من اليهود سوى عائلات قليلة مهاجرة إليها اضطرت للهجرة ثانية رغبة أو رهبة و الخروج من البحرين في القرن الماضي سوى عائلة واحدة بقت و هي عائلة نونو طبقا لمصدر معلومات بحريني ، و الأخبار تتوالى في اتصالات بحرينية لكسب الودّ اليهودي و الوصل الصهيوني و منها ما أعلن عن اتصال السلطات البحرينية سنة 2008 بالأسر اليهودية التي قيل أنها من (أصول بحرينية) أي أنّ أب العائلة أو أحد أجدادها أقام فترة في البحرين ، و مقيمة الآن في (إسرائيل) و في الولايات المتحدة و بعض الدول الأوروبية عارضة عليهم إرجاع جوازاتهم، بل منح الجوازات لأبنائهم وأحفادهم وأقربائهم إن قرروا الرجوع.

و ذكر موقع جي.تي.أ. اليهودي أنّ حاكم البحرين اجتمع يوم 2008/11/11 في نيويورك بالجالية اليهودية من (أصل بحريني) و وعدهم بإعطاء الجنسية البحرينية ، وقال لهم أنّه سيسهّل رجوعهم، و

استعادة الجنسية البحرينية و عرض عروضا لهم بالأراضي.

و قد اجتمع في نيويورك مع نحو 50 من اليهود الذين هاجروا إلى الولايات المتحدة ، و قال لهم (أنها مفتوحة، أنها بلدكم) ، و كان هذا الاجتماع على غرار اجتماع مماثل في لندن صيف 2008 .

و توجه السلطات في البحرين أبواقها المأجورة إلى ذكر أنّ الشيعة هم الذين طردوا اليهود من البحرين في 1948 ، و هذه الأبواق تفسها لا تذكر أنّ اليهود هم ا لذين طردوا الفلسطينيين من أرضهم.

و زارت مجموعة تمثل الأسر اليهودية أطلق عليها أنها (ذو أصول بحرينية) سنة 2008 البحرين لاستكشاف واستيضاح الأمور والأسباب وراء الخطوة البحرينية ، و من بين تلك الأسر عائلة يادكار المقيمة في كالفورنيا بالولايات المتحدة وأسرة عزرا المقيمة في حيفا بـ (فلسطين المحتلة) والبعض من أسرة نونو في بريطانيا.

و الهدف واضح ، حيث ترى السلطات البحرينية بأنّ الاستعانة والاستفادة من عداء حكومة إسرائيل و اليهود للشيعة يشكل دعما لها في سياستها بعزل أبناء الشيعة سياسيا ، حتى الوصول لأبادتهم نهائيا ، قال تعالى : (لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِّلَّذِينَ آمَنُواْ الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُواْ .....). (سورة المائدة،82).

تجنيس المغنيين :

من بين الممنوحين الجنسية مغنية ، من سوريا ، تسمى (أصالة) ، قالت أنها لم تطلب الجنسية ، و هي مندهشة مثل الشعب البحريني، و تقسم إنّها لا تعرف كيف حدث هذا ، (جلالة الملك أمر بمنحي الجنسية البحرينية) ، و لا تعتقد أنّ الشكر من خلال الهاتف، و لكنها ستشكره بطريقتها الخاصة، أغنية شكر، و هذا كل شئ تقدر عليه، حسب تعبيرها! هكذا يتاجر بجنسية أصبحت مستباحة لوطن مستباح ، و لدرجة أنّ الآخرين لا يصدقون أنّ ذلك يحصل ، و أنّ جنسية بلد تعبر عن كرامته و عزته رخيصة عند الحاكم لهذه الدرجة ، و اندهش موظفوا الداخلية اللبنانية في مطار بيروت بجواز المغنية البحريني في زيارة لها سنة 2006 ، لقد كان الارتكاز الذهني المفقود من عقل الحاكم البحريني موجود في عقول صغار الموظفين اللبنانيين، و هو أنّها لا تستحق هذا الجواز و لا الجنسية، و أنّ الحاكم يمنح ما لا يملك ، و يتاجر بغير بضاعته !!.

يحصل هذا في وقت يحرم منه البحرينيون أبا عن جد من الرجوع إلى بلدهم ، و عائلة الحاج صالح الستراوي مثالا ، حيث حرمت من العودة و هي عائلة بحرينية ، و ترفض السلطات تجديد جوازات من بقى من أبناء الحاج صالح ، و يحرم أبناءهم البحرينيين من الحصول على الجواز البحريني.

و نسبت مصادر معارضة بحرينية أنّ مغنيا أمريكيا مشهورا ، و هو

(مايكل جاكسون) هرب من دعاوى بالفساد الأخلاقي من الولايات المتحدة ، فاستقبله النظام و أبنائه في البحرين ، و حل عليهم ضيفا مكرما مبجلا لفترة من الوقت ، و لكن ما لبث أن قاضاه ابن الحاكم عبد الله بن حمد آل خليفة برد أموال قيمتها سبعة ملايين دولار ادّعى أنّه قدمها لجاكسون أثناء أزمته المالية ، لكن جاكسون يتذرع بعدم وجود اتفاق ملزم وانّ قضية عبد الله بن حمد قائمة على خطأ وتحريف ونفوذ مفرط ، و ما لبث المغني إلا قليلا و مات و ذهبت أموال الشعب البحريني المسروقة في محبة المغنيين و المغنيات و الراقصين و الراقصات !!!.

و بلغ كرم النظام هنا قمته في استضافة المغنيين و الهاربين من آثار القضاء و العدالة في بلدانهم و المتأزمين نفسياً وماليا ، و بأي استحقاق نال المغني و من قبله المغنية و غيرهم الجنسية البحرينية ؟ فلا ميلاد في البحرين و لا إقامة ، و لا لغة و لا عروبة و لا خدمات جليلة ظاهرة للعيان .

تجنيس الإسلاميين :

في تداخل عجيب و خلط فريد تم تجنيس بعض الإسلاميين ممن تورطوا في شحن الأمة بثقافة العنف و الكراهية بدل الحب و المعرفة الحقيقية للدين ، و هذا يؤشر إلى منهجية التجنيس من جهة و يشير إلى نفوذ

بعض المتعصبين السنة في الجهاز الحاكم من جهة أخرى، فالمنهجية هي تغيير ديموكرافي وصولا إلى الإبادة الجماعية للسكان الأصليين ، و خلق صراع مذهبي بين مكونات الشعب الرئيسية لقهر المكون الرئيسي للشعب و المواطن الأصلي ، و هذا يتطلب استيراد قيادات مذهبية تقوم بالشحن و التحريض و الفتنة ، و لديها الجرأة و الصلافة و لا تكون بقدر جيد من معرفة حساسيات المجتمع.

استيراد لا يخرج عن دائرة المجازفة ذلك الذي تستقبل فيه السلطة في البحرين البائعين للفكر العنفي المصحوب بالسخرية و اللذعة ، ممن يصعب عليهم احترام الآخر و عقائده ، بل باتهامه بالبدع و الجهل و الكفر ، و التناقض في حكام البحرين أن تستورد من يشتم الحكام العرب و ينكل بهم بأبشع الشتائم كما يشتم علماء بلاط الحاكم العربي و لدى بعضهم مشكلة مع أنظمة عربية حليفة للبحرين، و كيف يمكن تصور من ينفى من أمريكا و كندا و لا يستطع أن يذهب إلى بلده الأصل فتستورده و تستقبله سلطة البحرين و قيل أنّها وزعت على بعضهم الجنسية مباشرة ، بدعم من جماعة إسلامية محلية، و فيلا خاصة في مدينة حمد ، و برنامج تلفزيوني مباشر لقناة البحرين الفضائية، و كان سبب إخراج أحدهم من الولايات المتحدة الأمريكية التي هي ببعض المقاييس الدنيوية بلد الحريات و التعدديات هو خرق قوانين الهجرة و تهديد الأمن القومي ، و لا تسع

بعضهم دول العالم و لكن تسعه قلوب حكام البحرين فهو نعم المواطن و يمكن أن يكون عنصرا مميزا في استراتيجية محو و إبادة السكان بعد إحداث الصراعات بين مكونات الشعب.

نقلت جريدة شبه حكومية تأتمر بأوامر السلطة السياسية مباشرة أنّ أحد الذين استقبلوا هو الشيخ غنيم ، أخذ إلى مدرسة كشخصية دينية فأحدث أزمة ، و ذهبوا به إلى مقر انتخابي في 2006 فأفتى بتحريم دعم المرأة و أنّى له الفتوى ، و ظهر على برنامج تلفزيوني فوزع الكفر و البدع على غالبية الشعب. (جريدة الأيام/تاريخ 2007/4/10) .

كما استوردت السلطات من الإسلاميين العرب صلاح سلطان و نقل أنه أعطي الجنسية البحرينية و هو أيضا ضاقت به الحرية في الولايات المتحدة الأمريكية فغادرها إلى البحرين البلد الأكثر استيرادا للبشر و عيّن بين عشية و ضحاها مستشاراً لرئيس المجلس الأعلى للشؤون ؟

و من الإسلاميين المجنسين بالجنسية البحرينية خطيب سوداني في جامع الشيخ محمد بقرية البديع ، و قضيته غريبة فهو يسكن في بيت وقفي مجاني و دون أجور السكن و الماء و الكهرباء ، و يستلم راتبين أحدهما من وزارة التعليم لأنه مدرس في المدرسة القريبة من الجامع ، و الآخر من وزارة الشؤون الإسلامية لأنه إمام الجامع ، و لم يكتف بتجنيسه خلاف القانون و بكل تلك الإمتيازات بل ارتقى المنبر متحديا الأهالي بجنسيته البحرينية

(المزوّرة) في نظر الأهالي ، و خاطب المتواجدين في المسجد بعنجهية و أنّ المجنسين مواطنون شئتم أم أبيتم والجنسية مكرمة من الحاكم و أنّ للمجنسين حقوقا مثل المواطنين ... ، لقد تنازل عن بعض حقوقه فالأصل في البحرين تفضيل الأجنبي و المجنس على المواطن و إن كان سنيا ، و هذا يجهل هذه المعلومة!! مما جعل الأهالي يرفعون عليه عريضة و يوقفوه عن الخطابة في الجامع !!!.

فكيف جئ بهم و من أعطاهم تأشيرة دخول للبحرين و لماذا يدعمون و مالهدف من ذلك؟ و هل يأمنهم و فكرهم حكام البحرين على أنفسهم؟ و ما هي المعايير و الضوابط التي استندت لها السلطة في إعطائهم و أمثالهم.

و مع الاحترام فإنّهم لا يستحقون الجنسية طبقا للقانون ، و القانون يتلاعب به الحاكم و جلاوزته كيفما يرغبون تحت مسمى (خدمات جليلة) للبحرين ، فأيّ خدمة جليلة قدموها للبحرين ليعطون الجنسية؟ إلا تلك الخدمة الكبرى و لكن بعد الجنسية من سخرية بعضهم على الشعب و عقائده ، و محاولته تصدير الفتن!!.

و أما تبرير المستوردِين بأنه (يجب) تجنيس من خدموا الأمة فهذا بحد ذاته كارثة لأنه اعتراف بسلطة خارجة عن القانون و عدم الاحتكام له ، لأنه لم ينص على تجنيس خدمة الأمة ، و الشعب لا يتفق أنّهم مصداق

لخدمة الأمة ، و يفتح الباب على مصراعيه لتجنيس كل خدمة الأمة ، و كل الذين حاربوا (إسرائيل) في فلسطين ولبنان وسورية تعتبرهم الشعوب العربية من خدمة الأمة ، فهل يلتزم النائب الإسلامي المستورِد بهذا و لا يكتفي بهذه الإنتقائية ؟ حتى يبدأ بتجنيس شيعة لبنان المقاومين الأشداء و الذين قدموا خدمات للأمة عظيمة و انتصروا على الكيان الغاصب الذي انهزمت الجيوش العربية أمامه و استنقذوا ما بقي من كرامة الأمة ! و كذلك تجنيس أهلنا في فلسطين و الضفة الغربية و أبناء عمومتنا في غزة الذين ثبتوا و أثبتوا أنّ البعد عن الحكام العرب يؤدي بالنصر و الركوع إليهم يأتي بالفشل و الهزائم !!! و ما أكثر من ينطبق عليهم عنوان خدمة الأمة في بقاع العالم المختلفة بل لابد أن يوجد من خدم الأمة في أفغانستان و الصومال و دارفور و غوانتانامو!. إنّ من المؤسف أن يتحول بعض النواب في البحرين لواجهة للنظام لا مراقبا للسلطة التنفيذية و مشرعا لها القانون الذي يجب أن تطبقه و إلا فعليها الحساب و العقاب.

و الأقرب أنّ بعض الإسلاميين السنة في البحرين و هم قليلوا خبرة بالألعاب السياسية و خداع النظام قد وقعوا ضحية مخطط أمريكي بعلمهم أو بجهلهم يتم فيه تسهيل خروج غير المرغوبين من أمريكا حيث يقيّد القانون و القضاء تصرفات السلطة التنفيذية ، فأوعز السيد الأمريكي إلى عملائه الحكام في البحرين عن طريق هؤلاء الاسلاميين باستقبالهم و توفير

أسباب الرفاه لهم ، فكانت مؤامرة أمريكية خليفية ضحاياها المشايخ المستورَدين و بعض إسلاميي البحرين السنة الذين كانوا يظنون أنهم يحسنون صنعا ، أو أنهم شركاء النظام في هذا الاستدراج !.

لكن كيف انطوى ذلك على بعض الإسلاميين أنفسهم و هو الخبير بوضع الحكام العرب و انحطاطهم من جهة و تبعيتهم للسيد الأمريكي من جهة أخرى و لم يتوقف بلحظة تفكير و تأمل ليسأل نفسه عن هذا الاستدراج و المصيدة من بلد صغير و ماذا ورائها ؟ أم أنّه كان مضطرا بعد أن ضاقت عليه السبل !.

تجنيس أبناء البحرينيات :

تضاعف أعداد المجنسين حينما أصدر الحاكم حمد بن عيسى أمرا (ملكيا) يقضي بتجنيس جميع أبناء البحرينيات المتزوجات من أجانب دون استثناء ، و القوانين في هذا البلد يصدرها الحاكم و أجهزته الأمنية و الذين يتصرفون كعصابات و ليس كرجال دولة ، و أما البرلمان فليس إلا واجهة خداع مشلول من كل قواه ، فالبرلمان يناقش و الحاكم يقرر و أمره نافذ على البرلمان ، فأيّ قيمة للبرلمان ؟ و سبب التضاعف هو أن علاقات المجنسين بأوطانهم الأصلية أكبر و أقوى من علاقاتهم ببلد التجنيس ، مما يجعل غالبية الأزواج و الزوجات من البلد الأصل ، و في

الحالة القبلية كمثال المجنسين السوريين و الأردنيين و اليمنيين و قد تكون الحالة في الباكستانيين قبلية أيضا فإن غالبية حالات الزواج تتم بين أبناء و بنات العم و الخال و العمومة و الخؤولة ضمن القبيلة الواحدة ، أبناء العمومة و الخؤولة و بناتها و زوجاتهم من البلد الأصل ، فالسورية تتزوج سوري و الأولاد تعطى لهم الجنسية البحرينية ، و هكذا الأردنية و اليمنية و الباكستانية ، فإذا ما أضفت المعدلات الكبيرة للإنجاب لدى القبائل و سكان البادية التي تستوردها البحرين من سوريا و الأردن و باكستان ، و عادة تعدد الزوجات لديها ، و كون هذه الفئات تعمل في القوات المسلحة و الأجهزة الأمنية و العسكرية فإنّ النتيجة ستكون كارثية على المجتمع البحريني الذي سوف يكون أقلية مضطهدة في بلده ، و مواطنون غرباء في أوطانهم.

جانب سياسي

الشعب البحريني يقطع بأنّ الحاكم هو المسؤول الأول عن التجنيس ، و هذا محور يتفرع عليه فهم كثير من القضايا الرئيسية في البلد ، لقد استلم حاكم البحرين الحالي حمد بن عيسى آل خليفة الحكم في 1999/3/6 ، بعد موت أبيه في اليوم نفسه ، فترقب المواطنون الشرفاء شيئا من التغيير بعد السنوات العجاف التي عشعشت بالبلد ، فلقد كانت عقود الحاكم السابق تعج بالأزمات ، أزمة بعد أزمة، و تخللتها عدة انتفاضات قام بها المواطنون و قمعها الأجانب ، و شهرا فشهرا زال هذا الترقب و التفاؤل ، فالرجل الذي ادّعى الإصلاح و رفع المواطنون سيارته فرحا بأقواله في التغيير ، و وعد الشعب بأحلى الأيام التي لم يرها بعد ، ما لبث أن انقلب على عهوده و وضع كلامه تحت قدميه ، فلم ير الشعب أياما لم يرها بعد و لا سواحل لم تطأها أشرعته ، بل رأى الضد تماما ، أياما مرة لئيمة و سواحل تباع للأجانب و تمتلئ بالمجنسين من أصقاع الأرض ، و انتبه المواطنون أصحاب الضمائر الحية لما كان يخطط بالخفاء و يُغَلف بشعارات، و هلهل المجنسون و أصحاب الضمائر الميتة لقدوم حاكم يبيع

الوطن للأجنبي ليلا ، و نهارا يدّعي الإصلاح الكاذب ، و أثبت التجنيس الممنهج بأنّ الحاكم الحالي تحركه الأوهام و يسير في ظلام ، لأنه هو قد يذهب ضحية تخطيطه و تطبيقه لتخطيط غيره، لقد خان الوطن و الشعب ، وهو السبب الرئيسي للتجنيس، و قد يكون ضحيته الكبرى.

و الكذب و الدجل أصبحا سياسة معتادة في هذا البلد الصغير ، فالحاكم الملقب بالشيخ و صاحب السمو أول عهده، و بصاحب (العظمة) بعد شهور من حكمه ، و الملك بعد سنتين من عهده، يتخلى عن وعوده و يخلف مواثيقه الموثقة في تلفزيونه بالصوت و الصورة، و يكذب على الملأ و يخون الشعب و يقول بعدم التجنيس و عدم التمييز في البحرين، إنّ نظرة واحدة على كومة شرطة أو حفنة عسكريين تكذبه و تلحظ أنّ نسبة المجنسين هي الطاغية حتى أصبح الحل و العقد في بعض الدوائر بيدها تتلاعب بالبلد كيفما تشاء، و بنظرة واحدة في وزارات الدولة ترى التمييز متبرج لا داعي للتدقيق في اكتشافه، فعلى من يتم كل هذا الزيف و الخداع، و أيّ مصداقية تبقى لصاحب الألقاب المبجلة.

و لا يتوقف الحاكمون من التجنيس المجنون الذي سيوردهم المهالك ، و لا شعرة ضمير في وجدانهم الميت تتحرك عندما يشاهدون الأجنبي مهما كان وطنه من هندي او سيرلانكي أو يماني أو سوداني أو بلوشي أو سوري أو أردني أو غيرهم يمتلك الوظائف المرموقة دون مؤهلات سوى

أنهم أجانب و البحريني تضيق بشهاداته الجامعية البلد فيعمل منظفا للسيارات و دورات المياه أو يهرب إلى المنافي طلبا للرزق، لأنّ كل هؤلاء الأجانب أقرب إلى الحاكم من أبناء البلد، فهو أجنبي مثلهم، باع الوطن بأوهام.

أوهام من حاكم ظالم و نظام طاغوتي تخترقه القوى الانتفاعية فتغذيه مخاوف قوى خارجية و داخلية تعمل لمصالحها الشخصية و الفئوية.

و هو الذي يستغل المادة 6 من قانون الجنسية البحريني 1963 في تجنيس و توطين الأجانب فكل قرارات البت في طلبات التجنيس تصدر من الديوان الأميري سابقا و الملكي حاليا و تم إنشاء لجنة تجنيس بالديوان الملكي و ذكر تقرير البندر اسم عادل راشد ممن لهم صلة بتلك اللجنة ، و يقتصر دور دائرة الهجرة والجوازات بوزارة الداخلية على استقبال الطلبات والتأكد من وجود بعض الوثائق، وتسليمها للديوان ، و هو أمر أكده النظام والحكومة في أكثر من رد سواء في الإعلام و الصحافة كما في رد البنعلي في أكثر من مقابلة تلفزيونية بعد ندوة التجنيس الشهيرة التي عقدتها الجمعيات السياسية الست في 2003/7/16م .

و ردا على تقرير لجنة التجنيس في البرلمان و هي لجنة تلفيقية و تزييفية و ليست حقيقية ، ادّعت أنّ غالبية حالات التجنيس أنما تمت بناء على أوامر (ملكية) وفقا لقانون الجنسية، فللملك حق أعطاء الجنسية لأي

شخص حتى لو لم يستوف شروط الجنسية .

لقد كانت هذه الأوامر محل استنكار شديد و امتعاض من قبل الناس خصوصا بعد منح الجنسية البحرينية لمغنية سورية و التي شرحت تفاصيل حصولها على الجنسية بطريقة تبيّن استهتار الحاكم و استخفافه بالقانون.

لقد كانت التوصية من شبه البرلمان العاجز بضرورة التأكد من استيفاء طالبي الجنسية لشروط التجنيس قبل منحهم الجنسية بموجب أوامر حكومية ، و جاء الرد على التوصية و هو أنّ الحكومة ليست الجهة المختصة بمنح الجنسية البحرينية وان كان طالب التجنيس مستوفيا للشروط والمتطلبات القانونية ، فسلطة المنح يختص بها (صاحب الجلالة الملك المفدى) و حده وفقا للمادة (6) من قانون الجنسية البحرينية لعام 1963م وتعديلاته.

و المفدى هذا لا يشتري القانون بفلس واحد و لا يشتريه القانون بأقل من فلس.

و لمعرفة أكبر في هذا الجانب يلزم التدقيق في التصريحات التي تصدر منه ففي اجتماع الحاكم مع مجلس الدفاع الأعلى أشار إلى أن (الوضع يحتاج إلى يقظة وتخطيط منظم لمواجهة التحديات) فأيّ تحديات هذه ؟ و ماهي جهتها ؟.

إنّ هذه الصلافة من السلطة و التجرئ الواضح في رد الحكومة على

توصيات اللجنة البرلمانية عن التجنيس و المنشور في الصحافة أكدت مسؤولية رأس النظام حمد بن عيسى آل خيفة عن كل هذا المشروع وعن طلبات التجنيس، حتى المستوفية للشروط منه، و بالتالي فإنّ المحاكمات و التاريخ يجب أن تضع الحاكم كمتهم أول في الإبادة و التطهير العرقي .

الأغراض الانتخابية :

يقصد من الأغراض الانتخابية الفوائد و العوائد التي يجنيها النظام و أسياده و توابعه من التجنيس في رفع الحصة الانتخابية المؤيدة للحكم ، و هي مقصودة من التجنيس في مراحله المختلفة ، و هذا ما جعل الحكم يصعّد أعداد المجنسين بشكل تضاعفي قبل مرحلة الانتخابات شبه البرلمانية ، و ليغطي على مقاطعة جمعيات أصيلة في المجتمع البحريني لها، فقام الحكم بسن مراسيم ألزمها دون قانونيتها ، و جعل التصويت لكل المجنسين دون استثناء لمرور سنين أو شهور على تجنيسهم كما في قانون الجنسية لعام 1963 ، و عمل تصويت الكتروني ، و كثّر مواقع مراكز التصويت ، و مراكز تصويت متنقلة ، و عمليات تحويل العناوين وتبادل الأصوات من دائرة إلى أخرى ، و عبث كما يهوى في الدوائر الانتخابية الباطلة ، توزيعا أكثر عنصرية و طائفية من قبل ، بحيث تخدم نوابه و تزويره، و دون رقابة ، و أجبر المجنسين العسكريين بالتصويت و إجبار

عائلاتهم و أبنائهم كذلك ، لتكون النتيجة محسومة سلفا بفوز مرتزقة النظام في كل دائرة منافسة.

البحرين نموذجا للتحايل على المطالب الشعبية :

السلطة في البحرين هي النموذج البارز في المنطقة للدجل و الخداع على كل الأصعدة ، و كل العهود التي أعطيت للشعب صارت تحت أقدام الطغاة ، و أصبح التقهقر سمة لهذا البلد على المستوى الرسمي و في الحريات حتى وضعت البحرين في التقارير الدولية للعام 2007 متأخرة و في دليل الحرية الصحفية حول العالم والتي يصدرها مراسلون بلا حدود احتلت البحرين المرتبة 111 متراجعة عربياً، و اعتُبرت البحرين غير حرة في تقرير عن دول الخليج لحرية الصحافة في العالم والصادر عن منظمة فريدم هاوس وجاءت في المرتبة الرابعة خليجياً.

و مجلس الحكم الذي يسمى برلمانا بهتانا أريد له أن يكون عاجز و مشلول و هي النتيجة الطبيعية للتلاعب الكبير في دوائر الانتخابات و مراكزها المتنقلة و التزويرات و التجنيسات ، فأظهر الحكم للمجلس من يتاجر بالتجنيس على حساب قضايا الوطن و الأمة ، و أعلن نائب الحكم السعيدي عن (تشكيل لجنة لتلقي طلبات التجنيس) في 2006 ، و دعى الأجانب للتقدم لهذه اللجنة و أدّعى أنه سيتابع شخصيا ملفات

الطلبات، كما أدعى خالد و هو نائب آخر للحكم أنّ (التجنيس يتم تحت غطاء قانوني) ، رغم الفضائح و الفضائع!!. و لم نرى نوابا في بلدان العالم الأخرى بهذه الكيفيات ، هم السلطة الأقوى نظريا و لكنهم منبطحون للسلطة التنفيذية كالفرش المنشورة عمليا ، يلمعون وجهها القبيح و تدوسهم بأقدامها الملوثة ، و لا يسمعون أو يجيبون أبناء مناطقهم الذين يستصرخون وينادون واغوثاه من التجنيس و كوارثه!!. لأنهم ما وصلوا بأصواتهم ، إنها أزمة الحريات أولا و أساسا تتراكم بالتزوير و التلفيق فيقدم و ينجّح للمجلس المتخلف السفيه و يحرم و يسقّط من المجلس المتقدم النزيه.

و أصبحت البحرين نموذجا للتحايل والالتفاف على المطالب الشعبية، و المشاركة الحقيقية في صنع القرار ومراقبة ومساءلة السلطة التنفيذية، و الحاكم الذي رفع شعارا دون مستواه النفسي و العملي ، فارغ أجوف و هو الإصلاح، أصبح نموذجا للغدر و الكذب ، و هذه هي الأيام الجميلة التي وعد الشعب البحريني بها و لم يرها قط، أيام تحفل بآلاف العاطلين و المحرومين ممن لا يفي راتبهم إيجار شقة ، أيام صار فيها امتلاك قطعة أرض تؤويه من وطنه حلم بعيد المنال ، أيام يكون فيه المواطن الأصلي عملة نادرة، أيام استبدل فيها المواطن المخلص بمرتزق مستغل، و أيام يخدم المواطن سيده من أصل بنجالي و هندي و باكستاني و بدوي و

قبلي ، و مغني و راقصة !! و ينطق نصف البلد باللغة الأردية، و تتفشى فيهم الأمية، و تتصيد الحدود الخليجية البحرينيين الجدد لأنهم إرهابيين .

عدم الولاء للأرض و الوطن :

كثير من التناقضات يعيشها عناصر الحكم في البحرين ، و منها مسألة ولاء المجنسين ، فحكم آل خليفة في البحرين يشكو من أنّ مواطنيه بمختلف مشاربهم لا يقرّون له بالولاء ، و يأمل أنّ مجموعات الأوباش المجنسة تفوق أبناء البحرين في الولاء، و المقصود من الولاء هو الولاء للحاكم الظالم و العائلة المتسلطة و القبيلة الغاصبة ، و ليس للبلد و أبناء البلد و الأرض و أبنائها، و لكنه يفتقر للدقة و التحقيق و يعيش بالأوهام فإن هؤلاء المجنسين لا ولاء حقيقي لهم للنظام ، بل أن بلدانهم الأصلية تشك في ولائهم و تساعد في التخلص من ذواتهم و تبعاتهم، و هي تستغلهم كما قد تستغلهم دول أخرى في الاستخبارات، و لا عجب في ذلك إذ أنّ المحفز لاستيطانهم في البحرين هو الاسترزاق، و هو قد يأتي من جهة أخرى بأكثر مما يأتي من نظام آل خليفة ، و من هذا الباب أعلنت رسميا دوائر النظام عن اعتقال عنصرين يعملان في قوة دفاع البحرين بتهمة التجسس لصالح الشقيقة قطر ، و هذا مؤسف أن يتجسس بعضهم على بعض في منطقة الخليج و هم في منظمة مشتركة ، و كما نقل عن الرسميين

القطريين أنّ البحرين كانت تتجسس على الجناح القطري المشارك في أحد إجتماعات (القمة) الخليجية التي أقيمت في المنامة في التسعينيات ، و الأخبار الرسمية في هذه المنطقة المتخلفة إداريا و سياسيا و التي تفتقد إلى مصادر متعددة و مستقلة للخبر و الإعلام قد لا تطابق الواقع و تخفي كثيرا من حوادثه الحقيقية.

و تنقل كثير من جزئيات فقدان الولاء للمستوطن الجديد لشعبه و أرضه فقد نقل عسكري بحريني قصة حزينة و حقيقية أثناء المناوشات بين الشقيقة المشاكسة قطر و حكام البحرين على جزر حوار و هي أن طائرة قطرية حربية عبرت أجواء البحرين بمستوى منخفض و كانت البحرين تعدّ للحرب فلما رآها المجنسون و غالبيتهم سودانيون طبقا للمصدر طالبوا بالعودة إلى بلدانهم الأصلية ، و الحرب لم تقع !!!.

أما الفضيحة التي نقلت عن الجنود البحرينيين . و غالبية جنود النظام في البحرين من المرتزقة الأجانب . المشاركين في درع الجزيرة في الكويت فهي في هروب 25 جندي بحريني من قوات درع الجزيرة ، ولّوا فرارا و لم تبدأ المعارك بعد ، و لا المناورات ، كأنهم يتمثلون ببيت الشاعر :

أنا في الحرب ما جربت نفسي ولكن في الهزيمة كالغزال

و عندما هاجمت القوات السعودية ظلما و عدوانا الحوثيين في اليمن و فشلت و ضعفت فاستنجدت بباكستان و دول عربية كالأردن و البحرين

و قطر طالبة منهم الدعم بقوات عسكرية ، فإنّها شددت على ألا تكون للقوات الخليجية التي سيتم اختيارها أي أصول يمنية.(القدس العربي/ تاريخ2009/11/27). و الخطاب موجه إلى الشقيقة الصغيرة البحرين التي تحوي مؤسساتها العسكرية مجاميع من أصول يمنية ، و ليس من الأردن أو باكستان إذ لا أصول يمنية في قواتهما و الرسالة واضحة أنّ المجنس البحريني ولائه لوطنه و أبناء وطنه الأصلي لا إلى دول الاسترزاق و الاستيراد.

و هذا محل خلل رئيسي و سيادي سيوقع الحكم في البحرين في مآزق إن دخلت حربا فمجموعة قواتها مرتزقة بنسبة قد تقدر بـ 90 % ، من بلدان متعددة و عديمة الولاء و الانتماء للوطن الجديد ، كما أنّ هذا التعدد يؤدي بتشرذم القوات العسكرية و عدم انسجامها ، و أنّ جزء من هذه القوات لا يتقن حتى لغة البلد و هي العربية و هم الآسيويون كالباكستانيين و البلوش.

الولاء مطلب صعب على أمثال هؤلاء المجنسين لأنه مرتبط مباشرة و روحيا بالأرض و الوطن و المطالبة ينبغي أن تكون في احترام الشعب و تقديره و التزام الضوابط و القيم الأخلاقية اتجاهه و عدم إهانته أو الغدر به ، و لأنّ المادة المملوكة رخيصة و لا تقدر إذا كان الحصول عليها مجانا فكذلك الجنسية البحرينية بل تتعدى النظرة الرخيصة إلى كثير مما يتعلق

بتلك الجنسية مثل جواز السفر البحريني و الإدارة البحرينية و المؤسسة البحرينية بل و الإنسان البحريني ، كل ذلك قد يبدو رخيصا و يتم الاستهزاء و السخرية به، فلا يكون أبدا موضوع استغراب أن تأتي امرأة مجنسة إلى مدرسة ابنتها التي اختلفت مع زميلتها و تقذف بوثائق الجنسية البحرينية على طاولة مديرة المدرسة و تكيل الإهانات للبحرين و شعبها ، و لا غرابة أيضا أن يرجع المجنس إلى بلده و موطنه الأصلي تاركا زوجته البحرينية و أولادها دون معيل ، فلا حاجة لديه عندهم إذ أنّ راتبه التقاعدي يحول مباشرة إلى بلده الأصلي، و هذه قصص واقعية.

و لا غرابة من أن يهرب المجنس جلود هلال الرويلي من شقته المستأجرة دون دفع الأجار المستحق و يرد على المؤجر حينما يهدده بأن لديه جواز سفره البحريني بأنه لا حاجة له بهذا الجواز ما دام يمتلك جوازه الأصلي السوري!!! و لكن الغرابة أن يقوم النظام بإعطاء أحمد جلود هلال الرويلي قرضا ليرمم بيته القديم ، و كأنه تكريما له ، و أبناء البحرين لا بيوت لهم !!! فموضع الغرابة و التعجب و الحيرة هذا النظام البائس و هذه السلطات التعيسة !!!.

هؤلاء المجنسون لا يطلب منهم ولاءً للبحرين أرضا و وطنا بل تتبرأ منهم شعوبهم الأصلية و تضحك عليهم ، وهم يضحكون على آل خليفة و آل خليفة يضحكون على أنفسهم.

و تهمة عدم الولاء هذه مسخرة في الدويلات و الأنظمة الكارتونية فالحاكم يتهم الشعب و أبنائه الذين عاشوا في البلد و مات أجدادهم كدحا في عمارته بعدم الولاء فيستنجد و يستورد حثالات البشر و يطلب منها ولاء و يصدق نفسه و يخدعها بهذا الولاء ، و عندما يتحرك و يطالب الشعبُ المسحوقُ برغيف خبز و لقمة عيش و بنسيم حرية مفقودة بامتياز يثور الحاكم و جلاوزته و يخرجوا التهم من علبها المغلفة فيها بعدم الولاء و الفتنة الداخلية و المذهبية ، بينما الحقيقة أنّ الغالبية لا توصف تحركاتها بالفتنة و عدم الولاء بل بالحقوق و الإرادة في الأنظمة الديمقراطية ، رأي الشعب هو رأي الأكثرية و الغالبية و هي التي ينبغي أن تحدد مسارات البلد و هويته ، و مالذي يحميه النظام إذا قمع الغالبية ، أم أنه يحمي الغالبية بقمع الغالبية.

جانب خدماتي و اقتصادي

البحرين هي الأضعف اقتصاديا على مستوى دول الخليج العربية ، و الأكثر ظلما في توزيع عوائدها المالية، و يقبع المواطنون في اختناق متزايد من المعاناة والحرمان وضغط الخدمات و على صعيد البطالة و الإسكان وخدمات الكهرباء و الماء وارتفاع معدلات الفقر، حيث تذكر بعض الإحصاءات الرسمية أن ثلث المواطنين يقعون تحت خط الفقر، وهو الأمر الذي تضاعف كأثر من آثار التجنيس وجرائم المال العام المنظمة، وأدى إلى تصاعد معدلات الانحراف الاجتماعي وجرائم الآداب.

و تشتكي السلطات من شح الموارد، وحاجتها الدائمة إلى الاقتراض والمساعدات الخارجية و تستقبل مساعدات و معونات دول الخليج في بناء مدارس و مراكز صحية للبحرين .

و بسبب التجنيس ازداد الضغط على الخدمات التي تقدمها الدولة للمواطنين كالصحة والإسكان والتعليم التي كانت تعاني في الأصل من الكثير من الصعوبات و ليست بالجودة التي عليها دول الخليج الأخرى و قد تصل البلد إلى حالة من الانفجار السكاني مستقبلا حيث هي الآن

الأكثر كثافة في الشرق الأوسط.

و بها ضغوط كثيرة على الخدمات الطبية و الصحية ، و ليس في البلد إلا مستشفى مركزي واحد حكومي للمعالجة و إجراء العمليات و هو مستشفى السلمانية ، و البقية مراكز صحية للعلاج دون إجراء العمليات ، يخدم المستشفى أكثر من مليون على أرض البحرين على عهدة الأرقام التي أعلنها الوزير المسؤول الرسمي، و يوجد مستشفى آخر و هو المستشفى العسكري و هو خاص للعسكريين في وزارتي الدفاع و الداخلية و غالبيتهم من المرتزقة و المجنسين ، و أبناء النظام، و هو أكثر عناية و تجهيزا .

الخدمات الطبية و العلاجية ضعيفة و متدنية بشكل ملحوظ و يضطر كثير من أبناء البحرين للسفر إلى الخارج للمعالجة و إجراء العمليات، و الوضع الطبي في البلد مزري و كارثي و قد يدخل المواطن المستشفى سالما و يخرج مريضا.

و يوجد نقص و شح شديد في الأدوية بوزارة الصحة والمستشفى العسكري أيضا ، إلا أنّ ذلك لا يعني المجنسين الذي يقوم بعض الأصحاء منهم بزيارة المستشفى بادّعاء المرض طلبا في الدواء ليقوم ببيعه في بلده الأصلي خارج البحرين و يحصل على المال على حساب هذا الشعب ،كما أنّ الأَسرة في المستشفى أقل من عدد المرضى و يضطر المريض أن

ينام بالبيت دون علاج لازم أو ينام بأرض المستشفى مرميا على أرضه الصلبة، فأي إنسان شريف يقبل أن يموت المرضى المواطنون دون عناية صحية و دواء و سرير ، و الرعاية تتوفر للأجنبي و المجنس؟؟؟ و حتى لا نتهم بالمبالغة سنضع هذه الصورة و هي نموذج لحالات كثيرة و هذه هي العناية الفائقة للأطفال المشتبه بإصابتهم بانفلونزا الخنازير في مستشفى السلمانية بالبحرين طبقا لتوضيح مصدر الصورة.

و الرعاية الصحية ليست بالجودة المتناسبة مع ميزانية الدولة، و طبقا لتقرير لانفلونزا الخنازير جاءت البحرين في المركز الأول عربيا من حيث نسبة وفيات المرض إلى عدد السكان و سجلت 6 وفيات ، بينما لم

تسجل السودان وليبيا و العراق و المغرب و تونس أية حالة وفاة حتى صدور التقرير ، و نشرته الصحافة البحرينية في 2009/10/9 ، كما سجلت البحرين 450 حالة إصابة بينما لم تسجل السودان الذي عدد سكانها أكثر من اثنين و أربعين مليونا إلا أربع إصابات، و ليبيا 19 إصابة(منتديات بحرينية، موقع Flucount.com الالكتروني، صحافة بحرينية).

هذا بإحصاء الحالات التي تعلمها حكومة البحرين و أعلنتها، دون تلك التي لا تعلمها أو لم تعلنها، حيث ذكرت مصادر بحرينية أنّ حكومة البحرين تتكتم على إصابات الطلاب في المدارس.

و طبقا للموقع المذكور و الذي يُعنى بإحصاءات وباء أنفلونزا الخنازير في دول العالم كافّة، ويستقي أرقامه من منظّمة الصحّة العالمية ومصادر أخرى وفق ما يدّعي أن نسبة وفيّات أنفلونزا الخنازير في البحرين و عقب إعلان البحرين سادس حالة وفاة بسبب المرض بلغت 7.59 لكل مليون نسمة. و احتلت البحرين المرتبة 13 على المستوى الدولي بين الدول الأكثر نسبة في وفيات أنفلونزا الخنازير، و تصدرت كثير من الدول ، كما أنها في المرتبة 37 من حيث نسبة الوفيات من العدد الكلّي للمصابين بالفيروس، حيث بلغ معدّل الوفيات (1 من كل 75 حالة مصابة بالمرض) .

تعدد الأمراض و انتشارها :

الأمراض نوعان ، نفسي و جسدي، أما النفسي فهو حقد زرعه النظام في المجنسين، و بأنهم هدف للمواطنين و خاصة الشيعة منهم، فتحول ذلك التحريض و التهم و التعبئة ضد المواطنين إلى مرض يحتاج إلى تنفيس ضد المواطنين العزل ، و يترجم إلى قمع و تعذيب و انتهاكات.

و أما الجسدي فإنه شبيه بالحرب البيولوجية الجزئية، و لا شك أنّ القادمين الجدد و المجنسين المرضى سيأتون و معهم أمراضهم، فمرض انفلونزا الخنازير اكتشف في المدارس الأجنبية في البحرين قبل المحلية التي تضم الطلاب البحرينيين.

و اختص تطعيم شلل الأطفال 2005 بفئة واحدة ، فقد ذكرت جريدة الوسط البحرينية في 2005/9/29 على لسان رئيسة قسم مكافحة الأمراض أنّ حملة شلل الأطفال تستهدف المقيمين والوافدين من اليمن ، و قامت وزارة الصحة البحرينية بحملة تطعيم ضد مرض شلل الأطفال في بعض المجمعات السكنية البحرينية التي يقطنها يمنيون، و الوزارة تقوم بهذه الحملة بناء على توصية من منظمة الصحة العالمية، لأخذ جميع الاحتياطيات الاحترازية لمنع دخول الفيروس إلى البلد، وذلك بسبب ظهور حالات من مرض شلل الأطفال في جمهورية اليمن الشعبية، كما توجد بعض فرق التطعيم في الجسر والمطار لتحصين الأطفال والشباب حتى سن

15 عاما للمسافرين أو القادمين من اليمن فقط ، فالحملة تستهدف المناطق الأكثر عرضة للمرض، والتي يقطنها وافدون من اليمن، و تقوم فرق التطعيم بزيارة المنازل، و مرض شلل الأطفال ينتقل عن طريق الأكل والشراب الملوث وتنتقل العدوى أساسا من البراز .

و ذكرت مصادر بحرينية أنه عثر على حالات التهاب الكبد الوبائي المعدي بمجنسين في مدارس الزلاق للبنين و البنات، و لكننا لم نرى تأكيدا أو نفيا للخبر من مصادر رسمية، كما ذكرت مصادر أن الزلاق يكثر فيها المجنسون السوريون.

و بعض المجنسين لديهم مرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) كما ذكرت الصحافة البحرينية عن اكتشاف إصابة بالأيدز لأمرأة بحرينية حامل من أصول عربية خلال الفحوص التي أجرتها استعدادا للولادة بإحدى المستشفيات الحكومية يوم 2005/1/3 .

خدمات الإسكان :

خدمات الإسكان في البحرين هي الأردأ و الأسوأ في دول الخليج العربية ، فبعض دول الخليج توزع بيوتا كبيرة جاهزة على مواطنيها ، و بعضها أراضي واسعة ، و بعضها قروض دون أرباح أو بأرباح بسيطة ماعدا النظام البحريني، فهو يوزع بيوتا مقابل دفع صاحب البيت ربع راتبه الشهري لمدة

خمسة و عشرين سنة ، أي أنه يدفع قيمة الأرض و البيت بأضعاف مضاعفة، و بعد تلك المدة يعطى ورقة ملكية البيت مكتوب فيها منحة من حاكم البحرين.

و ذلك ليس يسيرا أيضا في الغالب و لعامة الشعب ، إذ عليهم أن ينتظروا سنوات طوال لتصلهم النوبة للحصول على بيت صغير ، و يتطلب الانتظار لسنوات وصلت في بعض الحالات لبعض من حملة الجنسية الأصلية من 15 إلى 20 سنة؟! يحتاج ساكنه لتعديله بعد الحصول عليه و ترتيب وضعه ليكون سكنا ملائما ، لكن تلك المدة يختزلها النظام للمرتزقة و المجنسين و تعطى لهم دون انتظار و دون عناء، فالمجنسون لهم الأولوية في بيوت الإسكان كما لهم الأولوية في الوظائف العسكرية و الأمنية ، و لذا فقد تضاعفت طلبات الإسكان بشكل كبير و صرح وزير الأشغال والإسكان إنه من المتوقع أن يصل عدد الطلبات الإسكانية إلى أكثر من 50 ألف وحدة سكنية، و صرح نائب برلماني من جمعية الوفاق السياسية وهو السيد الوداعي أنّ نحو10 آلاف مجنس تقدموا بطلباتهم للاستفادة من الخدمات الإسكانية في العام 2006 فقط.

كما ذكرت مصادر شعبية بحرينية أن وزارة الداخلية تدفع نسبة 50% من قيمة القسط الإسكاني عن موظفيها ! و الموظفون هم المجنسون في الغالب ، و توفر شققا إسكانية خاصة لهم أيضا يوجد بعضها في سافرة و

أم الحصم و مناطق أخرى ، و هذه الشقق قديمة وتعتبر لأوائل المجنسين و هي مملوءة حاليا.

و هذه الأرقام المعلنة على مستوى الإسكان التي تقارب 50 ألف طلب في انتظار دورهم وبعضهم ينتظر منذ التسعينيات من القرن الماضي تشير على حجم الكارثة الفعلي وهو أنّ 5 % من سكان البحرين في انتظار بيوت يسكنونها من مجموع مليون و هم السكان جميعا ، أما إذا كان السكان الأصليين هو 500 ألف فرد فإن النسبة هي 10% ، في بلد صغير لا تتعدى مساحته 600 كيلومتر مربع ، حيث تضرب هذه الكارثة استقرار الفرد و الأسرة البحرينية و تدمرها ، و وزارة الإسكان عاجزة عن تلبية طلباتهم بالبيوت المتواضعة لأنها فضلت أن تعطي وحداتها و خدماتها الاسكانية لأصحاب الجنسيات الجديدة أمثال امحان عوض العماش.

و للإمعان في الظلم و تقسيم البيوت عيّن النظام أحد المجنسين مديراً لإدارة الخدمات الإسكانية في وزارة الاسكان و هو المجنس ماهر محمود العنيس، حتى لا يدرك البحرينيون مدى الجرائم المتعلقة بالإسكان.

فالآثار المباشرة واضحة على الخدمات و هي عادة ما يثيرها المواطنون لما لها من اتصال مباشر بحياتهم اليومية ، فتجنيس 120 ألف شخص يعني فقدان 120 ألف وظيفة من المواطنين أبناء البلد و ذهابها للأجنبي ، و يعني بقاء آلاف الأسر البحرينية تحت خط الفقر و الجوع و القهر ، و

بحساب معدل أن كل أسرة مجنّسة هي عشرة أفراد فإنّ 12 ألف بيت إسكاني و وحدة سكنية ذهبت من المواطنين إلى المجنسين ، و على المواطنين الانتظار خمسة عشر سنة أخرى لوصول نوباتهم في الحصول على سكن متواضع ، و على أبناءهم الصبر حينما يدرسون في صفوف خشبية تسمى مؤقتة ، و تتكدس فيها الطلاب و تضيق بهم ، و عليهم أن ينتظروا أياما و يتحملوا مضاعفات أمراضهم للحصول على سرير في المستشفى و هم في دولة تسمى نفطية، وهذه الآثار هي مقدمة للآثار الكبرى الكارثية التي تهز البلد و أمنها و استقرارها الاجتماعي و السياسي و الاقتصادي.

يحدث هذا العبء على الخدمات بسبب كارثة التحنيس ويقابله ترنح ميزانية الدولة لأشهر بين البرلمان الكسيح والحكومة غير المنتخبة دون اتفاق ، لأن الحكم يريد تقليصها بينما سياسة التجنيس تحتاج إلى بناء مدارس ومستشفيات وخدمات ومساعدات وغيرها.

فالأولوية للمجنسين ، و قد ذهب إسكان البسيتين لهم و حرم منه أبناء المحرق ، و كذلك إسكان النويدرات تم توطينهم فيه و هكذا بقية المناطق و البيوت السكانية كإسكان الهملة و المنطقة الشمالية ليتم تشكيل طوق أمني و حزام عسكري ضد المواطنين البحرينيين أينما وجدوا بسور من المجنسين.

إسكان الهملة أحد النماذج فلقد وعد المسؤولون أبناء المنطقة بأنّهم المستفيدون من هذا الإسكان وكان لهم 160 طلبا للوحدات السكنية الجديدة و مر على بعضها ما يقارب 15 سنة انتظار ، و بعضهم عائلات تسكن في غرفة واحدة ، و عائلتان تعرضتا إلى حريق في المنزل تسكن إحداهما في غرفة محترقة منذ نحو سبعة أعوام بانتظار إحلالهم في الوحدات الجديدة ، و بعضهم يقطنون في مساكن قديمة تعود إلى أكثر من سبعين عاما وتفتقر إلى الخدمات الأساسية ، فيما تنتشر في أنحاء القرية المنازل التي لم يستكمل بناؤها بسبب العبء المالي المتراكم على تلك الأسر ، حتى إذا جاء وقت توزيع الوحدات السكنية تبخرت الوعود و حل محلها النكوث و التنصل و الاستبدال بالمجنسين ، فلم يعط أبناء المنطقة من طلباتهم إلا 23 طلبا ، و ذهبت الغالبية العظمى من الوحدات السكنية إلى المجنسين الجدد غدرا بالمواطن و تحقيرا له !!!. فاعتصم أهالي القرية الذي ذكرنا معاناتهم مطالبين بالمساواة في التوزيع مع المجنسين في 2005/5/2 !!!.

و ازدياد عدد الطلبات السكانية في بعض المناطق تؤشر إلى مدى ازدياد المجنسين و أولويتهم في الخدمات السكانية ، فلقد ذكر نائب منطقة جو و عسكر في البرلمان في 2007/2 أنّ عدد سكان المنطقتين يصل إلى خمسة آلاف شخص، وأن نسبة الزيادة في 2007 تصل إلى 500 في المائة .

و يا للسخرية ، حيث ذكر مصدر عن محامين بحرينيين يستشهدون بعقود في مكاتبهم في سنة 2006 أنّ بعض المجنسين يبيعون بيوتهم و وحداتهم السكنية على المواطنين البحرينيين في مختلف المناطق عن طريق بيع عقد ابتدائي، على رغم أن القانون لا يسمح بالبيع إلا بعد مرور سبع سنوات على المالك، ثم يرجعون إلى أوطانهم الأصلية ، ليأتيهم الراتب التقاعدي و صفقة العمر ببيع البيوت حيث يعوضها بعدد من البيوت في بلده الأصل!!!.

و من السخرية أيضا أنّ المجنسين و ليس المواطنين يخرجون في مسيرة مطالبين بتوفير وحدات سكنية في المنطقة الجنوبية ، كما حدث في منطقة سافرة يوم 2005/2/4 ، و قالت مصادر أنّ المعتصمين سوف يواصلون اعتصامهم حتى تحقيق مطالبهم!!!(ملتقى البحرين/ تاريخ2005/2/5).

و من غرائب هذه البلد وجود مناطق محرمة على المواطن السكن فيها ، و هي حلٌ للمجنس و الأجنبي المرتزق ، و فيها تبنى المدن و المشاريع الإسكانية أما مناطق المواطنين فإنّ الفرد ينتظر لمدة خمسة عشر سنة لتأتيه نوبة لمنزل، ليصلحه و يرمم ما به من خلل، ثم يؤدي ربع راتبه الشهري للنظام السارق و الناهب.

الخدمات و المجتمع و الاقتصاد :

قامت السلطات بإجراءات مؤقتة بإعطاء علاوة غلاء و هي عبارة عن خمسين دينارا لرب الأسرة (تقارب132 دولار) و استفادت منها أعداد من المجنسين ، و لكنها اقتطعت 1% للعاطلين من كل أفراد الأسرة العاملين في القطاعات المختلفة و استثنت العاملين في قوة الدفاع والداخلية وكبار الموظفين و غالبية المجنسين هم في هذه الدوائر ، و كأنّما مسؤولية العاطلين تقع على الفقراء دون الأغنياء و المجنسين، و قيل انّها منعت أعداد كبيرة من المواطنين من هذه العلاوة مع أحقيتهم و أعطيت الأولوية لصرفها على المجنسين !!! و كأنّما أساس تقديم العلاوة هم المجنسون لا المواطنون ، أما الاقتطاع فقد تم عن طريق الواجهة المزيفة التي تسمى زورا البرلمان و ليس هو إلا مجلس للحكم صغير و شاهد زور حقير ، و تم تشكيله بتوزيع دوائر انتخابات ظالمة وضعها النظام لا الشعب ، و تمت الانتخابات بتزوير تام في كل مراحلها من توزيع الدوائر إلى مراكز الانتخابات إلى النواب أنفسهم، بل أنّ هذا المجلس هو الشاهد الأول على عدم شرعية هذه السلطة التي لا تعترف بالأرض و الوطن و إنسان هذه الأرض، و لا تعترف بإصلاح حقيقي و أنما تكذب و تتآمر بكذبة الإصلاح، و لا تعترف بالحق الشعبي و العدالة ، و لا تثق بالشعب و لا تطمئن إليه، و هي تعمل في الليل و النهار لطمس هوية هذا الوطن و

آثار هذه الأرض و تاريخ هذا الشعب.

و قد يثير الاستغراب لدى المراقبين ما لا يثيره لدى المواطنين من عملية التمكين المعيشي والحياتي التي تقوم الدولة بتوفيره للمجنسين في زمن قياسي في مقابل التثاقل الملحوظ و التنصل المدروس في تلبية حاجات المواطن الحقيقي الذي بات يحسد المجنسين على إمتيازات لا يحلمون بها في البلدان التي أتوا منها ، و يعتبرها قضية غامضة تثير شكوكه و فضوله السياسي ، و أما المواطن فقد اعتاد على ذلك و هو يعرف أنّ النظام يتعامل معه كعدو لدود يحيك المؤامرات ضده منذ زمن بعيد.

و انعكست آثار التجنيس على كل قطعة من هذه الأرض و على كل دائرة و تحدث عاملون في القطاع التربوي عن وجود ضغط من المجنسين في المدارس قبل افتتاحها، و قالت مصادر صحفية بحرينية أن صفوف مدارس في مدينة حمد و مدينة عيسى غير كافية حتى أضيفت لهم مؤقتا صفوفا خشبية.

و أثرت عمليات التجنيس الكبيرة سوءا على خدمة التعليم في البحرين و واجهت مدارس البحرين تضخماً كبيراً في أعداد الطلبة بسببه ، و قد قدّرت زيادات في بعض المدارس بأكثر من 70% سنوياً في عدد الطلاب وهي زيادة غير طبيعية على المدارس الثانوية ، مما لزم التحذير من تدني المستوى الدراسي والخدمي لإدارات وهيئات المدارس الإدارية والتعليمية ، و

هو ما يؤدي إلى تعمق الأزمة التعليمية . و ذكرت الصحافة مثالا وهي مدرسة العهد الزاهر بمدينة حمد ، حيث استقبلت في العام 2007 عدد 1700 طالب في حين أن المدرسة لا تستوعب وغير مهيأة لأكثر من 1000 طالب، أي بزيادة تقدر بـ 70% تقريباً، ، الأمر الذي سبب مشاكل كثيرة وضغط على الهيئة الإدارية والتعليمية بالمدرسة ، و بلغ عدد الطالبات في مدينة حمد بـ 38 طالبة في الصف الواحد، و ازدادت عدد الصفوف للمستوى الواحد فاضطروا لوضع صفوف خشبية في بعض مناطق المجنسين و هي عبارة عن صناديق كبيرة من خشب ، إلا أنّ الخشية أكبر للسنوات القادمة التي توقع مصدر مسؤول بوصول نسبة الزيادة فيها من 85% إلى 90% مما يجعل المدرسة في حالة من الفوضى. كما أنّ الاقتتال المتكرر والخلافات بين الطلاب ، إلى جانب الإرهاق الذي يجنيه المدرس من التعليم زاد بصورة واضحة في الأعوام القليلة الماضية التي كثر فيها التجنيس طبقا لأحد المعلمين في مدينة حمد ، فالتلاميذ الجدد يأتون بلهجة و أطباع وسلوك مختلف عن السلوك البحريني العام والشائع ، و أبعدت طالبات القرى الغربية إلى مدارس بعيدة , لإفساح المجال للمجنسات الذين يسكنون في مدينة حمد و إحلالهن محلهن.

و هكذا يتكاثرون فيحتاجون لمتطلبات من مدارس و معاهد و لوازم حياة ستعجز عنها الدولة و تعلن فشلها في تحقيقها و الأمد ليس بعيدا ،

و بتعبير بحريني تهكمي مقارن فإنّ السلطات تقوم بإرسال المجنسين أمثال الباكستاني خان و البلوشي مشتاق و الصحراوي متعب و النوري برغش و المرتشي حنظل لقمع المواطن البحراني عندما يصرخ بالجوع و المرض، فمن ذا الذي سيتم إرساله حينما يجوع و يمرض و يطالب بوظيفة و عدالة أولاد خان ومشتاق ومتعب و برغش وحنظل ، أو أنّهم سيضطرون لأكل لحوم آل خليفة.

و عصف التجنيس بالاقتصاد فدمّر الوضع الاقتصادي في البحرين في أبعاده المختلفة مما يصعب أن يتعافى بعده ، و لا ينكر أحد خطر التجنيس على الاقصاد حتى المغفلين ، و البحرين دولة طفرية بمعنى أنّ الوضع انتقل طفرة واحدة بمستويات مختلفة بعد النفط و تصديره ، و لم تترقى إداريا ، و ينقصها التخطيط فزادها التجنيس بلات و ويلات قضت على التخطيط البسيط ، و هدد ثروات الوطن و توزيعها ، و شارك في زيادة الفساد المالي و ضعّف الأجور في الوقت الذي تزداد أسعار السلع ، و نقص دخل الفرد البحريني الذي يعاني أساسا من قلة و ضعف ، و أما البطالة فقد ازدادت أضعافا ، لأنّ عدد كبير من الوظائف الشاغرة يملأها المجنسون .

جانب اجتماعي

لقد عصف التجنيس و مخططاته بالمجتمع البحريني بكل فئاته ، فهو جانب محسوس و مشاهد ، و بدأت تتغير هوية البلد وثقافته الشعبية ، و ارتفعت نسبة الأمية و كانت علامة على تطور اجتماعي انتكس ، و تأخرت القيمة الإدارية، فلم يعد تقييم الرجال بالكفاءة و المؤهلات ، و إنما بالمجنسين و المواطنين ، و تم تفضيل المجنس على المواطن ، و ازدادت المشكلات الاجتماعية والانحرافات السلوكية و ارتفعت معدلات الجريمة و تنوعت ، و كل أثر اجتماعي سلبي يؤثر و يخلق مشكلة قابلة للتأثير و خلق مشاكل أخرى و هكذا لا تنتهي آثاره و مصائبه حتى يتحول المجتمع إلى مجتمع آخر و بصفات أخرى و بهوية مختلفة ، فلقد أرجع التجنيس وضع البحرين الحضاري سنوات مديدة إلى الوراء.

و كثير من السلبيات التي ظهرت كأثر للتجنيس و خطط الحكم على المستوى الاجتماعي و الحديث لا زال في العقد الأول من مشروع التجنيس السريع ، و هذا مؤشر لحجم الكارثة الحقيقي في العقود القريبة القادمة ، فالفقر ينتشر و يزداد ، و الطبقية تتسع ، و النسيج الاجتماعي

يتمزق ، و الرشاوى و الواسطات تزداد و تُطبع ، و ظواهر غريبة على المجتمع بدأت تطفح .

لقد ارتفع بشكل سريع و كبير عدد سكان البحرين بسبب التجنيس ، هذه الزيادة الطفرية طبقا للأرقام الرسمية التي تم نشرها في الصحافة ، و لا شك أنها صحافة تفتقد الاستقلال و تخشى النزاهة ، و تفتقد مصادر المعلومة الصحيحة و تخشى نشرها ، ذكرت هذه الصحافة أن عدد سكان البحرين مليون و39 ألف حتى نهاية 2007 ، عدد البحرينيين منهم 527.433 ألف أي بنسبة 50.7% ، و غير البحرينيين 511.864 ألف ، بنسبة قدرها 49.3 في المائة.

بينما كان آخر تعداد للسكان في سنة 2001 إذ بلغ عدد السكان آنذاك 650.604 ألفاً ، البحرينيون منهم 405 آلاف و667 بينما الأجانب 244 ألفاً و937 أجنبياً. و خلافا لما هو معتاد بل و طبيعي شمل إحصاء سنة 2007 زيادة عدد البحرينيين الذكور على الإناث وليس العكس!! كما زاد عدد البحرينيين الذين تقل أعمارهم عن 20 عاما عن 225 ألف مشكلين نحو 43 % من المواطنين ، و كل هذا من بصمات و طبعات التجنيس.

فالزيادة الدمكرافية وصلت إلى 5.8% ، و هذة طفرة كبيرة جدا تربك كل المشاريع الوطنية و دراسات البنية التحتية في الدولة، و ربما هذه أرقام

صورية و الأرقام الحقيقية أكبر بكثير و لكنها محتكرة عند السلطات.

و هذه تعتبر قفزة تخبطية للأمام بمقدار 17 سنة حيث كانت تؤكد جميع التقديرات الخليجية بأن البحرين ستتعدى حاجز المليون في العام 2025 ، بينما تعدت ذلك في 2008 ، فهنيئا لأصحاب المشاريع التآمرية هذه القفزة نحو الهاوية ، و لا يطيلوا الاحتفال فإنّ الليل و النهار يعملان فيهم.

ازدياد معدلات البطالة :

البطالة في البحرين متعمدة فمن الصعب لحكم احتلالي حاقد على أبناء الوطن الأصليين أن يراهم سعداء أو منعمين و مرفهين و أن يشعروا بعدالة الحكم و حسن إداراته ، و لو شعر الشعب بذلك لكان في مصلحته، و لو فعلها و أنصف و عدل لأحبه الناس و استقر البلد ، و الناس أنما يطمحون و يطمعون في الحق و العدل ، و هو الذي يأتي بالرفاه و تتوزع النعم ، و لكن النظام في البحرين بعيد من الفضائل و ساقط في الرذائل، و كذلك يتعمد النظام البطالة لإبقاء الشعب جائع بحاجة إلى السعي و الكدح دون أن يتفرغ لقضاياه الرئيسية، فإنّ الإنسان غالبا ما يتحرك في حياته حركة أولويات ، فيقدم الأهم على المهم، و المهم على الأقل أهمية و هكذا ، سوى شعر بذلك تفصيلا أو لم يشعر، فإن النفوس مفطورة على ذلك، و البحريني كغيره يقدم أولويات العائلة و الأولاد و المعاش و توصيل

الأرزاق إليهم، و ينشغل بها قبل أن يطالب بمطالب يراها ثانوية وهي رئيسية . و لهذا لا ترى في الدول الفقيرة من يطالب بتحسين ظروف البيئة و هي قضية مصيرية كونية ، و العالم بأسره مهدد بمخاطرها لأنهم مشغولون بما هو بنظرهم أهم و أولى وهي شؤونهم الحياتية اليومية.

فالحكم في البحرين يصّر على إبقاء مسألة البطالة و عدم إيجاد حل لها، فهي مستمرة و متواصلة ، و لذا تمثل العمالة الأجنبية في البلد نسبة كبيرة بتخطيط السلطة لإبقاء العمال البحرينيين أقلية في سوق العمل لسلب العمال البحرينيين القدرة على اتخاذ مواقف سياسية و إضرابات تضغط على الحكم كما حصل في الخمسينات و الستينات و السبعينات من القرن الماضي ، و كل الوعود بحل مشكلة البطالة ليست إلا نقضا و خلفا، و لعل هذا ما يفسر الدعم المالي المؤقت و الرمزي و المشروط للعاطلين عن العمل فالحكم مستعد لتقديم شيء من الدعم المالي، ولكن ليس هناك استعداد لإحداث التغيير المطلوب في السياسية التوظيفية لان ذلك مرتبط باستراتيجية الحكم بإبقاء الشعب فقيرا.

و التجنيس هو الطامة الكبرى و الضربة القاضية ضد العمال و الموظفين البحرينيين، و قد جعل أعدادهم في تناقص مستمر إذ أنّ المجنسين لهم الأولوية في التوظيف و الأهمية في المناصب، و العلاقة عكسية فكلما ازداد المجنسون نقصت نسبة المواطنين و تقلصت فرص وظائفهم و أعمالهم ، و

هو و إن كان موجه للشيعة بالدرجة الأولى و لكن السنة أيضا عانوا منه مباشرة ، إذ تقلصت الوظائف في وزارتي الدفاع و الداخلية و غيرهما من المواقع التي كانت مقتصرة عليهم تقريبا ، و هاجرت أعداد منهم لدول المنطقة بحثا عن عمل، حينها علم بعض الشعب أنّ أبناء السنة استخدموا و لا زالوا يستخدمون غطاءً غير شرعي لتغطية مؤامرات حكم على شعب بأكمله.

و إنّ مشروع تدمير البلد قد يتطور مستقبلا باتجاههم فالحكم لا يثق فيهم جميعا و أنما في أفراد من عائلات موالية شاركته في مشروع الحكم الظالم، و شاهدنا كيف أنه يفضل المجنسين على بعض فئاتهم.

و ليس بعيدا أن رسم الخطط يكون متتاليا و متناسقا فالشيعة أولا بإبادة جماعية تحصدهم في عدد من السنين حتى انقراضهم تماما و هو مخطط فاشل ، و أما بقية الشرفاء من السنة دون الصامتين و الخانعين فتأتيهم تدريجيا مشاريع الإبادة و يتم التخلص منهم أو من بعض عوائلهم و توزيعهم في مناطق الخليج، حتى لا يبقى أحد يذّكر آل خليفة بتاريخهم الأسود و تمحى تماما شواهد الجرائم.

و يبدأ المشروع بدراسات تحريضية و تجييشية فيأتي بمجنس عراقي طائفي حاقد ليقدم دراسة حول إبادة الشيعة، و إذا ما أراد التخلص من شرفاء السنة فيأتي بشخص تليق به المهمة التآمرية ، و قد لا يجد صعوبة في

الحصول على متواطئين و متآمرين مرتزقة في هذا العالم ، لكن كل ذلك لا يحمي النظام و لا يطيل عهده بل يقصّره و يبتره.

التسول و الاستجداء :

من الظواهر التي يرويها البحرينيون هي مسألة التسول ، و ما ينتج من تلك الظاهرة من لوازم ، و هي ظاهرة موجودة في أغلب المجتمعات حيث تفتقد العدالة الاجتماعية بما فيها المجتمع البحريني، و لكنها لم تكن بهذا السوء و الحجم ، و المتسولون من خارج البحرين و المجنسين، و أخذت الظاهرة أشكال مختلفة من التحايل ، و أصبح بعدها لا تميز بين الصادق و الكاذب ، إذ في حالة التمييز ينبغي على الإنسان مساعدة أخيه الإنسان ، مهما كان اسمه و رسمه و فصله، لكن من أين لك أن تعرف بأنّ هذا الآسيوي الذي يحمل كيسا تحت بطنه يدّعي انه مصاب بفشل كلوي ويريد المساعدة من أجل زراعة كليه جديدة ، أو أنّ ذلك حامل ملف مستندات يدّعي بأنه يجمع لمؤسسة إسلامية ، و غيرهما صادقون و يستحقون المساعدة ، و أما الأجر فهو حاصل للواهب مع صدق النية مهما كان السائل.

و بعض المجنسات من النساء تتسول و تطرق الأبواب لأجل ذلك ، و بعض النماذج تذكرها صحف النظام الظالم ، و كمثال ما نقلته جريدة

أخبار الخليج شبه الرسمية (عدد9065/تاريخ2003/1/17) ، من تسول سيدة عربية الأصل ، بحرينية الجنسية، عمرها 23 عاما . و ذكرت الجريدة أن السيدة أجابت حين سؤالها عن سبب تسولها ، و هو أن زوجها بحريني الجنسية من أصل عربي متزوج من ثلاث غيرها ، أي أنّها الرابعة، ولديه من كل واحدة دزينة من الأطفال وهو يعمل في إحدى الوزارات الحكومية وراتبه لا يتجاوز الـ 200 دينار بحريني ، و لذا لجأت إلى التسول للحصول على المال ، و ذكرت أنها تتعرض كثيرا للتحرش الجنسي من بعض الشباب المراهقين وحتى الرجال الكبار من الذين تطرق عليهم أبواب منازلهم ، والذين في بعض الأحيان يطلبون منها العمل الحرام مقابل المال.

و نحن هنا ننبه المواطنين البحرينيين و نتمنى عليهم الانتباه ، طاعة و قربة لله تعالى ، و طلبا في ثوابه و خوفا من عقابه ، من هذه الظواهر و غيرها ، و من هؤلاء النسوة و التي لا يستبعد أن يكونوا حاملين لبعض الأمراض المعدية كالإيدز ، و بأمر من دوائر التآمر في البلد ، و من (حذّرك كمن بشرك) !!!.

و في هذا السياق ما ذكره مصدر بحريني عن انتشار أبناء المجنسين في المحرق كزرافات أو مجموعات أيام العيد طلبا للعيدية من السيارات الغريبة في الشوارع العامة بإصرار ، و هذه الحركة أو الظاهرة لم تكن معهودة في

البحرينيين الأصليين ، و أنما كان الأقارب و الأهالي يعطون أقاربهم و أرحامهم مبلغ من المال فيما يسمى (العيدية) أو (عيدية العيد) حين الزيارات المتبادلة في أيام الأعياد الإسلامية تطوعا و توددا و ليس بالشوارع و الطرقات، إلا إننا لا نعلم بحجم هذه الحركة (من تجمع الأطفال طلبا للمال) و هل وصلت بمقدار يطلق عليها ظاهرة أو لا ، إذ تحتاج لمزيد من التأكيد و التشخيص ، و لكنها خطيرة و إن صغرت أو صدرت من الصغار و هي مؤشر سلبي منحدر لتغير هوية البلد و عاداتها إلى الأسوأ و الأدنى و مظهر من مظاهر التغيير الديمكرافي ، فهؤلاء الصغار هم انعكاس عن شخصيات أسرهم، و من جهة نوعية الأطفال إذ أنهم أبناء القوات المسلحة الذين سيرثون آباءهم في وظائفهم العسكرية كما جرت العادة و الواسطات في البلدان غير الدستورية و غير الديمقراطية ، يزيد في السوء أنّ المحرق هي الجزيرة التي يتواجد بها مطار البحرين مما تنعكس الظاهرة بقوة و تؤثر على سمعة البلد سلبا ، و على أهلها ضعفا ، و لعل يسأل ركاب سيارة خليجية أو عربية أو أجنبية سائلي العيدية أين يعمل آباءكم فيجيبونهم : أنهم ضباط في وزارة الداخلية أو في وزارة الدفاع ، إذ أنّ أعداد كبيرة من المجنسين في هاتين الوزارتين!! هذا نموذج قوي للوضع التدميري و التخريبي التي يصيّره التجنيس للمجتمع في أجياله القريبة القادمة ، و سيذل هؤلاء المجنسون أسيادهم بأكثر من

ذلك ، و سيذيقونهم سوء التصرف و أنواع الذل و الهوان، و غدا لناظره قريب!!!.

الدعارة و الفساد الأخلاقي :

يتاجر النظام و عناصره الفاسدة بكل ما يتوفر لهم ، دون النظر إلى آثاره و أبعاده ، أو إلى حليته و حرمته، فالفنادق تمتلئ بالمحرمات ، و الجنس الحرام ، و الشراب الحرام، و كثير منها مملوكة لآل خليفة الحاكمين، و يتاجر المتنفدون بالبشر في البحرين و يجلبون بضائع كثيرة من الأقطار الأخرى. و لعلم آل خليفة بتدين أبناء البحرين ، و عدم قبولهم بالفساد الأخلاقي و بيع الأعراض، فإنّ العنصر الأجنبي يلبي طموحهم و احتياجاتهم و تجارتهم ، و في بعض المجنسين من تتوفر فيهم هذه الصفات و له قابلية بالمتاجرة بالعرض و الشرف.

يتساءل بعض المراقبين في هذا التجنيس غير الطبيعي و أنّ هناك ثمة خطأ ما في تفكير الحكام ، و ارتكازات غير عقلائية تماما ، فيقول هل يفكر النظام جديا بانتهاء عصر النفط و يعتمد على مصادر أخرى للدخل تساويه أو تزيد عليه في الربح في السنوات القادمة؟ و هل يحول اقتصاد البلد إلى استهلاكي و متاجرة بالبشر و الأعراض ؟ و أنّ ذلك لا يحصل إلا بإبادة معارضيه الرافضين و هم السكان الأصليين و مجئ

شعوب أخرى غير متماسكة تحل محل الشعب الأصلي بكل فئاته و تقبل بالمتاجرة ؟ و هل هذه الشعوب المستبدل بها تقاوم الهدف و ترفض أن تكون وقودا للتجارة الهابطة ؟؟؟. و هل طويلوا اللحى الممتثلون لأوامر النظام في المجتمع و مجلس الحكم الذي يسمى برلمان يبصمون على ذلك و يؤيدوه و يدعموه ؟ أم أنّ الواجب هو الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر بالقلب و اللسان و اليد؟

و البحرين ليس بها قانون محترم و لكن بها قانون مخرم بالثغرات ، و ثغرة القوانين في البحرين تتيح للأجنبي الدخول للبلد ، و تخفيف أحكام الجريمة تغريه بالبقاء و ارتكابها ، و كل ذلك في حساب النظام مصلحة شخصية و سلطوية يجني منها أموال و يمارس بها هوى، و هذا هو سبب تحول المرفوضين من دخول دول الخليج الأخرى إلى البحرين ، فقد يدخل بعنوان حضور مسابقة سيارات فرمولا الذي يقام سنويا في البحرين لمدة أسبوعين حيث يمنح السياح تأشيرة دخول ، و قد يدخل بجواز سفر غربي فالغربيين يدخلون البحرين بدون تأشيرة سابقة على لحظة دخولهم بل يعطون التأشيرة في نفس اللحظة، و قد يدخل بتأشيرة سياحة أو زيارة أو عمل وهمي ، و حين يدخلون يفسدون في الأرض و يعبثون.

و أصبحت الجرائم الكبيرة و التي تتصل بالشرف و الأخلاق تتكرر و شيئا فشيئا أصبحت عادية ، و صارت البلد ملجأ و مقرا للخليجيين و

لزوجاتهم الأجنبيات و وكرا لعشيقاتهم الذين يتعرفون عليهن من دول عربية وأجنبية و التي تمنع أنظمة دولهم بدخولهم إلى أراضيها ، و باب الفوضى و الفساد في البحرين يسمح لهم بذلك ، هكذا يراد لبلد كان واحة للشرفاء النجباء و الفضلاء و للعلم و العلماء أن يتحول إلى بؤر دعارة.

و الأخبار في ذلك كثيرة لن نتطرق إلا إلى بعضها، ممن تذكره صحافة النظام نفسه، أو الصحف العربية حيث يمنع النظام صحافته من نشر أخبار و جرائم المجنسين ، و تجول في المحاكم المحلية قضيته، و تلك قضايا لم تحصل في تاريخ البحرين سابقا ، و إنّنا لنستحي أن نذكر هذا الموضوع و نأتي على نماذج منه، و لكن هذه حقيقة مرة و أثر من آثار التجنيس ينبغي ذكره، سنذكر قليله و نتجب كثيره و نبتعد عما يستقبح ذكره و تقل معه المروءة، لعل في القوم رجل رشيد يوصي بالتجنب عن هذه القبائح و الجرائم.

و النظام يخفي عيوب المجنسين سواء على مستوى الجرائم العامة أو ما يرتبط بالفساد الأخلاقي ، و تذكر الصحافة الجريمة دون القائمين بها تسترا على المجنَسين و على أنفسهم ، و لكن يطفح على السطح ما لا يخفى من تلك الجرائم التي يقوم بها الأجانب ، و كثير منها لا تذكره الصحافة في البحرين و هي صحافة مسيّرة و مغلوب على أمرها ، فلم يذكر في الصحافة المحلية عن العصابة التي تتاجر بالجنس و هي شبكة يديرها

متجنّسون يمنيون ومواطنون خليجيون، و لها أماكن في المنامة و الرفاع والمحرق و تقوم بتوزيع الخدمات على البيوت، و لا عن وكر الدعارة الذي يديره متجنس سعودي من أصحاب الجنسيات المزدوجة، و هما حالتان مسجلتان في ملفات وزارة الداخلية طبقا لمصادر بحرينية ، و أنما ذكرتهما مصادر أخبار بحرينية شعبية.

و لم تذكر تفصيلا ما وصل للمحاكم من تحقيق النيابة يوم 2009/10/12 في شبكة دعارة يديرها مجنس بحريني من أصول عربية و تم خلالها حبس 41 متهماً بينهم 30 فتاة من جنسيات «آسيوية و إفريقة وعربية ، و ذكرت أخبار الخليج البحرينية بتاريخ 2009/10/8 أنّ فتيات صغار السن تم جلبهن من العراق للعمل في الدعارة و استغلال ظروفهن حتى أنّ هناك فتيات أشقاء و أخريات تعملن و أمهن.

و من مجموع ما ذكرته الصحافة مختصرا غير مفصلا و متفرقا في سنوات يتبيّن أنّ خبر القبض على شبكة الدعارة الكبيرة هذه في فندق بالعاصمة المنامة، يملكه متجنس بالجنسية البحرينية من أصل عربي و نائب في البرلمان الكسيح، أجّره على سعودي ، و نشبت بينهما الخلافات و وصلت إلى المحاكم، و الأول وهو النائب أجّر الفندق غير مكتمل البناء مع رخصة فندق ثلاثة نجوم و بارات و رقص و خمور للثاني السعودي ، ثم أيد الأول مشروع قرار بمنع الحانات و البارات في الفنادق في البرلمان الكسيح، الذي

لا يستطيع أن يقر بندا إلا من بعد أمر السلطة التنفيذية، ثم أبلغ النائبُ الشرطةَ بوجود دعارة في الفندق، فهجم المجنسون على المجنسين و الأجانب ، ثم شكر النائب جهود وزارة الداخلية و تعاونها مع المجنسين ! وا إسلاماه !!!

و أخبار الفساد الأخلاقي للمجنسين في الفنادق منتشرة بما فيها المتاجرة بالرقيق الأبيض و منهم القاصرات ، و تبييض الأموال و أنواع العهر و الفجور.

و قد ذكرت الصحافة البحرينية في 2009/10/2 الحكم على امرأة سعودية بالحبس لمدة شهرين بجريمة ممارسة و تحريض المراهقات والمتزوجات على الدعارة، و وجهت للمجرمة السعودية تهمة اعتمادها في حياتها بصفة كلية على ما تكتسبه من ممارسة الدعارة، كما أنها تقوم بتحريض فتيات قصر على ممارسة الدعارة مع أشخاص ، و بعد مداهمة شقتها و القبض عليها متلبسة بجريمة المتاجرة قامت بضرب الشرطة و سبّهم و حاولت الهرب منهم!(الوقت/عدد1320/تاريخ2009/10/12).

و ذكرت الصحافة في 2006/3/17 قضية حبس عربية متجنسة للتو مدة عامين ، و عام كامل لزميلتها التي تحمل الجنسية العربية، كما قضت بحبس آسيوي مدة عامين وتغريمه 100 دينار وإبعاده ، بتهمة ممارسة الدعارة والاعتماد بصفة جزئية في حياتهم على ما يكسبونه من تلك

الممارسة، بالإضافة إلى انتهاء فترة إقامة الآسيوي وعمله لدى غير كفيله ، و الآسيوي يعمل قوادا لهما و العياذ بالله ، و قبض على المتهمتين في حال تلبس. (جريدة الوسط البحرينية).

و هؤلاء يستحقون عقوبة شرعية و ليست مخففة ، و لكن ما بال الفنادق التي يمارس فيها أضعاف هذا العهر و الفجور و هي مرخصة من السلطات ؟ و لماذا لا يحاكم أصحابها ؟؟.

و من الجرائم ما نشر حول السوري الذي أحضر زوجته للبحرين للعمل في الدعارة، و عمرها 16 سنة، و اعترفت هذه المرأة بأنّ زوجها يحضر زبائن إلى المنزل بشكل دوري لممارسة الجنس معها مقابل مبالغ تتراوح بين 30 و 50 دينارا، طبقا لما ذكرته صحيفة (قلف ديلي نيوز) ، و حينما داهمت الشرطة الشقة التي يسكنونها عثرت على أموال بحرينية و سعودية ، و مما يزيد هذه الأوضاع المحاكمات الصورية و المخففة فقد أصدرت محكمة الجرائم العليا حكما بسجنه لمدة عام و الزوجة لمدة ستة أشهر. فهل هذا التجنيس خدمة عظيمة للوطن و المواطن، و هل يدافع هذا العاهر الفاجر عن أرض البحرين إذا هو يتاجر بعرضه، و هل تجنيس الزناة و الفجرة و أبناء البغايا يقر الأوضاع في هذه الجزر المضطربة ، أم أنّ النظام أصبح معكوسا و منكوسا و يرى المنكر معروفا !!!

و دول الخليج منتبهة إلى الآثار السلبية التي يخلفها هذا التجنيس و منها

الآثار المرتبطة بالجانب الأخلاقي و هذا بعضها ، و لذا كانت المناقشات حول التجنيس حامية في مجلس الأمة الكويتي في جلسة في شهر 2005/11 ، و تم انتقاد سياسة التجنيس بشدة ، و وصفها أحد النواب بأنها سلعة تباع و اعتبروا أنها تمتد من تسليم البلد إلى غرباء تجارة الدعارة والتفسخ التي أفرزت فيما أفرزت جنساً رابعا هو النساء المسترجلات، كما جاء في تعبير تقرير أحدى الصحف الكويتية.

فمن أين هذا الرفض القاطع للتجنيس و ربطه بالدعارة ؟ و أي دولة كانت مصداق للتجنيس أكثر من شقيقتهم البحرين؟؟

لقد كان في هؤلاء النواب الكويتيين غيرة على و طنهم و أعراضهم بالمقدار الذي فقد نواب الموالاة للحكم في البحرين لتلك الغيرة و أيّدوا التجنيس و صيّروا أنفسهم شهود زور ، لا يرحمون حتى أهاليهم الذين لن يكونوا بمعزل أبدا من التأثيرات الاجتماعية و الثقافية للتجنيس ، و لأنّ لا أحد يهرب من البلاء و هو قادم و كل قادم قريب، و إذا ما حل البلاء بواد فإنه لا يختار الفجرة و الفسقة دون غيرهم ليعاقبهم و أنما يحل على الجميع، قال تعالى (وَاتَّقُوا فِتْنَةً لاَ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ) سورة الأنفال/25 ، فعلى الشعب البحريني أن يستعد للبلاء ، و خاصة الذين يأمرون بالمنكر و ينهون عن المعروف كما هو حال بعض الموالين للحكم في البحرين من نواب و

غيرهم ، هذا طبقا للتسمية المعهودة و إلا فالحقيقة لم يكن هؤلاء يوما نوابا عن الشعب ، و لا قابلية لهم للوصول إلى نيابته و تمثيله ، فهم أقل و أصغر و أحقر من ذلك بكثير.

و هذا أحد آثار التجنيس حيث أدى أسفا إلى نظرة خليجية دونية إلى البحرين و حكامها و يتفرع على تلك النظرة الاستخفاف و الاحتقار أحيانا للبحرين و البحرينيين ، فلا عجب أن يخرج خبرا بطلب الكويت خادمات بحرينيات أو بطلب إماراتي عاملات بحرينيات للعمل في مقهى كوفي شوب.

و ماذا يعني أن يأتي ترتيب عاصمة البحرين كثامن دولة من مدن الدعارة في العالم أو مدن الذنوب و الخطايا ، مع صغر مساحتها و قلة سكانها ، و طبقا للتصنيف فقد سبقت البحرين جميع الدول العربية و الإسلامية، و جاءت الثالثة على مستوى آسيا، ولم يسبقها في الترتيب إلا مدينة أمستردام بهولندا على مستوى أوروبا ، فمن المسئول ؟ بل أوسع من ذلك فإنّ الترجمة اللغوية للكلمة الانجليزية تكافئ مدن الإثم و الذنب و المعصية و السيئة و الخطيئة ، و تأخذ بعدا إضافيا من الفساد الأخلاقي و الملاهي الليلية و حانات الخمور و الجرائم ، أما المصدر الذي جاء بترتيب المدن فقد ذكر أن المعايير التي اعتمدها لذلك الترتيب بسيطة جدا و هو عرضها القوي للقمار والجنس ، والشرب ، والمخدرات و الحفلات

الصاخبة.(مواقع عربية و أجنبية و صحافة).

فإلى أي منطقة و منطق يأخذ آل خليفة البلد و من عليها ؟ و هل هذا هو الإصلاح و أحلى الأيام الذي لم يرها الشعب البحريني بعد ، أيام يستفحل فيها العهر و الفجور و الفساد و تنزلق نحو الانحطاط.

و أكبر العذر استبعاد أن يكون هذا الترتيب استقراءا دقيقا لمدن الخطايا كما هو الواقع الذي لا يعلمه إلا الله سبحانه و تعالى ، أو كما هو الظاهر و هو ظاهر للمشاهدة و المقارنة من أن هناك مدنا أكثر فسقا و عهرا من مدن البحرين و لم تأت في الترتيب قبل مرتبة البحرين، و لكنه جاء ليؤكد بكل وضوح على مخاطر طالما نبه الشعبُ الحكمَ بها من وصول البلد إلى أرذل البقاع ، و للتجنيس نصيبه منها، و نكرر ذلك الآن أيضا وهو أنّ السياسة الاستبدادية التي يسير بها النظام ستكون نتائجها كارثية و على نموذج المركز الثامن لمدن الخطايا و الذنوب في كل المجالات، و إن لم يكن هذا استقراءا دقيقا فهو استقراء نسبي أو شبه استقراء بأن البلد أصبحت في مركز متقدم في العهر و الفجور و متخلف في القيم و الأخلاق ، هذه النتائج الكارثية في الفساد و التجنيس ستكون ضد النظام أيضا و أولا و لن ينجو منها النظام بحال من الأحوال مهما توهم.

كانتونات اجتماعية :

بدأ الانشطار في البحرين بعد التجنيس واضحا ، و تقسم المجتمع إلى كانتونات و اثنيات و عرقيات تضعف المجتمع و تغري الأعداء، و بدأت ملامح التعاطي المستقبلي في بعض المناطق مبكرا و هي المناطق و المستوطنات المجنسة ، فمدينة سافرة و جو و عسكر هي خاصة بالمجنسين السوريين، فهم يقومون بمضايقة و محاربة العائلات البحرينية فيها و هي مجموعات من البحرينيين السنة، و مراكز الشرطة في مدينة حمد بيد و سلطة المجنسين السوريين، و هي تقف ضد حقوق البحرينيين في المنازعات التي تجري بين المجنسين و البحرينيين، و منها الاعتداءات على عائلة الجيب، حيث قام المجنسون السوريون بضرب المواطن حتى سالت الدماء في الشارع ، و لم تنصفه سلطة آل خليفة و إنما وقفت بجانب المعتدين السوريين.

ما يجري في جو و عسكر و سافرة هو نموذج لما سوف يجري في الأزمنة السوداء من تاريخ هذا البلد الطيب أهله و الظالم حكامه، و ما يجري في مراكز شرطة مدينة حمد هو نموذج للفساد الإداري التي ستصير إليه البلد عند وقوعها بسلطة المرتزقة المجنسين من سوريين و غيرهم.

و هكذا في الاتجاهات الأخرى من فساد أخلاقي و دعارة و متاجرة بالأعراض ، و هذا ما يرمي إليه النظام و ليس في صالحه على المدى

البعيد، و مثله في الأبعاد الأخرى، و هذا ما أراده المخططون للتجنيس، و لكنهم أوهموا الحكام بالجانب الرئيسي فقط و هو إبادة السكان الأصليين ، لأنّ المخطط لا يكتمل إلا بسقوط الفخذ الحاكم من آل خليفة.

و سيفرز التجنيس فيما يفرز من آثار ظهور ثلة أو شرذمة اجتماعية إضافية على المجتمع البحريني ، تميز نفسها بأكثر من صفاتها الفعلية من مسألة المذهب و الارتزاق بالحكم أو إظهار الولاء له، و تتعدى بتميزها الثقافي و بتقاليدها و أسلوبها في الحياة و ممارسات وانتماءات و ارتباطات مع الخارج الأصل، سياسياً واقتصادياً وثقافياً و مصلحيا ، ما يجعلها ذات خصوصية عن الطائفتين الأساسيتين الشيعية و السنية في البلاد.

و تظهر مؤشرات ذلك واضحة في ما يحدث من أزمات بين المجنسين و المواطنين من السنة و الشيعة ، و من طريقة حل خلافاتها بالعنف و الدم، و طريقة الفزعات و الاصطفافات لأبناء تلك الفئة من المجنسين الجدد، من كل الجنسيات وتوحّدهم لمواجهة الرفض والصد اللاشعوري الجمعي من المجتمع البحريني لها.

و كذا يلاحظ تحصنّها لنفسها عبر التمركز في مدن ومناطق محددة، ساعدها الحكم عليه، بأن جعلها تقيم جغرافياً في المحافظة الجنوبية لملئها وتكثيفها سكانياً ، فذلك لمصلحة الحكم لجهة إخفاء جريمة التجنيس من جهة و من أخرى في توزيع و تقسيم الدوائر الانتخابية استناداً إلى الكثافة

السكانية.

و قد يتسع التحصين إلى مراسمها و شعائرها و نوعية وظائفها ، و قد تتعدد تلك الشرذمة و تتقسم لتكوين مجموعات اجتماعية مختلفة الثقافات و التوجهات ، و تتمركز بشكل كانتونات خاصة و مميزة، و ستسبب هذه كارثة وطنية.

و كل من هذه الكانتونات تسيطر على مجال حيوي، فالسوريون يسيطرون على مراكز الشرطة في البلد ، و تسمح لهم الوظيفة بالاعتداء على المواطنين ، و إخراج المعتدين السوريين و الأجانب بكل يسر و ظلم من مراكز الشرطة، و ما حصل لعائلة الجيب مثال ذلك.

و يسيطر المجنسون الهنود الذين بلغوا أعدادا كبيرة على الاقتصاد و التجارة بشكل كبير، طبقا لمعلومات بحرينية تحتاج إلى مزيد من التأكيد و يشارك معهم بعض الآسيويين.

و أما المصريون فإنّ مجالهم في قطاع التعليم والطب والخدمات، و يشاركهم في الطب هنود و بعض العراقيين، و في التعليم أردنيون و جنسيات أخرى.

و يعمل اليمنيون و الباكستانيون و الأردنيون و البلوش في الجيش و الشرطة أي وزارة الدفاع و وزارة الداخلية، كما تم استيراد أعداد من الأردنيين كمرتزقة أعلام ، و تلقوا أموالا طائلة من أعمالهم ضد الشعب و

تشويه صورته، و يتوزع هؤلاء و غيرهم من المجنسين من سودانيين و بنغاليين وعرب من شمال أفريقيا وخليط من جنسيات أخرى في مختلف المجالات.

و يسيطر الهنود و الباكستانيون و الجنسيات الأخرى سيطرة تامة على قطاع الخدمات والبناء والمقاولات.

معسكرات و مدن و مشاريع للمجنسين خاصة :

و وفق مصادر بحرينية فإنّ النظام يفتح لهم معسكرات و مكاتب خاصة في مدن بعيدة عن مناطق و مدن السكان الأصليين ، و قد أنشأت و فتحت وزارة الداخلية معسكرا كبيرا في مستوطنة سافرة التي يقطنها الأجانب العاملين في الداخلية والجيش ، وكذلك تم فتح مكتب خاص للأجانب في نفس المنطقة وذلك لاستقبال طلبات التوظيف في الداخلية والجيش ، و اختيار المناطق البعيدة لذلك لإبعاد الأنظار عن حجم المجنسين الجدد الذين يتم توظيفهم في وزارة الداخلية ، و يتم عزل المجنسين و الأجانب في معسكرات التدريب، بينما يتدرب البحرينيين و بعض الأجانب في معسكر في جو ، و كان بعض الأهالي السنة يسكنون في بعض تلك المناطق و لكنهم تعرضوا للإيذاء و المضايقات من قبل الأجانب المجنسين.

كما أنّ المدن الجديدة مخططة للمجنسين في الصخير و مدينة حمد و المناطق الجنوبية و يحرم منها المواطنون.

تفضيل الأجنبي المجنس على المواطن :

ميزة خاصة لدى النظام غير متوفرة في أنظمة الحكم في العالم وهي تمييز الأجنبي على المواطن تمييزا واضحا و صريحا ، في وظيفته و سكنه و إمتيازات إضافية ، و منه تجنيسه و إعطائه الخدمات التي يحرم منها المواطن ، و في المنح و البعثات الدراسية كما للترقية الوظائفية و المناصب الإدارية، في مشهد عجيب و غريب على التاريخ في مختلف عصوره و عهوده.

يمكن تشبيه هذا المشهد التفضيلي الغريب مع الفوارق بالزوجة الجديدة و الزوجة القديمة فالحكم في البحرين لم يعد يصبر أو يتحمل مواطنين محترمين و مؤمنين و خلاقين و محبين و مخلصين للوطن ، بنوا الوطن بالجد و الكفاح و الصبر و الإيمان حتى استقام، و يبحث عن متاجرين و متملقين ، ظاهرهم لديه حسن و لدى الآخرين قبيح و أعمالهم تكشفهم، لا علاقة لهم بالوطن و ليس لهم قدرة في تحمل مسؤولياته، بعضهم مرتزقة و آخرون عاملون في الدعارة و الفنادق، و إعلاميين يصقلون عورات النظام بالكذب و النفاق، و رياضيين يتسللون من بلدانهم ثم يذرفون دموع الندم لتمثيلهم بلدا لا يعلمون له موقعا على الخريطة الجغرافية لأطالس العالم ، و

مجموعات غير معترف بها في الأراضي التي تقيم فيها ، و حشود أخرى من أصحاب المصالح و المنافع مع أشباح النظام و جلاوزته، و آخرون ، و هذه النماذج هي الزوجة الجديدة التي عادة ما يكون ظاهرها براقا ، و لكنها معدومة الصبر مع تراث الرجل و طريقته و متعلقاته و جذوره ، و قد تقلب حياته رأسا على عقب ، فيتمنى حلول أجله قبل زمانه و موته قبل أوانه، و هي أكثر جذبا مقارنة بضرتها القديمة التي تحملت أعباء الحياة و قدمت كل ما تملك من تضحيات و وفرت فرص الخير و النجاح كامرأة عظيمة .

تفضيل المجنس تكشف عنه حركة المجنسين أنفسهم ، فهي طاغية على الشارع في مشهده العام و نكرانها كذب ، فهم موجودون في كل موقع ، في المدارس و المستشفيات و في وزارات الدولة ، في وزارة التربية الصحة و الكهرباء، ترى بوضوح أنّ هذا الأجنبي موجود في كل وزارة و إدارة بطريقة تستفز المواطن ، لا سيّما العاطل عن العمل و صاحب الشهادات الأكاديمية المحروم في دولته.

و يرى المواطن الذي يفتقر إلى ضروريات معيشية بأم عينيه كيف يفضل الأجنبي المجنس و الأجنبي المرتزق عليه و على أولاده ، و يرى أبناءهم يدرسون الجامعات و هو لا يستطيع أن يعلمهم تعليما عاليا ، و يعطون المنح و يحرم منها أبناؤه ، و تصمم لهم المدن و المخططات الإسكانية و

هو يعيش في بيوت قديمة و آيلة للسقوط، و توفر لهم سبل لحياة دنيوية مقبولة و تغطى احتياجاتهم ليكون الجيل القادم منهم و الجيل المنقرض هم سكان الأرض و الوطن الأصليين ، فيحدث في نفسه ردة فعل نحوهم و من جنسهم، و هذا هو المشروع الذي يرمي إليه المستورد الرئيسي في خطواته الأولى .

و راتب الأجنبي و خاصة الأوربي و البريطاني و الأمريكي أضعاف راتب البحريني، و يتعامل النظام معهم كبقايا الاستعمار ، و مستشارين و خبراء، و يسكنون عادة في مستعمرات سكنية تملكها عائلة آل خليفة و وزرائها و عملائها ، و يعطون رواتبا خيالية ، و رواتب إضافية كعلاوة غربة يكافئ أحيانا الراتب الأساسي، و راتب سكن، و تذاكر سفر للعامل و عائلته و أولاده و مصاريف دراسية لعائلته، و علاوة سيارة إلى غير ذلك من العلاوات التدليلية و الإمتيازات، كل ذلك على حساب أبناء البلد الذين يعيشون في البيوت الآيلة للسقوط ، و المحاربين في لقمة عيشهم و أرزاقهم ، علما أنّ كثير من هؤلاء الأجانب دون مؤهلات بل يعلمهم العامل البحريني كيفية عملهم في بعض الوظائف ، ليكون هو مرئوسهم بعد تدربهم على يديه.

و الذين يحصلون على الجنسية لا ينقص من رواتبهم مخصصات وعلاوات الغربة الإضافية من سكن و غيره ، ذكرت الصحافة نموذجا

لأحد الحاصلين على الجنسية و هو من أصول عربية بالوثائق المعتبرة حصوله على علاوة سكن بمقدار 250 دينار بحريني (يقارب 663 دولار أمريكي) شهريا ، بل و حصوله على 13 راتباً خلال العام 2006، و منحه تذاكر سفر له ولعائلته بعد حصوله على الجنسية البحرينية ، و يعمل في وزارة الكهرباء و الماء.

و جاء في شكوى أحد المواطنين بمراسلة رئيس ديوان الخدمة المدنية و سؤاله مستغرباً : (.. الموظف تم تحويله إلى الساعات المطولة ولكن عندما تتم مطابقة الاستمارة المرسلة إلى ديوان الخدمة المدنية مع نظام الحضور والانصراف ستجدون العكس تماماً) !!!.

راتبه الأصلي 1800 دينار بحريني (4774 دولار أمريكي تقريبا) و يحصل على إضافات من سكن و هاتف نقال و سيارة و علاوة اجتماعية و غيرة ليصل راتبه إلى 2969 دينار بحريني أي (7874 دولار أمريكي تقريبا) ، و هذا راتب يعطى لأكثر من عشرة مواطنين بحرينيين في بعض الوظائف.

ذكرت الصحافة الخبر في سنة 2007 و هو متجنس سنة 2006 و مستمر باستلام العلاوات الإضافية بعلم الوزارة و ليس خطأ كما أكدت الوزارة.(الوسط، العدد 1900 / تاريخ 2007/11/19).

فالأجنبي المجنس مفضل على المواطن على جميع المستويات كتوظيفهم في

المؤسسات الأمنية و العسكرية و الإمتيازات الخاصة بهم كقروض قليلة الفائدة و دعمهم غير المحدود و السماح لهم بازدواج الجنسية و منحهم السجلات التجارية و غيرها مما نعلم أو لا نعلم.

و لهذا يطالب المواطنون بمساواتهم بالأجنبي الغريب و يسخر بعضهم مطالبا الدولة بسحب جنسيته البحرينية الأصلية و إعطائها أخرى جنسية بحرينية متجنسة!!!.

فالأمر في هذه الجزر معكوس المفاهيم و الأعراف ، و الإصرار على هذا التفضيل و تعمده و جعله استراتيجة كاملة مبنية على أولوية و أحقية الأجنبي و المجنس و المرتزق على المواطن و ليس العكس كما عليه دول العالم الأخرى قاطبة لا يدل إلا على حقد متشرب في نفس القبيلة الحاكمة على هذا الشعب المسكين ، و يزيد في هذا التفضيل أنّ المجنسين يختارون عمالا من وطنهم و مواطنيهم الأصل و يمنع بعضهم من توظيف البحرينيين ، و ليس العكس كما عليه دول العالم التي يقوم المواطنون الأصليون بحساسية في حالة توظيف الأجنبي المجنس ، فالعنصرية هنا من الأجنبي المجنس ضد البحرينيين ، و بعض المحلات التجارية الكبيرة في البحرين التي يملكها يمنيون لا توظف بحرينيين بل يمنيين مثل أسواق المنتزه و أسواق رامز!!! و هذه عنصرية و جزء من حرب نفسية ضد الشعب البحريني الأصيل يقوم بها النظام و مرتزقته !!.

و هذا التفضيل يثبت فيما يثبته أنّ التجنيس هذا يخرج من كونه تجنسيا طبيعيا و قانونيا و يتحول إلى حرب إبادة باغراء الأجنبي في غربته و تفقير البحريني في بلده ، و هذه الطريقة في التجنيس و تفضيل الأجنبي التي تسير عليه السلطات البحرينية غير معهود في التاريخ، و أنما التجنيس بشكل جزئي هو ما تقوم به الدول ، فلا يشبه هذا التجنيس الحالي ما تعرضت له دول من احتلال مثل أمريكا الشمالية و استراليا و نيوزلندا و قمعت السكان الأصليين في عهود مظلمة كانت الأراضي مفتوحة و الوثائق مجهولة و الأزمنة مختلفة و أنما هذا يقارن باحتلال آل خليفة لأرض البحرين و تسلطهم و محاربتهم ، و الذي يحصل الآن يقارن و يشابه المناطق التي تعرضت للإبادة الجماعية و النتائج ستكون متقاربة مع ما لاقته دول من الكوارث و المصائب بتغيير التركيبة السكانية مثل دول آسيا الوسطى المسلمة و ألبانيا و أجزاء في يوغسلافيا، كل هذه الدول كانت الحروب بأشكالها تتمخض عن تغييراتها الدموكرافية، و أما النظام في البحرين فإنّ الدافع الرئيسي له هو الأحقاد على أبناء الوطن، و لذا يشعر آل خليفة أنّ الهندي و الباكستاني و البنجالي و البعثي العراقي و البدوي السوري و المعذب الأردني أقرب إليهم من أبناء الوطن الأصليين ، و لذا فهو يظلم المواطن الشيعي عامة و السني الشريف على حساب تجنيس و توطين المرتزق الأجنبي.

و للمرتزقة نصيب أكبر من التفضيل فعندما يقتل شرطي مجنس أو يموت حتف أنفه تنتفض وزارة الداخلية في استباحة القرى ثم يعلن في صباح اليوم التالي في الصحافة الرسمية غير المستقلة بالقبض على الجناة ، و في أقل من 24 ساعة من وقوع الحدث ، الذي قد يكون أساسا و أصالة كذبا و مؤامرة ضد الشعب ، و في قضية الشرطي الباكستاني تم إلقاء القبض على 19 شابا من قرية كرزكان بتهمة قتل شرطي ، أفرج عنهم بعد أكثر من سنة بالبراءة ، أما حين يقتل المرتزقة المواطنين عمدا و قصدا فإنّ دم المواطن يذهب هدرا ، فلم يكتشف أبدا قتلة المواطنين على كثرتهم و معرفة قاتليهم بأقل تحقيق ، و هذا جانب من سخف حكام البحرين و قمعهم و غطرستهم و استهتارهم بأرواح المواطنين ، فأرواح المواطنين لدى النظام غير محترمة و دمائهم غير زكية و أجسادهم غير طاهرة ، و إنما حرمة الدماء و طهارتها للمجنسين المرتزقة.

و أحد وجوه التفضيل هو تفقد و رعاية المجنسين في بلدانهم الأصلية فهم حين يتورطون في سوريا مثلا فإنّ السفارة البحرينية في دمشق تتفقد وضعهم كما جرى للمجنس الأردني جاد صبحي ، و تقدم التعازي في وفياتهم كما جرى في وفاة مجنسين أردنيين في حادث سير حيث ذكرت جريدة ألأنباط الأردنية أنّ سفير البحرين في الأردن زار بيت عزاء عشيرة الخليفات في بلدة الطيبة الجنوبية بلواء البترا و أعرب عن خالص تعازي

ومواساة حاكم البحرين وكادر السفارة البحرينية في عمان بوفاة أفراد العائلة متمنيا الشفاء العاجل للمصابين الذين يرقدون في المستشفى و اسم أحدهم (يزيد) ، و نقل تعازي حاكم البحرين و ولي العهد و رئيس الوزراء إلى ذوي العائلة!!! (الأنباط/ العدد 1127 /تاريخ 2008/6/16).

و هل سمعتم أنّ السفير البحريني في بلد ما تفقد أو قام بتعزية المواطنين البحرينيين الأصليين في الخارج ؟ أو سمعتم أنّ الحكم شردهم في المنافي و الأصقاع مع أبنائهم و ذراريهم؟

الموت حق و سؤال منكر و نكير حق و أن الساعة آتية لا ريب فيها ، وأن الله يبعث من في القبور ، فجهّزوا يا آل خليفة جوابا لتلك الساعة ، و قبلها لساعات الدنيا العسيرة.

النظرة الفقيرة للبحرينيين في الخليج :

التعامل مع البحرينيين سيزداد سوءا في السنوات القادمة في دول الخليج ، و النظرة إليهم ستمتزج بالاستخفاف و الاستصغار و يطغى عليها الاستعلاء، و ذلك باعتبار أنّ غالبيتهم ليسوا من أبناء الخليج و أنما هم مجموعات أجنبية و آسيوية و بدوية و مرتزقة استوطنت البحرين و بالتالي فالنظرة إليهم ستكون شبيهة بالنظرة إلى خدم المنازل في بيوت الخليجيين أو العمالة الرخيصة في الوظائف المتواضعة ، و هذا إجمالا يعبر عن مستوى

حضاري و إنساني غير راقي ، و هذا الذي يخشاه المواطن الأصلي بدأت مصاديقه تطفح في الصحافة بصورة واضحة ، و حلت أخبار تنسجم مع تجنيس الأجانب في البحرين ، مثل خبر جلب خادمات بحرينيات للعمل في المنازل الكويتية و براتب 120 دينار كويتي(420 دولار تقريبا) ، محاولة في إنهاء الفقر في البحرين، فهم أفضل من الآسيويات!! و لسن بحاجة إلى تأشيرة دخول أو إقامة. إنّ بث هذا الخبر يمثل اعترافا خليجيا أو كويتيا بحالة البهدلة و الإهانة و هدر الكرامة التي يقوم بها النظام ضد المواطنين البحرينيين عامة ، حتى و إن كان الخبر كاذبا فإنّ إيحاءاته ليست كاذبة.

و إن كان هذا الخبر أقرب إلى الإشاعة و الفبركة و ليس حقيقة سيأتي السؤال التالي وهو لماذا هذه الإشاعة و الفبركة ضد المرأة البحرينية و ليس أخواتها الخليجيات الأخريات ؟ و مع استمرار التجنيس فإنّ ما يعتبر الآن أخبار كاذبة و يضطر لنفيه سيكون حقيقة و يجب تصديقه في المستقبل، و إلى مواقع أردأ من موضوع هذا الخبر سيوصل النظام المواطنين و المواطنات البحرينيين و سيُنظر لهم بعين دونية و بدرجة سفلية ، و ستتكرر الإساءة إليهم و التجرئ عليهم مع تكاثر المجنسين و أفعالهم.

و الحديث الموسع حول موضوع الخادمات في البيوت لا يحتمله موضوع كتابنا ، لكنه من المواضيع التي تحتاج إلى توقف و خاصة بالطريقة التي

يتم التعامل معهم بها في دول الخليج العربية عامة ، و ينبغي أن تنتهي تلك المعاملة الدونية لأنها تمثل حالة قريبة من العبودية أو شبه عبودية لدى بعض الأسر ، و كذلك نظام الكفيل فهو مصداق لنظام إداري متخلف يجب أن يتخلص السيد الخليجي منه إلى نظام أكثر شرعية و إنسانية و تحضرا .

و إن كان هذا خبر كاذب لا مصدر موثوق له فهل خبر استقدام موظفات بحرينيات للعمل في مقهى (كوفي شوب) في دبي خبر كاذب أيضا ، و قد نشرته صحيفة إماراتية دعائية هي الوسيط، و أي مانع أن تكون هذه الأخبار بتنسيق الحكم في البحرين! أو أنه سيثأر لكرامة شعبه و سيوقف ما يهدر تلك الكرامة و التجنيس أهمها !!.

سمعة البحرينيين :

لقد اهتزت سمعة أهل البحرين الطيبة لدى الخليجيين بشكل عام إلى مراتب دنيا بأعمال آل خليفة و مرتزقتهم المجنسين ، و لدى أنفسهم أيضا فقد انفقدت كثير من الثقة بينهم.

إنّ تشكيلة المجتمع البحريني كانت نموذجا مقبولا للمجتمع المتسامح و الطيب رغم المشكلات التي عصفت على البلد و أكثرها بسبب تسلط و مؤامرات النظام نفسه إلا أنّ مكوناته تجاوزتها إلى صنع تاريخ مشترك في

إعطاء سمعة طيبة عن أهلها ، حتى هبت عاصفة التجنيس التي لن تبقي و لن تذر من تلك السمعة شيئا إلا تنسفه ، و سينظر الخليجيون نظرة تشكيك لكل بحريني على أنّه مجنس و به قابلية الارتزاق أو ارتكاب المخالفات ، أي أنّ التجنيس سيجعل الخليجيين ينظرون إلى بعضهم البعض بالتشكيك و الارتياب ، بل ينظر البحرينيون لبعضهم البعض بذات النظرة من الشك و الريب في أصولهم و فروعهم و استحقاقاتهم ، بل ينظر بعض المجنسين لأنفسهم بنظرة ريب كما نقل عن امرأة قبرصية أعطيت الجنسية البحرينية فهي تتسائل هل هي بحرينية حقا أم لا ، فطريقة توزيع الجنسية غريبة على المجتمعات و الأعراف و السياسات .

جانب رياضي

فضيحة أخرى لآل خليفة على مستوى الرياضة إذ قامت بتجنيس أعداد كبيرة من الرياضيين لتغطية عقدة النقص في الفشل المتكرر، و عوض أن تقوم السلطات بتأسيس بنية تحتية من جهتي الإنسان و المنشآت الرياضية و استراتيجية بعيدة المدى تتعلق بالمنشآت الرياضية المتهالكة و الأندية المتواضعة و الرياضيين الكادحين ، قامت بتجنيس الرياضيين بنظرة قصيرة المدى و أغدقت عليهم الأموال و حرمت أبناء الشعب و رياضييه منها ، مع الانتباه إلى أنّ قدرة الرياضي المجنس و زمنه مؤقتة و هي فترة الشباب في بداية العقد الثالث من عمره ثم تذبل قدرته و يظهر ضعفه.

و لكنها لم تنجح بمن جاؤوا من أماكن متعددة ، يمارسون رياضات متعددة ، و كلفوا ميزانية الدولة أموالا طائلة لو استخدمت على المواطنين لرفعت من شؤونهم الاقتصادية و الرياضية، وسفرات لمعسكرات خارجية ، دون أن يتحدثوا بالعربية ، و ينحنون لنشيد وطني لا يعرفون معناه و مغزاه ، و دون أن يعيشوا في البحرين، و زوّرت أعمار بعضهم، و دون أن تكون لهم نتائج باهرة، و بعضهم أقل بدرجة أو درجات من الرياضي المواطن،

استوردهم النظام ، و غيّر أسمائهم، و ألبسهم ثيابا مرسومة و ملونة بعلم البحرين المكون من الأحمر و الأبيض. والذي هو كارثة أخرى أيضا إذ أنه لا مضمون وطني له و لا رمزية وطنية و أنما رفعته سفينة بريطانية قادمة إلى البحرين فوضعوه علما لبلادهم كأنهم يجهلون ما للعلم من رمزية و مضمون، و هذا مظهر آخر من مظاهر الاستبداد، و لو أنّ هذه السفينة رفعت علما بستة ألوان فهل حكام البحرين ملزمون باعتماده علما لبلادهم؟ و هل كانت ترمز تلك الألوان و تشكيلاتها للأرض و الإنسان و الوطن و تاريخ وحضارة البلد؟ و هل الخط الفاصل بين اللونين الأحمر و الأبيض يرمز إلى منشار الحاكم على رقاب الشعب ؟ و اللون الأحمر إلى دموية الحكام و الأبيض إلى طيبة الشعب؟ . و دون أن يشعروا بأنهم بحرينيون، أو أن واجبا اتجاه هذا البلد يدفعهم لتحقيق فوز و نصر يتباهى بهم أفراد من النظام على أمثالهم من الخليجيين، و بعضهم يمتلئ تاريخه بالبطاقات الصفراء و الحمراء و المشاغبة، و بمستوى متدني عن الرياضي المواطن، كما أنّ البلد لم تتقدم رياضيا بعد استيرادهم، و فقدت المنافسة و فقدت الجمهور الذي لم يعد يتحمس للعب الأجانب نيابة عن مواطنيه ، و بسبب تجنيسهم تعطلت المواهب الوطنية ، و فقد كثير من أبناء البلد الطموح في تمثيل بلدهم ، و ركنهم اليأس إلى التوقف.

و صفع بعض المجنسين الرياضيين النظام ، و ندم بعضهم لمشاركاته مع

فريق البحرين و بلده أولى به ، و بكى اللاعب المجنس جيسى كما صرح لمجلة سوبر الإماراتية ، و المدلول الأول لهذه التصريحات عدم الولاء و المحبة لهذا البلد من قبل هؤلاء المجنسين الذين جئ بهم على حساب المواطن، و الندم يجب أن يصدر من دولة البحرين لأنّ هذا المجنس يمثلها، و لكن عند النظام في البحرين القيّم و القوانين معكوسة!!!.

أما البرازيلي الذي أسماه النظام عدنان إبراهيم و فهو شقيق مدرب منتخب البحرين للشواطئ كوستافو ، فقد تم منحه الجنسية وإقحامه في المنتخب و هو غير مسجل في أي نادي ! و قد فرح بعد فوز منتخب البحرين للشواطئ على نيجيريا ، و حمل علم بلده الأصلي البرازيلي بفرحته و هو يلعب للمنتخب البحريني.

أما العداء الكيني يوسف سعد كامل و اسمه الأصلي جريجوري كونتشيلا ، فقال أنه تخلّى عن الجنسية البحرينية التي منحت له في العام 2003 و عاد إلى بلده ليمثلها في المسابقات الدولية ، و صرح أنّ الهدف من حصوله على الجنسية البحرينية هو تحسين وضعه الاقتصادي، و أتهم اتحاد القوى البحريني بعدم الوفاء ببنود العقد بينهما، وكان ينتظر شهورا طويلة قبل أن يحصل على مستحقاته المالية، بينما كذّب رئيس الاتحاد البحريني لألعاب القوى ذلك و ادّعى أنّ لديه الإثباتات.

و للعداء المغربي رشيد رمزي المتجنس بالجنسية البحرينية نمط آخر ، فقد

ثبت تعاطيه المنشطات المحظورة في بكين 2008 ، و كان رئيس الاتحاد البحريني لألعاب القوى يدعو البحرينيين لاستقباله بعد حصوله على ميدالية الفوز في المطار بمسيرة إلى مقر الاتحاد و يرتب لقاءه مع الحاكم و إذا به يذهب إلى بلده الأصلي و عائلته و احتفلوا به كعداء مغربي ليصرح لهم بأنّه (مغربي و سعيد بأن أكلم جمهورا يفهم لغتي) ، هؤلاء المجنسون يسخرون من آل خليفة .

أما الجمهور المغربي فعلق على فوز رمزي كثيرا ، و أحدث فوزه ضجة في المغرب من خلال التعليقات على مواقع الانترنت ، و اعتبر بعضهم أنّ (ظهوره منتصرا جرحا لهم و إهانة لبلدهم)، و اعتبر بعضهم أنّ (البحرين تخلت عن إحدى أهم و أنبل الخصال التي يتبجح بها العربي، ألا و هي الكرامة و عزة النفس، و أنّ هذا الفوز للبحرين صنعه ابن بلد آخر لا يتكلم حتى لهجتها، و إنها فرحة جوفاء لا طعم لها، و أعتبر ما تقوم به دول من (طينة) البحرين من استقطاب لأبطال من دول أخرى من أجل صنع أمجاد رياضية لا قدرة عليها بدونهم مستغلة ضعفهم و فقرهم هو من باب الانحطاط الفكري و الاستهتار بالقيم الحضارية و عدم احترام الأخوة العربية، و حريا بالبحرين أن تحتضن هؤلاء الأبطال ماديا و ترعاهم تقنيا لما أوتيت من موارد مالية عوض تجنيسهم، فما الذي يمنع العربية السعودية و الجزائر مثلا من شراء الذمم و الجنسيات، إنها عزة الوطن و كرامتة) ، كأنّه

يريد القول بعدم عزة من جنسهم و عدم كرامته.

و من المهازل و المسخرات الذي يقوم بها المجنسون الرياضيون ضد النظام و الوطن هو تحالفهم فيما بينهم ضد اللاعبين المواطنين و مسؤوليهم، فهذا المجنس (فتاي) لا يخرج مع المنتخب إلا بشرط أن يكون معه مواطنه النيجيري المجنس (جيسي جون). (جريدة الوسط).

و السؤال هو من الذي يسئ إلى الوطن هذا المجنس أم الذين جنسوه و أبقوا عليه و صيّروا جنسية البحرين رخيصة و مبتذلة؟ و من الذي يسخر على من ؟ هؤلاء المجنسين على الوطن أم عناصر النظام على هذا الوطن المسكين؟

و بعضهم شارك في التطبيع مع (إسرائيل) و لعب فيها باسم البحرين، و لكن ذلك لا يثير المسؤولون في البحرين لأنهم هم المتهمون في إرساله، و إلا كيف له أن يرتب اللعب هناك، و يحجز التذاكر و الفنادق، و يجّهز الأدوات و مجموعة مقدمات السفر و اللعب و المعلومات عن السباق، و لماذا لم يتعرض لأية عقوبة ؟ و لذلك لم يثأروا لعروبتهم المفقودة ، و لا لرفض شعبهم المقهور ، و لا لبرلمانهم الهزيل و بعض وجوهه المأجورة ، و لا لشماتة أعدائهم المراقبة ، و لا لكرامتهم المسفوحة التي هي آخر ما يمكن تصوره لهذا النظام.

مشير سالم جوهر، هو الإسم البحريني للمجنس الكيني، أو للبحريني

من أصل كيني، واسمه الأصلي ليونارد موشيرو ، قالت إسرائيل أنه أول عداء من دولة عربية يشارك في ماراثون يجري في (إسرائيل) ، ونقلت صحيفة (جيروزاليم بوست) عن جوهر قوله انه (فخور جدا) للمشاركة في حدث رياضي في(إسرائيل) ، هذا الذي حققه آل خليفة من تجنيس الرياضيين، و مثل هذا من التجنيس عموما.

أما بيان البحرين فقد تضمن تلقيه النبأ (بالصدمة والأسف) !!! و أنّ المجنس جوهر دخل (إسرائيل) بجواز سفره الكيني!! .

ألا يحتمل أيضا أنّ مجنسين رياضيين آخرين شاركوا في (إسرائيل) ، و من قال أنّ المجنسين الآخرين الذين يعّدون بمئات الآلاف لم يدخلوا و يخرجوا من (إسرائيل) ، و غير (إسرائيل) ، و من قال أنّ بعضهم ليسوا مجندين لدول أخرى؟.

و بعضهم يستعمل العنف ضد المواطنين كما حصل للصحفي في جريدة الأيام من قبل اللاعب المجنس اليمني أحمد حسان، شهر2005/6 ، فقد صفع المجنسُ المواطنَ الصحفي على وجهه ودفعه وأهانه لأنه لم يعجبه ما كتبه الصحفي في جريدته، ثم هدده إن ذكر شيئا مما حدث فإنه (سيبهدله) !!! و كأنه يعيش في غابة !! لا في دولة و بها قانون ، و شعب له كرامة ، و يتعامل البشر فيها بالحقوق و الواجبات ، و يفترض أن تكون الصحافة فيها سلطة رئيسية ! .

و قد استشرى التجنيس في عدد من الاتحادات الرياضية لأنه استراتيجية معمول بها و إن كانت فاشلة ، و تنوعت مصادر المجنسين الرياضيين ، بعض العدائين مغاربة مثل رشيد رمزي، رشيد خويا (محمد راشد) ، عبد الحق الكورش(زكريا عبد الحق)، عبد الكبير الوريبي ، و غيرهم مثل الكيني يوسف سعد كامل، كما ذكرت الصحافة اسم العداء عبد الرزاق يحيى من ضمن فريق العدائين البحرينيين في مسابقات الاتحاد الدولي لألعاب القوى في مدريد 2004 !!!.

و من أفريقيا مثل أزينيبيك كوتو كولا و هي اثيوبية سميّت بعد تجنيسها مريم يوسف جمال وهي رياضية في ألعاب القوى. و من بلدان أخرى تجيتو دابا و غلاديس تشيروتيتش.

و لاعبات عربيات في منتخب الطائرة ، و تجنيس في السباحة النسوية مثل تحنيس سميرة زيد بيطار.

و جنّست أعداد كبيرة للعبة كرة القدم مثل فوزي مبارك عايش من أصل مغربي ، و جيسي جون من أصل نيجيري ، ريتشارد من أصل فرنسي، و عدنان سارة (بوسني) عبد الله عمر (تشادي)، عبدالله فتاي(نيجيري) ، و بدر الشمري و هو من البدون الكويتيين.

و في كرة السلة اللاعب النيجيري بوني و تم تغيير اسمه حين تجنيسه إلى فرج عبد الله و النيجيري أكيم موسى و الأميركي روبرت.

و من الرياضيين الذين تم تزوير أعمارهم و تغيير أسمائهم الكينيين الثلاثة جون ييغو و سمّي بلال منصور، و دينيس كيبكوروي و سمّي طارق مبارك طاهر ، و هوسيا كوسغي و سمي آدم إسماعيل خميس و هؤلاء هم الذين واجهوا عقوبة التوقيف مدى الحياة من قبل الاتحاد الدولي لألعاب القوى.(الوقت العدد189 ، تاريخ28 /8/ 2006م ، أخبار الخليج ،تاريخ2006/8/22).

و ذلك بعد احتجاج الوفد الأسباني خلال بطولة العالم للشباب 2006 على أعمار اللاعبين قبل المشاركة في منافسات البطولة، و استدعي اللاعبين الثلاثة وطلب منهم الإقرار بصحة جميع البيانات المقدمة من قبل الاتحاد البحريني، و سجل فيها بلال منصور بعمر 17 سنة بينما أكد من يعرفونه في كينيا باسم جون ييغو أنّ عمره يقارب 23 سنة ، و البطولة للشباب الذين تقل أعمارهم عن العشرين سنة ، و هكذا زميليه الكينيين الذين لم يكونوا جميعا نكرة تماما بل معروفون في أحيائهم و مناطقهم و لدى بلدهم الأصل و أهلهم الوثائق !!!.

و تزوير الأسماء يستلزم تلقائيا تزوير الديانة فإنّ اسم جون و بلال مثلا مختلفان دينيا و بالتالي تأتي الحاجة لتزوير بلد المولد للتغطية على التزوير الأول و هكذا يتسلسل التزوير و الكذب و في كل محطة يشارك فيها الرياضيون المجنسون.

هذا الإنجاز من التزوير و الكذب هو إنجاز حكام البحرين الحقيقي في بطولة العالم للشباب 2006 و ليس قطعة من ذهب أو فضة أو برونز ، و عليك أنت أن تقدر وضع الحكم في البحرين و مؤسساته و إداراته و كذبه و تزويره ! هذه الفضائح التي يراها العالم نموذج لفضائح أكثر قبحا يقوم بها النظام في البحرين على كل المستويات و كل الاتجاهات و الإدارات.

و من الرياضيين الكينيين الذين منحوا الجنسية البحرينية صالح مرزوق بخيت (ولد سيمون)، و اسحق عابدين(إسحق اويرو) ، و داود سلطان خميس (دومينيك)، وصالح بشير (رونالد)، ويعقوب جمعة و سجاد.

إنّ ما يزيد الأمر أسفا و حنقا و سخطا و نقما أنّ طريقة استيراد هؤلاء اللاعبين و تجنيسهم تتم بطريقة المافيات و العصابات و ليست بطريقة شريفة نظيفة ، و لا ضمن اتفاقيات و شروط الاتحادات و مواثيق الدول الرياضية، و لا يمكن أن نتصور أن نظاما آخر يقبل بما يعمله النظام في البحرين، فهذا نوع من العار و الفضيحة أنسها النظام في البحرين بينما تأبى مروءة الدول الأخرى المحترمة أن تقوم بمثلها أو دونها !!!.

و ما صدر من الصحافة الكينية من تشويه للمسؤولين في البحرين يؤكد ذلك ، إذ اتهمت صحيفة «ستاندر» الكينية البحرين بخرق معاهدات الأمم المتحدة، وذلك باستعباد اللاعبين الكينيين أو المتاجرة بهم بعد

منحهم الجنسية البحرينية ، ثم سحبها منهم وتركهم من دون جنسية ليتحولوا إلى فئة «البدون». و أنّ السلطات الرياضية البحرينية تمارس «الرق الأبيض» عن طريق منح الجنسية لبعض الكينيين مقابل حقوق منقوصة، ومن ثم سحب الجنسية منهم لأي سبب وان هذا مخالف لاتفاقيات الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان.

و طريقة المافيات تتم عبر تعرف النظام في البحرين على أحد المدربين في الاتحاد المغربي أو الكيني أو غيرهما ثم يغريه بالمال إن هو وفّر لهم رياضيين يفوزون في المسابقات الدولية، فيأتي المدرب الكيني فيختار متسابقين من طلاب الثانوية و يهرب بهم خفية إلى البحرين، و حين وصولهم تعطى لهم الجنسيات فورا فالبلد ليس بها قانون، و تغير أسمائهم و أعمارهم إن لزم ذلك، فتسقط السلطات الكينية جنسياتهم الأصلية ، المؤهلون منهم يمثلون البحرين في البطولات الرياضية و غير المؤهلين لا يستطيعون الرجوع لبلدهم و لا يمثلون البحرين، و قد ترجعهم البحرين إلى كينيا و لكن بلدهم لا تقبل بالجنسية المزدوجة!!! و لا شك أنها تنظر بسلبية على متاجرتهم الخاسرة !!! هل تقبل دول العالم الأخرى بهذه الطريقة ؟ أم تعتبرها طريقة العصابات و المافيات ؟؟؟

و أنشأ النظام اتحاد الكريكيت و هي لعبة يزاولها الآسيويون في شبه القارة الهندية ، و جعل في فريق الكريكيت مجموعة من المجنسين الآسيويين

و هم الذين يمثلون البحرين في البطولات الدولية، و بلمحة واحدة على أسماء الفريق تتأكد من ذلك ، و أن الفريق يتكون من هنود و باكستانيين و سيريلانكيين و بنغلاديشيين، و ليست هذه اللعبة معروفة في البحرين أو دول المنطقة العربية. الصورة الآتية لفريق الكريكيت آسيوي الأصل بحريني الجنسية.

و قتل النظام طموح اللاعبين البحرينيين بهذا التجنيس مما ألجأهم إلى الاعتزال مثل علاء حبيل و حسين علي و طلال سلمان ، فقد رأوا بأعينهم تفضيل الرياضي الأجنبي عليهم مع عدم التزامه بمواعيد التدريبات أو المعسكرات و دون أن يعاقب على ذلك بأدنى عقوبة.

و المفارقة هنا بين دولة البحرين و دول الخليج العربية الأخرى و كأنّها خرجت عنهم و انحرفت بعد مفترق طرق و التباين بين المجتمع البحريني الجديد و مجتمع تلك الدول يزداد و يتسع و تتعدد مجالاته ، و في مجال التجنيس الرياضي أحد أمثلته ، فحين يجنّس النظام في البحريني الأجنبي و يوفر له ملتزمات الحياة على حساب أبناء البلد و رياضييه الذين يتكبدون عناء نفسيا ينتهي بهم إلى الاعتزال من الرياضة ، و تبقى آثاره لما بعد الاعتزال ، تقدم دول خليجية أكثر غنىً و إنماءً مغريات للرياضي البحريني بالانضمام إلى فرقها الرياضية و منحه الجنسية .

و جزء من التجنيس يتعلق بالوضع السيكولوجي بالحكام و يرجع إلى الشعور بالنقص و محاولة تبديله ، و لأن البلد صغيرة و مغمورة و تمثل نقطة على خارطة العالم أو أصغر فإنّه يثير حنق الحكام في البحث عن شهرة تعرض على تلفزيونات العالم و تتحدث عنها الأمم ، و قد يكون هذا الشعور هو الدافع إلى تجنيس بعض الرياضيين فإنّهم حينما يفوزون في المسابقات يحملون علم البحرين و إن كان المعلقون و الوكالات تذكر بلدانهم الأصل، و لكن ذلك يكفي لدغدغة مشاعر عناصر النظام و يشعرهم بتعويض نقص هم فاقدوه !!! و كذلك تجنيس المغنيين ، و إلا ما هي الفائدة التي سيجنيها النظام من تجنيس مغني فسق و مجون خرج من بلده بعد محاكمات التحرشات و الفساد الأخلاقي!!!.

الفترة الوحيدة الزاهرة لمنتخب البحرين كانت في فترة رفع فيها الحاكم شعار الإصلاح فصدقوه ، و شعروا أن البلد بلدهم حقيقة و تستحق كل الجهد و الإخلاص ، و سعدت أنفسهم و فرحت فتفجرت طاقاتهم و تهيأت للفوز و الربح و لم يكن المنتخب لكرة القدم حينها يضم مجنسين، و لأول مرة وصلت البحرين إلى المركز الرابع في كأس آسيا و فاز مهاجمها علاء حبيل بالمركز الأول مشترك في قائمة هدّافي البطولة، و ما أن انقلب الحاكم على عهوده و مواثيقه و خان تعهداته و شعبه حتى عادت نتائج المنتخب إلى الوراء ، أي إلى الزمن الذي سبق شعار الإصلاح، و كل بلدان الخليج تطورت في كرة القدم إلا البحرين فهي تراوح محلها، و كل الدول تفوز بكأس الخليج و تنافس على نهائياته إلا البحرين، و السبب النظام أولا ، و ثانيا مسؤولوا الرياضة الذين لا يجلبون إلا الخيبة و الفشل و الذين أوصلهم الفساد الإداري إلى مناصبهم.

أما الفساد الرياضي فهو على قدم و ساق، ابتداء من التمييز و ما سبق من أسطر يبيّن تمييزا قاطعا للأجنبي المجنس على المواطن، و بين المواطنين تمييزا آخر و يلبس عدة أوجه ، فقد يلبس تفضيلا لفريق و نادي على بقية الأندية فالنادي الذي هو قريب من النظام أفراده قريبون من المنتخب، أو التمييز و التفضيل بالمناطق، أو بالمذاهب كما أخبرت عائلة أحد الرياضيين الذين وقع عليهم هذا التمييز بوضوح، أو بأسماء العائلات فبعضها أقرب

من بعض في تمثيل البلد ، أو بالواسطات و ربما الرشاوى، إلى غير ذلك ، هكذا يريدون أن يصّيروا البلد ، غابة استرزاق ، و كله على حساب الوطن و المواطنين.

و لا يقاس تجنيس دولة البحرين و كذلك بعض دولة المنطقة كقطر للرياضيين مع التجنيس في الدول الغربية ، و لا اعتبار ذلك مبررا لتجنيس الرياضيين ، لأنّ الرياضيين أو اللاعبين في الدول الغربية و و مثالها البارز فرنسا عاشوا و ترعرعوا في فرنسا و لا يعرفون وطنا سواه، و عندما يذهبون إلى بلدان آبائهم فإنهم يذهبون كسياح أو كضيوف، و ولائهم لبلدانهم الذي يمثلونها و ليس للمال أساسا و أصالة، كما هو الحال للرياضيين المجنسين في البحرين و بقية دول الخليج، و هذا حقيقة مما لا نجزم به قطعا و لكنه هو الأقرب للفوارق التي ذكرنا بعضها، و لأنّ تلك دول تتحكم فيها سيادة القانون والأنظمة والدساتير، بينما دولة كالبحرين تعتبر نموذجا بارزا و واضحا و صارخا للدولة التي لا تخضع لقانون أو دستور، و القانون فيها هو هوى السلطان و رغباته و نزواته، و مدى اندفاعه لتنفيذ هذه الرغبة.

فأي قانون اعتمد لتجنيس هؤلاء الرياضيين، و أين القانون الذي يشترط إقامة الأجنبي 25 سنة و العربي 15 سنة لينال الجنسية البحرينية التي لم تعد بعد مهازل التجنيس شريفة أبدا بل مبتذلة و رخيصة، بل و ترمى في

سلة الزبالة كما فعل جريجوري كونتشيلا أو يوسف سعد كامل ، و بهذا كلما كان البلد يتمتع بقانون و حريات ضعف فيه التجنيس و التجاوزات، و لهذا فإنّ النسبة الديمقراطية في الكويت تجعل التجنيس شبه منعدم، و لأنّ هذه البلد البحرين لا قانون فيها فإنّ تجاوزات التجنيس لا حدود لها، بل نقل عن إحدى الجرائد اليومية في البحرين نشرها خبرا عن توجه وفد من اتحاد الكرة البحريني إلى المملكة المغربية (لاكتشاف) و تجنيس لاعبين مغاربة للمنتخب الوطني!!!.

هذا على المستوى الرسمي أما الشعب البحريني فإنه لا يرغب أن يشتري فرحه بأوهام.

تجنيس هؤلاء الرياضيين ، كما تجنيس المرتزقة في الجيش و الشرطة و الحرس الوطني ، و مرتزقة العصابات في الشارع ، و التعذيب في الغرف المظلمة ، كما تجنيس مرتزقة الإعلام و الصحفيين خارج القانون هو باطل ، و نتائجه تتبع مقدماته الباطلة أيضا.

و ملف الرياضة في البحرين مؤلم و مقزز، و ملئ بالفساد و التمييز ، حتى أنّ آل خليفة يشعرون بوضوح ظلم بعضهم لبعض بشكل فاضح و أكثر من ظلم توزيع المناصب و الوظائف، بل و يحذف بعضهم بعضا في الإدارات و الاتحادات الرياضية.

أما السرقات فلا تتحدث عنها و قد خرجت هذه المرة إلى الخارج و

سرق النظام من الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) ، حتى طلب الاتحاد الدولي توضيحات من الاتحاد البحريني في قضية التجاوزات المالية التي ارتكبها الاتحاد البحريني في ما يتعلق ب (استعماله أموالا تخص مشروع الهدف التابع للفيفا لتمويل حملة رئيس الاتحاد سلمان آل خليفة وترشحه لمنصب اللجنة التنفيذية في الفيفا) و الذي خسر الترشيح هذه السنة 2009.

و كشفت صحيفة (البلاد) البحرينية عن وجود عجز مالي في ميزانية اتحاد الكرة بلغت نحو 635 ألف دينار بحريني (1.7 مليون دولار أميركي) من خلال خطاب تقدم به اتحاد الكرة إلى المؤسسة العامة للشباب والرياضة يطلب فيه تغطية العجز المالي، وذلك جراء إنفاق أكثر من 850 ألف دينار (2.3 مليون دولار) لحملة الشخص المذكور الانتخابية لعضوية تنفيذية الفيفا. (جريدة الوقت/العدد1297، تاريخ 2009/9/9).

أمن و استقرار الخليج

خطورة التجنيس في البحرين على أمن و استقرار الخليج و المنطقة العربية مما يتم التكتم عليه علنا ، و يرقبه المراقبون سرا و باطنا.

ابتداءً لقد وضعت عمليات التجنيس شعب البحرين محل شك وريبة كبيرة عند بعض الدول والشعوب الخليجية وحتى العربية والعالمية ، و انتبهت دول الخليج إلى تلك الخطورة متأخرة ، و أدركت بعد مجموعة تجارب مع المجنسين البحرينيين و المرتزقة أنّ التجنيس في البحرين يهدد أمن الخليج بالكامل و تزداد تلك الخطورة يوما بعد يوم ، فقد كان له مساهمته في تشكيل نظرة غير طبيعية لدى الدول الأخرى لشعب البحرين ، و أفقد التجنيس بنسبة ثقة الخليجيين بالبحرينيين.

و ازدياد الخطورة بسبب قدرة مواطني دول الخليج العربية على التنقل بجواز السفر بين الدول الست أعضاء مجلس (التعاون) و هي أمارة قطر و الكويت و عمان و البحرين و السعودية و الإمارات العربية المتحدة ، و هي دول متخلفة إداريا، و التعاون بينها ينحصر في القضايا الأمنية و العسكرية، و تحكمها أنظمة استبدادية ، تفتقر إلى المؤسسات الدستورية

الحقيقية ، باختلاف بينها قوة و ضعفا في ذلك، و لذا يمكن استبدال الاسم و إطلاق دول مجلس (التآمر) عليه ، فلم يرى البحريني و الخليجي الشريف منه سوى التآمر على الشعوب.

عمليات التجنيس الممنهج و المكثف التي تقوم به السلطات البحرينية أحرج و أزعج الأشقاء الخليجيين لأنه يمثل خطرا عليهم، الإحراج الأول يتمثل في أنّ الدولة الأفقر في الخليج ، و الأكثر نهبا و سرقة من شعبها ، و الأسوأ اقتصادا و الذي يستجدي حكامها حكام الخليج في سبيل الحصول على مساعدات، و يتم ابتزاز بعضها كما حصل للكويت إن هي لم تساعد البحرين بتقوية علاقات آل خليفة و صدام، هذه الدولة الصغيرة على قلة مواردها تجنس من لا يستحقون الجنسية البحرينية لينظر المراقب بسوء لبقية دول الخليج التي لا تمنح الجنسية لمستحقيها مع استيفائهم الشروط المطلوبة و الإقامة.

و مقارنة بدول الخليج الأخرى و تشددها في مسألة التجنيس ذكرت الأخبار أنّ بعض النواب الكويتيين طرح مشروع استجواب وزير الداخلية بشأن تجنيس ما يقارب 500 شخص، ممن ولدوا و ترعرعوا في الكويت و عاش آباءهم فيها و ربما ولد بعض آبائهم في الكويت لكنهم لا يحملون الجنسية الكويتية.

و الثاني يتمثل في تعطيل و تأخير و ربما إلغاء بعض الاتفاقيات الخليجية بسبب العنصر الأجنبي غير الخليجي في البحرين، فهذا التجنيس في البحرين قد يعطل و يبطل محاولات دول الخليج للتقارب و رفع الحواجز و المنافذ بينها ، أو الانتقال بالبطاقات الشخصية و الهويات بعد علم تلك الدول بعناصر تهيأت أو شاركت في عمليات تعتبر (إرهابية) آخرها ما أعلن عنه في الكويت، إذ أنهم يستطيعون التنقل بين كل دول الخليج دون إقامة أو تأشيرة دخول.

و من المتوقع أن تقوم بعض دول الخليج بمنحى آخر للحد من دخول المجنسين البحرينيين إلى أراضيها و العبث بأمنها، و المرشحة الكبرى لذلك الإجراء سلطنة عمان التي ما كانت تقبل بدخول المواطنين الخليجيين إلى أراضيها إلا بتأشيرة حتى بعد قيام مجلس التعاون، ثم رفعتها ، و الاحتمال الأكبر أن ترجع بذلك الإجراء مرة أخرى بعد كثرة جرائم المجنسين البحرينيين.

أما أكثر الدول إرباكا من التجنيس الخبيث في البحرين فهي دولة الكويت، التي تنظر إلى تجنيس خمسين ألف عراقي بعثي من مخلفات دوائر المخابرات العراقية في عهد الدكتاتور صدام بعين غاضبة و قلب حاقد، و لو أن عشرة مجنسين دخلوا الكويت بأسماء متعددة مثل صدام و دحمان و التكريتي و مهاوش و ذبح و عذاب و برغش العفين و صنطل الهويس

لانعكس ذلك على رجل الأمن الكويتي الذي يدقق فيها ، و تذكره بالغزو العراقي على بلده الذي انتهك الحقوق و الأعراض حتى ولدت النساء بلا أزواج.

هؤلاء الكلاب المجنسة عندما ترسلها السلطات في البحرين لقمع المواطنين في الشوارع و القرى لا يترددون في إظهار ولائهم و ثأرهم لطاغيتهم الهالك صدام، و من شبه المؤكد أنهم يأتمرون بأوامر قيادة بعثية خارج أو داخل البحرين، و هي بلا شك حاقدة و صاحبة ثأر ضد أشقائنا و أهلنا في الكويت، إذ يظن بعضهم وهما أنّ ما جرى لهم من التشتت و الهزائم هو بسبب الكويت و مواقفها، و الحقيقة أنّ سنن الله في الأرض ثابتة و أنّ الظالمين لهم يوم ، ذلك وعد الله ، و (تِلْكَ الأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُواْ وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَاء وَاللَّهُ لاَ يُحِبُّ الظَّالِمِينَ) . (سورة آل عمران/آية140).

الخطر الأكبر هو أن يشد هؤلاء العزم على التخريب في الكويت، و أنّ أعدادهم الكبيرة لها قابلية لإحداث متغيرات كبيرة و عمليات تخريب و انتقام ضد أهلنا، و لا يبعد أن نسمع لاحقا بعمليات اغتيال في صفوف بعض السياسيين و الوجهاء في الدولة الأكثر ديمقراطية في الخليج، كما لا يستبعد أن تكون تلك العمليات بدعم من جهات بحرينية ذكرت في تقرير البندر ، تحصل على الدعم من الديوان الملكي في البحرين.

و ذكرت مصادر بحرينية أنّ السلطات في أمارة الكويت قد رفضت دخول جنود قوة دفاع البحرين المرتزقة من جنسيات مختلفة وذلك لعدم الثقة فيهم و إن كانوا يحملون جنسية بحرينية وطلبت السلطات الكويتية مشاركة جنود بحرينيين من أصل بحريني فقط.

و ستضطر دول الخليج العربية إلى التشدد في الرقابة على منافذها على البحرينيين خشية من المجنسين منهم، و سيتضاعف العذاب على أبناء البحرين، و سيتم التعامل معهم فئويا و احتقارهم خاصة أنّ بعض المجنسين ممن ينظر لهم في الخليج نظرة دونية و احتقارية مثل البنجلادشيين و السيرلانكيين و الهنود و الباكستانيين.

و أصرّت دولة الكويت على عدم فتح الحدود البرية لعبور الزوار البحرينيين للعراق و الذي تقدر أعدادهم بعشرات الآلاف سنويا ، و ذلك بسبب المجنسين البحرينيين من أصل عراقي ، و الذين قد يستغلون تجاوزهم الحدود مع العراق في إرباك الأوضاع في الكويت.

و لذلك فإنّ الكويت سوف تتشدد على حدودها و تضيف الإجراءات الأمنية صرامة على جميع حاملي الجوازات البحرينية.

و لهذا أيضا ذكرت بعض المصادر أنّ الكويت فكرت في فرض تأشيرة دخول على البحرينيين حتى تتمكن من تصفية البحريني الأصلي من المرتزق و البعثي احتياطا على أمنها من المجنسين الجدد في البحرين و على

نسيجها الاجتماعي.

و هذا كله من آثار مغامرات الأنظمة الدكتاتورية التي لا رأي للشعب في قراراتها ، و التي تتصرف بطريقة استبدادية مطلقة ، تؤدي إلى كثير من الإرباك و الفوضى ، يتصرف فيها مواطنوها الجدد بطريقة الاستغلال و الابتزاز ، فإنّ أكبر همّ الذين يحصلون على الجنسية البحرينية هو رفع المستوى المعيشي و المادي لأنفسهم و أسرهم، و لهذا فإنّ كثيرا من المجنسين سيستخدمون هذا البلد كمحطة ترانزيت للعبور إلى دول الخليج الأكثر ثراءً و الأقل أزمةً ، و الأكثر حريةً و الأقل قمعا، و الأقرب جغرافيةً ، و الأكثر فائدة في الشؤون الاجتماعية و التطبيب و التعليم إلى غيرها من الخدمات ، و سيطمح البعض في العبور بها إلى بعض دول العالم الأكثر تحضرا و حقوقا ، قبل أن ينتبه ذاك العالم الخليجي و الغربي بتشديد الرقابة على حاملي جوازات هذا البلد الذي خلط الحابل بالنابل، و لا يستبعد أبدا أن تصبح البحرين من الدول التي يصعب على رعاياها الدخول إلى بعض الدول الأجنبية كالولايات المتحدة الأمريكية و أوربا .

و قد تنقلب الأمور إلى ما لا يريده واضعوا مخطط الإبادة و التجنيس ، وقد تذهب قوافل المجنسين إلى العالم الغربي طالبة اللجوء السياسي ظاهرا ، و باطنه البحث عن حرية أو تحسين الوضع المعيشي أو تحقيق مكاسب تهم المجنسين و أهلهم في بلدهم الأصل، و لابد لطالب اللجوء من إثبات

اضطهاده و قمع و دكتاتورية نظامه ، كل محتمل قابل للحصول و الوقوع و بعض الخيال اليوم واقع غدا.

نقلت قصة واقعية طريفة حصلت إلى عائلة بحرينية ذهبت إلى ألمانيا للعلاج ، و كأنّها تتكون من الأم و البنت و معهم خادمة ، و بقوا فترة العلاج في ألمانيا و خدمتهم الخادمة حتى آخر يوم ، و فيه اختفت الخادمة ، ثم اضطروا للرجوع إلى البحرين بدونها بعد عناء البحث و القلق، لقد اغتنمت الخادمة فرصة وجودها في ألمانيا لتحسين وضعها المعيشي، وهي على كلتا الحالتين مغتربة و مهاجرة ، فالهجرة مع الحقوق و الحرية في ألمانيا خير من شبه العبودية في البحرين ، و بمثل هذا سيكون تفكير بعض المجنسين و إن كانوا مفضلين على المواطن في البحرين.

و بعض المجنسين سيستخدمون البحرين فندقا يرتادونه متى كانت الحاجة لارتياده، دون العيش فيه أو الاستيطان، بل هو لأوقات الرخاء و الرفاه ، و متى ما جاء زمن الضيق و الضنك فإنّ بلدانهم الأصل أكثر قرارا و أسعد حياة.

و كثير من المجنسين لا تعني لهم الجنسية البحرينية سوى اعتراف يضمن له البقاء في البحرين و دول الخليج العربية و الحصول على امتيازات يفقدها في بلده الأصل من سكنية و وظائفية و ضمان اجتماعي و بأفضل من المواطن البحريني.

على هذه المقدمات كيف يمكن تصور المرتزقة المجنسين في حالة حدوث حرب؟

و اللافت الخطير أنّ مافيا التجنيس تنتقي عناصرها من المناطق التي يترعرع فيها (الإرهاب) و قتل الآمنين و يتم استيرادها إلى البحرين، و هذا يؤكد المخاوف الأمنية المتصاعدة من استيقاظ خلايا العنف النائمة في أوساط المتجنسين، لاسيما وأن أذرعا قريبة من النظام الخليفي متوغلة في هذه الخلايا، لقد ساهم النظام على مدى السنوات الماضية في تغذية أيديولوجيا العنف داخل هذه العناصر من خلال استخدامها كأدوات لقمع الاحتجاجات الشعبية و إظهار الدافع المذهبي كتبرير لعمليات الإرهاب والقتل التي يباشرها جلادو النظام ومحققوه، وهو ما ركّز في شرائح المتجنسين ذاتية الكره ضد الشيعة، و فاقم النظام هذا التراكم النفسي والأيديولوجي بإتباعه سياسة التشطير الطائفي ونظام الإفقار الاجتماعي والاقتصادي المركز في مناطق المواطنين الشيعية ، و هذه التغذية للعنف غير قابلة للتحكم و التحجيم في أبعاد خاصة و ستصل دول الخليج الأخرى.

و دول المنطقة و الدول العربية لن يكونوا بعيدين عن تلك الآثار بمختلف أحجامها، و معظمهم كان مع الحكم في البحرين و ضد الشعب البحريني، فالدول العربية الدكتاتورية و حسب المعلومات التي سربت من بعض المسؤولين العرب قد شاركوا في قرار التجنيس في البحرين ، و أنّه تم

في أروقة الجامعة العربية و بتنسيق عربي و اشتركت فيه عدة دول رئيسية، وجدت أن الديمقراطية و حصول الشيعة على حقوقهم السياسية يمثل خطرا و خطا أحمرا ، و التجنيس يوقف ذلك الخطر. (كتاب كارثة التجنيس) .

و لا يستبعد أنّ التجنيس في البحرين بتمويل مادي مالي من دول عربية ، وقد اعتاد الحكم فيها بابتزاز جيرانه و طلب المساعدات منهم ، فهذه الجريمة الاستيطانية من الطراز الصهيوني في البحرين اشترك بها العرب و توهموا أنها ستكون لحماية أنظمتهم القمعية و بؤرهم الفاسدة، لكنها قد تأتي بأكُل معاكس لخططهم و لهم ، و تجرعهم كأسا مرا مريرا ، وقد تنطلق لهم العصابات و المافيات من البحرين تحت مسميات عدة و بطرق شتى ، تضربهم بإرهابها و تطعنهم في مؤخرات حكمهم العجوز.

يهدف تواطؤ و تورط الأنظمة العربية في المنطقة مع النظام البحريني ضد الشعب البحريني إلى إطالة عمر القبيلة الحاكمة في الحكم ، و لا يهم النظام البحريني و لا الأنظمة العربية أن تتحول البحرين لغابة من البشر يأكل بعضه لحم بعض أو تشتعل الفتنة والاقتتال بين أفراده على الماء والكلأ و النار ، و أراضي السكن و المقابر ، و هو يعلم أنّ هذه الإجراءات ستحول البحرين إلى بلد بلا مستقبل أو هوية أو تاريخ، و لكن أثر ذلك أعظم سلبية على أنظمتهم الجائرة.

خلية عريفجان في الكويت :

ذكرت الصحف الكويتية و البحرينية و الخليجية أنّ مجنسا بحرينيا من أصل أردني متورط في التخطيط لعملية سميت (إرهابية) في دولة الكويت، سميت حينها بـ (خلية شبكة عريفجان) ، وكان هو الخيط الأول الذي أوصل رجال الأمن الكويتيين إلى ضبط أعضاء الشبكة (الإرهابية) التي خططت لتفجير معسكر (عريفجان) و مبنى أمن الدولة في الكويت.

و ذكرت المصادر أنّ الأردني المتجنس كان في زيارة صديق له في الكويت تعرف عليه عبر الانترنت، وهذا الصديق هو المتهم الأول في شبكة التخطيط لتفجير معسكر عريفجان، وكان ذلك قبل 3 أسابيع من إلقاء القبض على الأردني المجنس في المنامة ومعه مسدس ، و ضبط ضمن أعداد أخرى من الأردنيين والسوريين والفلسطينيين.

وكانت النيابة العامة في دولة الكويت وجهت إلى اثنين من أفراد الشبكة (الإرهابية) التي كانت تستهدف معسكر (عريفجان) الأميركي و المحالين إليها مبدئيّا تهم القيام بأعمال تخريبية ضد مصلحة الدولة ، و الاتفاق الجنائي ، و التدريب على حمل السلاح لغرض غير مشروع، والقيام بأعمال عدائية ضد دولة أجنبية و هي القوات الأميركية في الكويت.

و ذكرت المصادر أنّ رجال الأمن عثروا مع المتهمين على (رشاشات

كلاشينكوف) في منزل المتهم الثاني، و جرى البحث عن بقية الأسلحة ، و توقعت أن تؤدي التحقيقات إلى معرفة بقية المتهمين.

و فيما يخص البحرين شددت المصادر الكويتية على أن السلطات البحرينية لم تزود الكويت بمعلومات تتعلق بهذه الشبكة ومخططاتها لكن أمن الدولة الكويتي هو الذي اكتشف تفاصيل الشبكة ، و المعلومة التي تلقتها الكويت من البحرين فيها جانب سلبي و هو إعلان البحرين عبر صحفها القبض على خلية (إرهابية) بعد القبض على البحريني المتجنس، وهذا جعل ستة من الأعضاء في شبكة تفجير معسكر (عريفجان) يخفون أسلحتهم ومستنداتهم خشية انكشاف أمرهم ، هذا ما نقلته صحف الخليج.

والكويت لها تجربة مريرة و حساسية شديدة مع الأردنيين و الفسطينيين بشكل عام ، بدأت أثناء و بعد الغزو العراقي للكويت.

و الذي أدهشني هنا أنّ بعض التعليقات في أحد المنتديات البحرينية المحسوبة على النظام البحريني و مدعوم أصحابه من الديوان الملكي طبقا للمصادر البحرينية ، و مثير للفتن و الطائفية بين أبناء المسلمين ، أعذرت و أيدت ما يقوم به الأردني و مجموعته في الكويت، و أنّ ذاك عمل موجه ضد غير الكويتيين و كأنّه نسى أنّ بلده الجديد تنتشر به القواعد الأجنبية و موطنه الأصلي تنتشر به القواعد ، و أنّ البحرين مركز الأسطول

الأمريكي الخامس، و أنّ هذه الخلية ما كانت مقتصرة على عمل ضد معسكر (عريفجان) بل ضد مواقع حيوية كويتية أخرى أيضا .

استهداف دول المنطقة :

كما ذكرت الصحافة في 2009/5/6 أنّ أحد المتهمين في قضية تخطيط للقيام بعملٍ (إرهابي) في البحرين و دول الخليج الأخرى هو من أصل عربي و يحمل الجنسية البحرينية حديثاً، و سميت القضية بـ(تخطيط إرهابي) و ذكرت الصحافة أنّهم وجدوا لديهما أسلحة، و لديهما اتصالات بأعضاء من المجموعة مقيمين في الخارج، و سافرا إلى دولة عربية و اشتريا أسلحة وذخائر من بعض الأفراد في هذه الدولة وتمكنا من تهريبها إلى أمارة البحرين.

أسفر التفتيش عن العثور على رشاشين ومسدس وذخائر خاصة بهما، كما عثروا على أوراق تتضمن مخططاً للعمليات المزمع تنفيذها ومذكرات عن أسلحة ، و ضبطت أجهزة كمبيوتر و أقراص و أشرطة خاصة بها كشوف حسابات مصرفية وأخرى من شركات صرافة، و قد استجوبت النيابة العامة المتهمَين فاعترفا تفصيلاً بالاتهام الموجه إليهما و بملكيتهما للمضبوطات و باتصالهما بمتهمين آخرين في الخارج و بالتخطيط للقيام بعمليات (إرهابية) على أهداف داخل (مملكة) البحرين، كما أرشدا عن

أسماء شركائهم في بعض الدول العربية والأجنبية.(جريدة الوسط/ تاريخ2009/5/6) .

و في البحرين تمت محاكمة خلية مكونة من شخصين أحدهما أردني متجنس بالجنسية البحرينية و الآخر بحريني يعمل موظفا في الجمارك والموانئ ، كانت تنوي بحسب اتهامات النيابة العامة مهاجمة القاعدة الأميركية في الجفير، وقد أكد الملازم الشاهد خلال الجلسة ضبط خرائط بحوزة المتهمين بمهاجمة القاعدة الأميركية كانا سيستخدمانها لتفجير مقر القاعدة. (الوسط ،تاريخ 2009/10/28م) .

و حاكمت البحرين في2003/6/4م مجموعة من مواطنيها بعضهم مجنسين بالجنسية البحرينية بتهمة تشكيل (خلية نائمة) في البحرين تكون تابعة لتنظيم القاعدة ، ثم برأتهم من هذه التهمة و احتفظت بالعسكريين عيسى البلوشي و هو نقيب في الحرس (الوطني) البحريني و من مواليد الخبر بالمملكة السعودية ، و جمال البلوشي الذي وجد عنده عددا من الأسلحة غير المرخصة ، و من ضمن المجموعة محي الدين خان المولود في لبنان.(صحيفة اليوم السعودية 2003/6/4م) .

لا تتمتع الأخبار بكامل الصدقية إذا كانت صادرة من صحافة في دولة دكتاتورية ، و إن كان طموحها عاليا فإنّ سقفها هابطا ، فهذه الأخبار و أمثالها غيرها من صحف دولة قمعية لها مساحة صغيرة من الاستقلالية ،

تعبر عن إرادة السلطة السياسية التي تتلاعب بشؤون البلد و إعلامه و صحافته متى ما توهمت أنّ ذلك في مصلحتها، و لكن الخبر كما هو منشور يمثل إدانة و دليل ضد التجنيس التي تقوم به السلطات البحرينية.

خلية 44 في السعودية و عمليات مسلحة أخرى :

كما نشرت الصحف السعودية توفر معلومات سلمت إلى البحرين عن وجود نشاط معين يرتبط بخلية الأربعة و الأربعين التي تم اعتقالها بالسعودية، وتشكل الخلية رؤوس تنظيم القاعدة في العربية السعودية، لكن وزارة الداخلية البحرينية نفت الموضوع. (جريدة الدار الكويتية، 2009/9/13).

و ذكرت صحيفة ديلي جلف نيوز الانجليزية الصادرة في البحرين أنّ المجنس البحريني جمعة الدوسري الذي انتهى به المطاف إلى الاعتقال في خليج غوانتانامو بتهمة انتمائه لتنظيم القاعدة بينما ذكر على لسانه أنّه ذهب لأفغانستان لبناء المساجد و المدارس هو سعودي الجنسية الأصلية ، يحمل الجنسية البحرينية.

و في أحد الاقتتالات التي جرت بين القوات السعودية الرسمية و مسلحين مناوئين لها من تنظيم القاعدة ، شارك مزدوجي الجنسية ضد الحكم السعودي ، فقد ذكرت صحيفة الشرق الأوسط السعودية في

2005/4/7 ، أنّ المغربي المجاطي الذي قتل هو وابنه الصبي صالح، كان يحمل جواز سفر من دولة خليجية مجاورة، بالإضافة إلى زوجته وابنه صالح وصبي آخر. وقد تم رصد زيارة المجاطي لهذه الدولة المجاورة في نهاية عام 1422 هجري (أي الشهور الأولى من سنة 2002 ميلادي) ، طبقا للمعلومات الأولية التي تقول إن هذه الجوازات لم تكن من الناحية التقنية مزورة بل هي جوازات صحيحية و صادرة و مختومة و موقعة ، و لا يوجد في الخليج غير النظام البحريني من يوزع جنسيته و يسترخصها أما الدول الأخرى فهي حذرة و واعية لمخاطر توزيع الجنسية.

و تجنيس عبد الكريم المجاطي يعطي دليلا قويا على مدى التلاعب المقصود في عمليات التجنيس فهو مطلوب في بلده الأصل المغرب و في بعض دول أوربا ، كما هو مطلوب في دولة مجاورة و حليفة و هي السعودية و هذا يعني العبث في أمن الخليج من قبل السلطة في البحرين ، و بغض النظر عن المظلوم و الظالم أو المقموع و القامع فإنّ وظيفة مجلس التعاون أو التآمر الخليجي هي الأمنية و العسكرية ضد العدو حقيقة أو وهما ، و إعطاء الجنسية للعدو اختراق أمني كبير للمجلس سببه تلك الدولة المانحة جنسيتها بسخاء أبله.

ذهب المجاطي إلى ربه و لكن كم مجاطي آخر أعطتهم السلطات البحرينية الجنسية ؟ و كم ثغرة أمنية أحدثتها في جسد مجلس التعاون

المنخور أساسا ؟.

كما أنّ المعتقل خليل جناحي المتهم بانتمائه لتنظيم القاعدة ، الذي ألقي عليه القبض في 2007 من قبل السلطات السعودية و أفرجت سلطات الإمارات عنه في 2009/7/9 يحمل جوازا بحرينيا و إماراتيا و كانت وزارة الداخلية السعودية قد قالت في بيان إنّ مجموعة من المتطرفين قد دربوا في الدول المجاورة وخططوا لاقتحام السجون السعودية للإفراج عن معتقلين ، و مهاجمة مصافي النفط والشخصيات العامة، وكانت سلطات الأمن السعودية سلمت جناحي إلى الأمن الإماراتي وكان يدرس الدراسات الدينية في مدينة الرياض ، و قال محاميه إن الإفراج عنه تم بعد أن قضى فترة طويلة في السجون السعودية ثم سجون الإمارات، وذلك بتهمٍ تتعلق بالإرهاب، إلا أنه لم يثبت عليه أي شيء من التهم الموجهة إليه.(صحيفة الوسط ، تاريخ 2009/7/14) .

مصادر المعارضة في البحرين ذكرت في أحد مقالاتها بجرائم أخرى يقوم بها المجنسون البحرينيون الجدد في السعودية من تهريب للخمور والمخدرات والتعامل في الممنوعات.(كتاب كارثة التجنيس) .

السعودية هذه التي تقوم بدعم التجنيس في البحرين سيتطاير إليها أقوى شراراته على مستوى الإرهاب و الجريمة الجنائية، و ستكون المرشح الأكبر بالاختراق من قبل المجنسين لأسباب عديدة ، فإنّ القاعدة الكبرى

للإرهاب مقرها السعودية و أنما المجنسون البحرينيون فراخها الفرعية و حينما تكبر ستحن للأم المولدة و ستجد فيها ما لا تجده في مجموعة جزر صغيرة تسمى البحرين، و هي حينذا ستكون مأمونة لأنها غير سعودية الجنسية مما سيعطيها مجالا واسعا للتحرك خاصة مع ازدواج الجنسية فهي بحرينية مرة و أخرى سعودية أو أردنية أو سورية أو باكستانية ، ستفصح بجنسيتها طبقا لخدمة عملياتها.

و لا يعلم كم دفعت المملكة السعودية عبر حكامها لمافيا التجنيس البحرينية و لكنها عادة لا تبخل في مشاريع الفتن و الشقاق و الطائفية، بل هي سخية إلى أبعد الحدود في دعم المؤامرات و الدسائس ، فلا تنتهي فضيحة لها بمؤامرة هنا حتى تبدأ فضيحة بدسيسة هناك في هذا العالم الصغير، و كثير من تلك يكون بطلها بندر بن سلطان الذي وضع لنفسه هدفا إما أن يقضي على المملكة السعودية أو تقضي عليه بالضربة القاضية، و الذي يختار ضحاياه من بين المسلمين.

و السعودية هذه تمنع ازدواج الجنسية و لكنها لا تحرك ساكنا و لا قانونا و لا قضاء في حصول قبيلة الدواسر و غيرها من قبائل المنطقة الشرقية على الجنسية البحرينية و جواز السفر البحريني تظن واهمة إنّ ذلك لمصلحتها و حليفتها الصغرى.

أما التبرير البحريني الواهي فقد ذكرته جريدة (الوطن) الرسمية غير الموثوقة

لدى الشعب البحريني حيث تعتبر جزء رئيسيا من مشروع الفتنة و النظام ، ففي خبر الافراج عن المعتقل في غونتانامو جمعة الدوسري ذكرت الصحيفة على لسان أخت جمعة أنّ ازدواجية الجنسية ممنوحة لجمعة باتفاق الحكومتين البحرينية و السعودية.

و السعودية هذه تسخّر مؤسساتها الإعلامية لصالح النظام الظالم في البحرين بنفس طائفي لا صدق فيه و لا إنصاف ، و أحد المنابر الإعلامية التي دعمت التجنيس كان موقع إيلاف الالكتروني السعودي حيث وفر لمرتزقة الإعلام المجنسين البحرينيين موقعا خاصا لتشويه صورة البحرينيين الشرفاء و تلميع حكامهم الطغاة ، و أصبح مراسلي المنامة لموقع إيلاف هم نصر المجالي و فادي عاكوم ، و غيرهم و هم أنفسهم المشتركون في مخطط سري للقضاء على الشعب البحريني و غالبيته الشيعية ، و الذي كشفهم التقرير السري لمركز الخليج لتنمية الديمقراطية ، و انتشر بعنوان البحرين الخيار الديمقراطي و آليات الإقصاء، و ذلك دليل على دعم المملكة السعودية للمخطط الاستخباراتي.

و لقد زار صاحب إيلاف السعودي عثمان العمير البحرين في 2006 و التقى حاكمها ، مما يشير إلى ارتباط إيلاف في العملية الاستخباراتية مباشرة.

مجنس أردني في سوريا بشبهة (الإرهاب) :

تم القبض في سوريا على مجنس أردني يحمل الجنسية البحرينية للاشتباه به في القيام بأعمال (إرهابية) ، و فقد الطالب بجامعة العلوم و التكنولوجيا بالأردن ج. صبحي و عمره 18 سنة لمدة أسبوعين تقريبا في الأردن، و قام والده بالبحث عنه و السفر إلى الأردن لأجله فلم يعثر عليه ، و لاحقا أخبرت السلطات الأردنية والده أنّ الشاب قد أعتقل في سوريا مع مجموعة للاشتباه بهم بالإرهاب ، أما والده فهو مجنس و في وظيفة أكاديمية في البحرين ، لكن الأرجح أنه لا يطمئن لجامعاتها الذي هو عضو فيها فيرسل ابنه للدراسة في بلده الأصل، و لديه اتصالات مباشرة بالسفارة الأردنية في دمشق و وزارة الخارجية الأردنية و أجهزة الأمن الأردنية وأجهزة المخابرات الأردنية، و أثناء اعتقاله ظهر اهتمام غير عادي من النظام في البحرين به تمثل في وزارة الخارجية البحرينية و سفارة البحرين في دمشق، كما ظهر الاهتمام في صحافة البحرين الرسمية الناطقة بالعربية و الإنجليزية.(جريدة أخبار الخليج/عدد10161/تاريخ 1/17/ 2006 ، و عدد 10162) .

و من المرجح أن تكون وظيفة أب المشتبه فيه وهو الدكتور تيسير صبحي أكبر من وظيفته المعلنة و هي أستاذ جامعة ، و قد يكون متورط في مشروع النظام مباشرة على المستوى المحلي و الإقليمي. و قد يدرك أو

لا يدرك النظام في البحرين أنه وضع قدميه الراجفتين في موضع رطب هش لا صلابة فيه ، و أنّ العبث في المنطقة بالتآمر و الفتنة و في البلد بالتركيبة السكانية و التجنيس و إبادة السكان و استبدالهم بقطيع مهجن من كل نطيحة و متردية سيؤدي به إلى نصب كميات كبيرة من القنابل الملغومة في أفواج المجنسين قد تنفجر بين يديه و على وجهه، فإذا لم تفنيه تماما فهي ستزيل ما تبقى من ملامح وجهه و جسده ، فيتحول إلى مخلوق آخر.

قطر تعدّل قانون الجنسية :

أصبحت دولة البحرين و حكامها حقل تجارب التجنيس و المجنسين ، و دول الخليج الأخرى في موقع المراقب الحذر ، أما قطر فقد كانت مراقبا واعيا لما يجري في البحرين ، و فهمت الدرس جيدا من على بعد ، و ازدادت تشددا في منحها جنسيتها لغير الرياضيين بعد موجات التجنيس البحريني، و شمل قانونها 2005/38 مجموعة من الشروط ، و وضعت مادة في قانون الجنسية القطرية حرمت فيه المتجنس بشكلٍ مطلق من حق الانتخاب أو الترشيح أو التعيين في أية هيئة تشريعية ، كما رفض المشرّع القطري في القانون المذكور مساواة المتجنس بالمواطن الأصلي في شغل الوظائف العامة أو العمل عموما قبل انقضاء خمس سنوات من تاريخ اكتسابه الجنسية (المادة 16 من قانون الجنسية القطري، 38 – 2005).

كما أتاحت المادة 12 من القانون ذاته سحب الجنسية من القطري المتجنس في حال الحكم عليه بجريمة مخلة بالشرف أو الأمانة أو تم فصله من وظيفته العامة للأسباب ذاتها، أو انقطع عن الإقامة في البلاد مدة تزيد على السنة بدون مبررات مشروعة. و في جميع الأحوال يجوز بناء على اقتراح وزير الداخلية سحب الجنسية القطرية من المتجنس بها ، لدواعي المصلحة العامة.

كما حظر القانون الجمع بين الجنسية القطرية و أية جنسية أخرى (المادة 18) ، أي و إن كانت خليجية.

تزوير محل ولادات المجنسين :

نقلت مصادر بحرينية أن توجيهات رسمية صدرت بتغيير موطن ولادة المجنسين بحيث يشار في جوازاتهم بأنهم من مواليد مناطق البحرين، و هذا دليل على خوف الحاكم و خشيته من الفضيحة و المحاكمة ، و هلعه حتى من حلفائه في المنطقة ، لكنه يتوهم أنّ باستطاعته إخفاء جريمة التجنيس و الإبادة ، و هي ليست أول جريمة تزوير يقوم بها هذا النظام المتخبط و لن تكون آخر الجرائم ، و سيلزم لإتمام عملية تزوير مكان الولادة تزويرات أخرى تشمل جواز السفر و معلومات في إدارة الهجرة و الجوازات ، و شهادة الميلاد و الأوراق الرسمية لوزارة الصحة بل و حتى الوثائق للدول

الأصلية للمجنسين ، و يضرب بذلك كل القوانين والأعراف الدولية وتداعيات ذلك على السلم و الأمن العالمي مما لا يخفى. و لابد لإكمال العملية وتمامها أن تخفى الوثائق الرسمية التي تشير إلى مكان الولادة الحقيقي في موطن الولادة الحقيقي.

بذلك تكون الأجهزة الرسمية البحرينية تساهم في تغطية جريمة تزوير فريدة في العالم وتتحمل مسئولياتها أمام العالم بأسره.

و ذلك سيؤدي إلى تشكيك الدوائر الرسمية العالمية في المعلومات الواردة في وثيقة السفر لأي بحريني لأنها لن تكون مطمئنة لكون هذا البحريني فعلا أو أنّ هذا من تزوير الحكم البحريني و أنّه مولود في دولة أخرى، و سيدقق في أوراق و وثائق البحرينيين و سيكونون عرضة للتفتيش الشديد و الإهانة لدول لديها مشكلات مع مواطنين من جنسيات تعتبرهم محل تدقيق أمني.

التجنيس و النظام

لقد أفقد التجنيس ثقة المواطنين عامة و الخليجيين بما فيهم الأنظمة بالنظام و السلطة البحرينية ، لكن ذلك لم يوقف النظام عن مشروع التجنيس و الإبادة ، و تقديم الخدمات للمجنسين على حساب المواطن، و لا يبرر دعمه الغريب لهؤلاء المرتزقة رغم دعوات توقيف التجنيس التي صدرت من القريب و البعيد و الصديق و غير الصديق، و بعضها من الموالين للحكم فضلا عن رموز القوى الوطنية و المعارضة ، و لم تعبأ السلطة بكل الاحجاجات و التحركات الشعبية التي تطالب بوقف التجنيس و اعتباره برنامجا خطيرا ، و أشارت إلى المخاطر العظيمة التي سيخلفها ، و من استبدال الشعب بقطيع من المرتزقة و الابتزازيين ، عديمي الولاء و الدين ، و لكن هذه سلطة حاقدة و الحاقد أعمى لا يرى سوى موضوع حقده الذي يورده الكوارث الثقال بعد فوات أوان التدارك.

و وقفت نظريا و نفسيا كل فئات الشعب البحريني ضد التجنيس، و قد شعر بآثاره أبناء السنة مباشرة و قد فقد كثير من أبنائهم ثقتهم في حكم آل خليفة ، و ظهر لهم النظام على حقيقته الخبيثة، لكنهم ما تحدثوا في

رفضه إلا همسا، إلا فئة قليلة منهم صارحت النظام ، و لكنها جوبهت بالرفض التام.

هذا الانتباه المتأخر إلى الوضع سببه وصول آثار التجنيس و نيرانه إلى المدن و الأحياء التي يسكنونها متجاورين، فقد قام المجنسون الجدد بسرقات متكررة و جرائم متعددة و اعتداءات على الحقوق و الأعراض ، حينها انتبهوا بأكثر دقة و أهمية إلى مظلومية شركائهم في الوطن و أخوتهم في الدين، و قد يكون فات زمن التدارك فالمخطط الموجه لإبادة الشيعة لن ينجوا منه السكان من السنة ، ذلك أنهم يعلمون بالجريمة و يتكتمون عليها ، و قد يكون المخطط قسمها لمراحل قبل الأخيرة منها قتل أو موت الشرفاء من شهداء الجرائم السابقة، حتى تكون إبادة دون شهود، فالسكوت سيؤدي بهم إلى الفناء ، و لابد من قيادات سنية جديدة تطرأ على الساحة و تخلف تلك التقليدية و تكون شجاعة و نزيهة ، لأن وضعهم الحاضر و المستقبل سيزداد سوءا بمثل هذه القيادات التقليدية التي يتاجر بعضها بنصيب من أرباح آل خليفة المؤقتة ، و بعضهم صنيعهم ، و يجبن عن مصارحتهم و مجاهرتهم بالحق ، و نأسف أن نرى في تلك القيادات تعاملها مع الحكم تعامل العبد مع سيده إلا القليل ممن ظهر بمواقفه الشريفة كالشيخ عيسى الجودر .

و ثمن السكوت هذا كان غاليا و سيزداد غلاءً و وصل إلى التعدي على

الأعراض في عمق المدن السنية كالرفاع ، و على الممتلكات في عسكر ، و على دماء البشر في المحرق و المناطق السنية الأخرى ، و أصبحوا أكثر المواطنين عرضة لجرائم المجنسين ، فلم يطيقوا السكوت أكثر و خرجت من أفواههم كلمات حق ضد التجنيس و المجنسين و مستورديهم، و لكن كل ذلك لا يكفي ما لم ينظر أبناء السنة في مواقعهم و مواضعهم من التجنيس و النظام بنظرة واقعية تستلزم التحذير و التهديد حفاظا على الحرمات و الوجود.

و هنا لاحظنا سوء السلطة ضد القيادات السنية المعارضة و الشريفة فهي إما تحاول شرائهم بالمال و تغريهم بالمنصب أو يكونون عرضة لنقمتها متى استطاعت النيل منهم، فقد عرضت السلطات البحرينية على المناضل عبد الرحمن النعيمي عدة عروض و اقتراحات فلم يقبل ثم جاء خبر إصابته بجلطة أفقدته الوعي و لا زال، و كذلك الأستاذ المعارض أحمد الشملان الذي تعرض أيضا لمرض أفقده نشاطه و حيويته، كما أتهم سابقا المناضل و الوجه الوطني عبد الله فخرو لتهمة الجنون و هو من أعقل القوم أو أعقلهم جميعا رحمة الله عليه.

و للسلطة تجربة في تسميم المعارضين و خاصة القيادات منهم و قد لاحظت المعارضة البحرينية أن رموزا منها أصيب بأمراض مفاجئة و كبيرة فالشيخ الجمري أصيب بجلطة ثم انتقل إلى رحمة الله ، و الشيخ عيسى

قاسم مرض فجأة ، و الأستاذ عبد الوهاب حسين يتعالج من مرض، و استشهد الشيخ عباس راستي بداية الثمانينات بالسم بعد نفيه من البحرين، و أعداد من السجناء أصيبوا بأمراض سرطانية.

و أوقع التجنيس ضحايا من مختلف الفئات البحرينية ، و كانت نسبة الصراع مع أبناء الطائفة السنية شديدة ، و لقد لعب النظام لعبة التناقضات مرجحا كفة على أخرى حتى بدأ التجنيس الذي أظهر ما كان يخفيه من استعمالهم وقودا إلى أجل مسمى ، حان أوانه ، و هذا مخطط قديم لدى السلطات في توزيع المجنسين على مناطق بعيدة عن المجهر و الإعلام عامة ، كما أنّ الأهداف الانتخابية حتمت تمركزهم في تلك المناطق ، و هم مع هذا يبتعدون عن مناطق القرى الذي انتهكوها لمرات و مرات. فأصبحت المناطق السنية مطوقة بالمجنسين أشكالا و ألوانا و أصبحت المناطق التي يشكلون فيها غالبية أو نسبة كبيرة تتشكل بطابعهم و فقدت هويتها الأصلية بعادات غريبة و ألفاظ شديدة ، و كثرت الجرائم فيها، و المشاحنات و الشجارات اليومية و التي لا يظهر منها للعلن إلا ما يصل إلى مراحل دموية. و التزم بعضهم الجلوس بالبيت و خشي على أبنائهم من الخروج إلى الشارع ، و مما زاد الوضع سوء و نقمة ضد المجنسين و من جاء بهم هو وقوف النظام مع المجنسين ضد المواطنين، و ليست قضية عائلة الجيب إلا مثالا.

و أما دول الخليج فهم يجاملون النظام على حساب مصالحهم و مصالح شعوبهم و بلدانهم ، و هم لا يثقون في الحكم البحريني و يعرفونه على حقيقته البشعة ، و لكنهم يتعاملون معه كالقرصان فيما بينهم ، و ربما يحتاج كل واحد منهم عملية إرهابية في بلده حتى يعرف أبعاد ما يجري في البحرين.

النظر للنظام البحريني كنظام متخلف :

لمعرفة مقدار التخلف في نظام آل خليفة يحتاج البعض إلى مقارنته بأنظمة أخرى، تلك التي مارست منذ مئات السنين الإبادة الثقافية ضد الشعوب الأصلية، و نكّلت بهم و تآمرت لتأتي الآن نادمة معتذرة عما ظلمت في سالف قرونها و سنيها، فهذا نظام لا يستفيد من تجارب الأمم و ويلاتها ، و الكوارث التي أحدثها قمع شعوبها و محاولة إبادتها ، ظنا منه أنه في مأمن من تلك الكوارث و النكسات، و توهما منه بعده عن سنن الكون و الحياة ، و هي سنن الله ، (وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلا) الفتح/23 ، و ليضع نفسه موضع النظام الأكثر تعجرفا و غفلة ، و الأكثر تخلفا زمنا و رتبة، فالذي فعله الآخرون منذ مئات السنين و ندموا عليه ، يمارسه الآن و يتحايل عليه، و بعد سنين سيندم كما ندموا ، و يعتذر بأكثر مما اعتذروا، لكن لا يتمكن الإنسان دائما من الندم و الاعتذار، و قد

تفاجئه الأحداث بما لا يطيق و لا يتوقع و تباغته النتائج .

و هنا محل التعجب و موقع التأمل في أنّ حكما يعيش قادته عقد النقص و تبهره حياة الغربيين، لكنه لا يأخذ منهم ما هو مفيد و حضاري و أخلاقي و يمثل تداركا و تراجعا عن خط الخطأ ، بل يأخذ منهم الوجه السلبي و التدميري، برقصة مجونية، و بملهى ليلي، و بطرق فساد و غواية، ليضحك العالم عليه، و يعلمهم بأنه يسير في اتجاه معاكس للعالم.

فالعالم يعتذر للسكان الأصليين على محاولات الإبادة الثقافية ، و هذه كندا في منتصف سنة 2008 تعتذر للسكان الأصليين عن السياسة التي مارستها تجاه السكان الأصليين حين أجبرت أكثر من 100 ألف من أطفالهم على الالتحاق بمدارسة داخلية مسيحية تمولها الدولة بهدف تذويب هوياتهم ، وقدم رئيس الوزراء الكندي الاعتذار أمام البرلمان في أوتاوا وفي حضور المئات من الطلاب الذين أُدخلوا تلك المدارس ، و كانت هذه المدارس تمارس مهمتها منذ السنوات الأخيرة للقرن التاسع عشر وحتى تسعينيات القرن الماضي بالرغم من أن معظمها قد أُغلق في السبعينيات ، كما قدمت الكنائس التي أدارتها اعتذارات عن تلك الممارسات في العقدين الماضيين.

و استراليا هي الأخرى قدمت اعتذارا مماثلا عن ممارسات مماثلة ضد السكان الأصليين في فبراير 2008 .

شبه آل خليفة بالعباسيين و المجنسين بالأتراك :

لم يتعلم آل خليفة من التاريخ ، و كان يجب عليهم فعل ذلك، إذ إنّ الإنسان العاقل يدرس ما تراكم من سالف التاريخ فيما يهمه ، ليراكم به خبرة تعينه على أمره، في حياته و موته، و المثال التاريخي الأبرز لداء التجنيس هذا الحاصل في البحرين هو استيراد الأتراك و توظيفهم في المواقع العسكرية و الجندية في الدولة العباسية.

و لهذا لابد على الاضطلاع على أوضاع العباسيين و نبذة من تاريخهم المرتبط بمادة الكتاب من جلبهم للأتراك لأنّ كثيرا من قطع التاريخ تتكرر بصورة مشابهة و تسهّل عملية التنبؤ بما تؤول إليه الأوضاع في البحرين إذا استمرت خطط التجنيس و تعاظمت، و هنا قد توجد شبهة مهمة لدى بعض عناصر الحكم و هي القدرة و السيطرة على الأوضاع و إن تعاظمت سطوة و سيطرة المجنسين، و شبهة أخرى أنّ المجنسين يؤثرون سلبيا دائما على الوجود الشيعي و بعض الوجود السني، لكنّ تأثيرهم إيجابيا دائما على وجود القائمين على النظام و هم فرع سلمان آل خليفة، و هذا اشتباه من لا قراءة له في التاريخ و لا قدرة له في أخذ العبر منه ، إنّ الآثار الكبيرة الذي سيخلفها التجنيس لن تطال فئة دون أخرى و لن تستثني النظام و أبناءه ، و لكن وجهة تلك الآثار مختلفة ، فهي عنوانا

ضد الشيعي كوجود و ضد السني كعنصر امتيازات و ضد الحكام كمنصب و حاكم، و هو الأخطر و الأكبر ، و مالذي يمنع عن ذلك؟ و السيطرة مفقودة الآن فكيف في المستقبل؟

و درس التاريخ مر لآل خليفة في هذا المجال، و شواهده منتشرة و منتثرة في كتب التاريخ مثل الكامل في التاريخ و غيره ، و كتب الدراسات التاريخية مثل (من التمدن الإسلامي) و غيره . سنأخذ مقطعا تاريخيا يهمنا في كتابنا، و هو حول علاقة العباسيين بالأتراك كيف بدأت و إلى أين انتهت، و لن يكون إسقاطا متطابقا للواقع في البحرين و لكنه لن يكون مختلف النتائج تماما أيضا للاتفاق في أصل المقدمات.

و الترك أمة قديمة و لما ظهر الإسلام عبر المسلمون إلى المناطق التركية ففتحوا بخارى و سمرقند و فرغانة و اشروسنة وغيرها من تركستان ، و لما حكم العباسيون كانت تلك المدن خاضعة للمسلمين يؤدون عنها الجزية والخراج وكانوا يحملون في جملة الجزية أولاداً من أهل بادية تركستان يبيعونهم بيع الرقيق وهم في الغالب من السبي أو الأسرى، يفرقونهم في بلاط الخلفاء ومنازل الأمراء، فأخذوا يدينون بالإسلام.

و أول من استخدم الأتراك في الجندية من الخلفاء المنصور العباسي ولكنهم كانوا شرذمة صغيرة لا شأن لها في الدولة ، و الناظر إلى التاريخ يلاحظ علاقة الحكام بزوجاتهم و أمهاتهم و أثر ذلك على الحياة العامة و

شؤون الناس إذ أنهم في موقع نافذ و حساس، و نقطة التحول الكبرى بدأت في عهد الحاكم هارون بن المهدي العباسي، و تأسست في عهد المعتصم ، و قويت و تثبتت في عهد المتوكل ، فهارون خامس الحكام العباسيين ، و الذي يسمى كذبا لدى حكام الجور بالرشيد وهو أبعد ما يكون عن الرشد ، و كيف يكون رشيدا و هو مرتكب الموبقات و مقترف الذنوب و مستهتر بالمعاصي و فاعلها، و الليالي الملاح و الجواري و الغواني و شرب الخمور و قتل الناس بالهوى، و تنكيل و قمع و قتل الشعب، و هو عبرة للحكام أيّما عبرة ، فلقد وصل إلى الحكم في زهرة و زهوة الشباب و انتهى عمره قبل أن تنتهي زهوته و عقود شبابه، فبدأ الحكم و عمره 22 سنة و مات غير مأسوف عليه و عمره 43 سنة ، و كانت أكبر رقعة على الأرض في ذلك الوقت يحكمها هذا الفاجر ، و لكن أين هو اليوم ؟ بل أين أسلافه و أحفاده؟ و أين الطغاة الذين سبقوه و لحقوه ؟ و أين الفراعنة ؟ و أين الأمويون ؟ لا تجدهم إلا في مزابل التاريخ في الدنيا أما في الآخرة فيوم ينادي المنادي ألا لعنة الله على الظالمين و الطغاة و المستكبرين و أعوانهم ، و من السخرية أن تجد مغفلين يترضون على الطغاة ، دون أن يحترموا عقولهم و أنفسهم ثم يطلبون من العالم الحر أن يحترمهم ، و قد يدّعون أنهم يتطورون و يتقدمون و عقولهم جامدة تقدس الفجَرة العَهرة الغَدرة مثل هارون العباسي.

لقد كان لهارون العباسي آلاف الجواري و تزوج عدة نساء ، منهم العربية زبيدة أم محمد الأمين بن هارون ، و الفارسية مراجل أم عبد الله المأمون بن هارون ، و التركية ماردة أم محمد المعتصم بن هارون.

و قسّم هارون ولاية العهد بين أبنائه الثلاثة، الأمين و المأمون، و المؤتمن، و قدّم الأمين على المأمون والمؤتمن و هو لم يبلغ من العمر إلا خمس سنين و لم يكن يعرف إلا الغناء والخمر والرقص و الجواري والغلمان، وتاريخه مذكور بتفصيل في كتب التاريخ و الأعلام ، ثم المأمون ، ثم المؤتمن و هو القاسم بن هارون و لكن جعل خلعه وإثباته إلى المأمون، فحكم الأمين و اقترب العرب ، و حكم المأمون و اقترب الفرس، و خلع المأمون أخاه المؤتمن و قيل أنه مات في زمن والده.

و حكم المعتصم بن هارون بعد أخيه المأمون بعهدٍ منه ، إذْ لم يكن من ولاة العهد الذين عيّنهم هارون ، و بدأ النفوذ التركي ، و كان المعتصم و أمه تركية فيه كثير من طبائع الأتراك مع الميل إليهم لأنهم أخواله كما كان يميل المأمون إلى الفرس. وشاهد المعتصم من جرأة الفرس وتطاولهم بعد قتل الأمين حتى أصبح يخافهم على نفسه، ولم يكن له ثقة بالعرب وقد ذهبت عصبيتهم وأخلدوا إلى الحضارة والترف وانكسرت شوكتهم فرأى أن يتقوى بالأتراك وهم لا يزالون إلى ذلك العهد أهل بداوة وبطش مع الجرأة على الحرب والصبر على شظف العيش، فجعل يتخيّر منهم

الأشداء. فلما أفضت الخلافة إليه كان الأتراك عوناً له وتكاثروا حتى ضاقت بغداد بهم وصاروا يؤذون العوام ، و لا يتسمون بالسلوك الحسن تجاه الناس، فكانوا يطردون خيلهم ودوابهم في طرق بغداد وشوارعها، فيصدمون الرجل والمرأة و يطأون الصبي، فينال الضعفاء والصبيان من ذلك أذىً كثيراً وربما رأوا الواحد بعد الواحد قتيلاً في قارعة الطريق.

و تزوج المعتصم من شجاعة و هي تركية أيضا و هي أم المتوكل و هو أحد ألعن الحكام في التاريخ الإسلامي ، وكثر التزاوج بين الحكام العباسيين و النساء التركيات ، و ذكروا أنّ سغاب تركية و هي أم المقتدي، و كذلك آلتون أم المستظهر ، و كوموش أم المسترشد، و زمر أم الناصر، و سلجوقة أم الظاهر، و تورك أم المستنصر ، و غيرهنّ من نساء تركيات. و نحن نذكر ألقابهم التي اشتهروا بها و عرفوا بها دون أسمائهم ، و إن كانت هذه الألقاب فارغة لا تساوي شيئا ، لا في عقول و قلوب الشعوب و لا الحكام ، و تستعمل للضحك و السخرية على شعوب الأمة.

و كان المعتصم عرياً من العلم، ضعيف القراءة والكتابة، بل قيل أنه كان أُمياً لا يقرأ ولا يكتب، و راح يعيث في الأرض نهباً وفساداً، و كان مشتغلاً باللهو والمجون كسابقيه من أسلافه، و يكثر من شرب الخمر ، و يحب الغناء الذي حرمه الله ويستمع إليه ، و كان كثير الظلم و البطش والعنف بالأبرياء ، و إذا غضبَ لا يُبالي من قتل وما فعل ، وكثير التبذير

على مصالحه الشخصية و قصوره ، وعلى المغنين والمتملقين وشعراء الجور والباطل ، و قام بجمع الأتراك واقتنائهم وبعث إلى سمرقند وفرغانة والنواحي في شرائهم، وبذل فيهم الأموال، وألبسهم أنواع الديباج ومناطق الذهب ، و قد بلغوا الآلاف فقيل عشرين ألفا و قيل أربعة آلاف، و كانت هذهِ سابقة خطيرة في تاريخ الحكام أو (الخلفاء) .

و اتفق أنّ المعتصم خرج بموكبه يوم عيد فقام إليه شيخ فقال له: يا أبا إسحاق فأراد الجند ضربه فمنعهم وقال: يا شيخ ما لك؟ قال: لا جزاك الله عن الجوار خيراً ، جاورتنا وجئت بهؤلاء العلوج من غلمانك الأتراك فأسكنتهم بيننا فأيتمت بهم صبياننا و أرملت نساءنا و قتلت رجالنا ، و المعتصم يسمع ذلك.

و كأنّما المعتصم خشي انقلاب الأمر عليه فلم يدخل بغداد بل سار يلتمس معسكراً لأجناده حتى أتى سامرّاء فاتخذها معسكراً ، و بدل أن يحول بينهم وبين أفعالهم المنكرة راح يبحث عن مكانٍ يمرح فيه أتراكه على راحتهم ، و اختط في سامراء الخطط وأقطع أتراكه القطائع على حسب القبائل ومجاورتهم في بلادهم وأفرد أهل كل صنعة بسوق وكذلك التجار، فبنى الناس وارتفع البنيان وشيدت القصور وكثرت العمارات واستنبطت المياه ، و تسامع الناس بسامراء دار الملك فقصدوها فكثر العيش.

و العجيب أنّه كان يصفهم بأولاد الزنا و هو متبجح في ذلك غير

مستح ولا خجل مما يقول عن أتراكه، فقد ذكر صاحب تاريخ بغداد بسنده رواية جاء فيها (كنتُ أنا ويحيى بن أكثم نسير مع المعتصم وهو يريد بلاد الروم، قال: فمررنا براهب في صومعته ، فوقفنا عليه وقلنا : أيها الراهب، أترى هذا الملك يدخل عمورية؟ فقال: لا، إنّما يدخلها ملك أكثر أصحابه أولاد زنا ، قال: فأتينا المعتصم فأخبرناه، فقال: أنا والله صاحبها، أكثر جندي أولاد زنا، إنّما هم أتراك وأعاجم)!!.

و هذا استخفاف و احتقار للشعب إذ يفترض بحاكم المسلمين أن يختار أُناساً من ذوي الشرف والنسب الرفيع يستطيع من خلالهم تحقيق الفتوحات الإسلامية و إيصال المبادئ الإسلامية إلى شتى أصقاع المعمورة، كما يتمكن من خلالهم أن يوفر الأمن والأمان للشعب.

و اشتد ساعد الأتراك بذلك وقويت شوكتهم وغلبوا على أمور الدولة وخصوصاً بعد أن أنهوا ثورة الحزمية وفتحوا عمورية فتحول النفوذ إليهم، وبعد أن كانت أمور الدولة في قبضة الوزراء الفرس أصبحت في أيدي القواد الأتراك أو صار النفوذ فوضى بين الوزراء والقوّاد.

إذ ان هؤلاء الأتراك سيطروا شيئاً فشيئاً على دفة الحوادث ومجريات الأمور، وراحوا يسيطرون على مركز الخلافة نفسها، وأصبحوا يتحكمون بمصير (الخليفة) فيما بعد ، يشغبون عليه تارة، ويقتلونه أخرى، وينصبون (خليفة) ثالثة، وقد ذاق منهم الحكام الذين تواردوا على كرسي (الخلافة)

طعم الأمرين.

أما استبدادهم في بلاط الخلفاء فابتدأ في أيام المتوكل لأنه لما تولى الخلافة سنة 232هـ وكان ما كان من كره الشيعة واستبداده فيهم زاد في تقديم الأتراك ورعايتهم فزاد طمعهم في الدولة، ثم أغراهم ابنه المنتصر أو هم أغروه على قتله فقتلوه وكان ذلك أول جرأتهم على (الخلفاء) ، و ولوا المنتصر بعده ولم تطل مدة حكمه أكثر من بضعة أشهر فمات ، وتولى بعده المستعين بالله سنة 248هـ. ثم المعتز بالله سنة 251هـ وقد استفحل أمر الأتراك استفحالاً عظيماً.

و قد قتلوا المعتز شر قتلة فإنهم جروه برجله إلى باب الحجرة وضربوه بالدبابيس وخرقوا قميصه وأقاموه في الشمس بالدار فكان يرفع رجلاً ويضع أخرى لشدة الحر و بعضهم يلطمه بيده.

و المستكفي سملوا عينيه ثم حبسوه حتى مات في الحبس.

و بلغ من فقر القاهر بالله أنهم حبسوه وهو ملتف بجبة قطن وفي رجله قبقاب خشب.

فلا غرو إذا أصبح الحكام أو (الخلفاء) آلة في أيدي الأتراك إذا تنازعوا على السلطة كان الحاكم مع الحزب الغالب، وبعد أن كان القواد يحلفون للحاكم بالطاعة صار الحاكم يحلف لهم ، فلما تقدم الأتراك في الدولة العباسية وعلم إخوانهم في بلادهم بذلك تقاطروا مئاتٍ وألوفاً يطلبون

الارتزاق بالجندية ورغبوا في الإسلام وجعلوا يدخلون فيه بالألوف وعشرات الألوف، بل مئات الألوف.

و ما من دولة قامت في ذلك العصر إلا استخدمت الأتراك في جندها سواء ، فكانوا يحملون إلى بغداد أو غيرها من المدائن الإسلامية تباعاً و قلما يتوالدون فيها ولذلك كانوا يتفاهمون بالتركية وقد يتعلمون العربية ولا يتكلمونها تكبرا .

و كما كان للجند الترك أثر عظيم أوقع الهيمنة بأيديهم كذلك كان للخدم و النساء دورهم أيضا في البلاط العباسي ، و قابلية لتوسع النفوذ و عظم تأثيره.

و هذا تاريخ أسود و ملوث و ملطخ بالدماء ، و ليالي حمر و أيام قاتمة ، هذا هو تاريخ العباسيين و هو قطعة كبيرة من تاريخ المسلمين.

و هو مثال صارخ و متشابه في عدد من الوجوه مع ما يجري في البحرين ، فقد استقدم العباسيون الأتراك و كان خطأهم الإستراتيجي الفادح لحماية دولتها وقلّدتهم المناصب الحساسة والمهمة في مؤسساتها العسكرية ، و كذلك النظام في البحرين استورد المرتزقة من بقاع الأرض و أصقاعها لحمايته من الشعب و وضعهم في تلك المناصب و هو الخطأ الأكبر.

و الأتراك تمكنوا شيئا فشيئا من السيطرة على مفاصل الدولة و أدرعها ، و أجهزتها الأمنية و العسكرية ، كما هم المرتزقة في البحرين ، فهم أيضا

بدأوا سيطرتهم على المواقع العسكرية و الأمنية، لدرجة لا يأمن فيها من يعتدى عليه و يُضرب من المواطنين للذهاب إلى مركز الشرطة ، و إذا ذهب لا يجد إنصافا و عدلا لحقه، بل ربما يُستهزأ به و يُسخر منه.

و لم يكن العباسيون يسمعون لشكاوى الشعب، و مصائبه بسبب الأتراك و أفعالهم، كما هو الحال لآل خليفة الآن، فهو صم بكم عمي لاحتجاجات الشعب و في كل مواقعهم و مناصبهم و توجهاتهم.

و كما كان في استقدام الأتراك عدم ثقة العباسيين بأبناء الشعب من الأهالي و عامة الناس على اختلافهم و تشعبهم ، كذلك لا يثق النظام في البحرين بعامة الشعب و أنما في عائلات قليلة تشاركه في مشاريع الظلم و الظلام.

و كما يرى العباسيون أنّ الأتراك أقرب منهم من عامة الشعب المسلم كذلك يرى آل خليفة بأنّ المجنسين و المرتزقة من كل بقاع الأرض أقرب إليهم من البحرينيين أبناء الأرض و التراب.

و كما كان في اختيار الأتراك صفات كالبداوة و البطش و الحرب و يتكاثرون حتى تضيق بهم بغداد كذلك مرتزقة آل خليفة من المجنسين ، فكثير منهم من الصحاري و القفار و أهل بداوة لا حضر، و أهل بطش و حرب ، فقاسى البحرينيون منهم ويلات الاعتقالات و التعذيب و التنكيل و القتل و ضاقت بهم البحرين .

و كما كان مرتزقة العباسيين يؤذون الأهالي و الناس و يتعدون على حقوقهم و لا يوصفون بحسن الأخلاق ، كذلك مرتزقة النظام في البحرين من طبقة لا خلق لها و من صنف لا ورع لديه فهم يزاولون مهنة التعدي على حقوق المواطنين ، و كثيرو الجرائم و السرقات، و ممارساتهم منافية للسلم الأهلي و الأمن الاجتماعي .

و كما فضل العباسيون الأتراك فضل آل خليفة المجنسين، و كما ميزوا الأتراك ميزوا المجنسين ، و خطط العباسيون المدن للأتراك و خطط آل خليفة المدن للمجنسين ، و كثير من المجنسين مجهولي الهوية لدى الشعب و غير مشخصين ، و أتراك العباسيين مجهولين باعتراف الحاكم.

و كل هذه مقدمات نماذج فلم تبق إلا النتائج ، و لكن النتائج كانت مبهمة و مغيبة تماما للنظام فقد أخفى القائمون بالدراسات لإقصاء الشيعة تمهيدا لإبادتهم الآثار السلبية للتجنيس و الإبادة ، و لم يكونوا موضوعيين في دراستهم و مخططاتهم ، أو أنّ الأحقاد على الشيعة أعمتهم إظهارها، و النتائج كثيرة و كارثية و لكن آخرها هو انحطاط الدولة العباسية حين تكثر الأتراك و سيطروا ، و كان استقدامهم هو الخطأ الاستراتيجي الأعظم الذي أسقط نهاية الأمر دولتهم غير المباركة، و نحن نشاهد هذا الانحطاط في دولة آل خليفة و هو بداية النهاية و السقوط.

دولة جزر القمر :

و لنعرف مدى تخلف النظام في قضية التجنيس نقارنه بأكثر الدول فقرا و اقتصادا ، مثل دولة جزر القمر أو الاتحاد القمُري ، و هي جزر في المحيط الهندي بين شمالي مدغشقر وشمال شرق موزمبيق، مساحتها 1862 كيلو متر مربع، و تتميز بقلة عدد السكان إذ يقدر ب 798000 ، فمساحتها أكثر من ثلاثة أضعاف مساحة البحرين و سكانها أقل من سكان البحرين حاليا، فكثافة سكانها أقل، و هي دولة تعاني من وطأة الفقر ، و لم يتسلم الموظفون رواتبهم لمدة خمسة أشهر العام الذي تم تقديم مشروع تجنيس البدون الخليجيين فيه وهو 2008 ، كما يعاني السكان كثيرا من الانقطاع المتكرر للكهرباء والوقود، و لا يتجاوز دخلها السنوي 90 مليون دولار ، لكنها غير مستعدة لبيع جنسيتها في المزاد العلني كما يفعل النظام في البحرين، فالجماعة عندهم كرامة و ديمقراطية.

و حينما عرض على مجلس النواب في جزر القمر مشروع قانون يمنح الجنسية لأربعة آلاف عائلة من البدون تسكن في دول الإمارات والكويت و السعودية، مقابل تقديمات مالية ، و برر البيان الحكومي مشروع القانون بأنّ الأمر يتعلق ببرنامج هدفه جذب المستثمرين الأجانب إلى قطاع العقارات، و أنّ منح الجنسية لأربعة آلاف من دولة الإمارات العربية المتحدة على سبيل المثال, سيجلب ما يقارب المائة مليون دولار ، رفض

النواب الذين وجهت إليهم الدعوة لعقد جلسة استثنائية تمرير المشروع في جلسة صاخبة ، و أبدت المعارضة امتعاضها الشديد من المشروع, مؤكدة رفضها بيع جنسيتها ، و أدان أحدهم طمع الحكومة المستعدة لبيع الجنسية إلى دول الخليج التي تريد التخلص من هذه العائلات ، و سقط المشروع .

يخجل الإنسان من هذه المقارنة و لكنه مضطرٌ إليها ، فأين أولئك النواب القمريين الذين لا يجبرهم وضعهم الاقصادي السيئ و ضغوطاته في تقنين الاستيراد البشري مع حججه و مبرراته و لا يستسلمون للسلطة التنفيذية من بعض المتاجرين في (برلمان البحرين) ، و الذي ينصب أحدهم نفسه مدافعا عن التجنيس و مؤسسا للجنة لتجنيس الأجانب ليظهر نفسه كحمار للسلطة و النظام ، و الذي يبرر لها ما تشاء فتركبه و تحلبه دون ظهر و دون ضرع و أنما هما صنيعتاها ، في مجلس يسمى بهتانا و زورا (برلمان) و (مجلس نيابي) و التسمية منه براء ، لأنه لا يرقى لبرلمان بوجودهم .

دولة الدومينيكا و دولة المجنسين :

و الخلاصة أننا لم نجد لما يقوم به النظام في البحرين مثيلا في العالم ، فقد انفرد النظام فيه عن الدول قاطبة في مشارق الأرض و مغاربها، و حتى

الدول التي تمنح الجنسية تشترط شروطا تصعب يوما بعد يوم، مع صغر العالم و انتشار (الارهاب) فيه و قتل الأبرياء من غير ذنب، و أكثر الدول إعلانا لمنح الجنسية هي دولة الدومينيكا ، بطريقة سميت ببرنامج الجنسية الاقتصادية ، و من شروطها ابتداء تحدث المتقدم بالطلب للعائلة باللغة الانجليزية، و قد أعطى هذا البرنامج الجنسية الاقتصادية لمئات الأشخاص حسب إدّعائهم، و الشرط الآخر دفع مبالغ كبيرة للحصول على الجنسية، و على المتقدم للطلب دفع مبلغا مقداره 100000 دولارا أمريكيا (يعادل تقريبا 37701 دينارا بحرينيا) ، مما يخول المتقدم بالطلب وزوجته وولدين من أولاده تحت سن الـ 18 على الحصول على الجنسية الدومينيكية. ويتوجب دفع 15000 دولارا أمريكيا (يعادل تقريبا 5655 دينارا بحرينيا) مقابل كل ولد إضافي تحت سن الـ 18 ، و 25000 دولارا أمريكيا (يعادل 9425 دينارا بحرينيا) لكل ولد إضافي ما بين الـ 18 والـ 21 من السن.

و في حال الطلب الفردي دون العائلة يدفع المتقدم مبلغ 75000 دولارا أمريكيا (يعادل 28275 دينارا بحرينيا).

و يتوجب على المتقدمين لطلب الجنسية دفع تكاليف إضافية أيضا و هي :

رسم الطلب : 200 دولارا أمريكيا لكل طلب (يعادل 75.4 دينارا

بحرينيا تقريبا).

رسم الوكيل : 1000 دولارا أمريكيا لكل طلب (يعادل 377.010 دينارا بحرينيا تقريبا).

رسم التسجيل : 1000 دولارا أمريكيا لكل طلب (يعادل 377.010 دينارا بحرينيا تقريبا).

رسم الطوابع الرسمية : 50 دولارا أمريكيا لكل طلب (يعادل 18.84 دينارا بحرينيا تقريبا).

و تأخذ هذه المعاملة ما بين شهرين وثلاثة أشهر، ويخصص معظم هذا الوقت للقيام بتحقيقات عن خلفية العميل أي المتقدم بالطلب ، وتقوم بهذه التحقيقات وكالات تحقيق دولية خاصة بطلب من الحكومة.

ويجب على المتقدم بالطلب أو ربّ البيت، في حال كان الطلب لعائلة، أن يأتي إلى الدومينيكا لإجراء مقابلة ، و في الحالات الاستثنائية قد يكون من الممكن إجراء المقابلة خارج الدومينيكا لكن عندها يتكفل المتقدم بالطلب بدفع كافة التكاليف.

ويجب أن تُقدم كافة طلبات الجنسية من خلال متعهد أو وكيل ، و على كافة المتعهدين الأجانب أن يعملوا من خلال وكيل أو متعهد محلي في الدومينيكا.

و تشمل لائحة المتطلبات معلومات كثيرة و يجب أن تكون ملحقة

بأمور عديدة مثل نسخة طلب معبئة و مصدقة ، رسالة تزكية من مدير المدرسة أو رئيس الجامعة للأولاد ما بين سن الـ16 والـ18 عاما، رسالة توصية مهنية ، رسالة إثبات توظيف و بيان مالي مدقق، رسائل تزكية من المصارف التي يتعامل معها المتقدم بالطلب، رسالتي توصية شخصية، بيان بمصدر الأموال، آخر إقرار ضريبي، سجلات الشرطة مع بصمات الأصابع من بلد الولادة وبلد السكن (إذا كان البلدان مختلفين) ، رسالة موجهة إلى وزير الشؤون القانونية تتضمن طلب الجنسية، تقارير أو سيرة ذاتية مفصلة عن خلفية أعمال المتقدم بالطلب، إضافة إلى الصور و شهادة الولادة و شهادة الزواج أو الطلاق، شهادة طبية، نسخ مصدق عليها من الشهادات الجامعية، استمارة كشف مصدق عليها.

ثم قد يرفض الطلب في حالة تقديم كل الأوراق و المتطلبات التي ذكرناها لسبب تراه دولة الدومينيكا .

كل هذه الشروط و الالتزامات تخلى عنها نظام آل خليفة للوصول إلى إبادة السكان الأصليين، و من المؤكد إجمالا أنّ دولا و أفرادا و قوى خارجية دعمت بالمال و المعلومات و الخدمات اللوجستية آل خليفة في عمليات التجنيس، و أنّ أطرافا رفيعة في النظام استغلت التجنيس للثراء الفاحش على حساب الوطن و المواطن في حاضره و مستقبله.

و بتقدير بسيط فإنّ الربح يزداد في كل حالة تجنيس فإذا كان ربح آل

خليفة من التجنيس لفرد واحد فرضا هو مليون دولار أمريكي أي ما يعادل 3,750,600 ريال سعودي أو 3,672,899 درهم إماراتي ، فإنّ تجنيس 100 ألف فرد يوفر ربحا بمقدار 100 مليار دولار أمريكي ، و تجنيس نصف مليون فرد يساوي 500 مليار دولار أمريكي .

كل هذه الأرباح الذي تجنيها مافيات التجنيس و عناصر النظام يقابلها خسائر عظيمة مادية و معنوية على الشعب البحريني ، فالمواطنون سيدفعون فواتير التجنيس مقدما و مؤخرا ، و لن يطول العهد حتى يرفع النظام الضرائب و الرسوم و يزيد الأسعار ، فلن يبقى الخبز بقيمته الحالية ، و لا أسعار البنزين ، و لا رسوم المعاملات الإدارية و غيرها و كلها مرتفعة مقارنة بدول المنطقة.

و ذلك سيحدث هزة اجتماعية عنيفة في بلد استهلاكي يفتقد لموارد طبيعية و بنية تحتية و استقلالية اقتصادية شعبية ، بعد أن قتلها النظام بسياسته المتعمدة ، فالشعب في الحقيقة محاصر فلا زراعة و لا صناعة و لا حرية صيد الأسماك، و لا أراضي و لا أبحار و لا حرية تجارة.

نظام أصم و أبكم و أعمى لا ينظر إلى تجارب الدول الأخرى و مثيلاته الدول العربية و كيف وصل بها الحال إلى المتاجرة بالمحرمات كسبا للرزق ، و نهجه الأعور الذي يسير عليه لا يوصل إلا إلى الكارثة ، و ربما انتهى وقت التدارك ، و إتقاء الفتنة التي لا تصيبنّ الذين ظلموا خاصة،

فالله شديد العقاب، نسأل الله سبحانه و تعالى و نتضرع إليه بالعافية و السلامة للمواطنين البحرينيين و أن يأخذ الحكام الظالمين و جلاوزتهم و عملائهم و أدواتهم بظلمهم إنه سميع عليم.

خطر التجنيس على النظام :

الخطأ الأكبر للنظام هو في توهمه أنّ التآمر على الشعب يضر بالشعب فقط، و أنّ النظام و عناصره الرئيسية بمنأى من أخطاره و أضراره، ذلك توهم يدل على جهل مطبق ، و عدم دراية بالتاريخ القديم و الحديث ، و بسنن الله في الكون و الحياة ، كما يدل على عدم تملك عناصر النظام و أفراده أدنى معرفة عن طبيعة و قوانين تطور المجتمعات، لأنّ الأضرار و المخاطر التي ستلحق بالبلد و بأهلها ستضر بالحكام و قد يكون هم أكبر و أكثر المتضررين.

و البعد الأكبر في قضية التجنيس سينعكس على الحكم حيث سيطمح المجنسون بأرقى من ملازم و ضابط و وكيل محكمة ، ليعيد التاريخ نفسه في تسلط البرامكة و الأتراك على دوائر الحكم العباسي الذي جاء بهم عوضا عن مواطنيه، فأصبحوا هم الآمر و الناهي ، و هم من يقرر إقالة الحاكم و تنصيب غيره ، هذا الطموح متغلغل في هوى بعض الجنسيات كالعراقيين البعثيين الذين حكموا العراق في فترة طاغوتية و عرفوا زوايا الحكم و قواعد

اللعبة مع قساوتهم و بطشهم و استعدادهم لقتل الأنفس، و أقصى درجة يمكن احتمالها هي الانقلاب ضد النظام و أخذ السلطة منه، و هذا لا يكون إلا بسفك الدماء و إزهاق الأرواح، ليلتفت حينها آل خليفة فلا يجدون مجنسا و لا سنيا و لا شيعيا يثق بهم ويصدق وعودهم الغادرة و الكاذبة.

و النظام أعمته الطائفية و هو غافل عن سلطة وزير الديوان الملكي خالد بن أحمد آل خليفة، التي هي في تزايد مستمر، و قريبه مسؤول الإبادة و التجنيس أحمد عطية الله آل خليفة، و خالد الآن يرأس الجناح الثالث في النظام من بعد الحاكم حمد بن عيسى آل خليفة، و رئيس الوزراء لأربعين سنة خليفة بن سلمان آل خليفة ، و لا يتوقف طموحه إلا حين يطيح بالأولين من بني عمه كما فعلها حكام خليجيون آخرون ، بمعية عطية الله الذي يسمّيه معارفه بالعبرية نتنياهو تشابها لرئيس الوزراء الصهيوني لوجود وجه الشبه في الأسمين باللغتين و في النفسين بالشر ، مع فارق عن حكام الخليج المنقلبين على آبائهم و إخوانهم أنّ هذا الطامح متآمر و متعامل مع قوى خارجية في اللعب بأمن و مستقبل البحرين، و لعلها هي التي تغريه و تخدعه بتحقق طموحه، و لعلمه بأنّ أبناء البحرين باختلاف توجهاتهم لا يحققون أهدافه الانقلابية فقد استورد مئات الآلاف من المرتزقة الأجانب، فهي التي قد تطيعه بالانقلاب الأكبر، و استلام

الحكم إن قرر أو قرر أسياده الآمرون ، و دوره يشبه بدرجة كبيرة دور بندر بن سلطان آل سعود ، العبد الذي نكّل بالأحرار في كل جبهة شريفة قبل اكتشافه قبيل انقلابه ، و وضعه تحت سجون الإقامة الإجبارية.

إنّ الخلافات بين أجنحة الحكم و الإقصاء بينها ليس خيالا و أنما حقيقة تتكرر ، و لا يخرج للإعلام إلا قليله مما لا يسعف النظام التستر عليه ، و قد ذكر التاريخ فترة 1811-1869م كفترة تحارب أجنحة آل خليفة مع بعضهم البعض فهرب الكثير من أهالي البحرين إلى مناطق عديدة مثل القصبة و البصرة و الأهواز .

و كان عزم من بريطانيا في عام 1869م على إنهاء كل هذه المشاكل فتدخلت في البحرين بصورة مباشرة و طردت فرعاً من العائلة الحاكمة وهجرت بعضهم إلى الخارج و هو الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة ، و تم طرده بسبب قتل أخيه علي بن خليفة ، و لذا أحضر البريطانيون عيسى بن علي آل خليفة من قطر و كان عمره 21 سنة و استمر في حكم البحرين 54 سنة ، من الظلم و البغي و العدوان ثم أبعد عن الحكم و عيّن ابنه حمد مكانه .

و في حقبة العقود القريبة السابقة ذكر مصدر في المعارضة البحرينية الوضع السياسي بعد وفاة سلمان بن حمد آل خليفة سنة 1961 حيث طالب بعض أفراد القبيلة الحاكمة الطامحين بالوصول إلى رأس الحكم

الوقوف في وجه عيسى بن سلمان لمنعه من تسلم السلطة بحجة أنه لا يزال في مقتبل العمر و هو 28 سنة حينذاك ، حيث يحتاج الحكم إلى رجل راشد، لكن الأخوة الثلاثة عيسى وخليفة ومحمد وقفوا صفاً واحداً ضد هؤلاء وانتصروا عليهم واستفردوا بالسلطة.

كما ذكر المصدر مثالا آخر و هو حالة دعيج بن حمد آل خليفة رئيس المحاكم خلال فترة الانتداب البريطاني في البحرين ، الذي كان يطمح للوصول إلى الحكم لأنه يعتبر نفسه الأحق في هذا الموقع من سلمان بن حمد، وتحالف مع البريطانيين من أجل تحقيق هذا الهدف ولكنه فشل في ذلك عندما خذله البريطانيون الذين أبقوا على حليفهم الأقوى سلمان بن حمد، وبعد ذلك قرر سلمان أن يعاقبة و أفراد عائلته فقطع عنهم إمتيازات السلطة والوظائف الرسمية العالية هو و أحفاده حتى اليوم.

كما ذكر المصدر أنماطا من الضغائن بين عناصر النظام و أفراد القبيلة و كمثال حالة خليفة آل خليفة فمنذ عشرات السنين وحتى الآن لا يزال أولاد وبنات خليفة والد وزير الداخلية السابق محمد بن خليفة وعم الأمير السابق عيسى بن سلمان محرومون من حمل لقب آل خليفة ، لأنّ أمهم شيعية من منطقة النعيم أحدى ضواحي المنامة ، وهم اليوم جميعاً محرومون من الوصول إلى أرفع المناصب في الدولة.

كما ذكرت بعض حالات الخروج عن القواعد المألوفة للأسرة الحاكمة و

كمثال فقد ذكر أنّ إبراهيم بن سلمان آل خليفة من الخارجين على تلك القواعد حيث رشح نفسه لعضوية المجلس الوطني المنتخب في العام 1973 وفاز بالمقعد النيابي في الرفاع بفارق كبير عن منافسه ، وانحاز إلى جانب المعارضة الوطنية و الإسلامية داخل المجلس التي تصدت للقوانين الجائرة و أهمها قانون أمن الدولة السيئ الصيت والذي بسببه تم حل المجلس الوطني وتعطيل المواد الحيوية من دستور البحرين العقدي، و قضت أعداد كبيرة من المواطنين البحرينيين الشرفاء أعمارهم خلف القضبان الحديدية و السجون.

و في هذا الزمن فإن المثال البارز للمرشح بالمحافظة الوسطى وهو سلمان بن صقر آل خليفة فقد دعم النظام مرشح آخر و هو الظهراني على حساب ابن القبيلة الأكفأ و الأجدر نكاية به ، و الذي لم يوفر نقذه الصريح ضد التلاعب و التزوير الانتخابي الذي يقوم به النظام و أذنابه.

و المراقب لأوضاع البحرين لابد له أن يلاحظ تركيزا صحافيا لطموح الابن الرابع ناصر بن حمد آل خليفة و قد يكون على حساب الابن الأكبر ولي العهد .

إنّ هذا الحكم الوراثي يجازف بديموميته و توريثه لأبنائه بهؤلاء المجنسين فلا يحرص على إصلاح البلد لأبنائه الذين سيرثوه بعجز في كل الحريات و المجالات ، و ستكون تركة الآباء ثقيلة على الأبناء الذين هم منهم، فإن

حل المشكلة قبل أن تتفاقم هو في صالح الحكم، وأما تركها تخلق شقاً عميقاً فسيضطرهم أنفسهم لمواجهتها في ظروف أكثر عقدة و زمن أكثر تباينا ، و قد تعصف بهم إن وصلت نوبة الحكم إليهم دون أن تختطف، فإنّ الاحتمالات كلها مفتوحة على مصراعيها بسبب الفجوات و الفراغات و الثغرات و الاختراقات الأمنية التي أوجدها الحكم بالمجنسين.

الهوية و اللحمة الوطنية

أكبر و أعظم خطر و أثر يترتب على التجنيس في مراحله الأولى هو الخطر الثقافي و تغيير هوية البلد، و هو الهدف الرئيسي من تغيير و تخريب التركيبة السكانية في البحرين ، و قد حصل بدفعات التجنيس ، فليست هوية البحرين هذه التي يمثلها و يحملها الدكتور المجنس في الجامعة و لا الجندي المرتزق في وزارتي الداخلية و الدفاع ، و لا العاهر مزدوج الجنسية في شقق البحرين ، و لا المتآمر الذاهب لدول الخليج ليفجر مواقعها الحيوية، أو يقتل أطفالها في الأعياد.

و لا لغة أبناء البحرين و لهجتهم هذه هي التي يتكلم بها أبناء المجنسين و آباؤهم ، و لا هي عادات و تقاليد أبناء البحرين عاداتهم و تقاليدهم ، و لا أخلاقهم أخلاق أهل البحرين.

و لكثرة المجنسين و نسبتهم العالية سوف يتصاعد التأثير في كل الاتجاهات و على جميع الأصعدة ، و هذا ما يفسر تراجع الدور الثقافي للبلد فهي محكومة بنظام قمعي و بمجنسين جهلة، فلم تعد البحرين تلك الواحة التي تشع الفكر و الثقافة للمنطقة.

و استراتيجية النظام متواصلة في تفتيت الهوية و استبدالها بهوية جديدة تظن وهما قدرتها على صياغتها ، و هو يعمل ليلا و نهارا و سرا و إعلانا على مجموعة عناصر للتفتيت و التشرذم و منها مسألة الطائفية.

الطائفية :

اعتمد نظام آل خليفة في البحرين الطائفية كركيزة أساسية في حكمه ، و ارتكز على معاملة الأفراد كجزء من مذهبهم ، و بهذا قسّم المجتمع و أضعفه ، و شق وحدته و تماسكه، و حرم هذا النظام الإنسان البحريني من حق المساواة و الحياة الديمقراطية، و هو سعيد بهذا التمزق و الشقاق لأنه يستمر بحكمه و ظلمه بضعف الشعب و تفتته ، و إنما يسود بتفرقهم، و هذه سياسة قديمة من أسلافهم و لكن البريطانيين أكدوا عليها كجزء من خططهم الاحتلالية (الاستعمارية)، و لم يكن نظام آل خليفة معاديا لغير الشيعة فهو يقرّب أبناء السنة للإيحاء بأنّ عدوه الأوحد هم الشيعة ، و يرحب باليهود و يدعوهم لأخذ جنسيات بحرينية و عائلاتهم و أولادهم الذين هم في أرحام أمهاتهم، للإيحاء بوجود الحريات و التعددية، فالإبادة أولا و أخيرا هي ضد العنصر الشيعي.

و لكن الحقيقة التي أدركها سنة البحرين متأخرين هي أنّ النظام لا يثق بهم و يفضل المرتزق الأجنبي عليهم، فالقوة العسكرية أنما هي بيد عائلات

خاصة من السنة تأتي في المرتبة الثالثة بعد الأجنبي الغربي و آل خليفة ، و وظائف المستشارين الصحفيين بيد المرتزق الأردني قبل السنة البحرينيين ، و هكذا القضاء و غيره من مواقع سيادية و وظائف رئيسية ، و عندما يتسول و يتوسل النظام أنظمة الخليج العربية لمده بالمال و المساعدات لمضاعفة الإمكانيات العسكرية والأمنية لا يجد في سنة البحرين موضع ثقة و أنما يستعين بعشرات الألوف بل مئات الألوف من البدو السوريين والأردنيين و اليمنيين و البلوش و الباكستانيين و البعثيين و البنغاليين و غيرهم من أوباش الأرض و يضعهم في أجهزته الأمنية و يجنّسهم ، بعد أن استوقد سنة البحرين لسنوات عجاف و سخّرهم و سخر منهم !!!.

و طريقة هذه اللعبة قديمة و واضحة لمن قرأ التاريخ فكان القوم يستغلون التناقضات و الاختلافات بطريقة المجازفات و المغامرات ، فقد ذكر التاريخ أنّ آل خليفة استجابوا في سنة 1275 هـ إلى رفع العلم العثماني أيام كان مدحت باشا والياً على بغداد ، وكانوا أثناء حكمهم يرفعون العلمين الإيراني والعثماني، فإذا أحسوا بضغط من الإيرانيين لجؤوا إلى الأتراك والعكس بالعكس.

كما ذكر التاريخ أن بين 1799-1802م أصبح حاكم مسقط حاكم البحرين و عيّن شخصاً من آل عصفور نائباً عنه لمدة 3 سنوات ، ثم تعاون آل خليفة مع الوهابيين و كانت بداية ظهورهم في الجزيرة العربية

ولذا حكم الوهابيون البحرين لمدة 9 سنوات (1802-1811م) . ثم تعاون آل خليفة مع حكام مسقط ضد الوهابيين و طردوهم من البحرين.

تغيير الأسماء ضمن الإبادة الثقافية :

و من آثار تلك الإبادة الثقافية تغيير أسماء أهل البلد فبينما كانت أسماء أهل البحرين مرتبطة بلفظ الجلالة و بأسماء النبي و آله و بأسماء أنبياء الله العظام ، و أسماء أصحاب النبي النجباء ، و كان كثير منها بأسماء يقول عنها أحمد بن حنبل بأنّها (لو قرئت على المجنون لبرء من جنونه) ، و قال أحد المنحرفين عنها : (والله لو قرئت على الصم البكم لبرئوا بإذن الله تعالى) ، تلك أسماء محمد و علي و فاطمة و حسن و حسين، و أسماء ذرية الحسين .

و أما بعد التجنيس فقد انتشرت أسماء تنقل الأذهان للحروب و الكوارث ، و تذّكر بحرب داحس والغبراء و كلبة براقش و المراعي و الأغنام و جنون الدكتاتور البعثي، و بعضها يذّكر بالزرائب و الحضائر ، و بعضها بالمقاصب، و بعضها ببيئة الهند و السند .

و البشر مخيّرون في اختيار الأسماء كل حسب رغبته و فكره و منهجه و هو حق لهم و لكنها لها دلالة حضارية كما أنّ لها آثار نفسية و تربوية و لو أنّ مواطنا التقى صباحا بخمسة مجنسين بمثل هذه الأسماء المجنسة :

ساطور و سطام و دساس و ذبح و عشبان لكان النظام مسؤول عن إرباكه و تشائمه في ذلك اليوم .

و سنذكر في السطور التالية نماذج من تلك الأسماء أخذناها من دليل هاتف البحرين و من قوائم بعض المدارس، و الجامعة ، و قوائم بيوت الإسكان ، لنتعرف على البيئة الجديدة و محيطها الأصلي الأكبر الذي استوردت منه ، و لمن لا يرغب في قراءتها لأي سبب كان متابعة الكتاب بعدها :

آلاء عيد ثاني القور	ابتسام متعب الخليف
ابراهيم كويعان السحلان	أحمد عبود أجهم عنفوص
أحمد عنتر خليف السنجار	أحمد مناحي إرشيد بني صخر
اشرف بيجوم عسكر	افسار بيجوم والي
الدغم الخادم الغبر الرمحي	امحان عوض العماش هلال
املح علي الفنتوخ	ايلان انجونج كانج
ايمان طويرش صياح العنزي	برغش حمود العاصي الاحول
بسام شامخ فايز الشامخ	بشير حامد مهاوش العنزي
تحصيل عاصي عبد الطارش	ترف جاسم الخنافر
تناظر ابوالنجا عمران	تنيدايل كوتى بربكرين
ثيبان كميهان العتيبي	جاسر حمد سالم نهار

جان بيبي جمال در البلوشي	جاويد صادق لال دين نظامي
جبير احمود نهار سالم	جبير حمود نهار
جدعان الدوري	جدعان كسار المحمد العلي
جزاع ارويلي	جساب اطحير حسون
جسنكي حنيف عبد اللطيف	جلود محمد العاكول
جناع حمد الشمري	جوهر الماص بخيت
جوهر بطي مرشد بطي عواد	جوهر رامين تومين
حابس خلف هليبان السرحان	حردان عبود علي محجوب
حمد حميدي جربوع غنام العنزي	حمد دساس طه العشبان
حمد سعود عايد نزيل	حمد عناد علوان جاسم
حمود صفوق فنطول خلف	حميد دخيل سرحان العنزي
حنتوش سخني العلي العبدالله	حواس عبيد هوجان ساير
حياه بيجوم اكبر محمد خان	خاشع شتيوي سنجار
ختله هدلان زعال حماده	خطاب عبيد هوجان ساير
خلف زيدان محسن ذيبان	خليف خشان عامود
خليف زعل خليف الحمادين	خليف ساري جبر العنزي
خليف عبيد عماش	خليفه رجه سالم وكاع
خير بيبي خدا بخش مراد	دانة ضامن عواد نوفل

درشان جاني سراج دين فتح دين	ذيب غازي ذيب العلاونه
دساس طه علي العشبان	راشد أسعد خشان الخبيل
راشد زعل خليفه زعل البوفلاسه	
راضيه صاحب خان صاحب محبوب صاحب خان	
راويه حضيف سالم البلوشي	رحيل صالح الشيحان مهوس
رشا هارون مفلح الخليفات	رشيده بيكم شيخ عبد الكريم
رشيده بيكم محمد خسرو	رمضان حمود صنطل الهويس
زرينا سادت خان	زعل رمضان الرزج
زعل عزاره فرتاج	زعيان عذاب فياض العبد
زقمان عواد السرديه	زهير مصلح حمود الموح
زيد مفضي مطلق عواد	سالم مجحم محمد مجحم
سامي كمال فريح فليح	ساهر زروع ذبح الشبيب
ستيندرا كمارجين	سطام أحمد خليف عشبان
سعد ثاني ياقوت جوهر	سعود راكع حمود عاقول العنزي
سلطان مشعان هلال العلي	سعود مرضي بدوي الطراد
سوالي سيد سيد سيكي	سوزان ضامن عوادر لافي
سويد حنفيش حميد الفرج	سيد ممتاز احمد نسار احمد سيد
سيد شجاع الحق شفيع الحق شفيع الحق نذر الحق	

سيف عواد صبح شمروخ	شاتي سالم المساعيد
شاه بهرام رستم غلام غوث رستم	شاه جهان محمد رفيق دودهي
شاهر زياد شاهر القطاونه	شيخ اشيانا يوسف غفور
شيخ ممتاز باشو صاحب بيقم	صدام دهان
صلاح تيسير دواس الجبور	صليفيت ذياب عناد عديدان
ضامن عواد نوفل	طويرش صياح العنزي
طارق عسود عبود المهلهل	طلال سعود عبود المهلهل
ظافر حمد ظافر العرجاني	عايد اجهم عبدالرحمن عنفوص
عايد عناد المتعان	عبد عبود أجهم عنفوص
عبدالله نزال عايد ذياب	عبود مطر اطحير الحسوني
عبد السلام قايد مسعد مقبل	عبيد مطر راكان الشمري
عذاب سبع سبع أحمد	عصام زياد مطرب الغصفوي
علي حزام ناجي العشملي	علي صفوق جلود الرويلي
علي هواش خلف الصنيف	عناد رافع الطارش
عواد صبحي مرهش	عيد زعير المساعيد
غورد افيناش راجانى كانت	غانم محمد العفين الجعلوط
فؤاد منصور عفاش شهاب	فايز تحصيل عاصي الطارش
فايز مضحي سليمان العلي	فادي جرجس أسعد الصياح

فراس جساب طحير الحسوني	فرهاد بهرام اكبر تلاهي
فهد برويز اقبال سرواني	فهد مطشر رافع العنزي
فيصل ختلان دبح رويلي	قائد عبده زامط
كيلاني حلمي محمد كيلاني	لما فارس نقولا الفا خوري
ماهر مشوار زعيوط شلوح	مثني حميد نزال السوعان
ماريا كرجين إسترداد أكينو	مجحم محمد مجحم
مجدي بكري يسن يسن	محبوب زعال رمضان الرزج
محل مطر العبد المهنا	محمد خشن أسود العنفوص
محمد صبحي منفي عذاب	محمد غافل جبير الهراطه
محمد مطشر صنطول العون	مخلف علي هويدي ساري
مدلول مشكور علوان العنزي	مشعان خلف مشلح
مسلينه فلاجراسيا كارميلو داليساي	مشعان خيري خلف المهنا
مشعل جديع رشيد	مشعل فارس جياع حرروش
مشكل صالح مشكل غانم	معاند عباس العليان
مشوح عايد عطيه غالي	مصلح محمد مصلح التمجي
معاوية جمال عواوده	معمر صالح صالح العلص
مفلح صباح الرواجفة	ممتاز بانو يوسف
ممتاز هجيج اخبيل الشواك	ممدوح عوض ثاني المساعيد

منور بيكم عظيم الدين	ميخان غاسوم اميتان
نصار ناصر مخلف السطم	نمر عايد خلف المساعيد
نواف ذيب خالد العدوي	نورة عبود أجهم عنفوص
نورة مطنشر فطون العون	نورجهان الشيخ ساب
نوف مرياح جحوت	هدايه بيجوم احمد جمعان
هلهول عايد مليحان	هليل مهيان سالم العنزي
هواش خلف عبد الظيف	وحيده دبوس اسماعيل دبوس
وحيده محبوب غفور خان	
وحيد سردار رشيد اختر بهاتي سردار محمد	
ياسر هاشل مراش اليعقوبي	

و ضمت قائمة للعاملين في الأجهزة الأمنية البحرينية الأسماء التالية :

ابراهيم كونومال	اجنيلو مايكل فرناندس
اشلي البيرت كارفالهو	اشوين دنيش دمانيا
الكس جوزيف بريتو	ام تى ريلى
اندرو سيراو فوستين	اندري اورنتو بريس
انورا برايانثا كومار هابوارا	اوجستين ليكودي سيرا
ايان فرنسس مكللان	ايانتي رامونا لافاساجام

باسل دسوزا انتونى ديسوزا	بتيل كيشان شامجى باى ام
بر مسوران بوناثان ردماكرشنا	براديب دامودران
براينت ارولاساكام	برشانت كرنفار رامجندرا كرنفار
بلان عثمان شمبه	بول ريموند باريتو
بوليلتو جوزيف جوزيف	بيتر مايكل فرنندس
بير كاروبان جاندر سكران	تنيدايل كوتى بربكرين
توبيل فوسديفان بلي ناير	تون أنور بورا
توني فرجيس كونكلاث	جاويد شاه بن راندان شاه
جدمبرام موتو موتو	جراغ دوستين شاهداد
جستين كننغهام	جنانا برفينا نكيدابو
جوبولا كرشنا بلاي سري كوكار	دشموك محمد اقبال احمد خان داود
دكوستا سباستين جون دكوستا جون	دلسينا مارجريت فرنندس
دمنيك سافيو فجاس سبستيان	ديرومي بريرا
ديواكمار فرانسيس والتر	رتشرد ستانلي دانييل
روان ويراكون دون	روبين دسوزا اتيتوس
روزا انجلو سلدانا	سانتا سيلفا لورانسو هويج
سانتوس سينج كورودايال سنج	سباستين سيجاياناثان سباستين
سبستيان فرنندس جقيوم	ستين سافيو دايس

ستيندرا كمارجين	سلام كنهاين كوتي
سليم كونجى بارمبارت عبدالله	سمبليكو دميلو زافاريز
سنجيوا أحمد محمد	سهيل فيسر شوخر بشير احمد شوخر
سوجاثا كوديثواكوج	سوجيت بريناتا رانديني آراجاجي دون
سوما سندرام	سومى سندرام كلى داس
سيسيرا كومارا بيريرا	سيناديرا جيسوريا وجيكون
شكيل افتخار ميان افتخار	عبدالوهاب بنكش محمد بنكش
عدلي موسى اسحق اسحاقات	علي كويا كونوما كاندي
غورد افيناش راجانى كانت	فازديفان انكرشنان ناير
فتح خان سردار خـان	فرانسس مايكل فرناندس
كاروبيان كاليموتو	كاياثي جليل كونهبري
كسفان بلان	كناشيل بثيالريال شمس الدين
كوتى سوكوماران فليثـاء	كوستا نيكولاس ماريو بتاس
لكسمان بهائى سوما بهائى راثود	مارسيل نوريس فرانسس
ماريا ايسابلا فاز	مالكام انتوني وايت
مايكل سبستين بينتو	محمد مشتاق شفيق حاجي الله بخش
مـراد حاصـل شـمبه	مصطفى صغيرالخيرى كبيرالدين
ملك دينار محمد سليم	منوج راما كريشنا بلاى

مودين جبار سيد	مويدين بونميل كاندي
ميلبالى شانكر راو ميلبالى	مينو سانتانا امبروسى
ناراث فلابيل صديق موديني	نزار بوره توان
نور بخش خيرو	نيشانثا سيلفا لورنس هويغ
هارجيندر سنغ جوربيندر سنغ	هنري كستلينو
ولسن مندى ثـارو	

و شملت دفعات الإسكان على غريب الأسماء و الألقاب، مما لا يألفه أبناء البلاد ، و تدل على بيئة المجنسين التي حاول النظام إخفائها ، و احتوت قائمة أسماء المنتفعين من تسهيلات الإسكان من قروض شراء وترميم لشهر 2005/12 على هذه الأسماء:

عفاش، أكينو، عناد علوان، سويدحنفيش، فايز مضحي، غافل جبير الهراطه، مناحي إرشيد بني صخر، حنتوش سخني، طالب دحام الفارس، ذيب العلاونه، عياش ترف الخنافر، العوجري، مناور، مجيران،قايد مسعد، عيد الحزوم، راكع، عاقول العنزي، الددا، شامخ فايز الشامخ، العلص، الزيادي، شايف راجح هاشل مراش اليعقوبي، برغش، العاصي، الأحول دخيل سرحان العنزي، هدهود الهدهود، مدلول مشكور علوان العنزي.

و من الألقاب الجديدة في المجتمع المجنس:

العنزي، الخشام ، الدندن، القطيش، السردية، عبد الفارس، الخشام، عرتن، العذاب، أبو سنينه ، المدان ، العنفوس ، شمروخ، العماش، بلوش، حرب، عشبان، مرهش ، الطارش، عواوده، عذاب، الخريشة، العفين الجعلوط،خلف المساعيد ، العشملي، زامط، العدوي ، دواس الجبور ، مصلح التمجي، هويدي ساري، خلف العنزي، سعد مندوس، مطلق عواد، فريح المغلطاني، الموح، زعل البوفلاسه، عطية غالي،بطي عواد، شناعه، دودهي، بخش عيسى، فرمان بيك، الجيلالي نمري، راجبوت، رأفت شنيشن، اقبال سرواني، غالي ، هويدي ساري، عازم نظام، دواس الجبور، خرفوش ، جيمس دف ، أبور عد، محجم.

و انعكس المحيط الاجتماعي و بيئة المجنسين الأصلية على أسمائهم بوضوح ، فبعضها اسم حيوان مثل جربوع و هو اسم لحيوان يشبه الفأر و يسمى في بعض المناطق (يربوع) ، و هو من القوارض الليلية التي تعيش في البراري الصحراوية ويتواجد في أغلب البلدان العربية ، ينشط في الليل للبحث عن طعامه ، و يتلون بلون التربة الصحراوية التي تحيط به للتمويه، و يعيش في جحور .

و فهد هو اسم أحد الحيوانات المفترسة في الغابة و أسرع الحيوانات البرية

. و نمر و نميري و هو من الحيوانات المفترسة، و نمير هي تصغير نمر . كما تضم القائمة قطيش و القطاونة و لعل ذلك في الأصل نسبة إلى القط أو الهر و هو الحيوان الأهلي و البري المألوف من فصيلة السنوريات .
و بعض الأسماء أجزاء حيوان مثل جلود و هو جمع جلد و عادة تلفظ لجلود، و لعل المعنى جلود الحيوانات ، و الجلد هي الطبقة التي تغطي أجسام الحيوانات المختلفة.

كما لبعض الأسماء دلالة على العنف مثل مهاوش ، و المصدر هو الهواش و الفعل يهاوش و الماضي هاوش و هي كلمة تطلق على المشاجرات و الاشتباكات بالألسن أو الأيدي بلغة بعض المناطق العربية ، أما في قواميس اللغة فالهوشة هي الفتنة والهيج والاضطراب، و المهاوش هو كل مال أصيب من غير حله كالغصب والسرقة ونحو ذلك من مكاسب السوء ، و الهوش و هو الجمع والخلط. و صدام من التصادم ، و زعل و زعال و زعل فلان أي انزعج أو اغتاظ .

و بعض الأسماء له صلة بثقافة اللغة الأم والوطن الأصل كاللغة الأوردية أو البلوشية أو الهندية و لكنها تبدو غريبة في اللغة العربية و اللهجة البحرينية و المنطقة ، مثل سردار و يعني باللغة الأوردية الزعيم أو الرئيس.
و مثلها ماهي مألوفة في بيئتها دون بيئة البحرين مثل سنجار الذي قد يشير إلى اسم الجبل على الحدود السورية العراقية كما هو اسم لمدينة في

العراق .

و النكهة البدوية و الصحراوية ظاهرة على الأسماء كنوع من ارتباط الفرد ببيئته و لاحظنا في هذه الأسماء القليلة في الصفحات السابقة أسماء و ألقاب مثل الهلال و الأسماء المشتقة منه أو المرتبطة به كـ هلال، هليل، المهلهل، المهلهل، هلهول، و هليبان.

و كذلك قد يكون اسم (ختله) بمعنى خدعه و التخاتل هو التخادع ، و رشا جمع رشوة ، و قد يكون اسم عنفوص من (عنفص) الذي قيل أنه جرو الثعلب الأنثى كما في قاموس اللغة تاج العروس ، و فيه أيضا أنّ العنفص هو السيئ الخلق من الرجال ، و العنفصة هي المرأة الكثيرة الكلام و هي أيضا المنتنة الريح ، و التعنفص : الصلف ، والخفة ، والخيلاء ، والزهو . و لعل اجهم من جهم ، و في اللغة رجل جهم الوجه ، أي كالح الوجه ، تقول منه : جهمت الرجل وتجهمته إذا كلحت في وجه.

و كثيرٌ من الأسماء تسبب إرباكا اجتماعيا في البحرين بل و تثير جوا من الضحك و الاستهزاء ، و لبعضها مثل عنفوص و الخنافر و الهراطه معاني في الثقافة البحرينية تثير سخرية ، كما أنّ من عادة أبناء البحرين أن يضيفوا لقب حجي بداية الإسم لمن تشرف بزيارة بيت الله الحرام و وفق للحج ، و الأصل هو حاج ، فيطلق على فنطول و زروع مثلا أسمي حجي فنطول و حجي زروع مما سيثير جوا خاصا و قد يسبب نزاعا لا

يتردد أصحاب بيئة الثأر و الانتقام من تحويله إلى دموي يذهب ضحيته عددا من المواطنين و تزهق به أرواح بشر محترمين ، نتمنى أن يذهب أهل المناطق البدوية و الصحراوية الحج الصحيح و تتمسح بمشاعره و تمارس شعائره .

و هذه نماذج لبعض الوثائق من جواز سفر بحريني و هوية بحرينية التي أعطيت للمجنسين، و بعضها يحتوي على مثل تلك الأسماء التي ذكرناها في السطور السابقة ، و تمثل أدلة جنائية لموضوع الإبادة الثقافية في البحرين .

مايكل تسفاي قائم ولدو عصماي

شنواز سردار دلبار میتور خان

كريم بخش جمال در محمد البلوشي

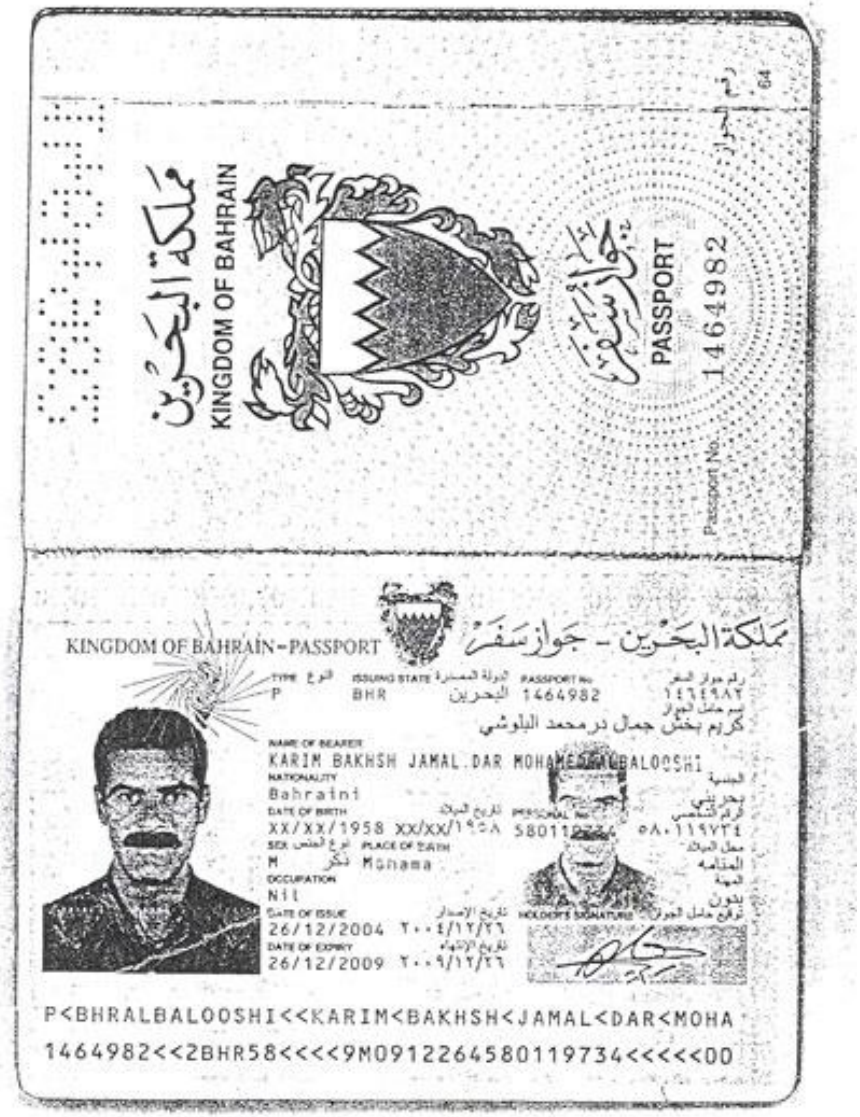

قاضي نظر الإسلام قاضي غلام سبحان قاضي أحمد

خليفة محمد عبد الله البوبدر الدوسري

مملكة البحرين
KINGDOM OF BAHRAIN

جواز سفر
PASSPORT

رقم الجواز: 64
Passport No. 1475288

مملكة البحرين - جواز سفر
KINGDOM OF BAHRAIN – PASSPORT

TYPE النوع	ISSUING STATE الدولة المصدرة	PASSPORT No	رقم جواز السفر
P	BHR البحرين	1475288	١٤٧٥٢٨٨

إسم حامل الجواز
خليفه محمد عبدالله البوبدر الدوسري

NAME OF BEARER
KHALIFA MOHAMED ABDULLA ALBUBADER ALDOSERI

NATIONALITY الجنسية
Bahraini بحريني

DATE OF BIRTH تاريخ الميلاد — PERSONAL No الرقم الشخصي
XX/XX/1957 XX/XX/١٩٥٧ — 570415403 ٥٧٠٤١٥٤٠٣

SEX نوع الجنس — PLACE OF BIRTH محل الميلاد
M ذكر — Aldammam الدمام

OCCUPATION المهنة
Employee موظف

DATE OF ISSUE تاريخ الإصدار — HOLDER'S SIGNATURE توقيع حامل الجواز
15/2/2005 ٢٠٠٥/٢/١٥

DATE OF EXPIRY تاريخ الإنتهاء
15/2/2010 ٢٠١٠/٢/١٥

P<BHRALDOSERI<<KHALIFA<MOHAMED<ABDULLA<ALBUB
1475288<<1BHR57<<<<6M1002159570415403<<<<<38

ريحان أحسن الاهي فضل الاهي دين

مصطفى علي عثمان علي

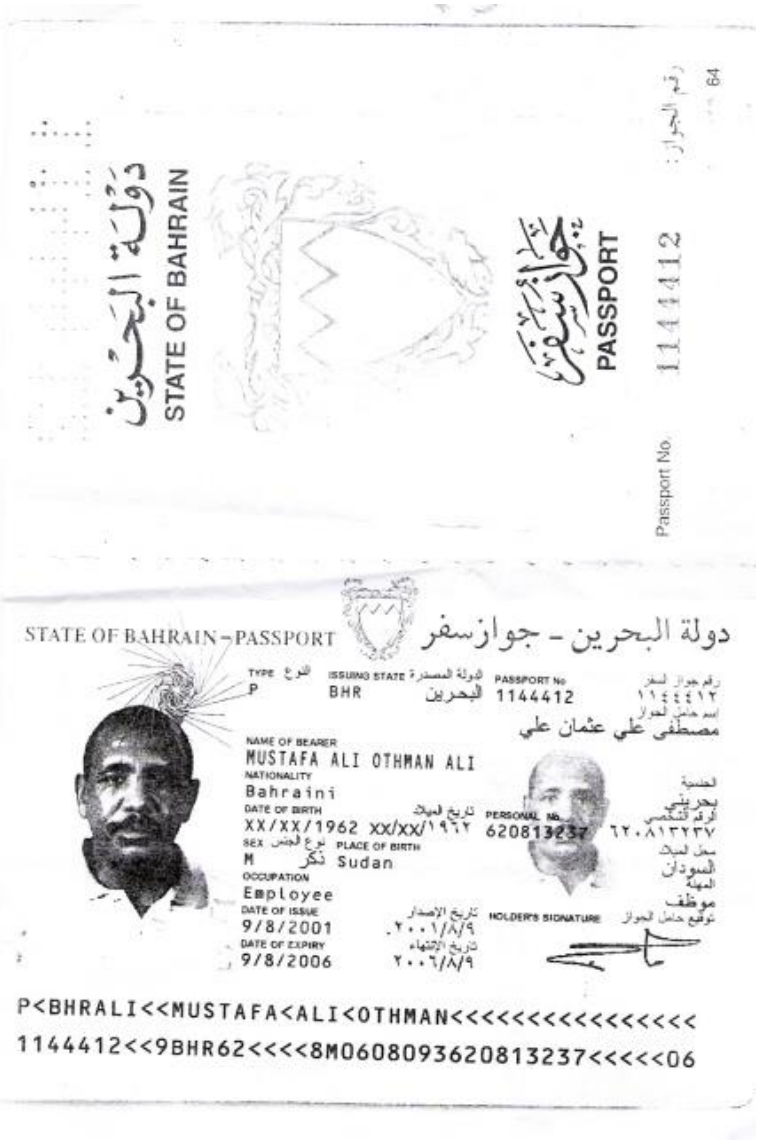

محمد كريم فتح محمد عبد الرحيم

P<BHRABDULRAHIM<<MOHAMED<KARIM<FATEH<MOHAMED

1220591<<6BHR55<<<<0M0709185550118349<<<<<02

دساس طه علي العشبان

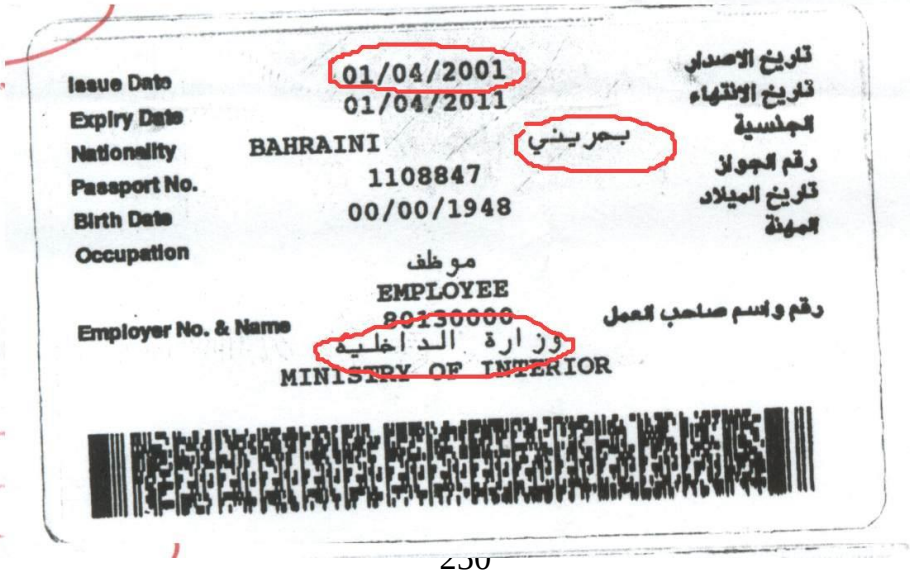

برنارد انتوني دايس

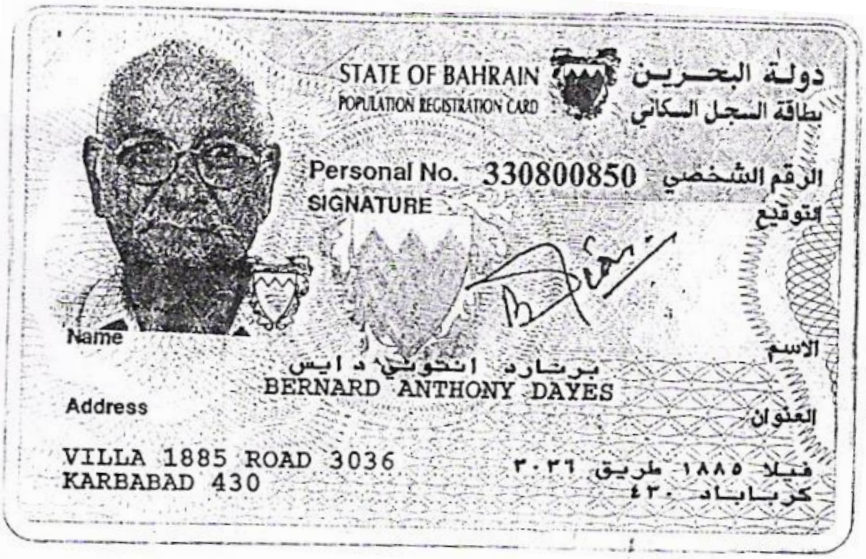

STATE OF BAHRAIN
POPULATION REGISTRATION CARD

دولة البحرين
بطاقة السجل السكاني

Personal No. 330800850 الرقم الشخصي

SIGNATURE التوقيع

Name الاسم

برنارد انتوني دايس
BERNARD ANTHONY DAYES

Address العنوان

VILLA 1885 ROAD 3036
KARBABAD 430

فيلا ١٨٨٥ طريق ٣٠٣٦
كربابـاد ٤٣٠

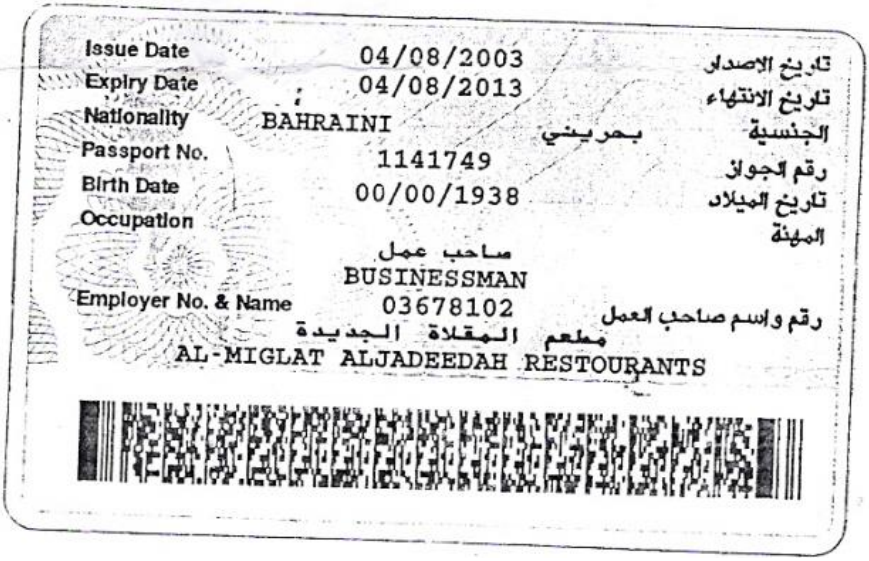

Issue Date	04/08/2003	تاريخ الاصدار
Expiry Date	04/08/2013	تاريخ الانتهاء
Nationality	BAHRAINI بحريني	الجنسية
Passport No.	1141749	رقم الجواز
Birth Date	00/00/1938	تاريخ الميلاد
Occupation	صاحب عمل BUSINESSMAN	المهنة
Employer No. & Name	03678102 مطعم المقلاة الجديدة AL-MIGLAT ALJADEEDAH RESTOURANTS	رقم واسم صاحب العمل

ارتفاع عبيد جحش عكله

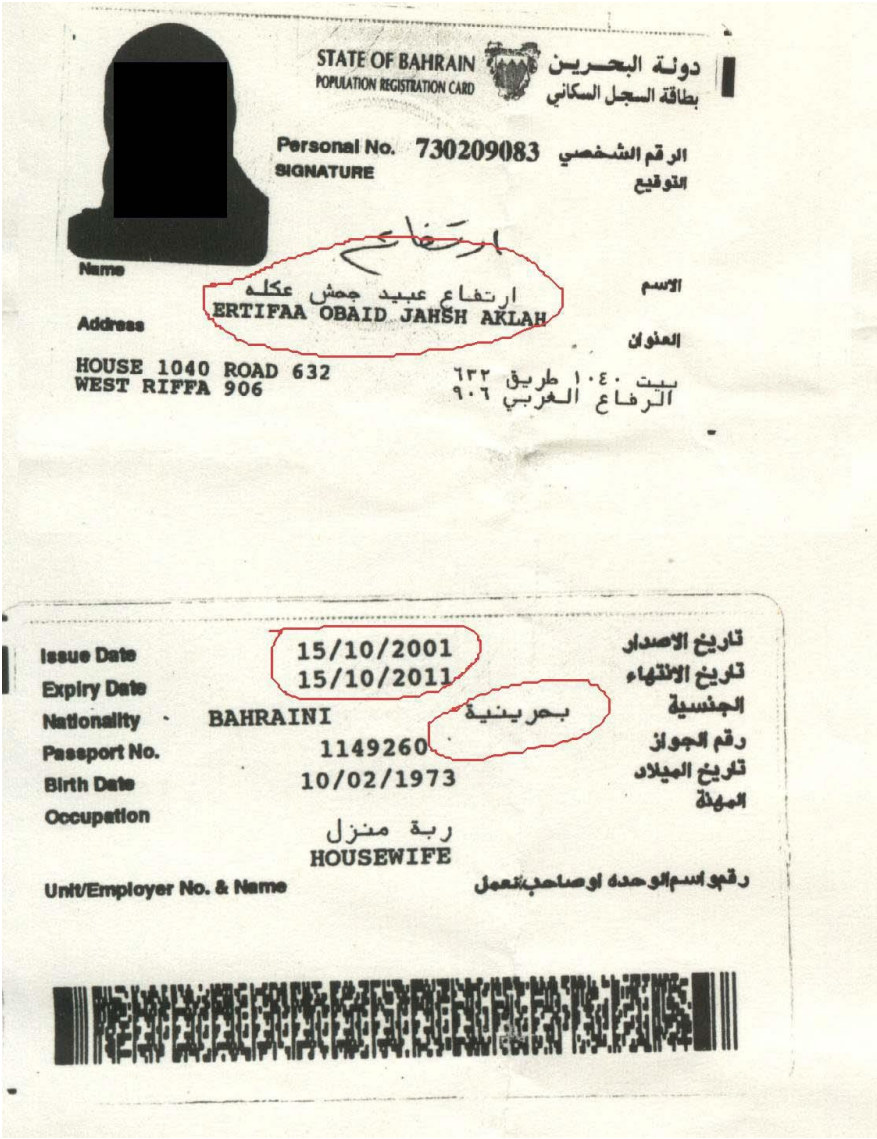

STATE OF BAHRAIN
POPULATION REGISTRATION CARD

دولة البحرين
بطاقة السجل السكاني

Personal No. 730209083 الرقم الشخصي
SIGNATURE التوقيع

Name الاسم
ارتفاع عبيد جحش عكله
ERTIFAA OBAID JAHSH AKLAH

Address العنوان
HOUSE 1040 ROAD 632
WEST RIFFA 906

بيت ١٠٤٠ طريق ٦٣٢
الرفاع الغربي ٩٠٦

Issue Date 15/10/2001 تاريخ الاصدار
Expiry Date 15/10/2011 تاريخ الانتهاء
Nationality BAHRAINI بحرينية الجنسية
Passport No. 1149260 رقم الجواز
Birth Date 10/02/1973 تاريخ الميلاد
Occupation ربة منزل المهنة
HOUSEWIFE

Unit/Employer No. & Name رقم واسم الوحدة او صاحب العمل

عطشان عناد الصالح

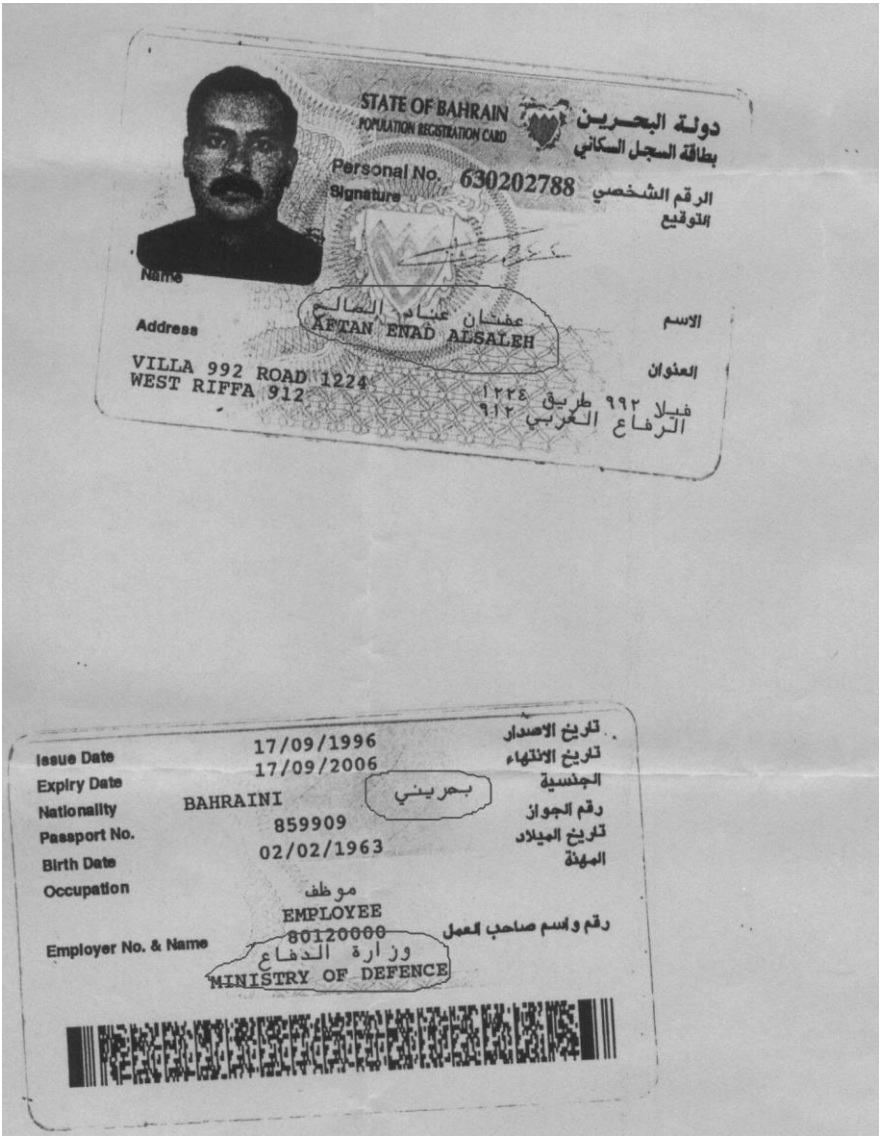

STATE OF BAHRAIN
POPULATION REGISTRATION CARD
دولة البحرين
بطاقة السجل السكاني

Personal No. 630202788 الرقم الشخصي
Signature التوقيع

Name الاسم
عطشان عناد الصالح
AFTAN ENAD ALSALEH

Address العنوان
VILLA 992 ROAD 1224
WEST RIFFA 912
فيلا ٩٩٢ طريق ١٢٢٤
الرفاع الغربي ٩١٢

Issue Date 17/09/1996 تاريخ الاصدار
Expiry Date 17/09/2006 تاريخ الانتهاء
Nationality BAHRAINI بحريني الجنسية
Passport No. 859909 رقم الجواز
Birth Date 02/02/1963 تاريخ الميلاد
Occupation موظف EMPLOYEE المهنة
Employer No. & Name 80120000 وزارة الدفاع MINISTRY OF DEFENCE رقم واسم صاحب العمل

أحمد صالح مصلح الكلالي

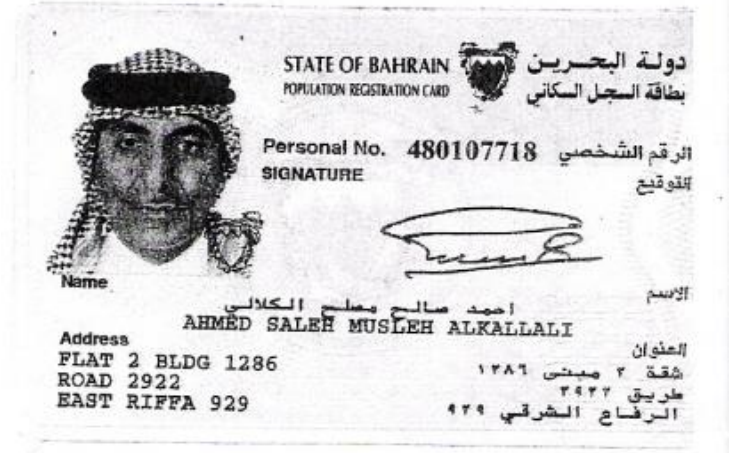

STATE OF BAHRAIN
POPULATION REGISTRATION CARD

دولة البحرين
بطاقة السجل السكاني

Personal No. 480107718 الرقم الشخصي

SIGNATURE التوقيع

Name الاسم

احمد صالح مصلح الكلالي
AHMED SALEH MUSLEH ALKALLALI

Address العنوان

FLAT 2 BLDG 1286 شقة ٢ مبنى ١٢٨٦
ROAD 2922 طريق ٢٩٢٢
EAST RIFFA 929 الرفاع الشرقي ٩٢٩

Issue Date	06/07/2002	تاريخ الاصدار
Expiry Date	06/07/2012	تاريخ الانتهاء
Nationality	BAHRAINI بحريني	الجنسية
Passport No.	1169091	رقم الجواز
Birth Date	14/05/1948	تاريخ الميلاد
Occupation		المهنة
Unit/Employer No. & Name		رقم واسم الوحدة او صاحب العمل

عيادة رضوان حران علويط

KINGDOM OF BAHRAIN
Temporary Population Card

مملكة البحرين
بطاقة سكانية مؤقتة

Personal No. 740114891 الرقم الشخصي

SIGNATURE التوقيع

Name الاسم

عيادة رضوان حران علويط
AYYADAH RADHWAN HARRAN ALAIWIET

Address العنوان

FLAT 13 BLDG 736
RIFFA AVENUE
RIFFA/ALSHARGI 911

شقة ١٣ مبنى ٧٣٦
شارع الرفاع
الرفاع/الشرقي ٩١١

Issue Date	21/12/2005	تاريخ الاصدار
Expiry Date	21/12/2010	تاريخ الانتهاء
Nationality	BAHRAINI بحريني	الجنسية
Passport No.	1302831	رقم الجواز
Birth Date	01/01/1974	تاريخ الميلاد
Occupation	موظف EMPLOYEE	المهنة
Employer No. & Name	80121500 القيادة العامة لقوة دفاع البحرين BAHRAIN DEFENCE FORCE HEAD QUARTER	رقم واسم صاحب العمل

أحمد صفوك جلود الرويلي

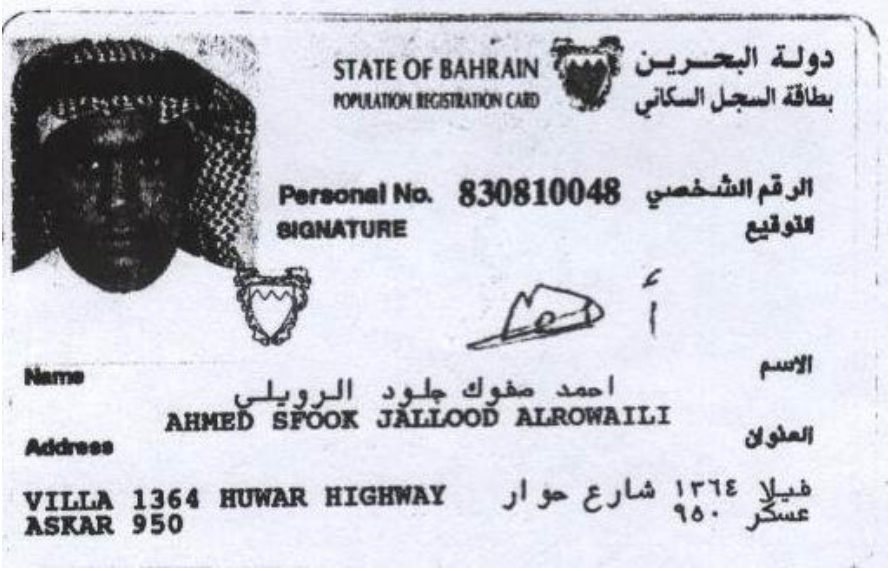

STATE OF BAHRAIN
POPULATION REGISTRATION CARD

دولة البحرين
بطاقة السجل السكاني

Personal No. 830810048 الرقم الشخصي

SIGNATURE التوقيع

Name الاسم

احمد صفوك جلود الرويلي
AHMED SFOOK JALLOOD ALROWAILI

Address العنوان

VILLA 1364 HUWAR HIGHWAY فيلا ١٣٦٤ شارع حوار
ASKAR 950 عسكر ٩٥٠

Issue Date 27/01/2001 تاريخ الاصدار

Expiry Date 27/01/2011 تاريخ الانتهاء

Nationality BAHRAINI بحريني الجنسية

Passport No. 1093151 رقم الجواز

Birth Date 02/08/1983 تاريخ الميلاد

Occupation المهنة

موظف
EMPLOYEE

Employer No. & Name 80121500 رقم واسم صاحب العمل

القيادة العامة لقوة دفاع البحرين
BAHRAIN DEFENCE FORCE HEAD QUARTER

عبد اجهم عنفوص عنفوص

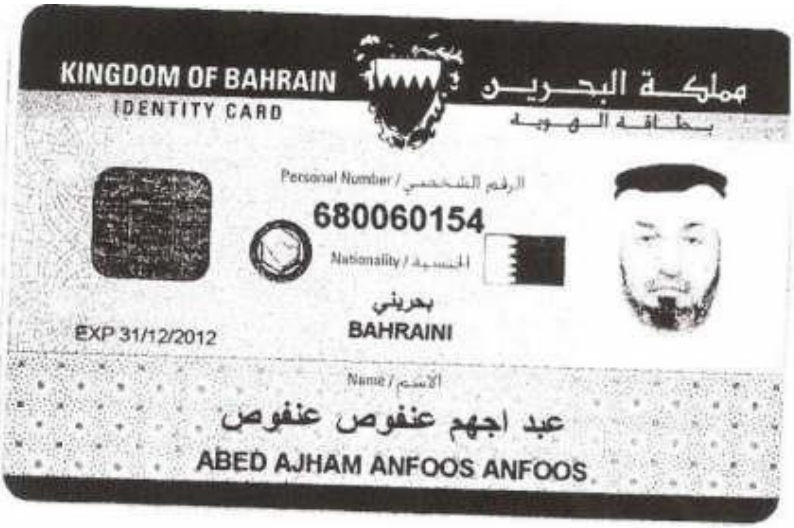

محمد إسليم كهوكهر باقر البرت منكو كهوكهر

ختلان دبح جلود رويلي

مملكة البحرين
KINGDOM OF BAHRAIN

جواز سفر
PASSPORT

رقم الجواز: 64
Passport No. 1455961

KINGDOM OF BAHRAIN - PASSPORT
مملكة البحرين - جواز سفر

TYPE نوع P
ISSUING STATE دولة المصدرة BHR البحرين
PASSPORT No 1455961
رقم جواز السفر ١٤٥٥٩٦١
اسم حامل الجواز
ختلان دبح جلود رويلي

NAME OF BEARER
KHTLAN DABH JALLOOD ROWAILI
NATIONALITY
Bahraini
الجنسية
بحريني
DATE OF BIRTH
7/7/1965
تاريخ الميلاد ١٩٦٥/٧/٧
PERSONAL No 650705688
الرقم الشخصي ٦٥٠٧٠٥٦٨٨
SEX نوع الجنس M ذكر
PLACE OF BIRTH Syria
محل الميلاد سوريا
OCCUPATION
Employee
المهنة موظف
DATE OF ISSUE
31/10/2004
تاريخ الإصدار ٢٠٠٤/١٠/٣١
HOLDER'S SIGNATURE
توقيع حامل الجواز
DATE OF EXPIRY
31/10/2009
تاريخ الإنتهاء ٢٠٠٩/١٠/٣١

P<BHRROWAILI<<KHTLAN<DABH<JALLOOD<<<<<<<<<<<<
1455961<<9BHR6507073M0910318650705688<<<<<52

سيف زروع ذبح شبيب

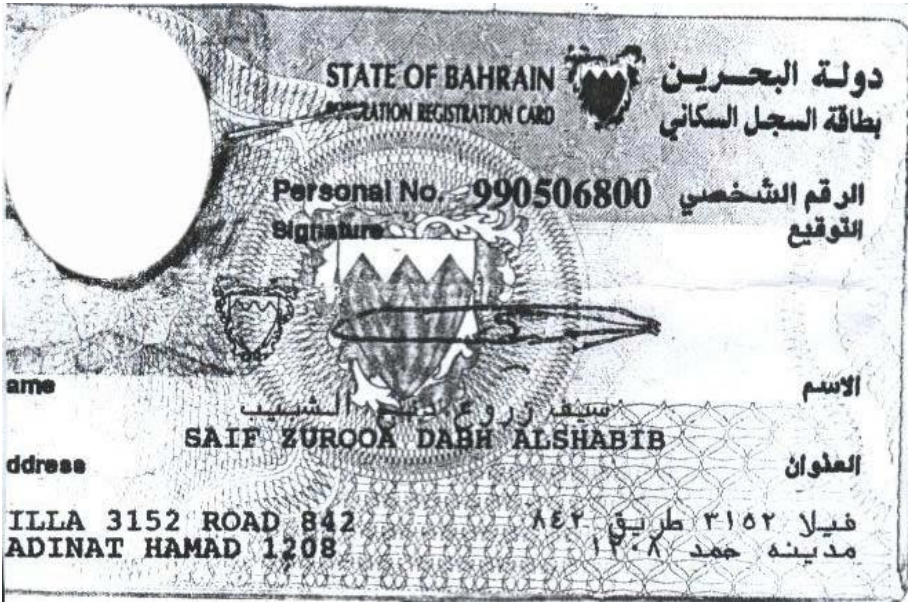

تهجير البحرينيين

و يقابل تجنيس الأجنبي في البحرين تهجير البحريني للخارج، و سحب الجنسية منه عنوة ، و هي عادة إجرامية عند آل خليفة، قديمهم و جديدهم ، فقد جرت في البحرين ثلاث طرق من التهجير لثلاث مراحل :

الأولى : كانت تهجيرات جماعية في فترات مضطربة قام بها حكام آل خليفة ، و شنوا حروبا و قتلا و نهبا ، فنزحت الآلاف من العائلات البحرانية إلى دول الجوار، ركبوا السفن و غادروا وطن الأجداد و الآباء بما استطاعوا حمله من قليل الزاد و الأثاث، و ظن البعض منهم أنهم سيعودون في أسابيع أو شهور قادمة أو سنوات ، و لكنهم لم يعودوا، و بقوا و تناسلوا و تكاثروا في المهجر ، حمل بعضهم ألقاب تدل على موطنهم الأصلي مثل البحراني و التوبلاني و الستري و غيرهم .... و آخرون بدون ذلك ، بعضهم رحل إلى دول الجوار ، إيران و العراق و الإمارات و قطر و عمان و الكويت ، و الإحساء و القطيف من أرض الجزيرة العربية، و بعضهم أبعد من ذلك حيث وصلوا إلى القارة الأفريقية ،

حملوا معهم آلامهم كما حملوا عاداتهم، و عندما تتعرف عليهم يفتخرون لديك بقولهم (أصلنا من البحرين) ، ظُلموا و عُذبوا و هجِّروا من وطنهم ، و الحساب يوم الحساب.

و هاجرت عوائل كثيرة خوفا من الظلم والبطش ، و هتك الأعراض، إذ لم يكن الاحتلال الخليفي يتورع عن ذلك مما جعل العائلات وكلهم أهل خبرة بالبحر و الأرض جزيرة فهم يمتلكون سفنا ويسمونها محملا يهربون إلى مناطق إيران القريبة مثل لنجة، قال شهود عيان أنه لا زالت جالية بحرانية في لنجة حتى هذا اليوم ، تتكلم بلهجة أهل البحرين ، و تحافظ على طريقة أهل البحرين في العادات و الشعائر.

لكن أعداد منهم كرر الهجرة إلى بلدان الخليج لتبدل الأحوال ، و منها ما كان سببه الخوف على دينهم بعد أن قرر شاه إيران رضا بهلوي والد الشاه المقبور محمد رضا بهلوي إلغاء مظاهر التدين و أجبرهم على خلع الحجاب و العمائم و لبس القبعات و التمظهر بالمظاهر الغربية كما فعل مصطفى كمال و الذي لقب خطأ في تركيا بـ (أتاتورك) أي أبو الأتراك ، و اضطرت عائلات بحرانية كثيرة للرجوع إلى أمارات الخليج و سكنوا دبي و قطر وعمان وبعضهم ذهب إلى الساحل الأفريقي.

و يسكن المحمرة جنوب غرب إيران كثير من الناس من أصول بحرانية ، و نقل أن فيها قرية يفوق تعدادها المائة و الخمسين ألفا من أصول بحرانية، و

يتكلمون باللهجة البحرانية ، وقد هاجروا خلال المائتين سنة الماضية.

و كثير من علماء البحرين هاجروا إلى مناطق الخليج و العراق و إيران منهم الشيخ يوسف العصفور البحراني ، صاحب الموسوعة العظيمة في الفقه الاستدلالي المسماة (الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة) ، و روضته في كربلاء، تناثروا كحبات العقد الواحد بعد انقطاع حبلها، هاجروا أو هجّروا أو اضطروا للهجرة، ليكونوا شهداء على تاريخ أسود مظلم ظالم لم ينته بعد بل يلبس في كل عصر ثوبا بلون جديد قاتم .

و توزعوا في المنافي و الآفاق من لنجة إلى كيش، و من المحمرة إلى البصرة، و من النجف إلى كربلاء، و من الكويت إلى القطيف، إلى سلطنة عمان و أمارات الخليج الأخرى، تعرف مناطقهم التي يسكنونها في الخليج بفريق البحارنة أي منطقة أو حي البحارنة، و كثير منهم يحمل لقب البحراني.

و الأصح نحويا في النسبة إلى البحرين هو البحراني و ليس البحريني، و التسمية الدارجة للشيعة في البحرين حتى هذا اليوم هي البحارنة ، و لأحدهم البحراني ، هكذا يسميهم النظام و مرتزقته حتى هذا اليوم جريا على عادة أجدادهم، لأنّ آل خليفة ليسوا من أهل البحرين و أنما قدموا من صحراء نجد إلى البحرين بغزو و قرصنة و سيوف و دماء و هتك أعراض و نهب أموال ، و احتلوا البحرين و عاثوا فيها فسادا ، فهم

يطلقون على سكان الجزر البحارنة و مفردها بحراني نسبة إلى أرض البحرين، و يطلق على الغزاة من آل خليفة في العقود الماضية (عربا) نسبة إلى البدو في الصحراء حيث قدموا منها ، و هذا يفسر اعتبار كلمة بحراني في الأوراق الرسمية أو الوثائق جريمة يعاقب عليها النظام، بل أخبرني أحد الأخوة البحرانيين أنه تعرض للتحقيق و التهديد حينما كتب في اسمه بحراني بدل بحريني، لأنّ لها مغزا و لغزا و تاريخا.

هاجر البحرانيون و ذهب بعضهم إلى أبعد من دول المنطقة حتى وصلوا إلى بومبي في شبه القارة الهندية ، و إلى زنجبار على الساحل الشرقي من القارة الأفريقية.

و يصاب المرء بالغصة و الخنقة حينما يشاهد صورا عن موكب عزاء في زنجبار الأفريقية ، قيل أنهم من أصول بحرانية هجّرت أو هاجرت إلى أفريقيا، و ربما ذبحت في الإبادة الجماعية في زنجبار سنة 1964 ، شاب في مقتبل العمر يتقدم الموكب، و ملامحه تفيض بالحزن و البراءة و الولاء، و مجموعة من البنات الصغيرات يحملون شموعهم كما حمل أجدادهم دموعهم ببراءة متناهية و حزن مطبق.

و قد ينتابه شعور غريب و أمل قوي لهؤلاء المستضعفين و ذراريهم عنوانه هو عودة الأحفاد إلى أرض الأجداد و إن طال الزمان و بعد المكان ، و إن كانت هذه لغة روحية مفقودة عند حكام البحرين لأنهم أبعد ما

يكونوا عن عالم الروحانيات و القلوب و فهم سنن الله في أرضه ، و أقرب ما يكونوا إلى التآمر و الخداع و الغش و العالم السفلي ، لقد هجّر الأجداد قسرا ظلما و عدوانا ، و أولادهم لا يعرفون وطن أجدادهم حقا ، و لكن أحفادهم قد يعودون يوما.

و الثانية : تمت في العقدين الأخيرين من القرن المنصرم و ابتداءً من سنة 1982 حيث هجّر النظام في البحرين دفعات كبيرة من الأفراد و العائلات إلى إيران ، بعد سجن و تعذيب و تنكيل، أركبوا في سفن و هُجّروا قسرا ، رجع بعضهم و بقى بعضهم في المهجر.

كما ابتدأت السلطات من سنة 1988 بمنع مئات المواطنين و زوجاتهم و أولادهم من دخول البحرين و تم إبعادهم و نفيهم إلى الخارج و هم جميعا يحملون الوثائق البحرينية المعتبرة ، في عملية فريدة لم نجد لها مثيلا في التاريخ ، و لم يكن الإبعاد و النفي و المنع من العودة للوطن عقوبة لجريمة، و لم يكن قانونا ينص على إبعاد المواطن من بلده، بل ينص الدستور البحريني على حظر إبعاد المواطن من البحرين أو منعه من الرجوع إليها، و سجّل التاريخ كما سجلت وثائق منظمات حقوق الإنسان العالمية لسلطات البحرين بأنها صاحبة أسوأ سجل في نفي المواطن البحريني.

و الثالثة : التهجير الطوعي و الإبادة القسرية، و هذا هو زمنه ، و المخطط مزدوج حيث يتم التضييق على الشيعة و التنكيل بهم، و حرمانهم

من الوظيفة و متطلبات الحياة الكريمة من مأكل و ملبس و مسكن ، و من تطبيب و تعليم، مع تسليط المرتزقة عليهم ليعذبونهم أيّما عذاب في الشوارع و الطرقات ، كما في السجون و المعتقلات ، مع محاولة خلق فرص عمل لهم في الخارج ونفيهم من الأرض، فلا يعد لهم موطأ لحياة كريمة إلا في الهجرة من هذا البلد الظالم حكامه، و من هذه الأرض التي امتلأت من نفايات غيرها، و هم يشاهدون المجنسين بأم أعينهم و كيف احتل الأجنبي المرتزق و العميل بلدهم ، و كل ما مر من عذابهم يوم مر من رفاه طغاتهم يوم حتى يفضون إلى يوم يخسر فيه الظالمون من آل خليفة و مرتزقتهم و من خطط لهم، و خدعهم ، و أعوانهم، و أزلامهم ، و من عقد لهم عقدة أو جرة بقلم، و في الدنيا ستسحقهم سنن الله في أرضه فيستغيثون و لا من مغيث.

و يظهر من تقرير سري أنّ آل خليفة أخبروا نظرائهم في دول الخليج برغبتهم في تهجير الشيعة و المعلومات المتوفرة أنّ السلطات القطرية بيّنت موقفها في عدم منح جنسيتها للبحارنة، و التوقعات مشابهة لموقف قطر من بقية دول الخليج ، عدم رغبتهم في زيادة عدد سكانهم ، و عدم استقبالهم مواطنين لدول أخرى ، يزيد في الرفض أن هؤلاء أناس يوالون محمدا و آل محمد عليه و عليهم السلام.

إنّ مشكلة الشيعة في البحرين بل و عامة الشيعة في العالم هي في

ارتباطهم بآل بيت رسول الله صلوات الله و سلامه عليه و عليهم، و حقد الحكام و جلاوزتهم و توابعهم و الرغبة في الانتقام يتوجه على ذلك البيت المطّهر ، فتصيب نار الحقد مواليهم و شيعتهم، و لو تبرأ الشيعة من آل البيت و تبعوا أيّة راية أخرى في هذا الكون لتوقف الحكام من أحقادهم و نقمتهم ، و لكن هيهات هيهات أن تستبدل الجوهرة العظمى التي عند الشيعة بالجوزة التي عند غيرهم !!!.

و يناقض النظام ما يدّعيه فهو يكتم عمليات التجنيس و مشروعه السري في التغيير الديموكرافي و حينما يفتضح في ندوة جماهيرية يحضرها ما يقارب من سدس سكان البحرين بالصوت و الصورة يدّعي كذبا و دجلا أن الدواسر في السعودية بحرينيين و هم ليسوا كذلك، كما أنه جنّس قبائل أخرى غير الدواسر أيضا باعتراف الدواسر أنفسهم في الوثائق المسجلة، و هو في حالة رفض رجوع البحرانيين أبا عن جد إلى وطنهم ، حيث سكن البحرانيون العراق و إيران و شبه الجزيرة العربية و بعض المناطق الشرقية لأفريقيا و تكاثروا و بعضهم لا زال يحمل جوازات سفر قديمة له أو لأجداده !

الحالة التي تداولها مسؤول حقوق الإنسان هي عائلة الحاج صالح الستراوي و هي نموذجاً لآلاف الأسر البحرينية التي هجرت قسراً , أو فرت من البلاد صونا لعرضها أو مالها نتيجة الظلم و الاضطهاد الذي

جرى عليها , القليل منهم رجعوا في العقد الماضي و بقت الأكثرية محرومة من الرجوع إلى وطنها الأصلي !!!.

توفى الحاج صالح الستراوي رحمة الله عليه في الغربة ، و أولاده و أحفاده في العراق دون جنسية ، و لا يملكون إلا جواز سفر الجد و رقمه 19 ، و اثنين من أبنائه الأحياء بجوازاتهم البحرينية القديمة ، و رغم أنّ العائلة تلازم السفارة البحرينية في بغداد من أجل عودتها إلا أنّ السلطات البحرينية تمنع ذلك، و لقد تناثر جسد الحفيد محمد صبيح صالح الستراوي بانفجار سيارة ملغومة في بغداد حينما كان ملازما في السفارة و مطالبا بالرجوع سنة 2007 فذهب إلى ربه شاكيا من ظلم آل خليفة ، الذين يوزعون جنسية البحرين على من هب و دب و على سكان البراري و الصحاري ، و أهل القفار و البوادي و يحرمونها من أصحابها ، و عند الله تجتمع الخصوم .

و لقد حاول عبد الرزاق الحاج صالح و ابنه هشام الرجوع إلى البحرين و معه جواز سفره القديم سنة 1989 و لكن السلطات الأمنية احتجزتهم ثلاثة أيام في المطار ثم أبعدتهم ، و حكمت المحكمة الكبرى المدنية بالبحرين بقضية تقدم بها ستة من أحفاد الحاج صالح يوم 2000/10/11م ضد إدارة الهجرة و الجوازات , و صدر الحكم بإلزام المدّعي عليها باستخراج جوازات سفر بحرينية للمدّعين ، و ذلك بناء

على أن المدّعين بحرينيين بالسلالة طبقاً لما نصت علية المادة 4 من قانون الجنسية لسنة 1963م , و على اعتبار أنّ والدهم بحريني الجنسية و لديه جواز سفر بحريني , إلا أن الحكم لم يطبق و لم يسمح لهم بالعودة !!! . و كتبت عائلة الستراوي مجموعة من الخطابات إلى الحاكم حمد بن عيسى طلباً في العودة إلى بلدهم إلا أن جميع خطاباتهم كانت دون أي رد أو فائدة .

و انتشر أحفاد الحاج صالح في المنافي و الآفاق حاملين معهم ظلامتهم في العراق و الكويت و إيران و بعضهم لجأ إلى أوربا ، و قد أصدرت المفوضية العليا لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة شهادات باستحقاقهم اللجوء لإصرار الحكومة البحرينية على حرمانهم من جنسيتهم البحرينية الأصلية , و حقهم في العودة إلى بلادهم.

التجنيس و الجريمة

عواصف التجنيس ستأتي تباعا ، كل واحدة بأجوائها ، و ما هذا الذي يشاهده المواطن البحريني حاليا من تلك العواصف إلا قليلها و مقدماتها ، فإنّ كثيرا منها سيحين زمنه و سيأتي عهده ، و أول عنوان يرتبط بالجانب الجنائي هو استيرادهم فغرضه أمني و سياسي و يقلب استقرار البلد، ثم وظيفة المرتزقة في قوات الشغب و غرف التعذيب ، و التعامل مع الدولة و المجتمع فإنّ كثير من تلك الأنفس الشريرة في المجال العسكري و الأمني كما في المجالات الأخرى ينظرون نظرة مجرمة للمجتمع بل للنظام أيضا ، و هي نظرة الطامع في الارتزاق و المبرر للوسيلة مهما كانت بعيدة عن الإنسانية و الحقوق، و نظرة استغلالية باعتبار أنّ بلدا به نفط لدى حكامه مشكلة شرعية في وجودهم و حكمهم و استمرارهم فهم بحاجة إلى قامعين و معذبين و إلى مرتزقة للتنكيل بشعبهم و تحقيرهم و محوهم من الوجود و هم عناصر تلك المرحلة السوداء ، و على تلك المقدمات ظهرت النتائج الأولية و ازدادت الجرائم و تضاعفت ، من اختطاف و قتل و سطو البنوك و اغتصاب و انتهاك الأعراض و تزوير الأوراق الثبوتية إلى مختلف

المخالفات و الجرائم ، و تهريب البشر ، ثم عصفت جرائم التجنيس على الوضع الأمني و الاستقراري لدول الخليج و المنطقة العربية التي هي متحالفة مع القوى المسيطرة و المتسلطة في العالم فيما تسميه تلك القوى بـ (محاربة الارهاب) . و هذه الجرائم و الأعراض هي بنية تحتية لمجموعة كبيرة من المجنسين و قواعد أساسية مرتكزة في أنفس المجنسين و لها قابلية الترجمة و العمل ضد الخصم الذي قد يكون يوما ما هو الحكم و عناصر النظام.

الأجانب يمسكون البلد من عنقها :

الأجانب في موقع المسؤول في البحرين ، و يتحكمون بأمن البلد ، و هم الذين يقررون و يقننون ، و آل خليفة طاعة لهم، و الحكم في البحرين مولعٌ بالأجانب و المعذبين إذ يعتبرهم هم عمدته ، فهم الذين يستند عليهم النظام و إلا سقط ، و لذا فإنّ الحاكم الحالي قبل أن يرفع شعار الإصلاح كذبا قام بمنح الضباط و المعذبين الأجانب و المحليين أوسمة تكريما لهم لما قدموه للبلد من (خدمات عظيمة) ، و هذه الخدمات تتيح لهم حمل الجنسية البحرينية ، و أول هؤلاء المكّرمين المعذب و المرتزق البريطاني أيان هندرسون ، ريموند مايكل ماثر لو ، إن.سي.جي. رافل ، جي.ستون ، فرنون باري وامسلي ، أ.ب.ماكنت ، دونالد جوزف بريان

، ساموبل ب. اسحاق ، جيمس وندسور ، دافيد ب.ر.داربي . ثم توالت الأسماء من قبيلة آل خليفة و العائلات العميلة معها. (الجريدة الرسمية البحرينية 2002/3/29)، و تتضمن القائمة أسماء يهودية ، و كل الذين شاركوا في قمع المواطن البحريني و في مشروع الإبادة يستحقون الأوسمة و الجنسية من النظام ، و كل هؤلاء ضمن قائمة المجرمين الذين يجب أن يقدموا للمحاكم الدولية كمجرمين ضد الإنسانية و هذه القضية لا يسري عليها التقادم و لا ينساها التاريخ و لا ملفات القضاء و سجلاته.

ازدياد كبير في معدلات الجريمة :

ارتبطت الجريمة بالتجنيس في العقد الحالي ، و ازدادت معدلات الجريمة و تضاعفت بشكل كبير لم تعهده البحرين في سالف قرونها إلا فترات حرجة من تاريخ آل خليفة ، قتل ، و سطو مسلح ، و إختطاف ، و هجوم على البيوت، و اغتصاب النساء و البنات، و جرائم كثيرة ما عهدها الشعب البحريني في تاريخه القديم و لا الحديث.

فأحد أهم آثار التجنيس التدميرية في البحرين هو ارتفاع مستوى الجريمة، و تعدد الجرائم و تنوعها بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ البحرين إلا تلك الجرائم الذي قام بها النظام في احتلاله للأرض و تسلطه بقوة السلاح، و تصرفه المطلق، و جرائم المجنسين لا تحصر و لا تحصى و مع

إصرار النظام على إخفائها إلا أن كثرتها تفضح النظام و تعرّيه، فالنظام يخفي جرائم المجنسين، و يمنعها من النشر في صحافته، و قد تنشر الصحافة الجريمة دون أن تنسبه إلى مجنس أو مجنسين ، فالحصار مستمر على مستوى الجريمة كما هو مستمر على مستوى المعلومات التي تخص المجنسين ، جرائم بمختلف أنواعها يشاهدها المواطن البحريني في حياته اليومية، و يقل وصولها للمحاكم القضائية، و يستعرض بعضها في الجرائد و الصحف اليومية ، و بعضها الآخر محرم نشره بأمر من السلطات حتى لا يفتضح التجنيس و لا يفتح بابه ! و عدم النشر هذا و عدم الإشارة إلى المجرمين المجنسين خطأ كبير لو عقله النظام بل هو جريمة أيضا.

و للدخول لمعرفة جرائم المجنسين لابد من دراسة أسباب الجريمة المتعلقة بهؤلاء المجنسين ، و التي تجعل منهم البيئة الصالحة للقيام بها ، و ابتداءً استيرادهم كان جريمة ، و بقائهم في البلد جريمة ، و مستقبلهم و استمرارهم جريمة ، فالبيئة التي عاش فيها بعض المجنسين بيئة موبوءة تحسب فيها كبائر الجرائم صغائرا و أمرا عاديا ، كالقتل ثأرا و انتقاما لدى القبائل و العشائر ، و قد اعتادت الغش و الرشوة و الشرور.

و ثانيا : إنّ النظام سمح لهم بالاعتياد على القيام بالجرائم ، فحينما يسمح و يجيز لهم بالاعتداء على المواطنين و سرقة ممتلكاتهم في البيوت و الشوارع و اعتبارها غنائم كأنّهم في حرب ضد عدو كافر فذلك يجعلهم

يأنسون و يألفون الجريمة و من أمن العقوبة أساء الأدب ، و هكذا للجرائم الأخرى التي يقومون بها من سرقة قروض و هروب، إلى الاعتداء على البنوك ، إلى تحقير و توهين المواطنين و ضربهم بالشوارع و الأحياء المختلطة، إلى غيرها من الجرائم التي سنأتي على ذكر بعضها في الصفحات القادمة ، و هم مع ذلك يرون سهولة القيام بالجريمة و سهولة الخروج منها بأحكام خفيفة حين كشفها.

و قد وضعوا في موقع الخصم و الحكم في مراكز الشرطة ، و حينما يعتدى مجنسٌ على مواطن في مدينة حمد مثلا لا يتجرأ للذهاب إلى مركز الشرطة ، لأنّ مركز الشرطة يدار بعناصر مجنسة و غير عادلة ، بل ظالمة ، تأخذ الباطل للمعتدي و تعتبره حقا ضد المواطن ، و أساسا لا يثق المواطن في الذهاب إلى تلك المراكز فوجودها نقيض لغرضها.

و ثالثا : في نوعية المجنسين أنفسهم ، و كأنّما يتم انتقاء و اختيار الأنفس الشريرة فهي أقدر من غيرها في الاعتداءات و انتهاك الحرمات و هو ما تقوم به فعلا القوات الأمنية و العسكرية في البحرين ، و قد نقل عن مصدر بحريني نقلا عن شخص يمني في البحرين قوله أنّ الحكومة اليمنية تسهل للمجرمين الخروج من اليمن و أنّ أكثر المجنسين اليمنيين الجدد في البحرين هم خريجوا سجون ومجرمون و سراق و قطاع طرق ، و أنّ أحد أقاربه ممن شاركوا في اعتداءات أحدى المدارس في الرفاع كان

سجينا في اليمن و أفرج عنه من السجن بسب إجرامة في اليمن ، و بعد الافراج عن هذا المجرم حصل على الوظيفة والجنسية البحرينية حيث جاء البحرين للاستيطان، و انّ مثل هذه العيّنات يصعب عليها العمل في اليمن لسلوكها و سوابقها.

و هذا حديث يحتاج إلى تأكيد أو تقريب نسبة المجرمين فعلا أو خريجي السجون ، و لكن عمليا ذلك يلبي رغبات الحكم في البحرين فإنّ الشرفاء لا يقتربوا من العمل كمعذبين في السجون و قنّاصة رصاص و عناصر قوات الشغب تفتك بالأهالي و تعرض حياتهم للخطر دون ذنب اقترفوه ، و أنما تلك أعمال تحتاج إلى قلوب قاسية و ذات سوابق و تنعدم لدى أصحابها الضمائر.

و بمثل هذا يتم اختيار و استيراد بقايا الأنظمة المهزومة في المنطقة و تستورد ميليشيات فدائيي صدام فقد ذكرت صحيفة الشرق الأوسط السعودية في عددها 8912 عن طريق خدمة واشنطن بوست حول تعذيب فدائيي صدام فذكر أحدهم كيف كانوا يمارسون التعذيب ، و كيف يقطعون لسان الضحية بسكين و آلة حادة و كان هو واحد ممن نفذوا عمليات قطع الألسن ، أو قطع الأيدي أو الأصابع و الآذان أو قطع الرؤوس و بنقل رؤوس الضحايا المذبوحة إلى أسرهم ، دون الشعور بالذنب.

كما كانوا يعاقبون بعض الضحايا بإلقاء أحجار ثقيلة فوق ظهورهم، و آخرين بوضع مكاوي ساخنة في أفواههم.

و كثير من الجرائم التي تتبرأ منها البشرية و ما حدث في الكويت أثناء الغزو كان دليلا على انسلاخ هؤلاء المجرمين من إنسانيتهم، و كل ذلك كان براتب شهري يقارب 70 دولارا أي 150 ألف دينار عراقي، فهل يا ترى يؤمن هؤلاء الأوباش و مستورديهم بسنن الله في هذه الحياة ، أو يؤمنوا بالآخرة و الحشر و الحساب و الجنة و النار ، و بالله جبّار السماوات و الأرض؟؟؟

و حين سقوط النظام في العراق تبرأت كل الدول عنهم بما فيها الناعقة و استقبلهم النظام في البحرين لأنّهم يحققون أهدافه.

و رابعا : إنّ التجنيس بصورته الحالية التي تحصل في البحرين ، و هو هذا الاستيراد الغريب لبني البشر من أصقاع الأرض المختلفة و توطينهم دون قانون و دون حق و دون وجود بيئة مناسبة لهم ، و بعقلية المتجنس بالجنسية البحرينية و التي يرى فيها غالبية المجنسين مصدر أموال مؤقت يغترف منه ما يشاء بدون قانون يحكم أخلاقياته تجعل منه قابلية للتعدي على حقوق الغير ، و تجعل منهم مجموعات و كانتونات لا تنظر إلى بعضها بعين الرحمة و بقلب الشفقة ، إذ لا علاقة أو صلة بينهم ، و كل فرد منها و مجموعة غريبة و أجنبية عن الأخرى ، و تحاول الحصول على

مزيد من المكاسب و الفوائد السريعة و هي لا تأتي إلا بالتعدي على حقوق الآخرين، و هذا يشبه بعض المدن و الأحياء الأمريكية التي تكثر فيها الجريمة لأنها جميعها مهاجرة ، و الأصل واحد و هو عدم الشعور بالقربى و صلات الرحمة بين أفراد و مجموعات تلك الولايات الأمريكية ، أو تلك المناطق البحرينية ، و على هذا فإنّ خوف الأهالي في بعض مناطق البحرين من الخروج ليلا من التعرض لهم بسوء في الرفاع أو المحرق أو مدينة حمد أو عسكر يشبه ذلك الخوف و الفزع من الخروج في مدينة كاليفونيا ليلا و بعض المدن الأمريكية ، و هذا قابل للتعاظم مع ازدياد أعداد المجنسين و تعدد بلدانهم و إبادة السكان الأصليين.

و خامسا : أوامر الحكم و إيماءاته للمجنسين بالاعتداء على المواطنين و ضربهم و إهانتهم ، هي استراتيجية للحكم لقهر الشعب و كسر إرادته و حصاره ، و سترى في الصفحات القادمة التواطئ الغريب بين السلطة و أدواتها و إداراتها كمراكز الشرطة و الصحافة مع المجنسين، فالسلطة تأتي بالأوباش و تجنسهم و مراكز الشرطة ترفض دعاوي المواطنين و شكاويهم و تستقبل المجنسين و ادّعاءاتهم و الصحافة تتكتم على جرائمهم فلا تذكر إلا قليلها !.

و بدراسة عامة لأسباب الجريمة سترى أنّ المجنسين مؤهلين لها و خاصة أولئك المرتزقة في الجيش و الشرطة و أفراد المخابرات العراقية المجنسة و

غيرهم في وزارة الداخلية كالأردنيين و السوريين.

بعض المجنسين يعيش حالة من الأحقاد ضد المواطنين و قد دعم النظام هذه الأحقاد فيهم ، و في التسعينيات من القرن الماضي في أبان الانتفاضة التسعينية كان يؤتى بمجموعة من المجنسين المرتزقة في وزارة الداخلية و يؤتى بمعتقل طالب بحقه في العيش بحياة كريمة فسجن، ثم يقال لمجموعة المجنسين بعد ربط و تقييد المعتقل: (هذا و أمثاله يريدون حرمانكم من الوظيفة و قطع أرزاقكم و إخراجكم من البلد ، و يريدون الكيد بكم فعليكم به)، فينهالون عليه باللكمات و الصفعات و الرفس و الضرب، بتنكيل و تعذيب يبرهنون فيه عدم إنسانيتهم و يقوّون في المعتقل الشاب إرادته الصلبة، و إيمانه القوي بالله و الآخرة ، ثم يرجع إلى زنزانته بطلا ملطخا بدمائه ، و يرجعون إلى بيوتهم و أهلهم فئرانا مجرمين، و المجرم الأكبر النظام الذي جنّسهم و أعطاهم أوامر التعذيب.

و بعض المجنسين لديهم أزمات في نفس الأسرة و العائلة ، مع الأولاد ، و الزوج و الزوجة ، و طلاق و هجر ، و فقدان التوجيه و الإرشاد الأسري، يؤدي بهم للبيئة المناسبة للجريمة.

نشرت صحيفة بحرينية و مركز أخباري عن المجنس زروع ذبح شبيب ، والد طفل يسمى سامح، و أنه تقدم ببلاغ إلى إدارة أمن منطقة مدينة حمد يفيد بخروج ابنه من المنزل يوم 2004/3/13 إلى مكان مجهول وقد

عثر على الطفل المفقود بعد عشرة أيام أي في 2004/3/23 بالقرب من مجمع العلوي الكائن بمنطقة سند، في بلد مساحته أقل من ستمائة كيلومتر.

قال المجنس زروع إنه لم يقدم بلاغا باختفائه إلا بعد ثلاثة أيام من ذلك لكونه كان يتوقع عودته، فقد سبق له أن خرج مرتين سابقتين من المنزل بعد أن تشاجر مع إخوانه وفي كل مرة كان يمكث مدة لا تتجاوز اليومين، إلا أنه قال أن ابنه هذه المرة خرج بدون أي سبب أي أنه لم يتشاجر أو يختلف مع أي من أفراد أسرته.

و ذكر أنّ ذات الطفل قد ابلغ إدارة أمن منطقة مدينة حمد في 2003/11/27 بإساءة معاملة والده له وقسوته عليه وتعريضه للضرب المبرح وتقييده بسلاسل حديدية. و لاحظت الشرطة الرعب والهلع الواقع على الطفل مما دعا الإدارة إلى استدعاء والده لتحري الأمر فقال أن ابنه مثير للمشاكل وكثير الهروب من المنزل و أنه مفصول من المدرسة. (أخبار الخليج،2004/3/25 ، مركز الأخبار: أمان، 2004/3/25).

و لدى زروع تسعة أولاد حتى كتابة الخبر ، ستة أولاد و ثلاث بنات منهم هذا الطفل الهارب سامح ، و سامر ، و سيف ، و هو من المذكورين في قوائم الاستحقاق لعلاوة الغلاء لسنة 2008 .

نذكر هذا كمثال لأزمة بيتية و مشاكل أسرية ، و قلبنا يتفطر ألما لمثل

هذا التفكك العائلي، و هذه العائلة هي نموذج لبعض العائلات المجنسة ، و ستكون بهذه الوضعية لها قابلية للإجرام إن لم يتم تداركها تربويا ، ثم نتساءل أهذا ما يريده النظام؟ هدى الله هذه الأسرة المستورَدة و هذا النظام المستوردِ بهدايته.

و بعضهم يعيشون حالة من الفراغ العاطفي و الاجتماعي مما يؤدي بهم إلى العلاقات المحرمة والمشبوهة التي تجر معها كثيرا من المشكلات والتداعيات ، و مثاله المجنس السوري الذي ينتهك حرمة بيت في منطقة كرباباد لمعاشرة خادمتهم، في شهر2007/4 ، حتى تمكنوا من الإمساك به عبر كمين محكم.

الفراغ العاطفي و الرصيد الفقير في بنك العواطف يؤدي بالإنسان إلى الجريمة ، و أمثلة كبار الطغاة خير دليل.

و هذا يتكرر في التاريخ و واقع الشعوب ، ففي تاريخ العراق القديم حكم طاغية مرتزق، اتصف بالبطش والغلظة، و ارتكب أبشع الجرائم والمنكرات ، قتل ، و قطع الأيدي و الأرجل، و سمل العيون ، و صلب الشيعة على جذوع النخل، وطردهم وشرّدهم عن العراق(الدرجات الرفيعة ص6)، و قتل الصحابي المعروف عمرو بن الحمق الخزاعي، و قطع رأسه و طيف به ، و قتل رشيد الهجري، بعد أن قطع يديه ورجله ولسانه، وصلبه خنقاً في عنقه، وكذلك فعل بجويرية بن مسهر العبدي فقطع يديه

ورجليه وصلبه على جذع نخلة (مروج الذهب ج3 ص26)، و هدم بيت الصحابي المعروف حجر بن عدي بعد أن اعتقله وأرسله إلى معاوية فقتله و أصحابه، و حينما تبحث عنه تجده يسمى زياد ابن أبيه، و قيل تارة زياد بن أمه ، و يقال زياد بن سميه وهي أمه ، و يقال زياد بن عبيد و يقال في عبيد : عبيد بن فلان، وقد اختلف في أبيه بعدة رجال. و بعدما استلحق و أعطي النسب الأموي و الجنسية السفيانية قال له أناس زياد بن أبي سفيان، بينما في الحديث الشريف (الولد للفراش ، وللعاهر الحجر).

و أنا أبحث في التاريخ اضطرارا عن هذا الشقي ابن أبيه قفزت الذاكرة إلى موضوع آخر في التجنيس فقد ذكرت الصحافة البحرينية خبر تجنيس أبناء دار لرعاية المجهولين و اللقطاء بالجنسية البحرينية ، و ذلك شئ لا يخرج عن الحالة الطبيعية أن تتبنى الدولة المجهولين على أرضها ، ولا بد من تحمل الدولة لهم و رعايتها بنوع رعاية ، و إلا ماذا يعملون بهم ، و إلى أين يذهبون بهم ؟ و من سيستقبلهم و يرضى بهم ، و لكن الذي أدهشنا أنّ تلك الحضانة جاءت بعنوان (مكرمة ملكية) !!! و الذي يخشاه المواطن البحريني بعد تجربة النظام البحريني في التجنيس ، و من أنّه جنّس أشكالا و ألوانا ، و ما بقى إلا أن يجنّس الأبناء المجهولين و أبناء البغايا التي لا تقبلهم الدول الأخرى ، و لعل هؤلاء لهم القابلية لخدمة أهدافه بأكبر و

أكثر ما يخدم بها المجنسون الحاليون ، و ربما فعل ذلك دون أن نعلم .

و نموذج آخر في تاريخ العراق الحديث حيث حكم طاغية فاجر، سفاح ، سفاك ، فقام بالقتل و القتال و التصفيات الجسدية ، و بمختلف الانتهاكات ، و شن الحروب ضد شعبه و جيرانه ، و استعمل أسلحة كيماواية و بيولوجية في حروبه ، و أحواض كيماوية ضد شعبه ، و دفن البشر في مقابر جماعية، دماء سفكت و أعراض انتهكت و أموال نهبت ، فإذا ما بحثت عن أصله ستجده مجهولا ، صدام التكريتي . و الأصل واحد وهو الفقر في بنك العواطف.

و غالبية المجنسين يفتقرون إلى التعاليم الدينية و الأخلاقية و التي تهذب النفس البشرية و تردعها عن ارتكاب المعاصي و الذنوب ، وهذا الفقر الديني و الأخلاقي يؤدي بهم إلى الجريمة ، بينما نشأ أبناء البحرين عموما بأخلاقيات مقبولة و سمعتهم محمودة في الخليج و المناطق التي يزورونها أو يسيحون فيها ، و قد تغيرت و ستزداد تغيرا هذه النظرة إلى البحريني بشكل كبير بسبب التجنيس.

و منها بيئتهم الحالية في البحرين سواء في الأحياء التي يسكنونها لوحدهم أو في الوزارات كالداخلية فإنّ وزارة الداخلية و المخابرات و الأمن في الدول الدكتاتورية مصدر للجريمة المقننة و غير المقننة ، ففيها تحاك الدسائس و منها تصدر المؤامرات ، و كيف بهم إذا كان الشعب كما في

البحرين أجنبيا عنهم و عدوا لهم ، و هو و ممتلكاته موضوع جرائمهم.

و منها ما يراد منهم حين استوردوا و تفهيمهم بأنّ الشعب البحريني مباح ظلمه ، فغالبيته تختلف مذهبيا عن مذهب المستوردين المجنسين، و اعتبار ذلك مبرر لظلمه و العدوان عليه و حلية قتله و إبادته إبادةً جماعية، كما يتصرف البعثيون العراقيون مع المتظاهرين أو الذين يجدونهم في الشوارع و يشكون في تظاهرهم ، و كما نقل في جريدة محلية على لسان أحد المجنسين ، بأنّ المجنسين حماة البلد من (الرافضة). (جريدة الوسط، العدد 2512 ،تاريخ 2009/7/23).

و منها هبوط المستوى التعليمي و الاجتماعي لمجموعات من المجنسين و افتقارهم إلى التعليم و الإرشاد و التوجيه الصحيح، فهم يتصرفون على قدر مستواهم الهابط، فمثلا يبررون ضرب البحرينيين بالفزعة ، أي أن تنتصر لجماعتك و فئتك و إن كانوا ظالمين و جائرين.

و منها اختلاف مستوى ثقافة المجنسين عن المواطنين البحرينيين ، فتجد ما يعتبره المجنس أمرا عاديا و مسموحا به ، يعتبره البحريني أمر محرم و ممنوع منه ، فمثلا بعض البلدان التي هي خزان للمجنسين العاملين في وزارة الداخلية كسوريا و الأردن تبدو الرشوة أمرا طبيعيا ، بل أول ما يواجهك في بعض المنافذ من مطار و حدود برية طلب الرشوة ، و من كبار ضباطها الذين أوكل إليهم حفظ أمن البلد ، بينما هي قليلة في

البحرين حتى وقت قريب ، و محرمة شرعا ، و جريمة بحق الوطن و المواطنين.

هذه الجرائم صغيرها و كبيرها سيتضخم حجمها و ستجر معها مشكلات أمنية خطيرة ، و جرائم كبيرة ، و على كل المستويات ، و هذا بدأ فعلا يظهر لكل ذي عينين، أما محاولة إخفائه فهو جريمة أخرى بحق هذا الوطن المسكين، سنأتي على بعض الجرائم و هي متعددة و متنوعة كنموذج فلا يمكن حصر جرائمهم بعد ذكر كيف كانت قرية عسكر قبل التجنيس و بعده، و يتضح في تلك الجرائم أنّ النظام يدفعهم للجريمة ضد المواطنين العزل ، و لكننا سنذكر الجانب العدواني الذي يقوم به المجنسون و هذا لا يعني أبدا أنّ البحرينيين لا يقومون بمخالفات في حياتهم، أو ردود فعل تجاه من يعتبرونهم سرّاق الأرض و الوطن و الحياة ، و المغتصبين للأرض و البدلاء ، و لا يعني خلو البحرينيين من الإجرام لأنّنا نعلم أنّ من البحرينيين من يقوم بالتحقيق و التعذيب و من هو متورط في جرائم النظام ، و لكنّ البحرينيين مسالمين عامة كما هي التجربة و المعايشة معهم.

عسكر : النموذج المصغر :

و يضرب البحرينيون مثلا قرية عسكر ، و هي قرية بحرينية صغيرة كانت

هادئة و متجانسة، يأتيها رزقها رغدا من البحر ، و يأمن أهلها على أنفسهم و مصالحهم و سفنهم، و لم يحتاجوا للرقابة على ساحلهم البحري الصغير بحدود كيلومترين، أو على محركات سفنهم ، و لم يكن فيها مركز للشرطة، و ما هي إلا سنوات من التجنيس حتى أصبح أهل القرية أقلية في قريتهم ، و الباقي أجانب مجنسون ، أما مصالحهم فقد تعرضت للخطر و لم يأمن الأهالي على سفنهم و محركاتها حينما يكونون في بيوتهم بل صارت تسرق و هم في غفلة منها، و جعلوا حرساً خاصا لحماية مصالحهم على الساحل فلم يستطع منع السرقات. و نشبت بينهم و بين المجنسين المشاكل و المشاجرات و الصراعات، و ينتج عن بعضها إصابات و جرحى ، و أصبح المرور على الشارع الرئيسي في عسكر بعد الساعة السابعة أو الثامنة ليلا مجازفة للنساء و الصغار ، حيث يتعرضون للمشاكل و التعديات.

عسكر هذه القرية الصغيرة هي نموذج مصغر للبلد البحرين ، و عسكر هي النموذج الأوضح لأنّ المنطقة تحولت إلى مستوطنة أجنبية، و فعل النظام فعله بالتجنيس فدمرها تدميرا و أفقد الأمن و الأمان لسكانها الأصليين.(المشاهد السياسي/عدد397 ، تاريخ 2003/10/15).

و كمثال لما حصل في قرية عسكر ما ذكرته الصحافة البحرينية عن قيام 15 شخصا مجنسين ينتمون إلى أصول عربية بالاعتداء بالضرب على أربعة

أشخاص خليجيين بالسكاكين وقطع خشبية و تسبب بإصابات متفرقة للأربعة من بينهم مواطن قطري أصيب بضربة سكين في رأسه وشفته، و أدخل إلى مستشفى البحرين العسكري ، و كان سيخضع في قطر بعد سفره إلى عمليتين جراحيتين جراء الاعتداء إحداهما في الفك والأخرى في الرأس، و أنقذ أهالي منطقة عسكر الأربعة من بين أيديهم. (صحيفة الوسط، عدد1885، تاريخ/2007/11/4). و منها :

مجنسون يشبعون مواطنا ضربا في عسكر :

مساء يوم 2007/12/19 تعرض مواطن بحريني من أهالي جو كان يستقل سيارته مع أسرته عند مروره بمنطقة عسكر إلى ضرب مبرح من قبل أشخاص مجنسين من ذات أصول عربية ، و قال أحد القاطنين في منطقة عسكر إن المجنسين اعتدوا على المواطن و قاموا بضربّة بلوح خشبي على جسمه و أدى ذلك إلى إصابته بجروح ونزيف، ثم لاذوا بالفرار بعد أن خرج أهالي عسكر وشاهدوا العراك واستغاثت زوجة المواطن لإنقاذ زوجها.(الوسط/عدد1931/تاريخ2007/12/20).

كما نقلت أخبار مؤلمة في منطقتي جو و عسكر منها سنة :

2001 حيث حدثت مشاكل بين السوريين المجنسين و البحرينيين في قرية جو التي تقنطها غالبية من عائلة الرميحي.

2003 حيث حدثت اشتباكات بين السوريين المجنسين و البحرينيين في

قرية عسكر بعد نزوح السوريين من قرية جو و خلقت جرحى بعضهم أصيبوا بجروح خطيرة.

قتل المواطنين البحرينيين :

قام حارس باكستاني لمدرسة بنات قيل أنه يحمل الجنسية البحرينية بقتل طفلة بحرينية من النويدرات و عمرها خمسة عشر سنة ، بعد أن تقدم لخطبتها فلم توافق و أهلها ، و قد اقتحم الباكستاني ليلا بيت الضحية بالقوة و شهر سلاحه و أطلق رصاصه على البنت أمام أهلها ، و فرّ هاربا ، و كان الأب قد اشتكى على الجاني قبل القتل و لم يكترث مركز الشرطة لشكواه!! و تعود القصة لسنة 1997م (جريدة الوسط، 2009/8/24).

و استهل تونسي السنة الجديدة بجريمة في منطقة المنامة ، و قام في يوم 2002/1/1 بقتل بحريني بسكين ، و سرق منه 150 دينارا بحرينيا (398 دولارا أمريكيا تقريبا) ، القاتل عمره 19 سنة و البحريني المقتول عمره 46 سنة ، و تم الحكم عليه بالسجن المؤبد، و لم تذكر السلطات تجنسه من عدمه بالجنسية البحرينية!. (صحيفة أخبار الخليج/ تاريخ 2003/4/1م).

و قتل بنغالي بحرينيا يوم 2003/6/11 و أشرك معه هنديا في حرق

جثته، حكم عليه بالسجن المؤبد و على الهندي بالسجن ثلاث سنوات ، و لم تذكر السلطات كذلك تجنسه من عدمه بالجنسية البحرينية.(صحيفة الوسط العدد278 / تاريخ 2003/6/11م).

و هزت حادثة قتل المجتمع البحريني لقوة حدثها و طريقة ارتكابها ، فقد قام بنغالي بقتل مواطنا بحرينيا يبلغ من العمر 38 سنة بمنشار كهربائي، في يوم 23/ 2008/5 .(منتديات و صحف بحرينية).

اختطاف و اغتصاب و قتل :

و من قصص الاغتصاب و القتل للمجنسين ما ذكرته صحيفة «الإمارات اليوم» في عددها يوم 2009/12/10م و الذي قام بها أحد المجنسين البحرينيين من أصل باكستاني ، حيث ذكرت الصحيفة أنّ عائلة طفل باكستاني تطالب بإعدام بحريني قتل طفلها و عمره أربعة أعوام بعدما اعتدى عليه جنسيا، في حمّام إحدى دور العبادة في منطقة القصيص في دولة الإمارات العربية المتحدة يوم عيد الأضحى المبارك ذي الحجة 1430 هـ. .

وكانت شرطة دبي تمكنت من تحديد أوصاف المتهم من خلال أقوال الشهود وألقت القبض عليه، واعترف المتهم الذي يحمل الجنسية البحرينية، بأنه أفرط في تعاطي الكحول ليلة العيد. و وفق اعترافات المتهم، فإنه

اصطحب الطفل إلى حمام إحدى دور العبادة في القصيص وأغلق الباب ثم شرع في الاعتداء جنسيا عليه، و في هذه الأثناء وضع يده بقوة على فم الطفل لمنعه من الصراخ ، و أدى إلى وفاته وتركه في المكان وفرّ هاربا.

و لوحظ على جثة الطفل كدمتين واضحتين على خده الأيمن، وإصابة كبيرة في عنقه ناحية اليمين، في حين كانت الدماء تملأ الجهة اليمنى من وجهه، وكأنّ القاتل استخدم آلة لمحاولة قتل الطفل، كما بدا شعره مملوءا بالتراب وقتها.(الوسط،تاريخ 11 /12/ 2009م).

و وصف مختيارُ والد الطفل المقتول موسى القاتلَ بأنه «وحش بشري سرق منا فرحة العيد» ، مطالبا بـ «إنزال عقوبة الإعدام بحقه» ، و أضاف «لو قطع جسد المتهم قطعا قطعا»، لما شفى ذلك غليله بفاجعته بابنه.

وخلّف الحادث حزنا لدى الوالدة التي توقفت عن الكلام منذ علمها بالجريمة، وقد نقلت إلى المستشفى لتلقي العلاج ثلاث مرات، و لاتزال عاجزة عن الكلام والاختلاط بالناس، (حتى نشر الخبر بعد تسعة أيام من وقوع الجريمة).

و وفقا لعم الطفل المقتول فقد «استوقف موسى ببراءته الرجل الثلاثيني المخمور ليسأله عن (عيدية) صبيحة عيد الأضحى، فأخبره القاتل أنه لا يملك مالا حاليا، لكن لو رافقه سيعطيه عيدية مجزية، وبالفعل أخذ الطفل

معه إلى مسجد في القصيص، وهناك في الحمام اعتدى جنسيا عليه، ثم قتله.

وكانت بداية الخبر حين تلقي شرطة دبي بلاغا يفيد بأنه لاحظ آثار دماء عند باب حمام إحدى دور العبادة، و فوجئوا بوجود جثة طفل بدون ملابس. (الوسط/عدد2653 / تاريخ 2009/12/11م).

و القصة و بقية تفاصيلها مأساوية ، أعان الله العائلة على هذا البلاء و أحسن لهم العزاء، و انتقم لهم ممن ظلمهم و من أعانه بظلمه، و هي شاهد حي على أن الحكم في البحرين يجنّس الوحوش البشرية و يضعها في المواقع الأمنية و العسكرية ، و مثل هذه الوحوش و هذه القساوة المتناهية و الانحطاط يتعاملون مع شعب البحرين.

و إن كانت نصيحة نسديها هنا فهي بضرورة الحذر من هذه الذئاب البشرية و ضرورة الانتباه و اليقضة لأهل البحرين و سكانها عامة و خاصة أهالي المحرق و الرفاع من خروج أطفالهم في الأعياد طلبا لـ (العيدية).

و هذا العمل و هو طلب المال في أيام الأعياد من الأغراب إن كان على مستوى الظاهرة في بعض المناطق أو أقل أو على مستوى أفراد أو مختصة بالأجانب يشكل ظاهرة سلبية من الناحية التربوية و الأخلاقية و لها مردودات على المستوى الفردي و الجماعي و خير للمجتمع أن يوقفها ، و انما هي جميلة و تدخل السعادة و السرور بين الأهالي و الأقارب لا في

الشوارع و الطرقات و لا الطلب من الغرباء و بذل الالحاح و الاصرار ، و أما صلة الرحم فهي واجبة و لها آثار في الدنيا و الثواب في الآخرة.

بحرينية «حامل» تتعرض لمحاولة قتل :

ذكرت سيدة بحرينية ، حامل في شهرها الثامن، إنها تعرضت يوم 2006/4/11 إلى محاولة قتل من قبل شخص من أصل عربي في منطقة إسكان قوة الدفاع في منطقة الرفاع بعد أن حاول المعتدي دهس المواطنة بسيارته، وإثر ذلك تم نقلها إلى المستشفى العسكري، وما زالت ترقد هناك حتى يوم نشر الخبر في 2006/4/13.

اعترض المجنس سيارة البحرينية و اختها، و قام بعمل بعض الحركات، و تبع سيارتهن، و شتمهن و تلفظ بألفاظ غير لائقة، و قالت: (كما حاول دهسي بعد أن اصطدم برجلي، بالإضافة إلى سحبي من حقيبتي التي كانت على كتفي بأن أمسك بي وسحبها وهو يقود سيارته ما أدى إلى سقوطي على الأرض وتدحرجي وإصابتي في رجليَّ) ، و عند خروج الأهالي فر هاربا، و حينما كانت بالمستشفى تفاجأت بتهجم المعتدي على منزلهم مرة أخرى بمعية 4 أشخاص ملثمين كانوا يحملون قضيبا من الحديد وسلاحا أبيض «سكاكين» ويهددون ابنها الذي كان في المنزل لوحده. (صحيفة الوسط 2006/4/13).

اختطاف و انتهاك أعراض :

قصة هزت البحرين ، و نقلتها أحدى صحفها و تكتمت الأخريات، و وقعت في منطقة الرفاع التي هي مركز سكن قبيلة آل خليفة، و على بعد خطوات من بيت الضحية، وفي أحدى ساعات النهار و ليس الليل، مجرموها مجنسون ، سوداني و يمانيان و آخر مجنس لم تذكر جنسيته الأصلية، أخذوا طفلا بحرينيا عمره 16 سنة من بلدة الرفاع، بعد أن عملوا له كمينا ، وأدخلوه السيارة عنوة ، و اختطفوه إلى منطقة الحنينية، قدموا له خمرا و مخدرات فرفض تناولها، و تناوبوا عليه بفعل الفاحشة و الاعتداء الجنسي، و رموه قرب حديقة.

قال صهر عائلة الضحية أنّ السوداني المجنس عليه سبع قضايا و لكن أباه العامل في القضاء العسكري ينفذ به كل مرة، و في المرة الأخيرة اعتدى على ابن جار الصهر ، و هو مصري ، طفل ، وخرج بعدها بأشهر ليرتكب جريمته مجدداً في هذه الضحية.(جريدة الوقت/عدد1010/تاريخ 26/11/ 2008).

و لم ينته فسقهم و عهرهم و قباحتهم بدخولهم السجن ، فهذه المجموعة اعتدت و هي سجينة على عرض شاب داخل السجن.(جريدة الدار الكويتية/2009/9/13). و ذكرت الوسط أنّ المجرمين اعتدوا على

مجنس يمني في السجن و عدد آخر من الموقوفين في السجن.(الوسط /تاريخ 2009/9/6).

و هذه المنطقة متقدمة في نموذج المجتمع البحريني الجديد بعد التجنيس ، ليبدو ما حدث هو النتيجة الطبيعية المتوقعة كما قالوا و صدقوا ، فالبحرينيون أصبحوا أقلية فيها، و منازلهم مطوقة بمنازل المجنسين ! و قالوا أنهم أصبحوا لا يجرؤون على الخروج من منازلهم كما لا يجرؤون على إرسال أبنائهم لخارج البيت و إن كانوا صبية صغار.

هذه الحادثة و أمثالها التي كثرت بعد التجنيس أنما تحرك شعور و ضمائر البحرينيين الطيبين شيعة و سنة ، و أصحاب الضمائر لكنها ليست لها قدرة خارقة و لا سحرية في تحريك الضمائر المجرمة الميتة، فمن قام بالتجنيس و خطط له و من أيده و بايعه و دعمه أكبر من أن يتحرك ضميره لانتهاك عرض أو لألم أم أو لحرقة قلب أب، فهو يكابر حتى يقع على منخريه مستغيثا فلا يغاث.

و إنّ من التناقض أنّ ممثل هذه المنطقة المنتهكة عرضها و المغتصب ابنها في الجمعية الوطنية أو البرلمان تزويرا أو حقيقة هو أحد المتواطئين في قضية التجنيس، و لاهثا في تأييده له سوى حملت عليه أو تركته، فأيّ ضمير بعد هذا ينبض و أي شعور يتحرك ، و قد نما بالحرام لحمه .

إنّ اختيار أمثال هؤلاء ممثلين أو قبول تمثيله تزويرا يعطيه مؤشرا معاكسا

باتجاه الحقوق الشعبية لمنطقته و بلده، و يجعله يتمادى في ظلمه على حساب المجتمع ، و السكوت على ذلك جريمة تؤدي لوازمها إلى طأطأة الرؤوس و الذل و الهوان و القادم أعظم.

و ليست هذه أول عملية خطف و انتهاك و قطعا لن تكون الأخيرة فقد ذكر البحرينيون أنّ حوادث الخطف كثرت في البحرين ، و منها في هذه السنوات القريبة حادث اختطاف طفلة معاقة عمرها سبع سنوات في مدينة الدراز حيث اختطفها متجنس يعمل عسكري في وزارة الدفاع و تحرش بها ثم أرجعها ، و اختطاف صبي في الخامسة عشرة من العمر من نفس منطقة الرفاع، على يد ثلاثة من الآسيويين، ثم استطاع الهروب منهم في المنامة التي تبعد عن الرفاع بعدة كيلومترات بفضل ازدحام السيارات في شوراع المنامة العاصمة.

اقتحام و تعدي :

اقتحم شرطي مجنس من اصل باكستاني أحد المنازل في المنطقة الوسطى ليغتصب الخادمة الآسيوية فتصدى له أهل المنزل وأوسعوه وزميلاً له ضرباً شديداً فما كان منه إلا أن استنجد بأصحابه وهم بملابسهم الرسمية ، و وصلت أعداد من سيارات الشرطة لنجدته.(ملتقى البحرين 2006/11/30) .

عصابات مجنسة :

و يتصرف مجنسون و مستوطنون كعصابات و مافيات مطمئنة بأنّ الحكم معهم و جرائمهم لديه مسموحة ، و أنما هو يبحث عن مواطنين شرفاء ليلبسهم تهم واهية و كاذبة، فمن المواجهات و الاشتباكات التي جرت بين المجنسين و المواطنين ما ذكرته الصحافة في تاريخ 2008/1/22 في منطقة «فريج الكازينو» حيث هاجم مجنسون مواطنين بالحديد في المحرق، على خلفية الاعتداء على مواطن بحريني بالضرب المبرح على يد مجموعة من مجنسين من أصول عربية، واستخدم المجنسون البالغ عددهم نحو 30 شخصاً أسياخ الحديد والقطع الخشبية للنيل من المواطنين.

و ذكرت الصحافة تفاصيل الواقعة، و هو أنّ أحد المواطنين البحرينيين في العقد الرابع من عمره كان يتعرض على الدوام للاستهزاء من قبل مجموعة من المجنسين الشباب ذوي الأصول العربية، وقد تحدث معهم المواطن طالباً منهم التوقف عن مضايقته، إلا أنهم قابلوه بالرفض والتهديد ما دفعه إلى تقديم بلاغ ضدهم لدى الشرطة، وهنا بدأوا في الكيد له انتقاما ، و على رغم أن الشرطة لم تتخذ معهم أي إجراء إلا أنهم كادوا له

وهاجموه مساء 2008/1/20 ، بعصابة من المجنسين ، و قد تصدى لهم شباب بحرينيون من أهالي المنطقة طالبين منهم ألا يتعرضوا للرجل و أنّه لم يتسبب لهم بأي ضرر و هو صاحب عائلة ، إلا أنهم قابلوا الوضع باستهزاء .

و نقل شاهد أن عدداً من المواطنين من فريج الكازينو و عراد تعرضوا للاعتداء من قبل عدد كبير من المجنسين من أصول عربية لوجودهم في الشارع ، و خرج الوضع عن السيطرة مع وجود رجال الأمن نظراً إلى العدد الكبير من المشتبكين من الطرفين.

و على رغم من تهدئة الوضع، فإن الشباب المجنسين تعرفوا على أحد الأشخاص من الذين كانوا يمنعونهم من التعرض للمواطن وحددوا منزله وذهبوا إليه واستدرجوه إلى موقع ثم انهالوا عليه بالضرب كونهم مجهزين بالأخشاب و أسياخ الحديد حيث وقع الاشتباك الذي جلب عدداً من الشباب البحرينيين للدفاع عن جارهم و قد أدى إلى وقوع عدد من الجرحى نقل بعضهم إلى مركز المحرق الصحي.(الوسط/عدد1964، تاريخ 1/22 /2008). و وصلت هذه القضية إلى الشرطة و غالبية الشرطة في البحرين مرتزقة أجانب ، و إلى المحاكم حيث صدرت أحكام مخففة .

و تم مكافئة المجنسين المعتدين من السلطة عوضا عما قدموه من (خدمات جليلة) للنظام بضرب أبناء الشعب و تحقيرهم ، فهم يستحقون

الجنسية بجدارة ، و يمنحون البيوت الإسكانية مكافئة لهم، و هذه بعض الوثائق من وزارة الإسكان في توزيع وحدات سكنية عنونتها مصادر بحرينية معارضة بأنّها مكافئة للمعتدين المجنسين. و هي موقعة من المجنس ماهر محمود العنيس مدير إدارة الخدمات الإسكانية في وزارة الاسكان حاليا و كان كذلك بالوكالة حين التوقيع.

Kingdom of Bahrain
Ministry of Housing
Housing Services Directorate

مملكة البحرين
وزارة الإسكان
إدارة الخدمات الإسكانية

الرقم : 2008 / 497
التاريخ : 26/12/2008

حضرة الفاضل المكرم / مدير إدارة الخدمات الإدارية والمالية .....المحترم
وزارة شئون البلديات والزراعة/بلدية منطقة البسيتين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

الموضوع : تخصيص وحدة سكنية
الرقم السكاني : 440108870
الاسم : غانم محمد العفين الجعفوط

يسرنا إفادتكم بأن هذه الإدارة قد خصصت للوحدة السكنية رقم 3382 طريق 2949 مجمع 228 الكائنة بمنطقة البسيتين للمذكور أعلاه .

الرجاء اتخاذ إجراءاتكم حول استحصال الرسوم المقررة منه .

وتفضلوا بقبول فائق التحية ...

ماهر محمود العفيس
مدير إدارة الخدمات الاسكانية بالوكالة

تم في : 26/12/2008

هاتف : (+973) 17578330 – فاكس : (+973) 17534477 – ص.ب : 5802 – المنامة – مملكة البحرين
Tel: (+973) 7578330, Fax: (+973) 7534477, P.O. Box: 5802, Manama, Kingdom of Bahrain

Kingdom of Bahrain
Ministry of Housing
Housing Services Directorate

مملكة البحرين
وزارة الإسكان
إدارة الخدمات الإسكانية

الرقم : 576 / 2008
التاريخ : 26/12/2008

حضرة الفاضل المكرم / مدير إدارة الخدمات الإدارية والمالية .....المحترم
وزارة شئون البلديات والزراعة-بلدية منطقة البسيتين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

الموضوع : تخصيص وحدة سكنية
الرقم السكني : 620128771
الاسم : حامد خلف عواد طاني

يسرنا إفادتكم بأن هذه الإدارة قد خصصت الوحدة السكنية رقم 3734 طراز 2653 موجود 226 الكائنة بمنطقة البسيتين المذكور أعلاه .

الرجاء اتخاذ إجراءاتكم حول استحصال الرسوم المقررة منه .

وتفضلوا بقبول فائق التحية ...

ماهر محمود الغنيس
مدير إدارة الخدمات الإسكانية بالوكالة

تاريخ : 26/12/2008

هاتف : [+973] 17528888 - فاكس : [+973] 17534277 - ص.ب : ٥٨٠٢ - المنامة - مملكة البحرين
Tel.: (+973) 17528888, Fax : (+973) 17534277, P.O. Box : 5802, Manama, Kingdom of Bahrain

Kingdom of Bahrain
Ministry of Housing
Housing Services Directorate

مملكة البحرين
وزارة الإسكان
إدارة الخدمات الإسكانية

الرقم : 273 / 2008
التاريخ : 25/12/2008

حضرة الفاضل المكرم / مدير إدارة الخدمات الإدارية والمالية .....المحترم
وزارة شئون البلديات والزراعة/بلدية منطقة البسيتين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

الموضوع : تخصيص وحدة سكنية
الرقم السكاني : 600133265
الاسم : مشوح عايد عطيه خالي

يسرنا إفادتكم بأن هذه الإدارة قد خصصت الوحدة السكنية رقم 3884 طرق 2854 مجمع 228 الكائنة بمنطقة البسيتين المذكور أعلاه .

الرجاء اتخاذ إجراءاتكم حول استحصال الرسوم المقررة منه .

وتفضلوا بقبول فائق التحية ،،،

ماهر محمود الطويس
مدير إدارة الخدمات الإسكانية بالوكالة

طبع في : 26/12/2008

هاتف : (+973) 17618220 - فاكس : (+973) 17534477 - ص.ب : 5802 - المنامة - مملكة البحرين
Tel.: (+973) 17618220, Fax : (+973) 17534477, P.O. Box : 5802, Manama, Kingdom of Bahrain

Kingdom of Bahrain
Ministry of Housing
Housing Services Directorate

مملكة البحرين
وزارة الإسكان
إدارة الخدمات الإسكانية

الرقم : 2008 / 369
التاريخ : 26/12/2008

حضرة الفاضل المكرم / مدير إدارة الخدمات الإدارية والمالية .....المحترم
وزارة شئون البلديات والزراعة-بلدية محافظة البسيتين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

الموضوع : تخصيص وحدة سكنية
الرقم السكاني : 520124375
الاسم : عبيد مطر راكان الشمري

يسرنا افادتكم بأن هذه الإدارة قد خصصت الوحدة السكنية رقم 3863 طريق 2854 مجمع 228 الكائنة بمحافظة البسيتين المذكور أعلاه .

الرجاء اتخاذ إجراءاتكم حول استحصال الرسوم المقررة منه .

وتفضلوا بقبول فائق التحية ،،،

ماهر محمود العنيس
مدير إدارة الخدمات الإسكانية بالوكالة

التاريخ : 26/12/2008

هاتف : (+973) 17591820 – فاكس : (+973) 17514677 – ص.ب : 5036 – المنامة – مملكة البحرين
Tel.: (+973) 17591820, Fax : (+973) 17514677, P.O. Box : 5036, Manama, Kingdom of Bahrain

تهريب سيارات و قروض بنوك :

و أنزلت صحافة النظام خبر عن عصابة استطاعت إخراج 9 سيارات نوع همر و لكزس و غيرهما ، موديل 2007 من البلاد وبيعها بطرق غير قانونية ، و أن مقدار المبلغ المستحق للبنوك أكثر من 200 ألف دينار (أكثر من 530 ألف دولار أمريكي) ، و قالت في حينه أنّ التحقيق ما زال جاريا للكشف عن باقي المتهمين وعدد السيارات التي خرجت من البلاد، علماً أن التحقيق جار أيضا في قضايا مشابهة، و كانت النيابة قد تلقت بلاغا من أحد البنوك العاملة في البحرين مفاده حصول 9 أشخاص على قروض تمويلية لشراء سيارات، وبعد حصولهم على الموافقة الرسمية استلموا السيارات وأبقوها فترة في البلاد ثم استعانوا بأشخاص مخولين الخروج من البلاد لتهريبها .

و بعد التحريات اتضح أن الكشوفات المقدمة للبنك مزورة، وباستدعاء المتهمين الذين تم تقديم الطلبات بأسمائهم تبيّن أنّهم من جنسية عربية قاموا باستغلال ظروف المتهمين الستة وحاجتهم إلى المال بعد أن استطاعوا إغوائهم به شريطة استخراج سجلات تجارية بأسمائهم مقابل مبالغ بسيطة تتراوح بين 100 و200 دينار.(جريدة الوطن الرسمية البحرينية، 2007/4).

سرقات و هروب من البلد :

أعداد من المجنسين يقومون بالجريمة و يهربون ، بعضهم إلى بلدانهم الأصل ، و هذه الجرائم كثرت حتى ذكر مصدر بحريني أنّ أعدادا من المجنسين يقومون بشراء سيارات فخمة تصل قيمتها إلى 12000 دينار بحريني (31,847 دولار تقريبا) مثل الجيب والكلوزر و الباجيرو وغيرها عن طريق البنوك، و لا يدفعون أقساطها للبنك ، و حين البحث عنهم بعد أشهر لا يجدونهم لأنهم هربوا من البحرين عبر الجسر للخارج، و نقل أنّ عددا من البنوك وقعت ضحية في هذه السرقة، كما أن بعض المجنسين قاموا باقتراض أموال هائلة لبناء البيوت ثم فروا إلى بلدانهم الأصلية، و هذا ما يفسر العدد الكبير للمطلوبين للبحرين عن طريق شرطة الانتربول، و بعض هؤلاء الفارين بأموال البنوك حديثي عهد بالبحرين ، توظفوا ، تجنسوا ، سرقوا ، ثم هربوا ، و قد يكون هذا كان تخطيط بعضهم قبل المجئ من بلدانهم حيث رغّبهم أقاربهم و معارفهم بالفوضى و الفساد الإداري في البلد.

و كتب أحد الصحفيين المجنسين و الملمعين لصورة النظام البحريني في موقع إيلاف السعودي في 2007/4/30 أنّ الحكم البحريني استطاع استرداد 86 مطلوبا للعدالة و أوقف البحث عن 459 مطلوبا للانتربول،

عبر شرطة الانتربول التابعة للإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية خلال العام 2006 ، وكشف التقرير أنّ عدد الأشخاص المطلوبين للسلطات البحرينية والذين تم التعميم عنهم على مستوى (الوطن العربي) بوساطة المكتب العربي للشرطة الجنائية وشعب الاتصال و لا يزالون مطلوبين هم 19 متهمًا ينتمون إلى دول عربية وأجنبية وآسيوية، فيما أوقفت البحرين البحث عن 459 مطلوبًا بأمر من المكتب العربي للشرطة الجنائية وشعب الاتصال، و هذا يعني ارتفاع هائل على مستوى الجريمة و هو يشكل متهم هارب مطلوب للانتربول لكل ألفين مقيم على أرض البحرين.

و نسب إلى تقرير أمني أنّ المطلوبين الذين تم استلامهم من جنسيات مختلفة منهم الخليجيين و منهم البحرينيين ، و بتهم متعددة تراوحت التهم بين إصدار شيكات من دون رصيد ، و التزوير ، و النصب ، و تزوير بطاقات ائتمان ، و استعمال توقيع إلكتروني ، و السرقة بالإكراه ، و الشروع في السرقة بالإكراه، والاغتصاب ، و ترويج دولارات مزيّفة ، و تحرير عقود اتفاق للقيام بأعمال المضاربة في المساهمة، مشيرا إلى أنّ الانتربول تمكن من استرداد متهم بالتورط في قضية نصب و احتيال تعرض لها أحد البنوك منذ ثلاث سنوات.

و ذكر انّ التقرير الذي نشرته وزارة الداخلية في مجلتها (أمن) أن إحدى تلك القضايا تمثلت في إصدار شيك من دون رصيد، ومن بين القضايا

ممارسة السحر والشعوذة والنصب و الاحتيال التي تورط فيها أفارقة، وفي المقابل قام الإنتربول بإعادة 10 مطلوبين إلى دول مجلس التعاون متهمين في إصدار شيكات من دون رصيد وسرقات وتزييف بطاقات الصرافة الآلية والتزوير و الاحتيال والقتل وارتكاب حادث مروري أدى إلى الوفاة.

و المقارنة هنا كاشفة عن حجم الجريمة و أثر التجنيس فيها في هذا البلد الصغير فدول مجلس الخليج مجتمعة و سكانها 20 مليون تقريبا مع مساحتها الشاسعة تطلب من البحرين 20 متهما ، و البحرين بعدد سكانها و مساحتها الصغيرين تطلب 459 مطلوبا و متهما !!!.

و من بين قضايا السرقة و الهروب ما نقلته الصحافة عن هروب مصفي قضائي بنصف مليون دينار.

حيث ذكرت الصحافة البحرينية أنّ مزدوج الجنسية يعمل مصفي قضائي استغل انتدابه من قبل إحدى المحاكم لتصفية التركة فاستولى على تركة ورثة تبلغ نحو نصف مليون دينار ، و رجّح أصحاب التركة أن يكون هروبه خارج البحرين عن طريق استخدامه جواز موطنه الأصلي بعد أن أصدرت النيابة العامة قرارا بمنعه من السفر بجوازه البحريني من دون علمها بازدواج الجنسية.

قال متحدث إن هروب المعني جاء بعد أن أصدرت محكمة التمييز حكما مؤيدا لحكم سابق أصدرته محكمة الاستئناف العليا يقضي بعزله

كمصف قضائي وإلزامه بأن يرجع للورثة المبالغ المستولى عليها، إضافة إلى إحالة النيابة العامة البلاغ المقدم من العائلة إلى المحكمة الجزائية.

و يملك أصحاب الشأن مستندات تثبت تورط أشخاص ذوي مناصب يملكون سلطة اتخاذ القرار من ضمنها توقيعات على طلب بيع عقارات بمبالغ أقل من قيمتها في السوق ، فضلا عن الموافقة على طلبات أخرى تسببت فيما حدث.

وكانت العائلة أقامت دعواها أمام المحكمة الابتدائية، وطالبت فيها الحكم بعزل المصفي القضائي وتعيين مصف آخر بدلا منه لاستيلائه على ورثهم وعدم تقديمه منذ تعيينه في 2000/1/19 أي تقرير، كما باع بعض عقارات التركة بثمن بخس من دون الأخذ باعتراضهم واستولى على أثمانها لصالحه، متعللا بسداد ديون على التركة سبق أن سددت قبل تعيينه.

و قال أحد أفراد العائلة إن أصحاب التركة سبق أن أوضحوا لمحكمة الاستئناف التجاوزات القانونية للمصفي ، و أضافوا أن قرار محكمة أولى درجة بتعيينه جاء مخالفا لرغبتها و باع عقارات التركة بأسعار بخسة لا تتناسب مع القيمة الحقيقية، واختلق ديونا للتركة غير موجودة ومبالغ مجهولة المصدر ، و لم يودع المبالغ التي كان يتسلمها ومن ضمنها عقار في الماحوز وآخر في القفول، وقام بسحب وقبض مبالغ من دون سندات

تثبت ذلك.

و قالت وارثة : إن التجاوزات القانونية حدثت بعلم من قاض انتدب المصفي القضائي على رغم عدم موافقة أصحاب التركة على قرار انتدابه ليباشر أعمال التصفية، ولا نثق بذمته المالية كون عائلة أخرى تسلم تركتها كمصف واستولى عليها.

و أضافت أن أصحاب القضية طلبوا من محكمة الاستئناف بعد تقديم جميع المستندات التي تبين سرقة التركة إبطال جميع الإجراءات التي قام بها المصفي، كما قدموا ما يثبت رسميا من المصارف أن الديون المطالبين بها أقل بكثير من المبالغ التي ادعاها المصفي و ضّمنوا دعواهم الحكم الصادر عن المحكمة الكبرى والقاضي برفض الدعوى التي تقدموا بها، مطالبين بعزل المصفي خشية ضياع التركة .

و أقرت محكمة الاستئناف في حكمها بعد تقديم العائلة مستندات تبين قيمة الديون الحقيقية و اعترفت أن المصفي بالغ في ديون التركة بشكل مخالف للحقيقة والواقع، كما ثبت في تقرير فرز الأملاك التابعة لوزارة العدل والذي تطمئن إليه المحكمة وتأخذ به أنه تلاعب بقيمة العقارات فباعها بأقل من أثمانها، و بعدة تجاوزات ذكرت بتفاصيلها في المحكمة ، و ذكرت بعضها الصحافة.(الوسط ، تاريخ2005/4/8).

و هذا يكشف عن إدارة فاسدة للبلد بدءً من الحاكم المجنس و مرورا

بالقضاء غير المستقل، و كل ذلك يحصل دون حساب و عقاب للمتورطين و المفسدين ، فإلى أين يذهب المواطن ؟ و إلى من يشتكي ؟

إدخال 10 ملايين دينار مزورة :

جرت محاكمة بحريني متجنس حديثا من أصل عربي لإدخال 10 ملايين دينار (26.5 مليون دولار تقريبا) مزورة إلى البحرين في شهر 2005/1 ، بعد أن قام برشوة أحد المواطنين البحرينيين بمبلغ 30 ألف دينار(79,568 دولار تقريبا) لمساعدته على ذلك.(الوسط/العدد858/ تاريخ2005/1/11).

اعتداءات مجنسين على بحرينيين و اشتباكات :

10 جرحى بحرينيين 2005/4/19 :

تحولت محاولة شابين بحرينيين للفت انتباه شاب عربي آخر أثناء عبوره الشارع إلى مشاجرة بينهم مساء 2005/4/19 في منطقة دار كليب قرب مدينة حمد ، الدوار 22 ، وتبعتها مشادات كلامية نتجت عن عراك كبير بين سكان المنطقة من الوافدين العرب وأهالي الشابين البحرينيين حيث اضطرت الأجهزة الأمنية إلى التدخل وفك العراك ولكن المتورطين فيها لاذوا بالفرار بعد أن أدت إلى وقوع إصابات وكسور متفرقة لعشرة

شبان بحرينيين فيما لم يتعرض أي من الوافدين العرب إلى أي إصابات تذكر.

و ذكرت الصحيفة أن البدء كانت مشادة كلامية بين بحرينيين اثنين و وافد عربي، ثم مشاجرة ! ثم ضُرب العربي، و تجمع كبير أمام منزل أحد الشابين البحرينيين من الأجانب ، تحولت إلى عراك كبير تعرض فيها 10 شبان من البحرينيين من أهالي المنطقة إلى ضرب مبرح وأدى إلى إصابة ثلاثة منهم بإصابات وكسور بليغة نقلوا على إثرها إلى مجمع السلمانية الطبي. (أخبار الخليج 21-4-2005).

الضحية أسرة بحرينية ، جد علي 2009/10/18 :

تعرضت أسرة بحرينية مكونة من ثلاثة أشقاء وشقيقتهم البالغة من العمر 15 عاما للضرب المبرح في منطقة جدعلي مساء 2009/10/18 من قبل مجنسين ، أب وابنه من أصول عربية على أثر خلاف بسيط بين أحد الأشقاء البحرينيين و(ابن الجاني) المجنس، و استخدم الأخير الحزام الحديدي للدراجة الهوائية وضربه على جميع أنحاء جسد المواطن، مسببا له إصابات عديدة ، كما استعان بمجموعة من أبناء بلده الذين قاموا بضرب العائلة البحرينية ، و الأدهى من ذلك تمزيق ملابس شقيقتهم وتركها بالملابس الداخلية فقط.

و قام الأب بضرب الشقيق الأكبر ومحاولة إلقائه من فوق سطح العمارة لولا تدخل بعض المارة ، و قد سبب له الاعتداء مزيدا من الألم كونه يعاني من كسور في جسمه بسبب حادث سابق مسببا له كسرا في يده مرة أخرى علاوة على زيادة المضاعفات التي يعاني منها بالأصل.

و قالت الأم أنها اضطرت لتقديم شكوى في مركز الشرطة في مدينة عيسى ضد الأب وابنه ، و لكن لم تسجل لها أية شكوى رغم تعرض أولادها كلهم للإهانة والضرب المبرح وتمزيق ملابس ابنتها أمام مرأى الناس.

و إنّ الأب (المجنس) لجأ لتقديم شكوى ضد الأسرة البحرينية متهما إياها بالتعدي عليهم حيث استخدم علاقاته لتسجيل محضر بسبب معرفة أفراد الشرطة، لكنها عندما ذهبت إلى الشرطة لم تسجل شكواها بل فوجئت بالاستدعاء في الصباح الباكر معلقا على باب شقتها بطلب حضور أبنائها إلى المركز. (أخبار الخليج/عدد 11532/ تاريخ19 /2009/10).

الرفاع الشرقي2009/8/1 :

و تعرّض المواطن حسن أمان ،23 عاما ، إلى الاعتداء بالضرب المبرح من قبل مجنسين من أصول عربية بالقرب من منطقة سكنه بالرفاع الشرقي

، و تم الاعتداء على المواطن البحريني ضربا بالأيدي و رشقا بالحصى، كما تم تهديده بسكين، وذكر المواطن أنه بعد ذلك اتصل الجناة بعدد من أصدقائهم لكي يشاركوهم في ضربه، بينما اتصّل هو بعدد من أصدقائه الذين لهم معرفة بعوائل الجناة وذهبوا لكي يتفاهموا معهم بشأن سبب قيامهم بهذا التصرف، إلا أنهم فوجئوا بوجود نحو 15 شخصا هناك، حيث قاموا بالاعتداء على المجني عليه بالضرب المبرح وتعدى الأمر ليتم استخدام السلاح الأبيض مما أدى إلى إصابته بعدة جروح في أنحاء متفرقة بجسمه، الأمر الذي أوصله إلى حد الإغماء، و بعد ذلك قام صديقه بنقله للمستشفى العسكري. و ذكر أخ الضحية أنه قام بمراجعة مركز الشرطة لمدة يومين متتاليين من دون أن يلقى تجاوبا يناسب حجم الضرر النفسي والجسدي الذي لحق بأخيه وأسرته ، و لم تتحرك الشرطة للقبض على الجناة مع أنهم استخدموا السلاح الأبيض، و كانت الشرطة تماطل مع وجود معلومات كافية عن الجناة ، و ذكر أنّ بعض أهالي الجناة ضباطا في مركز الشرطة.(جريدة الوسط/ العدد2523/تاريخ2009/8/3).

الرفاع الغربي 2009/8/1 :

و من أكثر الحوادث شدة ما حصل في منطقة الرفاع الغربي، فقد اعتدى مجنسون ستة من أصول عربية مساء 2009/8/1 على المواطن البحريني

عبد الله مهنا عبد الله، نتج عن الاعتداء تعرض المجني عليه إلى كسر في الجمجمة استدعى تخييط الرأس، كما أن إصابة الرأس أثرت على الأذن اليسرى، ويعاني المجني عليه آلاما منها أدت إلى فقدانه السمع بواسطتها، بالإضافة إلى رضوض في الكتف وانتفاخ في العين وهي أماكن توجيه الضربات إليه.

و ذكروا في القضية أن ابن المجني عليه و يبلغ 9 أعوام كان يلعب في حديقة الرفاع الغربي، وتفاجأ بقيام 3 شبان بأعمار 16 إلى 17 سنة ، من أصول عربية بالاعتداء عليه، فلجأ يبكي ويشتكي إلى والده، فخرج الأخير لاستطلاع الأمر وسبب ضرب ابنه، فما كان من الثلاثة إلا أن اتصلوا ببقية أعوانهم الذين قدموا، وكونوا مجموعة تتكون من 6 أشخاص، تعاونوا وتناوبوا بالاعتداء على المواطن البحريني، إذ قام أحدهم بضربه على رأسه بواسطة لوح خشبي، والآخر كان شاهرا في يده سلاحا أبيض و هو سكين ، فيما عمد أحدهم إلى توجيه لكمة له على إحدى عينيه، وآخرون وجهوا ضرباتهم في أماكن مختلفة، إلى أن فقد المواطن وعيه وهوى على الأرض، فتداركت زوجته الأمر واتصلت بمركز شرطة الرفاع، الذين حضروا إلى مسرح الجريمة، واتصلوا بسيارة الإسعاف، فتم نقل المجني عليه إلى مستشفى قوة دفاع البحرين لتلقي العلاج.(جريدة الوسط/ العدد2523/تاريخ2009/8/3).

نزيف بالمخ وكسور بالجمجمة :

كان نصيب البحريني المضروب من المجنسين يوم 2008/10/15 في بلدة الرفاع الشرقي و عمره 47 سنة من أسهم التجنيس كسور في الجمجمة ونزيف داخلي في المخ ، و خضوع لعملية جراحية لوقف النزيف و يومين في العناية القصوى، و دفع فواتير التطبيب في مستشفى خاص ، كما كان من نصيب المجنسين إطلاق سراحهم باستثناء أحدهم لأنّ النيابة عللت أنّ الاعتداء لم يسبب عاهة مستديمة وهو ما أثار حفيظة العائلة!!!(صحيفة الوسط ، 2008/10/22م). كأنّما النيابة تنتظر قتل المواطنين حتى تتحفظ على المجنسين المعتدين.

معركة دامية في منطقة قلالي :

وقعت معركة دامية بين متجنسين سوريين و أهالي منطقة قلالي خلفت جرحى و دمار جزئي بسيارات و منزل ، و محاصرة بيت متجنس ، و قامت السلطة بحماية المتجنس من الأهالي و نقلته من منطقة قلالي إلى مكان آخر. (صحيفة الوسط2004/9/17).

الضحية موظف بحريني :

قام أحد المجنسين السوريين يوم 2004/2/7 بالإعتداء على موظف يعمل في وزارة الكهرباء ، قسم خدمات الزبائن بمدينة عيسى وهو السيد حيدر بضربه بالنعال بعدما تهجم بالقذف والشتيمة على عقائد الموظفين ، واصفا إياهم بالروافض الكفرة وغيرها من الإتهامات السخيفية وذلك أثناء تأدية الموظف عمله ، في تمام الساعة العاشرة والنصف صباحا أمام مرأى و مسمع من جميع الحاضرين ، و قد أدى الإعتداء على الموظف إلى أضرار بالغة في أنفه ونزيف من الدماء نقل على إثرها السيد حيدر إلى المستشفى على الفور لإسعافه.

مدينة حمد مرتع المجنسين :

ضرب الرأس بالمطرقة :

دارت في مدينة حمد معركة دامية بين مجنسين من أصول سورية و بحرينيين يوم 2008/12/9م ، جرح فيها أربعة بحرينيين أحدهم في حالة خطرة ، و غطت الدماء الطريق بعد ان استخدمت ألواح الخشب الكبيرة من قبل المجنسين الذين فاق عددهم الثلاثين فردا وأكثر من عشر نساء.

الضحية الكبرى كان المواطن عيسى الجيب ، 45 سنة، من سكنة مدينة حمد حيث أصيب بإصابات بليغة و نقل إلى غرفة الإنعاش بالمستشفى ،

و بتصريحه كانت محاولة لقتله، و ثلاثة شبان بحرينيين تلقوا العلاج في قسم الطوارئ .

بلغ عدد الأسر البحرينية التي تعرض بعض أبنائها من هذا الاعتداء أربع أسر، و عدد المصابين البحرينيين في الاعتداء خمسة أشخاص.

و غطت الجروح جسم الضحية الجيب حيث احتشد عليه المجنسون و أكثرهم يعمل في وزارة الداخلية، و تعرض لكسر في الجمجمة، حيث ضرب بالمطرقة على رأسه ، و وثّقت الحادثة بالصور، و أحدثت تظاهرات ضد المجنسين من قبل السنة و الشيعة مما أحدث فزعا للنظام و عملائه الذي يعمل ليلا نهارا في تفتيت اللحمة الوطنية بالتفرقة الطائفية. و المؤسف المخزي أن جهات تمثل أدوات رسمية عرضت رشاوى على عائلة الجيب مقابل سكوتها و كتمان شواهدها ، و أفرزت الحادثة عن المستوى الانحطاطي لبعض نواب التزوير في تحولهما إلى أدوات رخيصة للسلطة التنفيذية. (صحافة، الوسط ، الوقت، منتديات بحرينية).

مدينة حمد، 2005/12/13 ، دوار 17 :

قامت مجموعة من المجنسين بالاعتداء على مواطن في دوار 17 من مدينة حمد , بعد أن حدثت مشاجرة بينهم وبينه, ومجموعة المجنسين هؤلاء يسكنون في بيت واحد وهم عائلات عدة ، و يعملون في وزارتي

الداخلية والدفاع ، و كان المواطن وحيدا حين الاعتداء عليه، و غادر المجنسون بيتهم بعد الاعتداء و أطفؤوا الأنوار و أغلقوا الأبواب و لعلهم ذهبوا إلى مستوطنة أخرى يجددون الاقتتال ، أما المواطن المسكين فقد أصيب بنزيف في الأنف و رضوض و كدمات في الوجه، و إلى الله المشتكى.

عصابة مدينة حمد :

قامت عصابة تسكن في مدينة حمد و تتكون من 6 أشقاء مجنسين من أصول عربية و تسبب الرعب والخوف لأهالي المنطقة، و ضحاياها من البحرينيين ، يوم 2005/12/27 بالاعتداء على بحريني فقد فيها بصره في عينه اليمنى، نتيجة لكمة وجهت إليه، و أصيب برضوض في أنحاء شتى من جسمه وكسر في أحد أسنانه الأمامية.

و ذلك في ظل استياء الأهالي من التباطؤ من قبل مركز شرطة مدينة حمد في أخذ الإجراءات الضرورية اللازمة ضد أفراد تلك العصابة لتأمين الأمن والاستقرار لأهالي المنطقة بعد تكرر الاعتداءات من قبلهم، مشيرين إلى أن ثمة «تواطؤاً ظاهراً بين رجال الشرطة وأفراد العصابة» بحسب الأهالي. (الوسط 2005/12/28).

الضحية أربعة شبان ، دوار 20 :

تعرض أربعة شبان لضرب واعتداء مبرح، كما تعرضت سيارة خاصة بمواطن ثالث إلى الإتلاف والتكسير، وذلك في دوار 20 بمنطقة مدينة حمد، على أيدي مجموعة من المجنسين ذات الأصول العربية بعد اعتراض طريقهم في الوقت الذي كان الشبان الأربعة متوجهين للمدرسة لتسلم جدول الامتحان لأحد أصدقائهم.

و قال أحد الضحايا البحرينيين أنّ مجموعة أخرى من المجنسين من كبار العمر يفوقون 25 عاما كانوا يحملون أنابيب المياه و حجارة قاموا بضربنا ضرب مبرح، و أنّ عدد من المجنسين ركبوا على السيارة التي كنا نستقلها وكسروا الزجاجة الأمامية.(صحيفة الوسط، تاريخ 2008/1/1).

جرائم سطو مسلح :

سطو مجنس مسلح على بنك :

سطى مجنس على بنك في منطقة الرفاع يوم 2004/10/7 و شاهد بعض المواطنين الحدث ، قال شهود عيان أن المجنس حاول سرقة البنك، و نقل عن مواطنين أن السارق يعمل في الشرطة ، و أنه أطلق 4 رصاصات على الحارس (رجل الأمن) ، و عندما حاول الفرار جاءت سيارة مدنية من الأهالي و أصدمته لكي تحاول الامساك به.

و ذكرت صحيفة الوسط بتاريخ 2004/10/7 أنّ هذه رابع عملية سطو مسلح على المصارف في أقل من عام ، و أنّ الجاني تنكر بزي امرأة، و كان يرتدي عباءة وبرقعا و يحمل مسدسا يحتوي على طلقات نارية .

وكان مصرف الشامل الواقع في الرفاع الشرقي تعرض في 2004/3/23 إلى عملية سطو مشابهة وتمكن مسلح من سرقة 10 آلاف دينار بعد أن هدد موظفي المصرف بمسدس كان في يده.

كما تعرض قبله فرع بنك البحرين الوطني في المنطقة ذاتها لعملية سطو فاشلة قبل أقل من شهر من السطو على بنك الشامل.

سطو على سفن صيد الأسماك:

قامت مجموعة من الملثمين قدروا بستة يلبس بعضهم اللباس العسكري وبعضهم زي وزارة الداخلية فيما يلبس الآخرون اللباس المدني بعملية سطو مسلح بالعصي والسكاكين على ثمان سفن صيد محملة بالروبيان والاسماك الطازجة بعد صيدها مباشرة على الساحل مقابل قرية عسكر و ادّعى القراصنة المجرمون أنهم من خفر السواحل و ذلك يوم 2004/1/31 ، و هذه المنطقة يسكنها المرتزقة المجنسون الذين يعملون في وزارتي الداخلية و الدفاع ، و يحتمل أن يكون هذا السطو بأوامر من أشخاص أو أجهزة نافذة في الدولة .

تزويرات :

تزوير أوراق و تقديم معلومات كاذبة :

و من الجرائم التي مارسها المجنسون هي تقديمهم معلومات مغلوطة للحصول على الجنسية لهم و لأقاربهم، و منها ما يصل إلى المحاكم ، و أعلن في يوم 2009/1/19 عن أحدها ، باعتبارها قضيه تزوير لشخص مجنس يمني و هو المجرم الأول ، ادّعى إن اثنين يمانية أولاده و هما المتهم الثالث و الرابع في القضية خلافا للواقع و حصل على الجنسية لهما و استخراج جوازي سفر بحرينيين بناءً على شهادتي ميلاد وجوازي سفر يمنيين مزورين.

و تمكن أيضا المتهم الثالث من استخراج جوازي سفر بحرينيين لوالديه بناءً على جواز سفره المزور ، و تزوج المتهم الثالث مع المتهم الثاني ليمكنه من الحصول على الجنسية. (الوسط2009/1/20) .

و هذه التزويرات في البحرين و اليمن لجوازات السفر و شهادات الميلاد و غيرها من الأوراق اللازمة و التزوير في المحررات الرسمية لم تكشفها سلطات البحرين (المعظمة) و لا سلطات اليمن (السعيد) ، و أنما كشفتها الخلافات المالية بين الأول و الثاني ، و قد طلب أموال كبيرة من المتهم الثاني فتقدم للمحكمة شاكيا، و حصل المتهمون الثالث و الرابع على الجنسية سنة 2000 بينما اشتكى الثاني على الأول و فضح المتهمين

جميعا سنة 2009 ، فأين كانت وزارة الداخلة الحمقاء التي تحصي على المواطنين الشرفاء أنفاسهم مدة تسع سنوات ، أم هي شريكة معهم في تزويراتهم، و لماذا لم تتوقف حين استيراد المتهم الثالث لوالديه عبر والده المزور المتهم الأول الذي أحضره ابتداء . و لو أنّ الشاكي وفّر شكواه و ذهب لوزارة الداخلية مباشرة لستروا عليه كما يسترون و يتسترون على غيره ، و ماذا يهم وزارة الداخلية و وزيرها من كون هؤلاء المتهمين بنوه أو غير بنيه، و ما يهمهم باختلاط الأنساب و تداخل الألقاب، لأنّ المهم الأهم أن تتغير التركيبة السكانية و يبيدوا السكان الأصليين ، و هذا التزوير يخدم خطتهم و هدفهم، فأي نظام عفن هذا ! و الذي لا تحرك هذه التجارة شعرة في وجدان أصحابه و ضمائرهم إن كانت حية ؟؟.

الأولاد مزورون :

من طرائف المصائب التي نشرتها الصحافة الرسمية في البحرين تقدم مجنس من أصل يمني بطلب لمنح ابنيه الجنسية، فاكتشف من خلال تحليل البصمة الوراثية DNA أنه ليس والد هذين الطفلين، وتحول إلى متهم بالتزوير في أوراق رسمية، وبعد تقديمه كمية كبيرة من الأوراق والمستندات التي تؤكد صحة كلامه و أوراقه و منها شهادة ميلاد الطفلين، و تنازل أمهما المطلقة منذ خمسة أعوام عن حضانة الطفلين له، حكمت المحكمة ببراءته من تهمة

التزوير لأن المستندات سليمة، و اكتشف أن الطفلين اللذين رباهما منذ سنوات طويلة ليسا ابنيه.

و كان قد أدّعى أنهما توأم ، و أنهما من مواليد 1991/5/16 ، بينما ذكر تقرير الطبيب الشرعي أن عمريهما 16 و 14 سنة ، مع اختلاف كبير في حجم الصبيين و ملامحهما . (أخبار الخليج/عدد 11526/تاريخ 13/10/ 2009).

و نحن نذكر هذا لا من باب الشماتة أو التشفي ، لا و الله و لا من أخلاقنا ، بل ننظر إلى هذا الشخص و غيره كضحايا نفوس بشرية ، غررتها أنظمة رجعية قمعية ، و إليه و لأمثاله مهما تغير لونه و جنسه و هويته و وظيفته بعين الشفقة و إن كان وحشا لتعذيب المواطنين في المعتقلات، أو لضربهم بالرصاص الحي و المطاطي في الشوارع و القرى ، نأمل منه و من أمثاله أن يراجع وضعه و يهذب نفسه و أهله و لينظر لآخرته.

ثم نقول هل ينهض الوطن بهذا الأب الضحية و هذه الأم الشقية ، و هل هذان يمثلان المواطن البديل الذي يبحث عنه الحكم و يقدم له الاغراءات ، و يبحث عنه في الأصقاع و البقاع ليشتريه ؟؟.

بيع الجنسية البحرينية المستعملة :

بعض الذين حصلوا على الجنسية البحرينية الرخيصة باعوها بثمن غال ، فقد نشرت الصحافة المحلية في 2009/1/20 أنّ مواطنا بحرينيا من أصول عربية و هو التعبير المتحفظ عن مجنس من أصول عربية باع جنسيته البحرينية بـ 2500 دينار (6630 دولار أمريكي) ، و هذا هو المثال البسيط لبيع و شراء الجنسية ، لكن المثال الأكبر و هو الذي يقوم به النظام في بيعها و شرائها و جعلها رخيصة مبتذلة.

لنذكر شيئا ارتكازيا في عقول البشر لا يشذ عنه إلا المصابون في عقولهم، و الذين يوزعون الجنسية في البحرين بعضهم، و هو أنّ ما يحصل عليه المرء بسهولة يقّيمه رخيصا مهما كان ثمنه ، و لا يستحق منه الاهتمام و الرعاية الكبيرين كالذي يحصله بجهد و زمن و مال، و هذا التقييم هو ربح إضافي على رأس المال المادي، و لذا ستتكرر و تزداد مثل هذه الحالات من بيع الجنسية، منها ما سيكتشف و يعلن ، و منها ما سيكتشف و لا يعلن بل يتم التستر عليه ، و منها ما لن يكتشف فلا يتفرع عليه الإعلان.

لعل قيمة الوطن و البلد و الأرض و ما عليها هي 6,630 دولارا أمريكيا لدى هذا المتاجر بالجنسية ، و هذا مبلغ زهيد في أسواق نخاسة الجنسيات العالمية ، و لكنه مبلغ مرتفع و مبالغ فيه لدى بائع الجنسية

البحرينية الأصل و هم المصابون في قلوبهم و عقولهم، و الفرق بين الاثنين أنّ هذا باع دفتر أحمر صغير الحجم و الوزن ، و به أوراق فارغة لختم دخول و خروج من البلدان التي يزورها و يسمى جواز سفر، و به يلصق المجنس بالوطن الجديد لصقا، و البائع الأكبر أنما يبيع الوطن و كرامته ، و الأرض و ما عليها ، و هوية البلد و لوازمها ، و تركيبتها السكانية و ديمكرافيتها، و يلعب بأمنها ، و يتاجر بأعراضها ، و دمائها ، و حرمتها، و كل شئ له قابل للمتاجرة و مباح ، و قد تشأ الأقدار أن يعلن عن صفقة السمسار الصغير في الجرائد و المجالس و تحل عليه عقوبة المحكمة المخففة سريعا، و يفلت من تلك العقوبة المجرم الأكبر و يتوارى خلف سلطة الظلم ، و لا يمس بسوء في صحف و إعلام النظام عاجلا ، لكن من يعينه في الآجل؟.

تهريب البشر :

ذكرت البحرين كأحد الدول المتاجرة بالبشر حيث ينقل إليها الضحايا للعمل الإجباري أو الانتهاكات الجنسية، واتهمت الولايات المتحدة حليفتها الصغيرة البحرين و دول أخرى بالمنطقة من بين أسوأ دول العالم فيما يتعلق بالتقاعس عن منع بيع البشر في أسواق الدعارة والنخاسة.

و جعلتها عرضة إلى عقوبات محتملة منها خسارة مساعدات، فأصدرت

البحرين قانونا نظريا يمنع المتاجرة ، و لكن بين القانون و تطبيقه يتلاعب الشيطان بالنظام و جلاوزته و المتنفذين فيه يمينا و شمالا ، فليس في الدول القمعية قانون بل القانون هو هوى السلطان و عملائه و المتاجرين معه ، إنّ بيع الأعراض و النواميس لا يقوم بها الفقراء في البحرين و غيرها و أنما يقوم بها في الغالب عناصر النظام و المحميين منه ، و في بعض المجنسين مادة ملائمة لهوى النظام.

إننا نتوقع أنّ المتاجرين بالبشر محل ترحيب لهذا النظام و قد يوضعون في مناصب و وظائف مهمة ، و هذا من سخرية النظام.

و هنا وقائع كثيرة يضيق بها عنوان الكتاب و مادته ، و لكننا سنذكر خبرا فى التجارة العادية للبشر مما نقلته صحيفة الأيام الحكومية حول تهريب البشر إلى البحرين عبر البحر بطريقة غير قانونية بالاتفاق مع بحار خليجي من أصل يمني على تهريبهما للبحرين بمساعدة بحارة (بحرينيين) ، بمقابل 03 ديناراً بحرينياً (08 دولار أمريكي تقريبا) و لم تكشفهم السلطات و انما أخبر أحدهم عن نفسه لدى الشرطة. (صحيفة الأيام 2005/3/24).

صغر المبلغ المتفق عليه للتهريب للبحرين يعني أنّ العملية يسيرة و لا تحتاج إلى عناء ، و قد توحي بأنّ هذا عمل روتيني متكرر ، و لكن طريقة الخبر توقف المراقب فقد صيغ بطريقة شبه تحريضية و كأنّه يقول يا يمنيون

هذا هو طريق الهجرة للبحرين بين أيديكم فاسلكوه و لا تترددوا ، و لا يمكن استبعاد أنّ السلطة ضليعة في ذلك التهريب و نشره في الصحافة.

مدارس البحرين تحت الخطر :

أصبحت بعض مدارس البحرين أشبه بساحات معارك ، يقوم فيها المجنسون و أبناؤهم بالاعتداء على الطلاب المواطنين و التعرض لهم، بينما تصمت بعض المدارس و تخرس وزارة التعليم عن تلك الاعتداءات و تلتزم الصمت دون إجراءات ، و لم يسمع الطلبة عن فصل مشاغب مجنس أو تهديده بالفصل أو سحب جنسيته.

و بدأت تتحول المدارس التي يدرس فيها المجنسون إلى مقرات فساد، و مدرسة مدينة حمد الثانوية للبنين نموذجا، يقومون بممارسة أعمال غير أخلاقية و بعيدة عن الآداب ، و بالفسق ، و التجاهر بها أمام الطلاب و المعلمين، إلى التدخين ، و الشجار و الخصام و العراك حتى الاقتتال بالأيدي و السكاكين و بشكل متكرر، و التطاول على المعلمين، و الغش في الامتحانات، و كثرة سرقة الأدوات المدرسية و الأموال و الهواتف النقالة ، و تزايد الحشيش و المخدرات ، إلى غيرها ، و حينما تتجرأ المدرسة بفصل أحدهم لسوء سلوكه يأتيها القرار بإرجاعه ثانية من وزارة التعليم ، مما جعل بعض أولياء الأمور يقومون بنقل أبنائهم من المدرسة إلى أخرى

أكثر أمنا و انضباطا.

و لم تعهد البحرين قبل التجنيس عراك السكاكين في مدارسها ، و لا الضرب بالخناجر في شوارعها و أزقتها ، و أنما هذه صناعة جديدة يعمل عليها المجنسون ، و هذه أمثلة بسيطة لما يحدث في مدارس البحرين.

ثانوية مدينة حمد 2007/3/31 :

تعرض الطالب علي إبراهيم لضرب بسكين على وجهه خلال عراك حدث في مدرسة مدينة حمد الثانوية ، و ذهب المستشفى و لديه تقرير من مجمع السلمانية الطبي بتعرضه لضربات سكين ، لكن المدرسة نفت و تسترت على الحقائق ، و كأنّها تدافع عن المجنسين ضد أبناء الوطن ، مما أثار استغرابه.

قال إبراهيم أن مجموعة من الطلاب ذوي الأصول العربية فاق عددهم 30 طالباً تجمعوا على طالب بحريني فتعرض للضرب و انهالوا عليه وعلى من معه من الطلاب الذين كانوا محيطين به بالضرب المبرح بآلات حادة، إذ كان عدد من الطلاب ذوي الأصول العربية يحملون آلات حديد، مبينا ان المعتدين قاموا بضربي من الخلف على رغم أني كنت جالساً أتناول طعامي ولم أشارك في العراك الناشب.

و الغريب أنّ إدارة المدرسة تحاول أن تخفي الحقائق، و أنها قامت

باستجواب علي و أزال مدير المدرسة اللصقة الطبية من على وجهه على رغم إخباره المدير أن المستشفى طلبوا منه عدم إزالتها لالتئام الجرح، إلا أن المدير أصّر على نزعها وتصويرها بهاتفه الشخصي، كما و حاولت وزارة التعليم نفي خبر استخدام السكاكين و أن الجرح كان صدفة و بموسى مبراة. (الوسط2007/3/31).

مدرسة مدينة حمد الإعدادية الثانوية :

قام ثلاثة شبان من أصول عربية بدخول المدرسة بطريقة غير قانونية وتربصوا بأحد الطلاب وأوجعوه ضرباً فور خروجه من قاعة أول امتحان يقدمه في الفصل الدراسي، أمسكوا بالطالب وطرحوه أرضاً في فناء المدرسة وقاموا بتوجيه اللكمات والركلات الشديدة إلى أنحاء متفرقة من جسده النحيل.(ملتقى البحرين 2005/12/27).

مدرسة حكومية 2008/2/22 :

قام مجنس أردني بالاعتداء على طالب بحريني ، وطعنه بالسكين في رقبته ، نقل المواطن على أثر تلك الطعنة إلى المستشفى، و لكن النيابة طلبت من والد المواطن المجروح التنازل و ذلك لأن المجنس صغير سنه و حتى لا يضيع مستقبله!!!. (ملتقى البحرين) .

مدرسة الفارابي 2009/4/8 :

قام عدد من مجموعة كبيرة من الطلبة المجنسين و غير الطلبة في 2009/4/8 بالاعتداء على مجموعة طلبة بحرينيين في مدرسة الفارابي الإعدادية بمدينة حمد، و أحدثوا إصابات للطلاب البحرينيين وضرر في سيارات بعض أولياء الأمور، الأمر الذي استدعى تقديم بعض أولياء الأمور والطلاب المعتدى عليهم شكاوى في مركز الشرطة ، و أصبح أولياء الأمور لا يأمنون على أنفسهم من التواجد في أماكن تجمعهم من المجنسين.

مدرسة الشيخ عبد الله الصناعية :

وقع عراك بين طلاب بحرينيين بمدرسة الشيخ عبدالله الصناعية بمدينة عيسى وآخرين مجنسين من المدرسة نفسها بعد انتهاء الدوام المدرسي يوم 2008/10/30 ، دارت أحداثه في مواقف السيارات الواقعة أمام مبنى المدرسة و تحول إلى معركة بين الطرفين استخدمت فيها أنواع متعددة من الأسلحة البيضاء منها السكاكين والخناجر.

و هذا هو العراك الثالث في نفس الأسبوع ، يوم الثلاثاء 10/29 و الأربعاء 10/30 و العراك الأكبر الخميس2009/10/31 ، و قد تدخلت الشرطة لفض العراك لكنها لم تستطع مما اضطرها للاستعانة

بقوات الشغب و استمر العراك حتى الساعة الثالثة بعد ظهر، و ليس هذا هو الأول في هذه المدرسة بين البحرينيين و المجنسين. (صحيفة الوسط/عدد2248/تاريخ 2008/11/1).

مدرسة مدينة عيسى الثانوية الصناعية :

جرت اشتباكات في مدرسة الشيخ عبد الله بن عيسى الثانوية الصناعية في مدينة عيسى بين المجنسين و البحرينيين أوقعت عدد من الجرحى بين الطرفين ، و أسفرت عن خمسة جرحى بحرينيين نقلوا إلى المستشفى العسكري ، و استعمل المجنسون السكاكين و أصيب بحريني بضربة سكين في رأسه. (ملتقى البحرين 2004/3/31) .

مدرسة الرفاع الشرقي الثانوية للبنين :

وقعت معركة كبيرة جدا في مدرسة الرفاع الثانوية بين سوريين و بحرينيين من منطقة الرفاع ، غالبيتهم من عائلة النعيمي، وقد استخدمت فيها السكاكين والحجارة وغيرها ، و نقل المصابون الرفاعيون في سيارات الإسعاف إلى المستشفى، أحدهم طعن بسكين في بطنه وآخر ضرب بحجر على ظهره وآخر بحديدة.

و تشهد هذه المدرسة بين الحين والآخر معارك عنيفة بين المجنسين

والبحرينيين، حيث يشكل المجنسون في المدرسة غالبية الطلاب من اكثر من جنسية.(منتديات بحرينية ، ملتقى البحرين 2007/3/7) .

و شارك فيها ثمانية طلاب مجنسين من أصول عربية و اعتدوا على المواطنَين بآلات حادة «السلاح الأبيض»، و ضرب فيها اثنين من البحرينيين و نقلوا للمستشفى حيث أصيب الأول بجرح في الرأس وكدمات في الجسم، أما المواطن الثاني فأصيب بكسر في رجله وكدمات في يده وباقي جسمه. (صحيفة الوسط2007/3/8).

و تكرر في يوم 2007/11/14 اعتداء المجنسين في نفس المدرسة.

مدرسة المحرق التجارية الثانوية للبنين :

وقعت معركة بين طالبين أحدهما من أصل بلوشي و آخر بحريني ، استخدم البلوشي المجنس السلاح الأبيض وطعن البحريني في الظهر وقد شوهد البحريني وهو ينقل للمستشفى بينما كانت الدماء تنزف منه. (منتديات بحرينية 2007/4/9).

مدرسة عبدالرحمن الداخل :

قام أحد المجنسين بضرب أحد الطلبة البحرينيين بأداة حادة يوم 2008/10/8م ، فحدث عراك بين المجنسين و البحرينيين ، و جاء أحد

أولياء أمور المجنسين وهدد الطلبة أمام منظر شرطة المجتمع، و تعرض الطلبة البحرينيين للاعتداء من قبل المجنسين خارج المدرسة، و استمر العراك يومي 8-2008/10/9 ، و قيل أنّ هذا هو العراك الثالث الذي تشهده المدرسة و قد وصل إلى حدود شارع المعارض أمام أنظار الخليجيين والأجانب الذين يرتادون الشارع، فيما وصف آخرون العراك بالعنيف.(صحيفة الوسط/عدد 2226 تاريخ 2008/10/10م).

المنتديات البحرينية الالكترونية و جرائم المجنسين :

الدراز 2005/5/10 :

قام أربعة يمانية بالتسلل إلى بيت عائلة عريقة في مدينة الدراز في وقت الظهيرة بدافع السرقة إلا أن أفراد العائلة تمكنوا من إلقاء القبض عليهم و حبسهم في غرفة بالمنزل حتى وصول الشرطة التي قامت باعتقال اليمانية الأربعة .

الرفاع 23 /2009/8 :

هجم أربعة من المجنسين في الرفاع على الشاب يونس منصور الصائغ من جزيرة سترة ، وقد تناوبوا عليه ضربا و بالعمود على رأسه أمام زوجته، وسقط أرضا ملطخا بدمه أمام زوجته، حتى جاء مواطنون شرفاء من الرفاع

فضمدوه و اتصلوا بالاسعاف، و السبب هو أنّ سيارته انحرفت قليلا عن مسارها ، و أشار إلى المجنسين معتذرا و لكنهم سبوه و شتموه و ضربوه.

اعتداء على طفل عمره سبع سنوات :

نقل خبر يوم 2003/3/19 مفاده أنّ أردنيا اعتدى بالضرب على طفل بحريني يبلغ من العمر سبع سنوات ، نقل الطفل إلى المستشفى لأنه أصيب بنزيف في المخ وهو عاجز عن الحركه والمشي والتحدث ، و لم نستطع التأكد من هذا الخبر مع إمكانية حدوثه.

و تتوالى تلك الجرائم و تتواصل دون رقيب أو حسيب دنيوي بشري ، و لكن الدلالة الأولى أنّ السلطات الظالمة متواطئة مع المجنسين في جرائمهم ، و تقوم بحمايتهم ، و تملأ مراكز الشرطة بهم ، و تحاول رشوة المواطنين و شراء ضمائرهم و كتمان شهاداتهم ، و هكذا نسمع و نقرأ كل يوم جريمة جديدة يدونها تاريخ السلطات الأسود و تتكتم عليها.

توصيات
لمقاومة التجنيس

رغم مآسي التجنيس و كوارثه و جرائمه لم تتوقف السلطة عن مواصلته ، و كل الهراء الذي يتم تناقله هنا أو هناك حول تفكير النظام في وقف وتيرة عمليات التجنيس لا يطابق الواقع و أنما هو للسخرية من شعب البحرين و حكومات الخليج الأخرى التي وصلها نثار الجواز البحريني ، و تلك أيضا دول ظالمة لا عدالة فيها فلا تتمخض الكويت عن انتباهة خجولة لا إرادة فيها إلا حين تمسك مجنسا بحرينيا يريد اللعب بمواقعها الحيوية و تفجيرها ، و لا تتمخض الإمارات العربية المتحدة عن تلك الانتباهة إلا حين تمسك بمجنس بحريني يهتك عرض طفلا في سن الخامسة ثم يقتله في مسجد في يوم عيد، كأنهم في مأمن من مجنسي البحرين الذين سيطوفون دولهم بجرائمهم، و لا زالت الدولة الأضعف مستمرة في تجنيسهم و خراب بصرة الخليج و ما حولها ، حتى التغيير الديمكرافي و الوصول إلى الإبادة ، دون النظر للآثار و الجرائم التي يخلفها المستوطنون المجنسون ، و دون النظر إلى أي من احتجاجات الشعب البحريني و رموزه

و قواه الوطنية و التحركات الشعبية.

توصيات لمقاومة التجنيس :

لابد للبشر أن يتيقنوا بسنن الكون و الحياة ، و لابد لهم من تحمل مسؤولية و أمانة الأرض التي يعيشون عليها ، كما لابد لهم أن من إصلاح البشر و الحجر عليها ، و عدم ترك الحكام من التلاعب في شؤونهم و التآمر عليهم بعذر أو بدون عذر ، فإبقاء كل الخيارات مفتوحة هو عنصر قوة للشعوب ، و الموت في العز حياة و الحياة في الذل موت.

و في ضوء هذه الحقائق الدامغة وهذه النيات و الأعمال الخبيثة من قبل الحكم لإبادة الشعب البحريني و السكان الأصليين، يمكن عرض توصيات و نقاط تشارك في وقف هذه الجرائم و جريمة الإبادة ، و لنعلم أنّ كل هذه التوصيات و الملاحظات لا تجدي نفعا إلا قليلا و أنما المجدي الأول هو الوقوف بوجه الظالمين ، و الجهاد ضد رؤوس النظام الضالعة في جرائم الإبادة، (فَمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُواْ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ) البقرة/194 ، و هم كل معتدي شارك في جرائم النظام ، و لا سيّما رؤوس السلطة التنفيذية في البلد و أولهم الحاكم و هو المسؤول المباشر للجرائم، و مجموعته المتآمرة و المأمورة من قبل الديوان الملكي، هذه يجب أن تنال عقوبة جرائمها ، و قد ذكرت أسماء كثيرة بوثائق معتبرة من

المجرمين العاملين تحت أمرة الملك و الديوان الملكي في تقارير خاصة حول البحرين ، ممن يعتبرون عناصر ماكينة الإبادة ، و لابد أن يأتي الزمان لحصولهم على عقوبات جرائمهم.

و لابد من الانتباه إلى أنّ الصراع الحقيقي هو مع النظام الجائر الذي استورد المجنسين فهو المسؤول عن جرائم التجنيس و آثاره الكارثية على البحرين و دول المنطقة و ما المجنسين إلا أدوات قبلت تموضعها وقودا بدراية أو جهل.

أما النقاط الأخرى فتأتي في حالة العجز عن العقوبة المناسبة أو تأخيرها أو التربص حتى يأتي زمانها، و لابد للشعب من اليقين بأنّ ما يحدث هنا في هذا البلد هو جريمة إبادة جماعية للسكان الأصليين، و التجنيس ممنهج و مدروس بخبث و حقد في طريق تلك الإبادة .

فالقضية ليست هامشية أو سطحية كما يراد تصويرها من عناصر النظام أو بعض حثالاته في مواقع إدارية و صحفية أو بعض عملائه في مجلس الحكم أو (البرلمان) الكسيح ، بل هي قضية مصيرية و استراتيجية ستنقل البلد إلى مآزق و مهالك و كوارث لا طاقة للبلد بها، و أنما أغفلها النظام و رؤوسه للحقد الأعمى على الشعب فأنساهم تأثيرات تلك الجرائم ، و للأموال الطائلة التي ربحتها أطراف النظام من القوى الخارجية التي استسلم لها النظام و سلمها أمن و سياسة البلد في حاضرها و مستقبلها، و

القضية هي قضية صراع وجود، بين شعب البحرين و قبيلة ظالمة حاكمة و حاكم طاغوتي، و لا وجود لحكومة في البلد و أنما الحكومة هي أداة صغيرة و حقيرة بيد هذه القبيلة الظالمة، تأتمر بأوامرها و تنفذ مؤامراتها، و ليست مستقلة في قراراتها.

أهم ما يجدي في مقاومة التجنيس و الإبادة هو القيام بالمقامة المدنية بعد دراسة مشروعها، و يبدأ بتلك القطيعة السياسية والنفسية مع رموز العائلة المسؤولين بشكل مباشر عن تلك الجريمة، وتطوير الخطاب ، و توزيع المهمات في ما يتعلق بفضح مشروع النظام ، بلغة واضحة بدون مجاملة أو مسايرة. فالنظام منافق يتظاهر بالإصلاح كذبا لكنه يطعن الشعب بخططه التصفوية ومشاريعه التي لا تعكس إلا حقده على الشعب و عدم الثقة به.

و ليعلم المواطنون بأنّ ملف التجنيس و الإبادة الجماعية مغلق بمعنى أنّ لا أحد يحق له الحديث عنه، و لا مساومة فيه، و حتى أولئك السنة الذين تضرروا من التجنيس، أو الذين تربطهم العلاقات مع القبيلة الحاكمة أو الضباط ممنوعون من الحديث عن التجنيس أو إيصال وجهة نظرهم المغايرة لرؤوس النظام ، و لقد ذهبت مجموعة من أبناء السنة يشتكون لأحد أفراد آل خليفة مما يعانونه من المجنسين حتى أصبحوا لا يأمنون على أبنائهم و نسائهم من الخروج في بعض الأوقات ، و أنّ الأحياء ما عادت آمنة مع

هؤلاء المجنسين ، و أنهم في خطر دائم منهم، منتظرين أن يستمع الشيخ لهمومهم و يشرع في حلول أولية لهم ، أو أن يجود عليهم بكلمة تطيب خواطرهم، و إذا به ينعق و ينهق في وجوههم و يخاطبهم بلغة حدية قائلا هؤلاء هم الأمان لكم، و أنما استوردناهم لحمايتكم من البحارنة !!! لعلنا نذّكر هذا المسكين يوما حينما يقع فريسة تآمر المجنسين عليه و على عائلته و قبيلته بخلاف ما توهم ، و هذا المسكين الحاقد يذكرنا بأحد أدواته في البرلمان و هو حمار السلطة في مقابلة أجريت معه في التلفزيون العربي للبي بي سي ، قال أنّ وجود القواعد الأمريكية ضروري في البحرين لأنّ أعدائها كثُر، لقد لقنوه خطأً أنّ القواعد الأمريكية جاءت لحماية الأنظمة من الأخطار الداخلية و الخارجية، و لا يعلم هذا المتخلف أن القواعد الأمريكية أنما تأتي لظلم و ضرب و قتل الشعوب المغلوبة ، و أنّ عناصرها يتحولون إلى فئران في حالة انتفاضة الشعوب المستضعفة كما حدث لهم حين انتصار الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 ، أو دخول جيش أجنبي غازي كما حدث حين دخول الجيش الروسي إلى جورجيا عام 2008 ، و القواعد الأمريكية أنما هي لخدمة المصالح الأمريكية أولا و أخيرا ، و إذا أصبحت مصالحها تمر عبر سحق نظام لا تتأخر في سحقه إن استطاعت و هي مستطيعة الآن ، و هل القواعد الأمريكية في ألمانيا و أوربا لحماية ألمانيا ؟!.

فالملف مغلق و السخرية من الشعب و خداعه مستمرة و الجريمة متواصلة حتى إبادة هذا الشعب الطيب و الأصل النبيل، و لذا فإنّ الحديث عن لجنة تجنيس هو مسخرة و مضحكة فالجريمة واضحة و المنفذ الحقيقي مشخّص، و هذه اللجنة العاجزة التي شكلت خاضعة للحكم كما هو البرلمان و قام رئيس المجلس الظهراني إلى تعيين أفرادها كما يشاء بل وحصر نطاق عملها برغبة الحكم ، و لا تملك أية معلومات و لا تعطى لها فهي محتكرة لدى الحاكم و قبيلته و ديوانه و جلاوزته و ليس لها وظيفة سوى إضفاء الشرعية على الاستبداد القبلي و ظلم و طغيان آل خليفة، و لذا فقد تمخضت فولدت فأرا و هو أن التجنيس في البحرين قانوني إلا نوادر منه لم تستكمل كامل المستندات و الأوراق، فأيّ ثقة بهذا المجلس ؟ و أيّ مصداقية تبقى لهذا النظام ؟ و أيّ مستقبل لهذا الحاكم ؟ الذين يكذبون و يكذبون حتى يصدقوا أنفسهم بصدق الأكاذيب.

و ليعلم البحرينيون أنّ هذه الجرائم النكراء لا تتوقف إلا بتضافر كل المخلصين من أبناء الوطن باختلاف مواقعهم، من وزراء و وكلاء وزارة و ضباط ، و من علماء دين و مثقفين و صحفيين، و من دكاترة و أساتذة و طلاب ، و من كافة مواقع التأثير والتعبير ، و على مستوى المعلومات و التوعية و العمل الحركي والاحتجاج، حتى يتحول هذا العمل إلى حالة جماهيرية ينتظم فيها الجميع حول محور واحد، و يمثل موقف الشعب في

مقابل القبيلة الحاكمة.

و يلزم في الأمر العمل الصريح و تسمية الأشياء بأسمائها في مواجهة القبيلة الحاكمة و ليس بالاحتجاج الخجول، و الاستعمال الصحيح لعمليات التجنيس الواسعة و الجنونية هو إبادة جماعية و ليس تجنيس عادي، فمصطلح الإبادة هو الأوفق لحالة الأوضاع في البحرين، و هو الذي ينبغي استعماله في مخاطبة الجهات الدولية و الدول ذات الأهمية. و لحد هذا الوقت لم يطرح الصحفيون و الناشطون بشكل عام القضية بصراحتها و أبعادها الحقيقية إلا في مواقع معدودة وضعت أصابعها على الجرح كالأستاذ حسن مشيمع الأمين العام لحركة حق، و كتّاب المنتديات البحرينية الالكترونية و خاصة بحرين أنلاين و بعض النشطاء السياسيين و علماء الدين الأفاضل. و أول ما انتبه لهذه الإبادة و التجنيس في أدبيات المعارضة البحرينية هي حركة أحرار البحرين، و هي حركة تعمل خارج البحرين و تتخذ من لندن مقرا لها، و هذا ما يجعلها أكثر صراحة و تحديا من الحركات في الداخل الذي يطالها سيف الطاغي و زنازين الجلاد، فقد ذكرت في بياناتها قضية التجنيس منذ سنة 1996 و ما بعدها ، ثم جريمة الإبادة الثقافية في بيانات سنة 2003 و ما بعدها حتى الآن. و بعض الكتّاب البحرينيين الشرفاء كالناشط السياسي الدكتور السنكيس الذي كتب قلمه نقاطا جريئة في الموضوع ، و عبد الله مؤمن في كتاب التجنيس

و التغيير الديموغرافي في البحرين حيث قدم تفصيلاً في حوالي 230 صفحة عن واقع التجنيس ومخاطره على المجتمع و النظام، و صدر سنة 2002 عن دار الفنون للنشر، و كثير من أدبيات المعارضة في التجنيس و الإبادة ممنوعة في البحرين و لكنها متوفر على شبكة الانترنت.

و الخطاب الصريح و الذي يمثل تحديا هو التوجه إلى القبيلة الحاكمة بالقول و وضعها أمام خيارين إما التوقف عن التجنيس و الإبادة و إرجاع المجنسين إلى بلدانهم الأصلية و إما رميها في مزابل التاريخ .

و توصي بعض أطراف المعارضة بمخاطبة الجهات الدولية المختصة، وفي مقدمتها الأمم المتحدة، ودول مجلس الأمن، وعرض قضية الابادة الثقافية بالاستفادة من الحقائق المتوفرة، للمطالبة بتدخل عاجل لحماية شعب البحرين من خطر التصفية الثقافية التي يراد لها أن تتحول لاحقا إلى تصفية كاملة. و مخاطبة الهيئات المعنية بالتمييز الديني وانتهاك حقوق الإنسان، و برلمانات الدول الديمقراطية وعرض الاستبداد السياسي الذي تعيشه البلاد في ظل دستور مزيّف و مجالس باطلة غير منتخبة حقيقة و ذلك بلغة واضحة، تلتزم الأخلاق والانضباط مع الصرامة والحزم والمبدئية ، وهذا يتطلب إعداد المعلومات بشكل دقيق، و الاستعداد للسفر إلى العواصم الدولية لعرض القضية مثل جنيف ولندن وواشنطن لتقديم قضية شعب البحرين. و يجب توصيل هذه الجريمة للعالم على حقيقتها من كونها

جريمة إبادة مما يستلزم محاكمة و معاقبة القائمين عليها.

و تشكيل لجان شعبية في كافة المناطق البحرينية لمقاومة الاستيطان بكل الأساليب الممكنة، و ترسيخ ثقافة مقاومة ذلك الاستيطان، و الإعلان بصراحة عن رفض المستوطنين ومطالبتهم بمغادرة البلاد، وعدم الاعتراف بالتجنيس السياسي و نتائجه، وتحذير هؤلاء من مغبة المشاركة في المشروع الخليفي في الابادة و التجنيس السياسي.

و إشعار المرتزق أنّ الحياة في هذا البلد جحيم، فإنّ المرتزق الأجنبي أنما جاء إلى البحرين طلبا في رفاهيته مقابل قمعه لأبناء البلد و أطفالهم و نسائهم، و متى ما شعر هذا الأجنبي المرتزق أنّ البلد جحيم عليه، و تكابد مرارة الحياة فيها ، فإنه بلا شك لا يستطيع الصبر، و يضطر إلى الفرار، فجزء من الحل يكمن في إشعارهم بأنهم مهددون و أنّ حياتهم في هذا البلد جحيم.

و تأسيس منظمات لمقاومة التجنيس و الإبادة يكون شغلها الشاغل موضوعهما و الهدف إيقافهما.

و التحرك الشعبي العارم من أجل مناهضة حملة الإبادة الثقافية التي يقوم بها النظام وتصدير هذه التجربة التي انفرد بها النظام الخليفي إلى بقية الدول للاستفادة منها.

و مقاطعة المجنسين اجتماعيا و اقتصاديا ، و توصيل الأخبار لهم بأنهم

وقود حرب خاسرة، و موضوع تغيير ديمكرافي، و أنّ الشعب كله دون استثناء سوى حثالة الديوان الملكي لا يرغب في تواجدهم في أرض البحرين.

و أوسع من المقاطعة الحصار الاجتماعي العام في البيع و الشراء و الدوائر و الإدارات و المدارس و المستشفيات ، و غيرها من المراكز ، فتلك الحرب النفسية أكثر وجعا و تأثيرا، و لكن النصيحة ألا تكون الحرب و الحصار ضد المعتدين إلا بعد إنذارهم و توصيل العلم لهم و توصيف جرائمهم فإذا لم ينتهوا فإنهم قد سمحوا بالحرب و هم بدؤوها أول مرة باستهداف المواطنين و تآمروا مع النظام القمعي في ذبح البحرينيين.

و يجب الانتباه إلى أنّ الصراع ليس مع هذه الأدوات المجنسة و أنما مع المستوردين الذين يستغلونهم ضد الشعب ، و الصراع معهم مباشرة يعني مساعدة للسلطة في مخططاتها ، و أما من يدخل في مشاريع السلطة التآمرية مباشرة فهو عدو للشعب مهما كان موقعه و منصبه و مسلكه و مذهبه.

و يجب مقاومة التجنيس بكافة السبل وفضح المخططات والمؤامرات التي تحيكها السلطة لإقصاء الشيعة عن جميع أوجه الحياة و تحديد العدو الحقيقي لهذا الشعب .

و طرح بعض الكتاب مسألة الإكثار من الإنجاب وزيادة النسل عند

أبناء الطائفة المستهدفة من التجنيس و الإبادة كخيار ملائم و مضاد لمحاولة تقليص أعدادهم، و إفشالا لخطة النظام و محافظة على هويتهم. (التجنيس و التغيير الديموغرافي في البحرين، عبد الله مؤمن).

فالسلطة تحارب في معركة وجود من طرف واحد، و هدفها محو الشيعة و إبادتهم من هذه الأرض على المدى المتوسط لا البعيد ، و موضوع الإبادة يتحقق بتقليل أعداد الشيعة سنة بعد سنة، و على الشيعة أن يكثروا أعدادهم لإفشال السلطة من القيام بمخططها، و ذلك لا يتحقق إلا بكثرة الإنجاب ، و هذا لا يتحقق إلا بالزواج المبكر و تعدد الزوجات، و تسهيل قضاياه و حل مشاكله، و لقد كان الأجداد البحرانيون من العاملين على هذه السنة المباركة حتى عقود قليلة مضت.

و يحتاج هذا الحل إلى تهيئة نفسية و قناعة اجتماعية ، كما يجب طرح الفكرة على أنها مقاومة للتوطين الخليفي و التجنيس و الإبادة ، و المقاومة أينما كانت و كيف ما تكون وجهتها تحتاج إلى كثير من التضحيات و الفداء.

و تحتاج إلى تهيئ كل امرأة بكثرة الإنجاب ، و بقبول ضرة أو ضرائر عدة مع عدمه أو قلته، يتقاسمون سرّاء الحياة و ضرّاها ، و هذا حل صعب على مستوى النفس النسائية و لكنه من أنجح الحلول في قضايا الإبادة و التجنيس غير القانوني. و هو و إن كان يبدو صعبا لبعض الرجال و لكنه

سيكون سهلا يسيرا و عاديا في المجتمع إذا أقبل عليه مجموعة معتدٌ بها من الناس، و أفضل من يبدأ بهذه التعددية الزوجية هم المتدينون الأفاضل و علماء الدين، و الذي يكنّ لهم الشعب البحريني كثير الاحترام و التبجيل ، و أعداد منهم متزوج بأكثر من واحدة .

و ستنفتح آفاق كثيرة و ستحل به عقد فرعية مبتلى بها المجتمع من الفوائد و المصالح الاجتماعية، ، و ستجد مشاكل العزوبة و العنوسة حلها هنا ، و هدفه الأساسي هو إبطال الإبادة الجماعية.

و هذا الحل و طريقة المقاومة اتبعت في بلدان خضعت لإبادة ثقافية و جماعية فقد كان أهلنا من فلسطينيي 48 و بقية أهلنا على التراب الفلسطيني مع ما بهم و عليهم من الحصار و الفقر و الجوع و النكبات و الهجمات الصهيونية و الحروب يفشلون العدو بكثرة أبنائهم و بناتهم.

و هكذا عمل الشيعة اللبنانيون و صدوا حرب الإبادة الثقافية و الجماعية و تحدوا الإبادة بكثرة نسلهم و بقوة شوكتهم و إرادتهم.

أما الاحتجاجات فيجب أن تتواصل على كل المستويات في الشارع و المظاهرات و في الفن و الرسومات و الصحافة و الأقلام، فلن يضيع حق وراؤه مطالب.

و من ضمن الحلول حل يعتمد على طرح ثقافة المقاومة الضدية للحكم و العمل على تهيأة هؤلاء الأوباش لضد ما استوردوا من أجله ، فالنظام

يريد منهم العنف و القمع ضد الشعب و يجب تعليمهم السلام و الحب و المودة للشعب ، و يريد منهم الفساد الأخلاقي و الانزلاق للرذيلة و ما يجب أن يعلمهم الشعب هو الترفع عن الفساد و السمّو عن الانحطاط الأخلاقي ، كما يرغب النظام في جعلهم وقودا لانتخاباته الشكلية و يجب تعليمهم حسن اختيار المرشح النبيل و الشريف و صاحب المبادئ، كما يجب تعليمهم تغيير الوضع الثقافي و الديني خلاف رغبة النظام بإبقائهم جهلة بدينهم ، و هكذا ، و تلك حقوق عامة من حقوق الإنسان الذي له حرية الاختيار الثقافي و الديني و العقائدي.

و في تاريخ البحرين كما ينقل عن لوريمر أنّ قبيلة لحمدة أو الحميدة و هم من أحفاد الممانعة استوطنت ضاحية راس رمان و اعتنقت المذهب الشيعي ، و قد زار الخليج سنة 1904م ، و نقلت عن كتابه (دليل الخليج، القسم الجغرافي) ، و كذلك الرميحي في كتابه (البحرين: مشكلات التغيير السياسي والاجتماعي). و يتكرر هذا في تاريخ الشعوب فقد استقدم الأتراك العثمانيون بعض العشائر العراقية و اسكنوها منطقة وسطا بين بغداد و منطقتي النجف و كربلاء لتكون حاجزا و حزاما لمنع الشيعة من التمركز و التواصل مع العاصمة بغداد ، و لكن أعداد كبيرة من هذه العشائر قد تشيعت ففشل مشروع الأتراك، و لهذا ترى بعض العشائر العراقية منقسمة في المذهب كعشيرة الجبوري فبعض أفرادها شيعة و

بعضهم سنة. و في سنوات القمع و التجنيس الحالية قامت أعداد من السنة في البحرين بالتشيع سرا قناعة و تدينا .

كما يمكن الاستفادة من الفعاليات الاجتماعية و الثقافية في حركة مقاومة التجنيس و بيان أخطاره و آثاره كالأمسيات الشعرية ، و المراسم الحرة و استعمال الفن السينمائي و المسرحي لبيان حقيقة التجنيس و أخطاره ، و لابد من توثيق قضايا التجنيس بكل جزئياتها و فروعها و آثارها ، و عمل موسوعة كاملة حول التجنيس في البحرين.

الإبادة

تهدف عملية التجنيس أساسا إلى إبادة السكان الأصليين الشيعة من جزر البحرين على المدى البعيد أو المتوسط، و يأمل القائمون عليه باجتياز عدة مراحل أهمها تغيير التركيبة السكانية على حسابهم في المراحل الأولى، و إبادة هويتهم الوطنية و تراثهم التاريخي الثابت قدم الزمن على الأراضي و الجزر البحرينية، و لا عشوائية أبدا في التجنيس و الإبادة بل هو يجري طبق مخطط مرسوم و ثابت و محكم و مفصّل بُذلت لأجله أموال و اجتمعت له دول و حيكت له مؤامرات، أوله تجنيس مجموعات ضخمة بشكل لم يحصل في التاريخ له مثيل ، و إعطاء المجنسين اليد العليا في البلد في مواقعها المهمة و مراكز القوة و السطوة، و عدم مسائلتهم في ذلك، و كل ذلك يتزامن مع مخطط متعدد الجوانب لإقصاء الشيعة ابتداءً و لإبادتهم نهايةً نهائيا ، و تلك التي سنتحدث عنها في هذا الفصل من الكتاب.

و الإبادة مصطلح يطلق على إلحاق الأذى الجسدي أو الروحي الخطير بجماعة ما ، و شيعة البحرين مصداق بارز له ، فهم يتعرضون لأكثر من

200 سنة إلى الأذى الجسدي و الجسمي و النفسي ، و التعذيب و التنكيل بهم في السجون و المعتقلات كما في الشوارع و الطرقات، و كذلك في المنافي و الآفاق.

و كتهديد مباشر بالقتل الجماعي قام به حاكم البحرين السابق عيسى بن سلمان آل خليفة بقصف القرى الشيعية بالطائرات و القنابل، لكنه لم يستطع تنفيذ تهديداته. (كتاب أحداث البحرين سنة 1997 عام الإرهاب الرسمي و الشجب الدولي).

كما أنّ من الإبادة إخضاع الشيعة في البحرين عمداً لظروف معيشية قاسية يراد بها تدميرهم المادي الجزئي وصولا إلى التدمير الكلي المرتقب عند مخططي النظام ، و مقارنة بوضع الدولة المالي و دخلها القومي فإنّ الشيعة يعيشون غالبيتهم تحت مخطط يرمي إلى تفقيرهم المالي و دونية مناصبهم و وظائفهم.

و هذه الأفعال الإجرامية يعاقب عليها القانون الدولي سواء من خلال الإبادة الفعلية أو بالتآمر على ارتكاب الإبادة الجماعية أو التحريض المباشر والعلني على ارتكابها أو في محاولة ارتكابها أو الاشتراك فيها ، و يتعرض للمسؤولية القانونية أي شخص كان حتى ولو كان مسؤولاً دستورياً أو موظفين عامين أو أفراداً ، كما أن هذه الجريمة لا تسقط بمرور الزمان و التقادم.

و لأنّ النظام غير قادر على إبادة جماعية بالقتل العام علنا أو استعمال الكيماويات و البيولوجيات، فقد لجأ إلى الموت البطئ و الإبادة بعيدة المدى بمخطط التجنيس و تغيير الهوية الوطنية للبلد و سكانها الأصليين الشيعة، و يؤدي نهاية إلى الفناء و الإنقراض، و هذه الإبادة الحالية و إن كانت بطيئة نسبة إلى القتل المباشر أو بالكيمياء و البيولوجيا إلى أن نهايتهم واحدة وهو التخلص من الشيعة في المجتمع و تزيد عليهم في عدم انتباه المجتمع الدولي إليها.

هذه الإبادة تؤدي إلى الصهر والإذابة و تدمير السكان، و تبدأ بالتجنيس السياسي والاستثنائي و إدخال مجموعات غريبة هائلة من السكان بشكل متعمد مع حيثياتها الكثيرة و التي تحدثنا عن بعضها في الكتاب، و ضرب التوازنات الثقافية والاجتماعية والسياسية القائمة، و نسف التشكيل الثقافي للبلد و هوية شعبها الوطنية ، و مع مرور السنوات تنعدم كل صفة و موروث من السكان الأصليين حتى تغلب طباع و عادات و تقاليد المستوردين على المواطنين الأصليين ، ثم تقل نسبتهم و يضيعوا في بحر الأجانب و المجنسين، ثم تزداد قلةً نسبتهم فيؤدي نهاية بهم إلى الانقراض و الانتهاء ، و هذا هو المخطط المرسوم، و لكنه لن ينجح.

و ليس التجنيس إلا المرحلة الكبرى في مخطط إبادة السكان الأصليين من الشيعة في البحرين ، و التي لا تحصل بالقتل العام لهم لأنّ ذلك

يستحيل في زمن كهذا الذي نعيشه مع التطور في عالم الاتصالات و المواصلات ، و قد حدثنا التاريخ في البحرين أنّ السكان الأصليين تعرضوا لمجازر رهيبة و سفكت دماؤهم الشريفة و هتكت محرماتهم و أموالهم و بيوتهم دون القدرة على إبادتهم إبادة جماعية بالقتل و القتال، و المخطط الحالي مكشوف و المراقبون يعلمونه و ما هذا التغيير الدمكرافي للتركيبة السكانية بالتجنيس بالجملة لجنسيات مختلفة من خلفية مذهبية، قبلية، إجتماعية وثقافية محددة تمتاز بالحقد والكراهية والفضاضة و توظيفهم في المؤسسات الأمنية القادرة على استعمال العنف والقسوة، كما في قوات مكافحة الشغب و التحقيقات و الشرطة العسكرية، وغيرها إلا المفردة الكبرى لإبادة السكان الأصليين.

أما أصل الرغبة في إزالة السكان الأصليين فهو قديم و لم يتوقف النظام عن محاولة الإبادة منذ وطأت أقدامه أرض البحرين الطاهرة، و حملت العقود السالفة من القرن الماضي و ما قبلها وسائل شتى ممنهجة و ليست عشوائية ترمي إلى محو الهوية الشيعية و إخفاء معالمها الثقافية و خنق ممارساتها الدينية، و هذا بحاجة إلى موسوعات يكتبها مثقفوا البحرين و أصحاب أقلامها ، و لكننا سنذكر بعضا منها و هي تمثل مجتمعة محاولة إبادة من السلطات الجائرة للسكان الأصليين على المدى البعيد.

و يؤسفنا أن يحصل هذا في بلد إسلامي ، و يحكمه من يدّعي الإسلام

و لكن هذه هي الحقيقة المرة ، و هذا هو مستوى حكام النظام.

و الحكم في البحرين لا يثق بأهل البحرين قاطبة ، شيعة و سنة، و لكن للشيعة حقده الأكبر ، و مشروع الإبادة موجه ضدهم في الأصل والأساس ، و التجنيس على حسابهم، و الخطط موجهة إلى تغيير هويتهم و إهمال تراثهم و تزوير تاريخهم و محو وجودهم ، و أبناء السنة البحرينيين عامة بمأمن من التجنيس المذهبي و مشروع الإبادة و لكنهم ليسوا بمأمن من آثاره و كوارثه، و من خططه و مشاريعه.

و لا يرغب الحكم بوجود بقايا من الشعب تعرف التاريخ و منشأ آل خليفة و منهجهم، و لا نزوحهم من الصحاري و احتلالهم البحرين و تصييرها ملكا خاصا لهم، و لا المجازر و الكوارث التي مارسوها في أهل البحرين، و لا تآمرهم مع الأعداء و خططهم، و لا يريدون أن ينبس أيّ فرد من الشعب بمعارضة و مخالفة لهم ، و يخططون إلى فناء أهل البحرين جميعا إلا أولئك العبيد القن الذين يأكلون فتاتهم على حساب ضمائرهم.

أما التخطيط العام فهو مكشوف لكل مراقب نزيه و لا يحتاج إلى ذكاء خارق لاكتشافه و الهدف إبادة الشيعة أولا بطريقة غير مثيرة لأنّ زمن الإبادة الجماعية بالقتل و الحروب انتهى ، و يقترن مع التجنيس الهائل السري و إمتيازات خاصة للمجنسين في السكن و الوظيفة و لوازم الحياة

تضييق شديد على الشيعة في كل شؤون حياتهم، و الحرب ضدهم في الأرزاق و المعاش، و الضغط عليهم في الدراسة ، و العمل و الوظيفة ، و الزواج و مضايقتهم .

و المسالة التي ينبغي توضيحها هنا هي أننا نضطر لذكر كثيرا من القضايا يفترض أن يكون النظام قد تجاوزها ، و لكن طبيعة النظام في البحرين طبيعة شر و سوء و فرقة و شقاق، و لعله يرى أنه يفقد وجوده حين التخلي عنها بينما الأنظمة الأخرى تجاوزتها، و مسألة العلاقات الاجتماعية بين مكونات الشعب البحريني واضحة و جيدة ، و الروابط و الوشائج بين المكونين الرئيسيين و هما الغالبية الشيعية و الأقلية السنية جيدة و علاقاتهم كانت متينة ، و ذلك لا يروق إلى النظام القائم الذي يخطط إلى التفريق و التمييز و يعيش الأحقاد على الشيعة و ما يتضمنه ذلك من تعبئة سلطوية سلبية و تحريض جعلت المجتمع يعيش حالة الطبقية و آثار التمييز كما آثار أحقاد النظام، فالنظام يحقد على الشيعة و لكن آثاره تمتد على كل المجتمع، و لو أن النظام كان عادلا و صادقا و يضخ ثقافة المودة و العدالة بين فئات الشعب لكان كل الشعب متآخيا و متكاتفا و متضامنا ، و لأنقلبت أصوات النكير المنافقة إلى أصوات وحدوية ، و ذلك لصالح الحكم على المدى البعيد و الاستراتيجي خلاف ما يتوهمه.

إنّ أكبر قضية يخشاها النظام و أكبر سلاح ضده هو اتحاد الشعب و خاصة في مكونيه الرئيسيين الشيعة و السنة، يخشى من كلمة سواء و موقف سواء ، و لذا ظهر خوفه و رعبه جليا في المظاهرات التي خرجت في مدينة حمد ضد المجنسين و المستوطنين و المستوردين من أبناء البدو و (الجلف) طبقا للتسمية الشعبية و السبب أن هذه المظاهرات مؤشر على قابلية اتحاد فئات الشعب ضد النظام الفاسد و مرتزقته الأجانب و جلاوزته المحليين، و هو الذي كان يعمل جاهدا لعقود و قرون لاحداث الفرقة و الشقاق بينها.

و لم يكن الخوف من شباب المظاهرات في مدينة حمد هو الوحيد في العصر الحالي بل سبقه في العقد الماضي برهان و دليل على إرادة الفرقة و الشقة من جانب الحكم ضد وحدة الشعب و تآلفه و ذلك حينما منع النظام في التسعينيات من القرن الماضي من لقاء فئات الشعب مع الحاكم السابق عيسى بن سلمان و لم يقبل إلا بوفدين منفصلين سني و شيعي ، و خبرين في الإعلام.

و هنا دليل آخر على سير النظام بطريق معاكس للأنظمة أينما كانت و كيفما تكون و هو أنّ الوحدة بين مكونات الشعب سلاح استراتيجي ، و قد استعمله الشعب البحريني ضد (المحتلين) البريطانيين و عملائهم

المحليين في الانتفاضات و الثورات المتعددة في العقد الخامس و السادس من القرن الماضي، إذ حاربا الاستعمار معا إلى جانب بعض ، و لكن النظام يحارب هذه القوة الاستراتيجية كما (المستعمر) المحتل، فكلاهما يطبقان سياسة(فرق تسد).

السكان الأصليين :

ما كنا لنتطرق لهذا الموضوع لو أنّ الحكم صمت عن ذلك و لكن يبدو أن الحكم يواصل تزوير التاريخ، و المرة الأخيرة عبر وزير الداخلية ، أما مرات سابقة فعبر عملائه على شبكة الانترنت، و بتأييد منه و بتمويل من الديوان الملكي، و هذا التزوير كذب فاضح و فاحش لا ينبغي للسياسي أن يرتكبه و لا للقبيلة الحاكمة أن تقربه لأنه يحرجهم و يذّكرهم بتاريخ قدومهم و يعيّرهم .

و ليس الولوج في هذا الحديث حول السكان مبررا لخطط التجنيس و التغيير الدمكرافي و الإبادة الثقافية وصولا لإبادة جماعية للسكان ، إلا على الطريقة (الإسرائيلية).

و قيل أنّ حاكم البحرين ردد هذه المهاترات في اجتماعه مع المعارضة في لندن و قال إنّ كل الشعب البحريني مجنس ، تسلية لنفسه، و تبريرا لانتقاد مقدّر بأن الحكم ليس بحرينيا بل محتلا جاء من الصحراء ، هذا التزوير

للتاريخ تنقضه حوادث التاريخ و حلقاته في عقوده و قرونه، و في تراثه و كتبه، و في مقابره و أطلاله، كلها شاهدة على سكان أصليين قضى أجدادهم على هذه الأرض الطيبة قبل أن يأتي آل خليفة و يدنسوها، و يحكموا أهلها بالحديد و النار.

لمن يريد أن يعرف السكان الأصليين دون أن يصدق بكل المحتويات التاريخية و الجغرافية و التراث و الأطلال فليأتي بلجنة عالمية خبيرة لا يد للنظام فيها ، و لكن النتيجة واحدة ، الشيعة أبا عن جد هم السكان الأصليون ، و هم الذين يطلق عليهم البحارنة ، و هم المظلومون الذين عاش أجدادهم على هذه الأرض و عمروها منذ آلاف السنين ، و منهم جماعات انتشرت في أمارات الخليج و المنطقة بعد ظلم و اضطهاد موثق تاريخيا لحماية أنفسهم وأعراضهم ، و التاريخ يزخر برجالهم و أعلامهم.

و استمر الحال على هذه الجزر أو الأرخبيل بغالبية مطلقة دائمة لهم مع توافد أبناء الأديان و الطوائف الأخرى ، و كانوا متسامحين معهم ، و لقد كانت نسبة الشيعة قبل التجنيس الحالي 85 % من السكان تقريبا .

و أما آل خليفة فهم طوارئ على أرض البحرين ، و خوارج عن الوطن ، و ليس لهم علاقة لا من قريب و لا من بعيد بهما ، و لم يكونوا يوما مؤدبين على أرضها بعد احتلالها ، و أحدثوا الجراحات تتلوها الجراحات على نفوس أبنائها، و سالت الدماء تتلوها الدماء بقبح أفعالهم.

إنّ الحاضر كما الماضي و التاريخ كما آلام البحرينيين الأصليين يذكر و يوثق و يدوّن احتلال آل خليفة للجزر البحرينية الهادئة ، و عبثهم و إرهابهم و سفكهم الدماء و استباحتهم للأرض و من عليها في هذه الجزر حتى أزيلت قرى بأكملها من الوجود في هذا البلد الصغير ، و لم يبق منها إلا أطلال تذّكر بظليمة سكانها و ظلم و ظلام المحتلين ، و بتعبير صريح لا نفاق فيه و لا كذب فإنّ احتلال آل خليفة كان هو المذبح الأكبر لإنسان هذه الأرض ، و ربما منذ خلقها ، و حاليا يكرر أعقابهم احتلال أسلافهم باحتلال ثان عبر استيطان المجنسين و تمددهم و إبادة السكان الأصليين.

احتلال للأرض و اغتصاب لثرواتها و استحواذ على مناصبها و استعمال القوة و السلطة لإذلال ناسها و إنسانها !!! و فرض مرتزقة و شبه بشر لقمع إرادة أهلها ، طعمها و طعامها فتات حكامها أبناء المغتصبين السالفين ، و هي حالة فريدة أكثر ألما و لؤما من احتلال الوطن بقوى خارجية و أكثر خداعا و تضليلا .

و كل ذلك لم يكن كافيا فالنوبة وصلت لتزوير تاريخ البحرين و أرضها و تشكيك في هويتها بهمجية طائفية و عنصرية ، و ستشهد السنوات القادمة بشكل مخطط مرسوم صراعا فكريا حول ذلك التزوير فلا ينقضي الفصل منه إلا بفضيحة آل خليفة و أقزامهم و أزلامهم.

و ما كنا لنذكر شيئا حول السكان الأصليين أو نشير إليهم لأنّ التاريخ و الإنسان و الأرض و الماء و الهواء عليها و فضائاتها تشير إليهم ، و كتب التاريخ و التراث تنص صريحا على أصليتهم و خارجية النظام و مرتزقته، و لكن تعنصر النظام و عبثيته و هواه في تزوير هذا التاريخ أجبرنا على ذكر شيئ يسير حول السكان الأصليين ، و ليعلم العابثون أنّ تزويرهم هو تزوير لكل هذه العناصر التي ذكرنا و هي شاهدة على تزويرهم كما هي شاهدة على ظلمهم و احتلالهم.

و قد زيّن الشيطان و أبالسته لحكام البحرين الخوارج عن الأرض و الوطن و الإنسان فيها ادّعاء أنّ أرض البحرين لا سكان أصليين فيها و أنما الهجرة المتأخرة هي التي جمعتهم على أرضها و أنّ حركة التجنيس في التاريخ الحديث أفادت من ينتمون للمذهب الشيعي مقارنة بالسني !!! و أنّ الشيعة كثروا فيها حيث هاجروا من أراضي حولها ! و التجنيس ليس لتغيير التركيبة السكانية ، و أنه دستوري و قانوني !!!.

و هذا الكذب الفاضح و الاستغفال الصارخ ديدن درج عليه عناصر النظام فلم يكن وزير الداخلية هو أول من كذب و لن يكون آخر من زوّر فقد نقل عن حاكم البحرين شبه هذا الحديث حين التقى بالمعارضة في لندن و أنّ البلد لا أصيل فيها و الناس فيها كلهم مهاجرون .

لعل الحاكم و ممثله في مجلس الوزراء وزير الداخلية ، و مرتزقتهم ، لا

يقرؤون التاريخ و تاريخ البحرين ، و لا يفقهون علاقة الزمن بالإنسان على الأرض ، و أنهم يجهلون الماضي الإنساني و علاقته بالآثار ، كما يجهلون علاقة السكان و الأنساب و المناطق و المعالم بالتاريخ ، و أنهم لم يطّلعوا يوما على كتب التراث ، و أنهم توارثوا الجهل كما توارثوا الحقد على أبناء هذه الجزر ، و عذرهم الوحيد أنهم خوارج عن هذه الأرض و الوطن فقد قدموا من الصحراء إلى جزيرة متحضرة ، و هو عذر أقبح من الذنب ، فإنّنا في زمن يرى و يسمع من في المشرق من في المغرب ، و يأتيك التاريخ طائعا دون عناء بكبسة أزرار و أنت على سرير نومك ، و لذا لابد أن نذكر لهم مصادر و نقاط و مراجع و نكات سبقت زمن تزويرهم بقرون كثيرة و أعدمت محاولاتهم فلا تكون إلا هباء و لغوا و إن سطّرتها جرائد الغدر و الوثن.

و لذا سيكون لزاما علينا أن نضع مراجع للمراجعة لقوم لا يفقهون الثقافة و إن قرئوا و لا يدركون التاريخ و إن درسوا ، و هذه بعض المصادر و النقاط لمعرفة السكان الأصليين :

ابتداءً يجب التوقف عند تسمية الشيعة بالبحارنة و الشيعي بالبحراني نسبة للبحرين و المعنى يؤكد بوضوح ارتباطهم بالأرض و تاريخها و ذلك لأن غيرهم قدموا من خارجها ، فالذين قدموا من صحراء الجزيرة العربية بدو عرب ، و أنّهم كانوا يطلقون على السكان الأصليين أصحاب الأرض

البحارنة .

كما يجب الرجوع إلى كل كتب التاريخ و التراث مع اختلاف مصادرها و توجهاتها و منطلقات أصحابها فإنّها جميعا دون استثناء تؤكد على شيعية جزر البحرين ، الجزيرة الأكبر و الأرخبيل ، منذ دخول الاسلام إلى يومنا هذا ، و هذا من خصائص هذا البلد الطيب.

كما ينبغي الرجوع إلى كتب أدباء و شعراء البحرين في القرون الماضية، فإنهم على كثرتهم لا تجد أحدا منهم من غير الطائفة الشيعية .

و يمكن الرجوع لكتب المتحدثين عن البحرين و إن كانوا مخالفين للسكان الأصليين فهم يذكرون سكان البحرين نصا و في هذا يمكن مراجعة هذه المصادر : كتاب معجم البلدان للحموي ، و كتاب تاريخ المستبصر لابن المجاور في ذكر صفة البحرين ، كتاب العذري للادريسي ، سنة 417 هجري 1026 ميلادي ، كتاب تحفة الانظار في غرائب وعجائب الأسفار لابن بطوطة ، كتاب تحفة النبهانية ، النبهاني ، كتاب أنوار البدرين للبلادي ، موسوعة الذريعة للطهراني ، دائرة المعارف الإسلامية الشيعية للأمين.

و آل خليفة ممن يلهيهم التكاثر فعليهم بزيارة المقابر ليكون الميت شاهدا على الحي ، و ليقف الأموات ضد تزوير التاريخ و الهوية، فالبحرين تنتشر فيها المقابر كمقبرة عالي و النبيه صالح و غيرهما للدلالة على أصلهم

و أصولهم.

كما عليهم زيارة قبور الأولياء و الصالحين و العلماء في هذه الجزر الوادعة قبل مجيئ آل خليفة و المظلومة بعد احتلالهم ، كقبر و ضريح صعصة بن صوحان صاحب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام في بلدة سبسب المندثرة ، و قبر و ضريح العلامة الشيخ حسين العصفور في بلدة الشاخورة ، و قبر و ضريح السيّد هاشم الكتكتاني البحراني في بلدة توبلي ، و كتكتان أحدى القرى التي اندثرت ، و قبر و ضريح العلامة الفيلسوف الشيخ ميثم البحراني في الماحوز، و قبر و ضريح الشّيخ حسين عبدالصّمد والد الشّيخ البهائي في بلدة المصلّى ، و قبر و ضريح شيخ عزيز في السهلة ، و قبر و ضريح شيخ أمير زيد في المالكية ، و قبر و ضريح الشيخ أبورمانة في دمستان ، و غيرهم من الأعلام الأفاضل.

و كتب تاريخ العرب و قبائلها من عبد قيس و ربيعة ، و بكر بن وائل.

و لا بأس أن نضع هذه المقطوعة الشعرية للشاعر البحريني القدير غازي الحداد ، لعل القوم يقرؤون يوما و يخجلون من أنفسهم :

تميزون؟ وتقصون لمذهبنا؟ كأننا من بقايا المارقين سبا ؟

وحقنا بين أيديكم يطاف به في جفنة الحقد مبذولاً ومنتهبا ؟

من كل مجتلب الاصقاع ميزته عداوة لبني المختار قد نصبا ؟

ونحن فخر أوال في حضارتها ونحن أعلى عربانها نسبا

لنا في شمائل عبد القيس في كرم ومن ربيعة طابت ريحنا حسبا
ونحن جمر الغضى لو جئت مسجره لتحسبنه من تحت الرماد خبا
والهاشميون نور بين أعيننا نرعى بحبهم للمصطفى قربا
هوية الارض في أعراقنا رسخت وأنبتت من دمانا النخل والرطبا
ولم يربي الحيا يوماً لوائفها حتى استطالت وقالت لستمُ عربا
كأنما عير البازي ذو سحل لما رآه بقيد لست مختلبا
أو مثل ما قال مطلي على جرب الى صحيح أرى في جسمك الجربا
في ظلمة الليل والآساد خادرة يبصبص الهر من قدامها الذنبا
فهذه شيم الدنيا ومنطقها يعدو على حوزة الاحرار منقلبا
تعيب في أصلنا يا من على حجر من العروبة نالت أمك اللقبا

و عليهم أيضا قراءة تاريخ الأعلام و الصحابة أبان بن سعيد بن العاص و عمر بن أبي سلمة و أمّه أمّ سلمة (أمّ المؤمنين) ، و العلاء بن عبدالله الحَضْرَمي، ولاة البحرين الأوائل.

و البحث في الآثار و أماكن العبادة مثل مسجد الخميس و ما قيل عن بنائه في الدولة العوينية الشيعية و الآثار التي وجدت فيه بذكر الله و رسوله و وليه، لا إله إلا الله ، محمد رسول الله ، علي ولي الله.

و لا بأس أن نزود الحكم بنموذج بسيط لحالات كثيرة من العلماء

البحرانيين الذين ماتوا و دفنوا في منافيهم خارج البحرين و منهم :

السيد ماجد بن هاشم بن علي بن مرتضى بن علي بن ماجد الحسيني العريضي الصادقي الجدحفصي ، المدفون في شيراز.

و الشيخ صالح بن عبد الكريم بن حسن بن صالح بن أحمد بن إبراهيم بن كمال الكرزكاني و المدفون في شيراز.

و السيد حسين ابن السيد سليمان بن حسين بن عبد القاهر بن حسين التوبلي، المدفون في المحمرة .

و الشهيد الشيخ علي بن الشيخ عبد الله بن علي الشيخ عبد الله بن الشيخ علي الستري ، المدفون في بندر لنجة في إيران.

و الشيخ عبد الله ابن الحاج صالح بن جمعة بن شعبان بن علي بن أحمد بن ناصر بن محمد بن عبد الله السماهيجي، المدفون في بهبهان.

و الأمراض الوراثية مؤشر آخر على أبناء البلد الأصليين مثل مرض فقر الدم المنجلي أو مرض المنجلية أو الأنيميا المنجلية و الذي يسمى محليا بـ (السكلر) ، و هو أحد الأمراض التي يتميز به أبناء المنطقة بنسبة كبيرة و يتوارثونه فهو من أمراض الدم الوراثية الانحلالية التي تسبب تكسر كريات الدم الحمراء و لذا سمي بالمنجلي فلا تكون دائرية بل على شكل منجل و هو آلة قطع النبات ، و في البحرين جمعية لرعاية مرضى السكلر لكثرة

الابتلاء به.

و سنذكر هنا بعض عناوين الخطط السلطوية التي يقوم بها النظام و الهادفة إلى تحجيم السكان الأصليين في طريقه لإبادتهم، و ليست هذه إلا أمثلة يحتاج التوسع فيها إلى مزيد من التدوين و كثير من المؤسسات و تظافر جهود ضخمة ، و هي بلا شك مهمة لأنّ الشعب سيحتاجها كما أنّ النظام سيدان بها.

خطط و خطوات أخرى من مخطط الإبادة :

خطة كاملة لإبادة الشيعة :

يطبق النظام الحالي خطة كاملة لإبادة الشيعة قدّم لأجلها أموال و اشترى ذمم و استورد أشباح و أشباه رجال و عقد اجتماعات و ابتز بها دول و فئات أغدقت عليه الأموال و الخدمات اللوجستية لأجل الفتن و المؤامرات ، و جاء ذكر كثير من أولئك في التقارير الخاصة التي ذكرت مشروع الإبادة.

إنشاء فيلق استراتيجي ضد الشيعة :

إنشاء فيلق استراتيجي لمواجهة الشيعة بقيادة وزارة الدفاع والحرس الوطني، جاء هذا كتوصية من دراسة تطبقها السلطات في البحرين و

يدعمها الديوان الملكي.

و ذكر هذا مركز الخليج لتنمية الديقراطية (مواطن) في الجزء الثاني من كتاب البحرين الخيار الديمقراطي و آليات الإقصاء ، و الذي اشتهر عند أهل البحرين بتقرير البندر 2 ، و الذي ذكر مجموعة من مخططات النظام ضد الشعب البحريني .

و الفيلق وحدة عسكرية مشكلة من 2 إلى 5 فرق وعدد أفرادها من 20,000 إلى 45,000 فرد، ويقودها عادة ضابط برتبة لواء. و يتكون الجيش من فرقتين أو أكثر ، فالفرقة نصف جيش تقريبا ، توحي هذه التوصية بصحة الوثائق الصادرة من أنّ كاتبها يتعامل مع هذه المصطلحات و هي غير معمول بها في البحرين ، و الدراسة التي كتبت للحكم في البحرين نسبها تقرير (مواطن) للطائفي العراقي نزار العاني.

سياسة التفرقة و الشقاق :

من أهم الخطط الخبيثة و الأعمال الخسيسة التي يقوم بها النظام هي سياسة التفرقة و الشقاق و على قاعدة (فرق تسد) ، و لأجل الغاية و هي السيادة و السيطرة ستكون الوسيلة بالشقاق و التفرقة، أي سلوك الطريق المحرم و غير الأخلاقي للوصول للغاية ، لا عن طريق المبادئ و القيم و الكفاءة و القانون، و هذه تعتبر قاعدة منسوبة إلى مسؤول

بريطاني كبير طبقتها بريطانيا في الأراضي التي احتلتها ، و ذلك لمعرفة أنّ لازم الوحدة القوة والنصر ، و لازم الفرقة الضعف والوهن، و أكثر ما يخيف النظام و مرتزقته و يفزعه و يرعبه أن تتحد مكونات المجتمع في البحرين، سيّما المكونين الرئيسيين الشيعة و السنة.

و للوصول إلى حالة التفرقة و الشقاق لابد للمرور بطريق تمزيق الشعب وتصعيد روح الخلاف والنزاع بين فئاته و مكوناته، و محاولة قطع العلاقات و توتيرها و هدم روح المودة و المحبة بينها، و إلقاء الخلافات ، و تضخيم الاختلافات ، و إيجاد الضغائن، و اصطناع الفتن، بل و محاولة هتك الآداب و الحرم بين فئات الشعب كما تفعل صحيفة (الوطن) و عدد صغير و حقير من نواب السلطة في مجلسها أو ما يسمى (برلمان) البحرين ، و مخطط الديوان الملكي في الإقصاء و الإبادة للشيعة ، بل و إقحام مكونات غريبة عليهم و مختلفة عن بيئتهم تتكثر بها مكونات المجتمع الواحد بسيط التعدد ، بمخطط تجنيس ضخم لا طاقة للبلدان المجاورة بتحمله فضلا عن جزر البحرين الصغيرة ، و تعبئة و تحريض الفئات ضد بعضها البعض و تمزيق نسيج المجتمع أيّ ممزق ، و توهينه و تصغيره و احتقاره ، ليسهل السيطرة عليه و التحكم به.

و حينها لابد أن يتم إهمال الأركان الرئيسية للوحدة و قوة المجتمع التي هي قوة استراتيجية حقيقية للبلد و ثروة وطنية في مجتمع البحرين ذي

الغالبية المسلمة المشترك في الدين الواحد و الرب الواحد و النبي الواحد و الكتاب الواحد و القبلة الواحدة ، و العبادة الواحدة ، إضافة إلى الانتماء الواحد للأرض و الوطن ، و نضالهم المشترك ضد (المستعمر)، و معاناتهم المشتركة في الكوارث و المصائب.

فأركان النظام يسيرون في اتجاه معاكس للقرآن الذي يقول : (وَ أَطِيعُواْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلاَ تَنَازَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ) سورة الأنفال/46 ، و (وَاعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلاَ تَفَرَّقُواْ وَاذْكُرُواْ نِعْمَةَ اللَّهِ) سورة آل عمران/103 ، و هم يطيعون الشيطان و يبثون خططهم و مؤامراتهم لتفريق المسلمين، و إذكاء العداوة بينهم ، و في اتجاه معاكس للدولة الحضارية الدستورية.

و الجرائم تتوالى ضد هذا الشعب المستضعف ، و من هذا النظام المستكبر ، و الذي جعل أهل البحرين فرقا و جماعات، و بث العداوة و البغضاء و الحيل و الدسائس بينها.

و التقسيم الرئيسي إلى شيعة و سنة ، و السنة إلى أخوان و سلف و ليبراليين و عوام و غيرهم ، و الشيعة إلى عدد ما يتوهم رؤوس مخطط الإبادة. ثم تأتي الخطوة اللاحقة في دعم الجهات التي يركبها و يحلبها الحكام و يتخذوها مطايا لهم ، ثم محاولات لايجاد الضد النوعي من فئات و جماعات صغيرة و مخالفة لجماعات أصيلة في المجتمع و صيرورتها ذات

أهمية.

و الوسيلة هي ضرب كل الفئات في بعضها البعض للوصول إلى الغاية و هي الضعف و الوهن ، و ما قضية عميل الانترنت (أسد تكريت) إلا واحدة ، فلم يوفر هذا المأجور أحدا إلا استهدفه حتى تلك الأطراف التي تحسب على الحاكم ، ليظن الجميع و يتوهمون أنّ أطرافا تحاربهم و تريد السوء بهم فيقع النزاع و التنازع و الخلاف بينها ، و ينشغل الجميع بالجميع و المتآمر يراقب، كما تفعل الصهيونية تماما، و ذلك بدعم الديوان الملكي في البحرين ، و دوائر التآمر.

و الجهد الأكبر و التآمر الأشد ضد المجموعات الشيعية و محاولة لضرب بعضها ببعض، و محاولة تفتيتها و التدخل المباشر في شؤون الطائفة الشيعية ، و من ضمن تلك التخطيطات تشويه الفكر الشيعي و تحريف معنى المفاهيم، و من ذلك التركيز على موضوع ولاية الفقيه و اعتباره مشروعا خطيرا ، و كذلك محاولة دعم بعض الشيعة و جعلهم معارضين ضد أهاليهم و علمائهم و مؤسساتهم.

و إثارة الاختلافات الاستنباطية التي هي نعمة في الفكر الشيعي و المسلمين عامة و استغلالها بشكل سلبي من الحكم و دوائره التآمرية ، و جعلها موضوع فتنة بحد ذاتها.

و محاولة دعم بعض الأطراف على حساب البعض الآخر ، و جماعات

على حساب أخرى ، نكاية و تفريقا بينهم ، و التواصل في إثارة الفتنة بينهم ، و إبراز جماعة صغيرة لا تمثل ثقلا في الشارع الشيعي أو غير مرضية من قواعده الشعبية و إظهارها بمظهر كبير يفوق حجمها.

و تجنيد أشخاص للتحريض ضد الشيعة و علمائهم، و مؤسساتهم و جمعياتهم و مراكزهم.

و أكثر من ذلك تضخيم و تعظيم معارضتهم و مطالبتهم بحقوقهم المشروعة التي ينص عليها دستور البحرين كما تنص عليها كل مواثيق العالم و دساتيره إلى محاولة للاستيلاء على الحكم بالقوة و السلاح و يزج بهم في السجون و المعتقلات و يتعرضون التعذيب و التنكيل بتهم واهية .

و هنا لابد من التذكير بأنّه متى ما اعترف النظام بالدولة الدستورية فإنّه يقّر بمبدأ تداول السلطة و استقلال السلطات الثلاث و غيرهما مما يتفرع على الدولة الدستورية كالصحافة الحرة و القضاء المستقل و مبدأ الكفاءات في الوظائف و إلا لايكون اعترافه إلا كذبا و ضحكا على الشعب ، و هو كذلك ضحك و سخرية فإنّ النظام أعلن بأنّ الدول مملكة دستورية لتصويت على ميثاق مسخ تنصل بعده بكل وعوده و تحول إلى عصابة مجرمين يتسابقون على النهب و السرقات بمجالس صورية و واجهات مزيّفة.

تحجيم المؤسسات الشيعية :

تنظر الأنظمة الاستبدادية و الآحادية إلى الآخرين بنظرة شك و ريبة مهما كان الآخرون طيبون و ساكنون، و إلى تجمعاتهم بنظرة استفزازية و حاقدة مهما كانت هادئة، و هذا واضح في النظام الصغير في هذا البلد الصغير و الكبير بشعبه.

نقل حديث عن أحد جلاوزة النظام في البحرين في العقدين الأخيرين من القرن الماضي، و أحد المطلوبين للعدالة في جرائم ضد الإنسانية المجرم عادل فليفل إبداء انزعاجه الشديد لأحد ضحاياه في غرف التعذيب من وجود سوق (جدحفص) ، و كان يقول لماذا لديكم سوق لوحدكم ، و كأنّه يستكثر على فئة من الشعب أن تمارس البيع و الشراء في سوق مدينتها، و هذا المجرم العبد مؤشر على نهج أسياده و يعبر عن نظرة النظام المتخلفة حضاريا و أخلاقيا !.

أحد مآسي النظام هي عدم قدرته على التخلق الحضاري ، و واقعه منحدر حضاريا و أخلاقيا إلى درك سافل لا يستطيع فيه من رؤية جماعة تختلف معه تمارس حياتها الطبيعية و تقتني حاجياتها الضرورية.

و بهذه النظرة الضيقة فإنّ أي جماعة شيعية أو ذات غالبية شيعية ، سياسية كانت أو غير سياسية و إن كانت في حفل زواج و زفاف فهي تمثل استفزازا لأركان النظام و تحديا لسيطرته و غطرسته!!!.

و بهذه النظرة فإنّ الجمعيات السياسية الشيعية لن ترقى إلى أن تكون أحزابا سياسية و لن يسمح لها النظام بذلك ، و لن تشرّع شيئا خارج إرادة النظام ، و لن توقف تشريعا باطلا يريده النظام ، و سيحاول جاهدا بأيّ طريقة من حلها مهما كان المبرر سخيفا و تافها ، بل أنّ قرار حل جمعية الوفاق سبق الإجازة و الرخصة بتشكيلها، و هكذا الجمعيات الشيعية الأخرى.

لا يستطيع النظام الصبر طويلا حتى على نموذج محاصر و ممنوع من القوة و التأثير في الحياة السياسية ، و إن كان هناك من تأخير فلأن هذه الجمعيات تعطي الحاكم شبه شرعية لا يستحقها و ليست شرعية تامة، فالحكم لا يفقه أين يضع قدميه و يغلب على أركانه الجهل و التعصب و العنصرية، و لا يعلم أين تأخذه الأقدار و المقادير.

و النظام مستمر في تحجيم المؤسسات الشيعية أو ذات الغالبية الشيعية ، فالوفاق و غيرها من الجمعيات ممنوع عليها أن تلتقي مع مرجع إسلامي شيعي، و ممنوع عليها أن تلتقي مع شخصيات سياسية لا يرتضيها النظام، و ممنوع عليها أن تتداول شؤونا مع سفير دولة و إن كانت حليفة للنظام ، و ممنوع عليها أن تحضر برلمانيا كويتيا ليحاضر في الأوضاع السياسية، و ممنوع عليها أن تقيم مؤتمرها السنوي مع ضيوف خليجيين و عرب ، و ممنوع عليها تمرير قانون إجتماعي لا يرتضيه أطراف النظام ، و ممنوع عليها

عقد أي فعالية خارج البحرين و تحت أي ظرف، و الوفاق في نظر السلطة الساخط جسم يجب أن يخترق ، و ينبغي الشك في مصادر تمويلها و محاربة تلك الموارد و المصادر.

فأيّ قيمة للدخول مع النظام في مشاريعه و هي تستهدفك أنت أولا و أخيرا ، و يظهر لك الغدر و لا يبطنه ، و يشن عليك الحرب متعددة الجبهات و الجوانب دون تقوى و رادع أو قيّم و أخلاق ، أو ضمير و إنسانية !!!.

تأهيل مرتزقة سياسيين على حساب الشيعة :

إحدى التوصيات التي يطبقها النظام في البحرين هي ما سمي باستراتيجية الأمن الوطني في البحرين وإعادة تأهيل كل الكوادر القادرة على زعزعة الشيعة.

و ذكر كتاب البحرين الخيار الديمقراطي و آليات الإقصاء الصادر عن مركز الخليج لتنمية الديمقراطية(مواطن) ، أنّ التوصية تشمل وجوب تجنيد 75 إلى 100 فرد من المتقاعدين من الدفاع لمهام سياسية ، و ضمن شروط خاصة لأصحابها بحمل مؤهل ثانوي و نضج سياسي ، و يتراوح العمر بين 42 –45 سنة، و يجري هذا المخطط لمدة خمس سنوات قادمة من تاريخ التوصية.

و بمعنى آخر يتم استبدال الشعب البحريني بطريقة عمودية و افقية، فجانب من العملية باستيراد المرتزقة و إحلالهم محل الشعب ، و في الجهة الأخرى من العملية استبدال الكادر بالأجنبي ، فيؤتى بمتقاعدين من الدفاع و تأهيلهم كساسة للبلاد و العباد ، و هؤلاء المتقاعدين هم مجنسون أو عملاء و جلاوزة للنظام ، كما يتم استبدال الصحفي البحريني صاحب الأرض و الوطن بآخرين من مرتزقة الصحافة الأردنية ، أو المصرية و غيرهم.

تآمر النظام مع قوى خارجية لضرب الوجود الشيعي :

تتم إتصالات النظام البحريني بقوى خارجية و التعاون و التآمر معها في عمليات الإبادة و التجنيس و التنكيل بالشيعة ، و تضمن الجزء الثاني من كتاب البحرين الخيار الديمقراطي و آليات الإقصاء توصية جاء فيها : (الاستفادة من وزير الداخلية المصري في إحكام السيطرة على الشيعة) .

و قرار التجنيس في البحرين نسبه مسؤولون عرب إلى الجامعة العربية و أنه تم في أروقتها وبتنسيق عربي اشتركت فيها دول عدة رئيسية وجدت في أي حصول للشيعة على حقوقهم السياسية أمرا لا يمكن القبول به أو تجاوزه و إن شكلوا الأغلبية ، و هؤلاء العرب هم أنفسهم أيضا الذين دفعوا بنفس المجاميع و من أوساط معينة للقدوم إلى البحرين بغرض

الحصول على الجنسية والذوبان في المجتمع البحراني من أجل تغيير التركيبة السكانية و لرفع نسب أبناء المذاهب السنية و أعدادهم التي لم يشكّلوا قبل التجنيس بأكثر من 15 % .

و طبقا لمقال ممدوح الشيخ في جريدة الأهرام المصرية بعنوان (الحقد المقدس) حول سنة العراق ذكر أنّ (الأنظمة الحاكمة مارست دورا قذرا لمساندة الأسرة الحاكمة في البحرين على حساب الشعب).

كما ذكر على لسان مسؤول عربي أنّ (عملية التجنيس التي تمت في البحرين قبل سنوات بتنسيق عربي لتغيير التركيبة السكانية على نحو يضمن حرمان شيعة البحرين من حقوقهم السياسية). (كتاب كارثة التجنيس ، مركز البحرين للدراسات العالمية و الاستراتيجية) .

و هكذا تنحدر الجامعة العربية إلى مستويات قياسية هابطة و هي تفتيت وحدة الشعوب و التآمر عليها و اللعب بتركيبتها السكانية و المشاركة في تمزق نسيجها الاجتماعي .

أما أغرب تعاون للسلطة في البحرين فهو مع النظام الصهيوني في فلسطين المحتلة و اليهود و بعدة واجهات ، فهم ابتداء درسوا التجربة الاسرائيلية و اعتبروها حافزا لهم للتغيير السكاني و الإبادة ، و هم ذهبوا و بأعلى سلطة في البلد إلى الإسرائليين في أمريكا و بريطانيا يتسولونهم و يتوسلونهم للسكن في البحرين و أغروهم بالامتيازات ، و من جهة ثالثة ما

ذكرته المصادر البحرينية من التعاون الأمني المباشر بين السلطتين الظالمتين في البحرين و تل أبيب.

التمييز في كل مناصب الدولة :

كرّس الحاكم الحالي حمد بن عيسى حالة التمييز و الطائفية بصورة بشعة فاقت سلفه ، و كان عهد الحاكم السابق عيسى بن سلمان آل خليفة المحاصصة بالتساوي للمناصب الوزارية بين الشيعة و السنة و آل خليفة و لكل خمسة وزراء من مجموع خمسة عشر وزيرا ، و حين حكم رافع شعار الإصلاح ارتفع التمييز تمييزا و الظلم ظلما و الطائفية بشاعة و أصبح للشيعة خمسة وزراء من مجموع واحد و عشرين وزيرا سنة 2004 أي بنسبة 23% طبقا لمصادر بحرينية ، و اشتملت التشكيلة الوزارية لسنة 2006 على 6 شيعة من بين 24 شخص،أي بنسبة 25% و هو الربع تماما من مجموع 24 ، و هم 18 وزيرا وثلاثة نواب لرئيس مجلس الوزراء و وزيري دولة ، و الرابع و العشرين منهم رئيسهم خليفة بن سلمان ، و هو رئيس للوزراء منذ ما يقارب أربعين سنة ، و هذا يشير إلى الحالة الإقصائية التي يمارسها رأس النظام ضد المواطنين الشيعة.

و هكذا في المواقع الإدارية الأخرى ، كمجلس الشورى المعين ، الإدعاء العام والمجلس القضائي، المحكمة الدستورية، المجلس الاعلى للمرأة، المجلس

الإقتصادي، جامعة البحرين، مركز البحرين للدراسات والبحوث، الاتحادات الرياضية، وغيرها ، و من أكبر المناصب إلى أصغرها.

حرمان الشيعة من المناصب :

يخضع توزيع المناصب و الوظائف في البحرين لحالة القرب و البعد من رأس النظام، فآل خليفة لهم المناصب الكبرى في الدولة و هم مع هذا متقاتلون فيها و مميزون، ثم تأتي طبقة منتفعة للحكام من السنة و عائلات شاركت النظام في مشاريع الظلم و الاضطهاد، ثم عموم السنة و في الأخير الشيعة ، لكن هذا له استثناءات قليلة يحتمها الوضع السياسي المحلي و العالمي ، فالمناصب توزع على أفراد آل خليفة و منافقيهم و يحرم أبناء الشيعة من العمل و يختنقون بالبطالة ، و الشيعي مهما كان مخلصا بل و عميلا للسلطة فإنّ له مرتبة من الترقية يصل إليها لا يتعداها أبدا ، فلا وجود لضابط شيعي أو عقيد أو عميد، و لا مدير عام مسؤول في إدارات الدولة.

حرمان الشيعة من الوظائف :

القبيلة الحاكمة تسيطر على جميع الوظائف التي ترتبط مباشرة باستعمال القوة الفعلي، أو بالتهديد باستعمالها ، و تلك الوظائف التي ترتبط باعادة

توزيع الثروة والضمان الاجتماعي ، و تشمل الشرطة والجيش و القوات الخاصة ووزارة العدل والداخلية والخارجية ودوائر الهجرة .

و بسياسة تمييزية و طائفية فريدة في العالم تسيطر القبيلة و حلفائها على كل الوظائف الرسمية المتعلقة بالأمن والدفاع والنظام والعدل والقانون، و لا تخضع للمؤهلات العلمية أو لانجازات اقتصادية و تربوية، و المفضلون لدى القبيلة هم المجنسون و السنة القبليون أقل الفئات إنجازا في التحصيل العلمي و التربوي، و يتم إقصاء الشيعة بشكل قاس و واضح لا لبس فيه.

منع توظيف الشيعة في أجهزة الأمن والشرطة والدفاع :

إن النظام السياسي الاجتماعي القائم على الامتيازات والتمييز وسوء توزيع الثروات يكون عرضة بشكل دائم للاضطراب الأمني ، و لذلك تسعى الفئة المستفيدة من استمرار هذا النظام الى تأمين الامتيازات و إدامة النفوذ عبر بناء قوة أمنية لحماية نفسها من بقية الفئات، و من الطبيعي ان تقوم هذه المؤسسات على أساس السيطرة الكاملة على تلك الفئات و احتكار المناصب العليا في الجيش والشرطة، والاعتماد في المناصب الدنيا على الفئات ذات الولاء السياسي، والأجانب من أصول و أعراق مضمونة الولاء. ولذلك نجد بان مؤسسة الجيش والحرس الوطني تمتنع عن توظيف الشيعة وتجلب بدلا منهم ابناء القبائل من الأردن و اليمن و سوريا.

مصادرة حق تعليم التربية الدينية :

يحرم أبناء الشيعة و الذين يمثلون غالبية الشعب البحريني من تعليم التربية الدينية في مناهج وزارة التربية والتعليم على مذهبهم ، بل يقوم النظام عنوة و قوة بتعليمهم التربية الدينية وفق مدرسة أخرى لا يرتضونها و لهم الحرية و الحق في ذلك، وهذا جاري في كل المدارس بما فيها تلك التي يمثل الشيعة فيها 100% من الطلاب .

يفرض على الشيعة و أبناءهم و أطفالهم أن يتعلموا التربية الدينية وفقا لمنهج مخالف لمنهجهم و يتعارض في بعض مبادئه مع عقيدتهم المذهبية، و الهدف أن يتمذهبوا بغير مذهبهم و يضعفوا من تعلم مبادئه و تعاليمه، و يندرج هذا العمل تحت إطار التوجيه الثقافي والديني للأطفال و هذا ظلم فاحش و يحتاج إلى محاكمات للمسؤولين عنه، قد يأتي بها الزمن سريعا.

تغييب متعمد لتاريخ الشيعة في مناهج التربية و التعليم :

تعمد واضح في تغييب التاريخ الذي يعني الشيعة من قريب أو بعيد في مناهج التربية الدينية في مدارس البحرين الحكومية منها و الخاصة التي تتأثر بالنهج المأساوي للحكم و الحكومة ، و مصادرة منهجية لحرية التعليم الديني للشيعة في المدارس العامة التي تعنى بها بشكل مباشر وزارة (التربية) و التعليم، بل إقصاء انتقائي في كتب التاريخ الإسلامي العام الذي يرتبط

بعقيدة الشيعة و مذهبهم و رجالهم ، و مثال ذلك ثورة و مقتل الإمام الحسين بن علي بن أبي طالب (عليهما السلام)، ابن بنت رسول الإسلام محمد (صلى الله عليه و آله وسلم) ، و سيد شباب أهل الجنة ، فإنّه مع عظمة الحدث في التاريخ الإسلامي و أهميته طول ذلك التاريخ ، و نبراسيته للثورات اللاحقات في قطع التاريخ البعيد و القريب ، و اعتقاد غالبية الشعب به فإنّ الحكم و من خلفه وزارة التعليم تتعمد إقصائه من مناهجها كأنّه لم يكن في التاريخ، ليؤكد ذلك الإقصاء و الإهمال أنّ مشكلة آل خليفة و الطغاة عامة في المنطقة مع أهل بيت النبي أساسا و أصالة و عليها تتفرع المشكلة مع من يواليهم و يحبهم، فلو تبرأ الشيعة في البحرين عن أهل بيت النبي(صلى الله عليه و آله وسلم) و اتخذوا منهجا يخالفهم لرفع آل خليفة النصب و العداء لهم.

تزوير التاريخ في المناهج الدراسية:

وضع النظام المناهج الدراسية بطريقة مشوهة لبعض حقائق التاريخ، و كأنّ التاريخ الثقافي للبحرين لم يبدأ إلا بعد احتلال آل خليفة للجزر البحرينية عام 1783 ، و يدرس الطلاب في المناهج أن غزو الجزر ثم احتلالها فتحا ، و هو مصطلح إسلامي له معانيه الخطيرة، و يستعمل حين انتصار المسلمين على بلدان غير إسلامية.

و التاريخ الذي يدرّس في المدارس لا يعترف بالوجود الشيعي الذي تواجد في البلاد منذ صدر الإسلام وهو مذهب الغالبية من السكان.

و ما يثير الاستفزاز و يمثل كارثة حقيقية في البحرين هو أن الحكم لازال يواصل منهج إحلال تاريخ مزيف على أهل البحرين، وإلغاء التاريخ الحقيقي للسكان الأصليين ، و التفاصيل السوداء لمخطط النظام بما فيها التجنيس توصل لليقين بمحاولته مسخ كلّ المعالم الأساسية لهوية البحرين وشعبها، لاسيّما أن المخطط يُدار عبر مافيات سياسية وأمنية مرتبطة بالحكم مباشرة وتتقاطع مع القصر ذاته، و مدعومة من قوى خارجية.

و توسعت محاولة تشويه و تزوير تاريخ البحرين بأبعاد مختلفة و تم استئجار أقلام من بلدان متعددة لتكتب و تزور هذا التاريخ و هي غريبة و أجنبية عنه وفق خطوط عامة حددتها السلطات البحرينية ، و خصصت لهم مبالغ طائلة ، فالتزوير يحتاج إلى أموال إضافية و ضمائر ميتة.

حرمان الشيعة من المنح الدراسية:

يتم تضييق الخناق على الطلاب الشيعة في المنح و البعثات الدراسية الجامعية، و إن كانوا متفوقين و بدرجات ممتازة، و يعطى بعضهم فروع دراسية أقل من درجاتهم و طموحاتهم التي يستحقونها ، و تعطى لآخرين ليسوا كفؤا لها ، كما أنّ الموظفين أنفسهم في وزارة التربية و التعليم يعانون

من تمييز فاضح ، فلا يتم إبتعاث الموظف الشيعي ولو كان متميزا ، ويتم انتقاء موظفين من فئات وعائلات معينة ليتم ابتعاثهم على الرغم من تدني مستواهم وتحصيلهم العلمي.

مصادرة التوجيه الديني في الإعلام المحلي :

لا يسمح للشيعة في البحرين بالتعبير عن آرائهم و معتقداتهم و مناسباتهم و مراسمهم و جميع أنشطتهم الدينية كمادة إعلامية في الإعلام المكتوب أو المسموع أو المرئي، و أقصى ما يتاح لهم هو مواد يسيرة في الصحافة في السنوات الأخيرة خلال أيام عشرة عاشوراء لا يمثل أبدا ثقلهم السكاني و عددهم و مناطقهم بمقدار ما يشير إلى حجم مظلوميتهم، وهي تغطية مزاجية، خجولة غير معمقة، و غير مدروسة، كما لا يسمح بدور فعّال لها من خلال برامج موجهة وراقية ومؤثرة، كما يتم التحكم في المحتوى والعمق ونوعية الحديث القصصي عن عاشوراء، بحيث يتم ضمان تقليل التعاطي مع المتحدث.

و الحرية تعني فيما تعني أن يسمح الإعلام الرسمي من تلفزيون و إذاعة و صحافة في بث مواد دينية لكل فئات الشعب و للشيعة إستنادا لرؤيتهم الشرعية و لا يقتصر على التوجهات الخاضعة للحاكم ، و دون التدخل في فقراتها من جانب الحكم و أجهزته، و ذلك حقٌ لهم ، و عدم ذلك

يعني انتهاك فاضح لحقوق الحريات الدينية وتعلمها وممارستها، و يعني بوضوح لا يمسه الشك أنّ البلد فاقدة للحريات و الحرية الدينية ، و لا يجوز فيها المتاجرة بشعارات فارغة كالإصلاح الأجوف.

التضييق على الصحفيين الشيعة و إنهاء أعمالهم :

لدى النظام رغبة جامحة في إحلال العنصر الأجنبي محل المواطن البحريني و خاصة الشيعي لا سيّما في المراكز و المناصب التي بها جنبة أهمية يخشى فيها على نفسه كالصحافة.

و يقوم بالتضييق على الصحفيين الشيعة و الموظفين في المؤسسة الصحفية و إنهاء أعمالهم ، و من أمثلته ما حصل في جريدة الأيام الحكومية ، حيث أقدمت و بدون مبرر و لا سابق إنذار و بصورة تعسفية على إقالة جماعية لأعداد من العاملين الشيعة من الجريدة سنة 1990 ، و منهم المصور عبد الله الخال، و موظفي قسم التصحيح فلاح مرهون و عباس سرور ، و آخرين.

بل و يفضل النظام الصحفي الأجنبي و المرتزق الإعلامي على المواطن مطلقا ، و لقد وضع أركان النظام لهم مستشارين أعلاميين أجانب و مرتزقة أردنيين و أهملوا البحرينيين.

و بعد تقرير البندر استضافت السلطات البحرينية عدد كبير من مدراء

الصحف المصرية يصل إلى ثمانية و بعضهم ينعق في الفضائيات كقنبلة صوتية فارغة و تم رشوتهم ثم رجعوا محملين بالهدايا و غير ناشرين للفضائح و المخازي التي تضمنها التقرير !!.

نسف الحرف و المهن التقليدية و عدم تطويرها :

كانت مجموعة من الحرف و المهن البحرينية الأصيلة متوزعة في قرى البحرين ، و كان يتوارثها الأبناء عن الأجداد و تمثل تراثا حيا و مشهودا أمام أعين الناس حتى عقود قليلة ماضية، و لكن النظام نسف تلك المهن و الحرف و لم يعتن بها و بأهلها ، كما أنه لم يطوّرها و لم يأت بآلات تنسجم مع تطويرها و تحافظ على تراثها، و هي مرتبطة بالتاريخ حيث تعتبر المهن و الحرف عامة من أركان بناء الحضارة البشرية على مر العصور ، و من هذه الحرف صناعة النسيج و اشتهرت بها قرية بني جمرة و أبوصيبع، و منها الأزياء الشعبية و التطريز ، و عمل العباءات و (البشوت) ، و منها صناعة الفرش المسماة بـ (المديد) التي اشتهرت بها جزيرة سترة ، و صناعة السفن التي كانت رائجة على سواحل الخليج و يسمى صانعها قلاف و الجمع قلاليف، و صناعة آلات صيد الأسماك كـ (القراقير) و مفرده (قرقور) و هو سلة كبيرة مصنوعة من أسلاك معدنية توضع في البحر .

و منها مجموعة حرف متعددة من منتجات شجرة النخيل كماء اللقاح و منتجات خوص النخيل و جريده و عذوقه وهذه تنتشر في القرى الشمالية كقرية القدم و كرباباد و كرانة و أبو قوة .

و منها مهنة الحواجة و التي تعتمد على فرز النباتات والأعشاب الطبيعية واستخدامها كأدوية لبعض الأمراض.

و منها صناعة الفخار و التي تركزت في قرية عالي و هي استعمال الطين في صنع الأواني المختلفة الاستعمالات.

هدم التراث المعماري :

مارس النظام الظالم هدم التراث المعماري البحريني الذي يحكي جانبا من قصة تطور البلد عبر القرون، وعمدت السلطات لهدم الآثار المعمارية في كافة مناطق البلاد بحجة إعادة تخطيطها، فلم يبق من تلك الآثار شيء، بينما لم تقطع سياسة الإعمار والتخطيط شوطا كبيرا، ويستغرب الزائرين من تداعي البنية التحتية في المناطق ذات التراث التاريخي، فلا شوارع ولا مجاري ولا حدائق عامة، كما هو موجود لدى دول الجوار .

تغيير أسماء المناطق الشيعية:

و ضمن المشاريع التي قام بها النظام و تصب في الإبادة الثقافية هي تغيير أسماء مناطق و قرى البحرين، لطمس الهوية الثقافية للبلاد، و إنجاح

مشروع التغيير السكاني ، و تكريس قمع الحريات و تقنينه ، و تغيير الأسماء أنما هو من اختصاصات المجالس البلدية المنتخبة في دول العالم المتحضر ، و لكن في دولة يحكم و يتحكم بها نظام دكتاتوري تكون من اختصاص دوائر التآمر الخفي على الشعب البحريني، و هي تشير إلى عقدة النقص التي يعاني منها النظام الأجنبي عن الشعب .

و مثال على ذلك التغيير منطقة قرية كرباباد ، فإنّ التاريخ و الجغرافيا محددين باسم كرباباد ، و لكن النظام أبدلها باسم آخر و هو السيف ، كنوع من تغيير الهوية ، و هي منطقة تاريخية و توجد بها قلعة البرتغال المعروفة ، و قد خلت العلامات و اللوحات المرورية من اسم القرية التاريخي على الشارع الرئيسي .

تغييب المعالم الشيعية :

لقد عمل النظام على إخفاء كل ما يدل على أصالة هذا الشعب ، و عمد على محو كل المعالم الدالة على جذوره ، و قام بمحاولة خلق معالم جديدة ، و يوجد كثير من الأدلة على ذلك عند أهل البحرين عامة و لكنها تحتاج إلى موسوعة متكاملة في تفصيلها و بيان وجوهها المختلفة، لكثرة أمثلتها.

منها محاولة رفض أي مسجد شيعي على شارع رئيسي، و هذا مؤكد من

موظفي الأوقاف الذين نقل عنهم أن السلطات الرسمية تمنع ذلك و لا تجيزه.

و تغييب عام لكل القرى الشيعية و إهمالها بشكل سافر، و إظهار القرى السنية و العمل بها كنوع من مظهر تراثي ، و كذا إبراز المدن الجديدة كمدن سنية و التركيز على مؤسسات تبيّن الوجهة السنية للمدن الجديدة.

و منها منع كينونة المراكز و الدوائر الرسمية في أراضي سكانها شيعة، و إن حدث ذلك فيوضع اسم تلك المراكز أو الدوائر بأسماء قرى أخرى سنية خلافا لموقعها، و هذا يعتبر قمة الانحطاط السلطوي، و يشير بوضوح إلى مدى مرضية القائمين على السلطة، و كمثال بريد المنطقة الشمالية الغربية من البحرين ، و هو بريد صغير في وسط قرية الدراز الشيعية لكنه باسم بريد البديع السنية ، و هذا البريد افتتح باسم بريد الدراز و تم استدراك الأمر لاحقا و بعد مرور أكثر من سنة فسمي بالاسم الجديد و هو بريد البديع، و هكذا مدرسة في قرية بني جمرة الشيعية و لكنه باسم مدرسة البديع، كما أنّ الشارع الذي يمر على عشرات القرى الشيعية التاريخية مسمى بـ (شارع البديع) و هي قرية طارئة على المنطقة و ينتمي أكثرية سكانها إلى قبيلة الدواسر السعودية، و هكذا مركز صحي في بني جمرة باسم البديع بل و بلدية المنطقة الشمالية بأكملها باسم البديع، و البديع

هي القرية الوحيدة في تلك المنطقة التي تدين بالمذهب غير الشيعي.

و لا نريد من هذا الكلام فرزا و استنهاضا طائفيا و أنما مقارنة و مطالبة بالعدالة و الحقوق لكل طوائف الشعب البحريني و رفع التمييز و الإقصاء من بينها ، و البديع و أهل المنطقة في علاقات حسنة لولا مؤامرات النظام.

تخطيط المناطق السكنية و التوزيع السكاني :

يتناسب التلاعب بالمناطق السكنية مع التغيير الديموكرافي الذي يصبوا إليه الحكام في البحرين، فمدينة حمد أسست لتكون موطنا للمجنسين السعوديين المستوردين للبحرين و الذي فشلت خطة استيرادهم و من ثم تم توزيع البيوت على المجنسين السوريين و الأردنيين و الآخرين ، و البيوت الإسكانية في البحرين توزع على المواطنين البحرينيين بيعا بأقساط شهرية لمدة خمسة و عشرين سنة قد تصل المبالغ فيها لأضعاف أسعارها الحقيقية.

و مدينة زايد وزعت للمجنسين و جلاوزة الحكام و مرتزقتهم، و اختصت مناطق عسكر و جو بالمجنسين دون سواهم حيث ضايقوا البقية الباقية من البحرينيين بعد مشاكل و أزمات كثيرة، وهي أشبه بمستوطنات محتلين.

أما مدينة الرفاع مقر سكن قبيلة آل خليفة فهي خاصة لأبناء القبيلة و خدمتها و مرتزقتها من المجنسين، و هي محرمة على المواطنين الشيعة ، و من تملك منهم فيها فهو عن طريق قسائم الإسكان القديمة و أما غيرهم فهم ممنوعون من أي نشاط عقاري يفضي إلى تملكهم أي قطعة أرض أو مبنى ، و هذا ضمن القوانين الكثيرة التي تطبق دون أن تكتب أو تعلن.

و مدينة المحرق أيضا أصابها الداء القبلي الخليفي و هي التي تضرب مثلا حيا للتعايش بين المذاهب الإسلامية أصبحت اليوم محرمة على ساكن يسكنها من خارجها إن كان شيعيا.

و يتناسب تخطيط الدولة للمناطق السكنية بصورة تهدف إلى توزيع المواطنين في مناطق سكنية جديدة بدلا من العناية بالمناطق السكنية التي يقطنونها حاليا, و الهدف من ذلك هو تفتيت الهوية الشيعية التقليدية للقرى التاريخية وذلك بالقضاء عليها تدريجيا ومحو آثارها الثقافية وانتماءاتها التاريخية, وقد دأبت السلطات على إبادة الهوية الشيعية منذ عقود و لكنه اصطدم بوعي المواطنين ومقاومتهم له فمنع من التحقق.

منع و إعاقة بناء المساجد الشيعية :

تمتنع السلطات من إعطاء إجازة واحدة لبناء مسجد واحد للمسلمين الشيعة في منطقة الرفاع ، و لا عذر لها و تبرير سوى أنّ طالبي المسجد

شيعة!!! المسجد لعبادة الله وحده لا شريك له و لكنه ممنوع ، و على الساكنين الشيعة القدماء – و لا يجيز النظام للشيعة السكن في الرفاع الآن– المتواجدين في قسائم الإسكان أن يبحثوا عن مساجد خارج منطقتهم ليعبدوا الله وحده فيها و يصّلوا إليه و يبتهلوا و يناجوه، و لا يجيز النظام بناء أي مؤسسة حسينية لهم في المنطقة.

و مدينة زايد وهي مدينة حديثة البناء تم تخصيص قطعتي ارض لبناء المساجد ولم تخصص أي منها لمسجد شيعي.

و مدينة حمد مثال صارخ فاضح يمثل إدانة ضد النظام و دليلا على بغيه و ظلمه و تمييزه و طائفيته ، حيث يمثل الشيعة غالبية السكان أو نسبة متكافئة و لكن النظام يعطي 24 مسجدا للسنة مدعومة و لم يجز النظام إلا بناء أربعة مساجد للشيعة فيها من المتبرعين الكرماء، و يمنع أن تكون في المدينة مؤسسة حسينية واحدة حتى وقتنا هذا الذي يسخر فيه النظام من الشعب بشعارات واهية لا تساوي في الواقع شيئا مذكورا ، هذا بعد مضي عشرين سنة على إنشائها، و مع الطلبات بذلك و الوساطات و السلطات تمتنع.

و مدينة عيسى، وهي أقدم مدينة حديثة بنيت بشكل مخطط، تحتوي على 24 مسجدا وجامعا بالمدينة للمسلمين السنة، بينما لا يوجد سوى أربع مساجد فقط للمسلمين الشيعة ، و حسينية قديمة.

و يوجد في قرية عراد و المناطق المجاورة 22 مسجدا ، ليس للمسلمين الشيعة منها سوى ستة مساجد داخل قرية عراد ، و لم يسمح لهم ببناء مساجد في المنطقة المسماة عراد الإسكان أو عراد الجديدة. و هكذا في بقية المناطق.

تصغير مساحة المساجد الشيعية :

تحاول السلطات الظالمة تصغير مساحة المسجد في المناطق الشيعية ، و تحويله من جامع إلى مسجد كما قيل في مسجد الإمام الصادق (عليه السلام) في الدراز ، و هذا يشير إلى إرادة من تغييب أي واجهة و معلم و مظهر شاهق.

تجيير المساجد في الأماكن العامة :

يقوم النظام بتجيير المساجد في الأماكن العامة طائفيا وتسجيلها بطريقة طائفية إداريا و جعلها في الأوقاف السنية ، أحدها في السوق المركزي و آخر في منطقة كرباباد و التي غيرت السلطات اسمها إلى (السيف) ، وليس من أبناء السنة في السوق المركزي أو كرباباد إلا القليل إذ الغالبية الساحقة من العاملين في السوق هم من الشيعة و تحيط بالسوق قرى شيعية خالصة.

بناء مساجد سنية في القرى الشيعية :

تقوم السلطة الطائفية ببناء مساجد لأبناء السنة في المناطق الشيعية الخالصة كنوع من الغزو السكاني للمناطق الشيعية و القرى الشيعية التي يندر فيها تواجد أخوتهم من المذاهب الأخرى ، و ذكرت بعض المصادر البحرينية أمثلة منها جامعا كبيرا على الشارع الرئيسي لقرية سار ، و تلك منطقة شيعية فلا يرتاده عادة إلا الأجانب من هنود و باكستانيين و غيرهم؟!!

و كثير من المناطق البحرينيّة أصابها ما أصاب قرية سار وهذا له الأثر الخطير في محو الهويّة الشيعيّة التي تتمركز بهذه المناطق لا سيّما إذا نال هذه المناطق بعض من المنشآت العمرانيّة .

و مسجد آخر في بلاد القديم و هي منطقة شيعية خالصة ، و عادة يرتاده العمال الأجانب.

و ذكر كتاب (استقلال المؤسسة الدينية في البحرين و محاولة اخضاعها) لعدد من الأمثلة ، مثل مسجد في قرية باربار الشيعية ، و آخر في أحدى قرى جزيرة سترة ، و رابع بين قريتي سار و القرية و يسمى جامع البستكي ، وعلى شارع البديع في منطقة مقابة–الشاخورة مسجد آخر ، وفي قرية توبلي يتم إنشاء مسجد يسمى (جامع شيخة خليل كانو) ، و مسجد على مدخل الدير ، و في منطقة سند و مسجد جنوب شرق عذاري ، و

آخر على الشارع العام في مدخل النويدرات ، و مسجد آخر في منطقة كرباباد و يقع في شمال (مجمع السيف) و هي منطقة يحوط بها السكان الشيعة .

و لكن في المقابل لا يسمح للشيعة ببناء مسجدا واحدا في الأحياء السكنية ذات الغالبية السنية كالحد أو الزلاق.

إهمال المساجد الشيعية :

يقوم النظام بإهمال متعمد للمساجد الشيعية و إن كانت أثرية ، رغبة منه في هدمها ، و محو آثارها و أطلالها ، و كثير من تلك المساجد بسيطة البناء و العمران لكنها عامرة بالعباد الذين يحرمون أيضا من العمل و تشن عليهم حرب الأرزاق من قبل النظام الجائر .

بينما يقوم بتكثير المساجد السنية و يجملها بأحدث طراز و إن كانت قليلة الرواد و العباد، و يدعمها أكبر و أكثر الدعم من ميزانية الدولة التي هي ميزانية الجميع.

مصادرة و منع الشيعة من المساجد :

لقد أغلق مسجد الخميس بوجه المصلين و هو أحد المساجد القديمة و الأثرية ، كما تمت مصادرة مسجد الشيخ إبراهيم بن مالك الأشتر و

الذي يقع في جزيرة قرب عسكر تسمى جزيرة الشيخ إبراهيم ، و كان تحت رعاية أهالي المعامير و النويدرات .

و تكرر منع السلطات المصلين الشيعة من التعبد في المساجد في بعض المناسبات مثل مسجد الإمام الصادق عليه السلام بضاحية القفول من المنامة و غيره .

سرقة الأراضي الشيعية :

سرقت قبيلة آل خليفة الأراضي البحرينية و وزعتها على أفرادها و حلفائهم، و كثيرا ما تجد في القرى الشيعية أراضي تبدو مهمولة و عند البحث عنها تجدها مسجلة باسم أحد أفراد آل خليفة أو ظالم ساعدهم على ظلمهم ، و لم يكن ذلك بشراء و لا بإرث إذ هم أجانب عن الأرض و من عليها و لكنهم صادروا الأراضي و سجّلوها بأسمائهم ، و استحوذوا على أراضي لم تطأها أقدامهم و لا يعرفون موقعها و لكنها في السجلات الرسمية باسم أفرادهم.

و كثير من أملاك آل خليفة عبارة عن (هبات) صدرت من الحاكم السابق للأبناء والأحفاد والإخوة وغيرهم من أقربائه.

كما ينشؤون و يعمّرون مباني شاهقة و شركات ضخمة لهم على أراضي شاسعة دون تسجيلها في السجلات الرسمية للدولة .

و قد احتوى التقرير النهائي للجنة التحقيق البرلمانية بشأن أملاك الدولة العامة و الخاصة من السرقات و النهب و السلب و اللصوصية و الخداع ما لا يتصور و يفوق البلدان المختلفة في العالم.

منع و إبعاد الشيعة عن الجمعيات و المؤسسات :

تتم مضايقة الشيعة في كل شؤون حياتهم الصغيرة و الكبيرة ، و منعهم من تأسيس أو ترؤس أو إنشاء جمعيات تمثل الوطن و المواطن حقيقة ، و محاولة جعلهم تابعين و هامشيين كجزء من إقصاء متعمد و مقدمة لإبادتهم، حتى نقل أنّ رئيس الوزراء تدخل بنفسه لمنع تكوين جمعية للانترنت ، و عملوا جمعية أخرى و فرضوها لتمثل البحرين في المحافل الدولية.

و تدخل مسؤولوا الدولة مباشرة لمنع قيام هذه الجمعية التي طلبت ترخيصا في وقت مبكر لعدة أشهر و بعدد 250 عضوا إلا أنّ الحكم لم يعط الترخيص لها و أعطى ترخيصا آخر تقدم به بعض عملائه بتحريض منه خلال أسبوع فقط من تقديم الطلب بعدد 36 عضوا ، و تابعت وزارة الإعلام هذا التدخل المباشر لقطع الطريق على مشروع إشهار جمعية البحرين للانترنت و مثل هذه المهازل كثير في البحرين.

و رغم أنّ القانون يجيز تأسيس عدة جمعيات في مجال واحد و خاصة أنّ

الجمعيتين ليستا جمعيتين مهنيتين مثل جمعية الاطباء أو المهندسين إذ ليست هنالك مهنة مصنفة للانترنت بعينه ، و مع وجود جمعيات أهلية متعددة يشترك أصحابها في التخصص نفسه مثل الجمعيات الثقافية والخيرية والنسائية إلا أنّ الحكم قام بالمماطلات للمنع .

توزيع ظالم و طائفي و عنصري لبيوت الإسكان الجديدة :

بيوت الإسكان الجديدة توزع على المستوطنين الجدد و يحرم منها أبناء البلد ، و هكذا حرم المواطن الذي ينتظر لأكثر من خمسة عشر سنة من مساكن مدينة زايد ، الذي تكفلت ببنائها دولة الإمارات العربية فتم توزيعها على المجنسين و أبناءهم، و الذي تم تضاعف أعدادهم بما لا تستطيع وزارة الإسكان من تلبية طلبات البحرينيين بعدهم، و غالبيتهم يعمل في وزارتي الداخلية و الدفاع.

و هكذا أريد لبيوت إسكان النويدرات فبدلا أن توزع على أبناء القرى الأربع في المنطقة المحرومة من السكن حوّلت إلى المجنسين و المستوطنين الجدد ، و صار يوزع على الأجنبي و المرتزق و يحرم منه أبن الوطن، لأنه شيعي.

الطائفية في البحرين تتمثل في تهميش واقصاء و إبادة جماعية تتمثل ابتدءً بالتغيير الدمكرافي للبلد حتى غلب المجنسون أبنائها ، و بينما يعيش

المواطن في شقة مؤجرة بثلاثة ارباع الراتب يترفه حديثوا التجنيس و يسكنون بيوتا توفرها الدولة، و بينما لا يحصل المواطن على وظيفة تنتظر الوظيفة المجنس قبل ان تطأ أقدامه أرض البلد.

نفي و إبعاد المواطن البحريني الشيعي :

قام الحكم في البحرين بسياسة الإبعاد القسري و النفي القهري لأعداد كبيرة من المواطنين الشيعة في العقدين الأخيرين من القرن الماضي لا زال بعضهم ممنوعا من دخول البحرين ، و مجموعات كثيرة من العائلات أركبت سفنا قسرا و هجّرت عنوة إلى خارج البحرين ، خطة النظام قائمة على التخلص منهم و عدم عودتهم و لكن غالبيتهم عادوا للوطن! و قد تحدثنا في فصل تهجير البحرينيين عن العناوين العامة للتهجير الذي تعرض له البحرينيون . (كتاب نفي المواطن البحريني ، عبد السلام ربيعة) .

إبعاد الشيعة عن كل مكافآت أو جوائز :

تعمدا و إقصاءً يتم إبعاد الشيعة من مكافآت و جوائز و ترقيات و وفود إلى غير ذلك مما يعتبر من الشؤون المهمة التي تنقلها الصحافة و يتابعها الإعلام ، و مثال جوائز ولي العهد واضح ، و هو ابن الحاكم حمد ، و اسمه سلمان ، درس في أمريكا و عاش عدة سنوات هناك، يفترض أن

تكون لديه أرضية نفسية للتعددية، و نظرة عادلة حول الحقوق و الواجبات للمواطنين كافة ، و لكنه حينما تأتيه النوبة لتوزيع جوائزه و هي جوائز لا قيمة لها إلا عند من يفرح بها (بَلْ أَنتُم بِهَدِيَّتِكُمْ تَفْرَحُونَ) سورة النمل/آية36 ، تخلو قائمته من الشيعة و كأنّهم غير مواطنين ، و كأنهم ليسوا من الوطن.

مصادرة البساتين و المزارع الشيعية و السواحل :

يقوم النظام بخطته في جميع الاتجاهات و من بينها مصادرة الأراضي و البساتين و السواحل المرتبطة و المطلة على القرى الشيعية، و طرحها للمستثمرين الخليجيين و الأجانب ليجعلوا منها ممتلكات خاصة لهم، بحيث لا يبقى لأهل هذه القرى و لأتباع هذا المذهب أرضا يقيمون عليها ، و ساحلا يسترزقون منه و من بحره، و لا بستانا و لا مزرعة و لا نخيل و لا شجر و لاحجر .

و كثير من أراضي البحرين وزعت على أفراد من أبناء النظام ليبيعوها و يجنوا الأرباح منها سحتا .

مصادرة أراضي الشيعة و ممتلكاتهم :

تتزامن مع خطط النظام في الإقصاء و الإبادة إعطاء تسهيلات ضخمة

للأجانب للتملك و الاستثمار في مناطق الشيعة، سوى كانوا خليجيين أو غيرهم، و قد تملكوا الأراضي و المباني و السواحل و جرت عمليات كثيرة مشبوهة لشراء أراضي واسعة من المواطنين إلى الأجانب و المتنفدين بينما تملك آل خليفة جزرا بأكملها، فبعض الجزر في البحرين ملك خاص لبعض أفراد آل خليفة،مثل جزيرة أم النعسان الذي تملكها محمد بن سلمان عم الحاكم الحالي ، و غيّر اسمها إلى جزيرة (المحمدية) نسبة إليه.

تجفيف المنابع الطبيعية :

خطة قديمة لدى النظام لا زال يطبقها و يطوّرها و تتلخص بسحب كل المنابع الطبيعية و المستقلة عن الدولة من أيدي الشيعة ، و ربط كل معاش الشيعة بالدولة حتى يسهل التحكم في معاشهم و مالهم ، و مصادر أرزاقهم و مصادرته و خنقه ، و هذا مرتبط بالعنوان السابق و يتجاوزه في تجفيف كل المنابع المنقولة و غيرها، من بساتين و مزارع و أراضي و سواحل إلى نسف الحرف و المهن اليدوية ، بهدف رجوع الشعب إلى مركز مالي وحيد وهو الدولة الظالم حكامها .

سرقة أراضي الأوقاف الشيعية :

لقد قام النظام بممانعة تسجيل عددا هائلا من الأوقاف الجعفرية ، و

مصادرتها و سرقتها ، و ذكر عن رئيس مجلس إدارة الأوقاف الجعفرية السابق أحمد منصور العالي تصريحه بأن عدد الأراضي الوقفية غير المسجلة يفوق الـ 800 أرض ، سرقها النظام و هي أوقاف للشيعة توارثوها و لكنها غير مسجلة في السجلات الرسمية ، و لم يقبل الشهادة عليها و البيّنة .

تهديد الشيعة بالقتل و الحرق :

لم يكتف النظام بالاستبداد و الطغيان و التمييز و الطائفية و نهب حقوق الشعب و مصادرة حريته فلديه المزيد من الظلم و الاضطهاد و القمع و المؤامرات ، و قد تم توزيع منشورات في قرية البسيتين أحد ضواحي جزيرة المحرق تتضمن تهديدات للمواطنين الشيعة و تدعوهم الى ترك منازلهم و إلا واجهوا عواقب سيئة تتمثل بحرق منازلهم واستهداف حياتهم .

و نشرت مواقع الكترونية وكتابات للصحف المحلية حول قيام مجموعات إرهابية ممولة حكوميا و أغلبهم من الذين تم تجنيسهم في السنوات الاخيرة بكتابة الشعارات الطائفية على منازل الشيعة في منطقة (الحد) و في (البسيتين) تهددهم بحرق منازلهم إن لم يخرجوا منها في ظل سكوت رسمي خاصة وان تلك الشعارات حملت لونا عدائيا طائفيا.

و في محرم 1431 (كانون الثاني 2010) تم حرق بيتين شيعيين في منطقة (البسيتين)، و ظهرت عصابات طائفية في الشوارع علنا متحدية و مهددة دون أن تقوم الدولة بايّ رد فعل ضدها مما يؤكد ضلوع الدولة في هذه الاعتداءات.

و ذكرت الصحافة أن أقراص مدمجة (سي دي) طائفية غزت منازل الدوار 17 في مدينة حمد في شهر 2008/3م من جهات مجهولة، وحمل الـ «CD» اسم «جرائم الرافضة عبر الأزمنة والعصور»، وتضمن القرص المدمج فيديو يتعرض للشيعة ، و قد وزع ليلا و رؤي حين الخروج من المنازل للأعمال صباحا.(الوسط 2008/3/20).

و المتهم الرئيسي في هذه الأعمال المنحطة هو الحكم عبر أحد أجنحته الموكله بالعمل ليلا و نهارا بتدمير الشيعة و النظام هو المغذي لهذا التوجه عبر قنواته الخاصة ومن خلال منابر الأعلام و مجالس الحكم لأهداف واضحة و أخرى خفية لها علاقة بأجندة (الديوان الملكي) الملعون والمنظمة السرية التي جاء ذكرها السيء الصيت في تقرير صلاح بندر ، تلك المنظمة التي يقودها أفراد في الأسرة الحاكمة وبإشراف مباشر من الملك نفسه.

خطط و إجراءات :

لا يتوقف النظام بهذا التخريب و التدمير و أنما بمجموعة رزم من التآمر ضد الشعب المستضعف ، و سنذكر بعض العناوين لذلك :

– إبعاد شباب الشيعة عن أي فعالية وطنية وجعل المشاركة للشباب السنة فقط والموالين للحكم و المجنسين.

– التدخل في شؤون الطائفة الشيعية مباشرة صغيرها و كبيرها. كرصد كل المكتبات الدينية الشيعية و كل من المؤذنين و الكتاب و الخطباء وكل شيء يهمهم في كل النواحي الدينية والسياسية، كما تشمل الخطط رصد وتحليل ممتلكات الشيعة من تجارة و منازل و أراضي و تقويضهم.

– تصنيف دقيق ومجدول للمآتم الحسينية والمساجد و محاولة اختراقها وإضعافها.

– مضايقة و محاصرة التجار الشيعة ، و الضغط عليهم.

– حرمان الشيعة من العمل في وزارتي الدفاع و الداخلية و الإعلام و حرمانهم من العمل و الموانئ و المنافذ إلا نماذج قليلة للاستفادة منهم في الإعلام.

– حرمان المناطق الشيعية من المشاريع الاسكانية .

– مضايقة المؤسسة الدينية الشيعية و عناصرها من حوزة و مسجد و حسينية و موكب عزاء، و محاصرتها و مراقبتها و محاولة النيل منها.

– غزو مناطق الشيعية من قبل الأجانب و المجنسين ، فلا تعد الجغرافيا في القرى و المدن الشيعية خاصة بالشيعة.

– دفع السنة للسكن في المناطق الشيعية الخالصة كعراد و العكر و جزيرة النبيه صالح و غيرهم.

– الاعتقالات و التعذيب و التنكيل ضد الشيعة ، و هذه الفقرة تحتاج إلى موسوعة كاملة، لتبقى تراث و تاريخ للأجيال و الشعوب ، و للحاجة المستقبلية لها كمادة في المحاكم الجنائية.

الخطأ الاستراتيجي الأكبر الذي ارتكبه النظام هو توهمه أن التجنيس و الإبادة سيطيلان عهده و زمانه ، و هذه مغامرة و مقامرة نتائجها خلاف التوهمات ، بل أنّ هذا التجنيس و الإبادة سيقصران من عهد آل خليفة كحكام للبحرين، و إذا لم يفعلها المجنسون فستفعلها العوامل الأخرى و لات حين مناص و فرار . و إذا افترضنا أنّ الإبادة تمت و انتهى الشيعة من البلد و لم يبق فيها إلا آل خليفة و مرتزقتهم و جلاوزتهم و مجنسيهم و العائلات المشاركة معهم في مشروع الظلم ، و مجموعات سنية ، فأيّ ضمانة بالاستقرار و الأمن؟ و آل خليفة أنما يحكمون بقوانين غير أخلاقية و بخلق الصراعات المذهبية و بإيجاد التناقضات الاجتماعية بين الشيعة و السنة و تضخيمها و يتغذون بالفتن و دونها لا يستطيعون الحكم.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَلاَ تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلاً عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الأَبْصَارُ () مُهْطِعِينَ مُقْنِعِي رُؤُوسِهِمْ لاَ يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ وَأَفْئِدَتُهُمْ هَوَاء () وَأَنذِرِ النَّاسَ يَوْمَ يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ فَيَقُولُ الَّذِينَ ظَلَمُواْ رَبَّنَا أَخِّرْنَا إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ نُّجِبْ دَعْوَتَكَ وَنَتَّبِعِ الرُّسُلَ أَوَلَمْ تَكُونُواْ أَقْسَمْتُم مِّن قَبْلُ مَا لَكُم مِّن زَوَالٍ () وَسَكَنتُمْ فِي مَسَاكِنِ الَّذِينَ ظَلَمُواْ أَنفُسَهُمْ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ وَضَرَبْنَا لَكُمُ الأَمْثَالَ () وَقَدْ مَكَرُواْ مَكْرَهُمْ وَعِندَ اللَّهِ مَكْرُهُمْ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ () فَلاَ تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ذُو انتِقَامٍ () يَوْمَ تُبَدَّلُ الأَرْضُ غَيْرَ الأَرْضِ وَالسَّمَاوَاتُ وَبَرَزُواْ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ () وَتَرَى الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ مُّقَرَّنِينَ فِي الأَصْفَادِ () سَرَابِيلُهُم مِّن قَطِرَانٍ وَتَغْشَى وُجُوهَهُمْ النَّارُ () لِيَجْزِي اللَّهُ كُلَّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ () هَذَا بَلاغٌ لِّلنَّاسِ وَلِيُنذَرُواْ بِهِ وَلِيَعْلَمُواْ أَنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ وَلِيَذَّكَّرَ أُوْلُواْ الأَلْبَابِ () . صدق الله العلي العظيم.

سورة إبراهيم ، الآيات 42 إلى 52

مصادر الكتاب

- كتاب استقلال المؤسسة الدينية في البحرين و محاولة إخضاعها، محسن عبد الكريم، دار الصقر للطبع و النشر.

- كتاب أضرار الحكم القبلي في دول الخليج العربية الحكم في البحرين، السيد العلوي، جمعية الإرشاد.

- كتاب البحرين الخيار الديمقراطي و آليات الإقصاء ، ج1 ، ج2 ، مركز الخليج لتنمية الديمقراطية(مواطن).

- كتاب التجنيس والتغيير الديموغرافي في البحرين، عبدالله مؤمن، دار الفنون للنشر.

- كتاب التمييز و الامتيازات في البحرين القانون غير المكتوب، مركز البحرين لحقوق الإنسان.

- كتاب عام العطاء والشهادة والدعم الدولي، يوميات الانتفاضة الدستورية في البحرين ، ديسمبر 1998-1998، أحداث البحرين 1998 ، حركة أحرار البحرين.

- كتاب كارثة التجنيس ، مركز البحرين للدراسات العالمية و الاستراتيجية.

- كتاب نفي المواطن البحريني، عبد السلام ربيعة، دار الوطن للطباعة و التسويق.

- كتاب : تاج العروس، الزبيدي
- كتاب الصحاح ، الجوهري.

- كتاب الكامل في التاريخ، ابن الأثير
- كتاب حجر بن عدي الكندي (شهيد الولاء)، هاشم محمد، المجمع العالمي لأهل البيت (عليهم السلام).
- كتاب دراسات في ولاية الفقيه وفقه الدولة الإسلامية ، الشيخ المنتظري، المركز العالمي للدراسات الإسلامية.
- كتاب من التمدن الإسلامي، السيد محمد بن المهدي الحسيني الشيرازي

- موسوعة : الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل ، الشيخ ناصر مكارم الشيرازي.
- موسوعة السياسة ، الدكتور عبد الوهاب الكيالي
- الموسوعة الحرة الالكترونية ، ويكبيديا

- صحيفة الأيام البحرينية
- صحيفة الرأي الكويتية
- صحيفة الراية القطرية

- صحيفة الشرق الأوسط السعودية ، لندن
- صحيفة القدس العربية، لندن
- صحيفة الوسط البحرينية
- صحيفة الوطن البحرينية
- صحيفة الوقت البحرينية
- صحيفة منبر الرأي الأردنية
- صحيفة نشرة صوت البحرين البحرينية، لندن
- مجلة المشاهد السياسي ، لندن

- مواقع متعددة لمنتديات بحرينية
- موقع إيلاف الالكتروني
- موقع مركز الأبحاث العقائدية
- موقع ملتقى البحرين الالكتروني

الفهرس

الموضوع	الصفحة
مدخل	1
التجنيس	9
القانون و المبررات و الرؤية	17
قانون الجنسية البحريني	21
تجنيس المرتزقة في الجيش و الشرطة	26
تجنيس اليمنيين	31
تجنيس الأردنيين	33
تجنيس السوريين البدو	43
تجنيس الفلسطينيين	44
تجنيس السعوديين	45
تجنيس القطريين و الظبيانيين	49
تجنيس الخليجيين (الجنسية المزدوجة)	52
تجنيس مواطني الدول العربية و (عديمي الجنسية)	57
تجنيس مرتزقة الإعلام	60

تجنيس فدائيي صدام	68
تجنيس الهنود و الآسيويين	79
تجنيس السودانيين	86
تجنيس اليهود	88
تجنيس المغنيين	91
تجنيس الإسلاميين	92
تجنيس أبناء البحرينيات	97
جانب سياسي	99
الأغراض الانتخابية	103
البحرين نموذجا للتحايل على المطالب الشعبية	104
عدم الولاء للأرض و الوطن	106
جانب خدماتي و اقتصادي	111
تعدد الأمراض و انتشارها	115
خدمات الإسكان	116
الخدمات و المجتمع و الاقتصاد	122
جانب اجتماعي	126
ازدياد معدلات البطالة	128
التسول و الاستجداء	131

الدعارة و الفساد الأخلاقي	134
كانتونات اجتماعية	143
معسكرات و مدن و مشاريع للمجنسين خاصة	146
تفضيل الأجنبي المجنس على المواطن	147
النظرة الفقيرة للبحرينيين في الخليج	154
سمعة البحرينيين	156
جانب رياضي	158
أمن و استقرار الخليج	174
خلية عريفجان في الكويت	183
استهداف دول المنطقة	185
خلية 44 في السعودية و عمليات مسلحة أخرى	187
مجنس أردني في سوريا بشبهة الإرهاب	192
قطر تعدّل قانون الجنسية	193
تزوير محل ولادات المجنسين	194
التجنيس و النظام	196
النظر للنظام البحريني كنظام متخلف	200
شبه آل خليفة بالعباسيين و المجنسين بالأتراك	202
دولة جزر القمر	213

دولة الدومينيكا و دولة المجنسين	214
خطر التجنيس على النظام	219
الهوية و اللحمة الوطنية	225
الطائفية	226
تغيير الأسماء ضمن الإبادة الثقافية	228
تهجير البحرينيين	261
التجنيس و الجريمة	270
الأجانب يمسكون البلد من عنقها	271
ازدياد كبير في معدلات الجريمة	272
عسكر : النموذج المصغر	285
مجنسون يشبعون مواطنا ضربا في عسكر	286
قتل المواطنين البحرينيين	287
اختطاف و اغتصاب و قتل	288
بحرينية «حامل» تتعرض لمحاولة قتل	291
اختطاف و انتهاك أعراض	292
اقتحام و تعدي	294
عصابات مجنسة	295
تهريب سيارات و قروض بنوك	302

سرقات و هروب من البلد	303
إدخال 10 ملايين دينار مزورة	308
اعتداءات مجنسين على بحرينيين و اشتباكات	308
10 جرحى بحرينيين	308
الضحية أسرة بحرينية ، جد علي	309
الرفاع الشرقي	310
الرفاع الغربي	311
نزيف بالمخ وكسور بالجمجمة	312
معركة دامية في منطقة قلالي	314
الضحية موظف بحريني	313
مدينة حمد مرتع المجنسين	314
ضرب الرأس بالمطرقة	314
مدينة حمد، دوار 17	315
عصابة مدينة حمد	316
الضحية أربعة شبان ، دوار 20	317
جرائم سطو مسلح	317
سطو مجنس مسلح على بنك	317
سطو على سفن صيد الأسماك	318

تزويرات	319
تزوير أوراق و تقديم معلومات كاذبة	319
الأولاد مزورون	320
بيع الجنسية البحرينية المستعملة	322
تهريب البشر	323
مدارس البحرين تحت الخطر	325
ثانوية مدينة حمد	326
مدرسة مدينة حمد الإعدادية الثانوية	327
مدرسة حكومية	327
مدرسة الفارابي	328
مدرسة الشيخ عبد الله الصناعية	328
مدرسة مدينة عيسى الثانوية الصناعية	329
مدرسة الرفاع الشرقي الثانوية للبنين	329
مدرسة المحرق التجارية الثانوية للبنين	330
مدرسة عبدالرحمن الداخل	330
المنتديات البحرينية الالكترونية و جرائم المجنسين	331
الدراز	331
الرفاع	331

اعتداء على طفل عمره سبع سنوات	332
توصيات لمقاومة التجنيس	333
توصيات لمقاومة التجنيس	334
الإبادة	347
السكان الأصليين	354
خطط و خطوات أخرى من مخطط الإبادة	363
خطة كاملة لإبادة الشيعة	363
إنشاء فيلق استراتيجي ضد الشيعة	363
سياسة التفرقة و الشقاق	364
تحجيم المؤسسات الشيعية	369
تأهيل مرتزقة سياسيين على حساب الشيعة	371
تآمر النظام مع قوى خارجية لضرب الوجود الشيعي	372
التمييز في كل مناصب الدولة	374
حرمان الشيعة من المناصب	375
حرمان الشيعة من الوظائف	375
منع توظيف الشيعة في أجهزة الأمن والشرطة والدفاع	376

مصادرة حق تعليم التربية الدينية	377
تغييب متعمد لتاريخ الشيعة في مناهج التربية و التعليم	377
تزوير التاريخ في المناهج الدراسية	378
حرمان الشيعة من المنح الدراسية	379
مصادرة التوجيه الديني في الإعلام المحلي	380
التضييق على الصحفيين الشيعة و إنهاء أعمالهم	381
نسف الحرف و المهن التقليدية و عدم تطويرها	382
هدم التراث المعماري	383
تغيير أسماء المناطق الشيعية	383
تغييب المعالم الشيعية	384
تخطيط المناطق السكنية و التوزيع السكاني	386
منع و إعاقة بناء المساجد الشيعية	387
تصغير مساحة المساجد الشيعية	389
تجيير المساجد في الأماكن العامة	389
بناء مساجد سنية في القرى الشيعية	390
إهمال المساجد الشيعية	391
مصادرة و منع الشيعة من المساجد	391

سرقة الأراضي الشيعية	392
منع و إبعاد الشيعة عن الجمعيات و المؤسسات	393
توزيع ظالم و طائفي و عنصري لبيوت الإسكان الجديدة	394
نفي و إبعاد المواطن البحريني الشيعي	395
إبعاد الشيعة عن كل مكافآت أو جوائز	395
مصادرة البساتين و المزارع الشيعية و السواحل	396
مصادرة أراضي الشيعة و ممتلكاتهم	396
تجفيف المنابع الطبيعية	397
سرقة أراضي الأوقاف الشيعية	397
تهديد الشيعة بالقتل و الحرق	398
خطط و إجراءات	400
المصادر	403
الفهرس	406